





ما في هذا المجلد من الشروح

شرح الرسالة الوضعية العنصرية
للمولى حواجر على السعدى وهو أول
من شرحها
وحاشية للمولى أبو البقاء
على هذا الشرح وهو حاشية
مقبولة في شرحه لا التواضع
وشرح أخوانه للمولى حواجر أبو
القاسم البليغ السعدى على هذا الشرح
وشرح أخوانه الرسالة العنصرية
للمولى مسعود السعدى
أسناد المولى عصام الدين

٤٠٦

٢٠١٠



Kütüphane	
AMCA ZADE	
NUSRETTIN PASA	
Yeni	
Eski	402

في ذكر كل من الخصوص والعموم والاشارة
والمضم والمعلم والمصدر والمنوع والمجنس
بعله والحروف والموصول والاسم والفعل
دعابة لبراعة الاستدلال

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من خصنا بمعرفة اوضاع كلامه وعنا بالاشارة الى اعظم ذلك
الكلام ومرايه صل على المثنى من مصدر الحكم والرسالة العلم في جنس
الفصاحة والبسالة محمد الذي الرقت به ربة الرقاب وقربت بطاعة
الثواب والعقاب وعلى آله وصحبه حماة هروف الحق والدين الموصول
بهم الى اعلى درجات اليقين ما تفارقت الافعال والاسماء ونقابلت
الظلم والضياء فيا مالى ارد ان العقول واكام القوم وزهرات ريات
الحقايين ومجئ يد الطبايع باكورة هدايت الدقايق ستمنا لوامع لطفك
فاننا على مر افعي اعلمنا اصحاب العوارف ونقرضنا لنساييم جودك
فاننا في اسم الى نفحات العواطف هب لنا هديتك الى جنابه قدسك
قدم صديقتي السكوك ونشام فيضك بسحابة بلد عجاياة الطنون و
الحكوك اغتنا في الاعتصام الى المرام غير باطل يعتمد حبله الواح
واغتنا لصفاء قلوب ينطبع فيها صور الاشياء كما هي انطقنا
بالضوابط سالمين من الغناد ولا تخزنا بمقال يتحمل فيه الغناد
فان العلم افضل كل كمال وادفع في كل فضيلة في كل حال به بيان من
التعادات ما هو العظمى وم الدرجات ما هي في الرتبة العليا وهو
الله في العالمين وودائه الانبياء والمرسلين بجميع اقسام العبادات
ومجوى سائر التقربات فتعلمه حقيقة والبحث مع الخالف جهاد والتفكر

فيه للاختصار اجمل كل زاد وان اكتبه اقدم الواجبات وانتم المفترضات
فلكل من تطابق اهل العقل والنقل على الحكم بوجوب التوجه اليه والنها
بالعكوف بين يديه واشتهر الاشرف في الاطراف برفع مباني اهله
واعلاء قدر من اعني بانه محله وجبت تعلقت الاشارة الشريفة
من الغنى الشرف ذراه وبجب تحقيق ما يريد ويرضاه الى شرح رايه
الغنى سيدنا ومولانا عضدا لدولة والدين الداعي رحمة الله تعالى في حل
ما اشكل على القوم وما فتق احد رنقه الى اليوم في تحقيق معاني الحروف
والموصلات واسماء الاشارة والمضمرات شرعت فيه بتوفيق مفيض
الجود والخيرات **قال** رحمه الله تعالى واحسن اليه واعلى منزلة من هذه

فائدة تشمل على مقدمة ولغيم وخاتمة المشار اليه بهذه العبارات
المعلمة التي قصد بها افادة لطايف مخصوصة واريد الا ان الابدان والكنات
وبان اجزاها التي دقت عليها او الثاني فقط بعد الفراغ من اصل الكتاب
نزلت منزلة المختص المحسوس المشار اليه هاتفاستعمل فيها كلمة هذه
الموضوعة ككل من المشار اليه بالاشارة الحسية والآ فلا شك في عدم صحة
الاشارة الى تلك العبادات بالجنس لعدم تحققها من حيث عدم اجتماع
اجزاها على ان المشار اليه ههنا على الحقيقة العبادات غير متضمنة ايضا
لانها توجد في السنة متعددة متغيرة لمختصات متفاوتة والمختص
لا يكون كذلك فهو امر كلي متحقق في ضمن كل من تلك العبارات التي هي
افراده والاجزاء المتعاقبة في الوجود انما هي لتلك الافراد دونه واما

على متعلق بادب محصله اريد الا بذكر ذلك العبادات
على وجه مخصوص وبيان اجزاها بعد الفراغ من شرحها
واريد بيان اجزاها فقط بعد الاستدلال وقوله نزلت
في مقام التعليق على الاشارة المذكورة
لا لغوومه وفيه اشارة الى وجه آخر ليعود ذلك
الاستعمال الى لو كانت موضوعات للمفهوم
لكانت العلاقة اقوى فاعمل
لوقر من اجتماع اجزاها لتكون حقيقة فلا يصح
الاشارة اليها بهذه الكلمة هذه لانها وضعت
للاشارة الى المحسوس المشاهد لا للمفهوم نعم لو
كان الامر كذلك لكانت مناسبة اكثر و
عبارة هو

فهم منه ان الرسالة بل النسخة والكتاب وغير ذلك
من اسماء الكتب ليست اعلاما لمعانها بل من
اسماء الاجناس منه

في ان العبارات العادرة عن شخص واحد
الصادرة عن اشخاص متعددة فان سلم الثانية
كلية فالاولى مثلها فان البسمة الصادرة من
زيد صياها مطابقة للتي صدرت عنه مساو
وعلى هذا لتفاضل المرحوم صدر
الذي زاده

ضرورة صدق الاعم حيث يصدر
الاخص منه منه

الاشارة الى عبارات متعينة بالصدور عن لسان معين فلا يناسب المقام
اذ المقصود الحكم على الرسالة بانها فائدة مستقلة على الاجزاء الثلاثة لا على
امر معين لا يختص به الحكم لا يقال ما ذكرته من عدم تحققها المستلزم لا
قبول الاشارة الحسنة بذلك على عدم تحققها فلا يحس هذه العلة
لان المراد بالاشارة هنا الامر الذي به يمتنع الجزئي من قبول الشبهة لا ما
يتعين به الامر الموجود ولا شك في ان العبارات التي اجزاؤها محسنة
صادرة عن شخص معين متضمنة للمعنى المذكور وان لم تكن موجودة لا
فرض حملها على متعددة فعدم التحقق لا يستلزم عدم الشخص بذلك المعنى نعم
عدم التحقق يستلزم عدم الشخص بالمعنى الآخر الذي هو معتبر ايضا مع ذكر
في معنى اسم الاشارة فان قيل اذا تحقق الاستلزام بهذا المعنى للشخص
واعبارة في معنى هذه الاسماء مستلزم لا اعتبار الشخص بالمعنى المذكور
اعم فالسؤال عايد قلنا انتفاء الاخص اعلم من انتفاء الاعم والمراد
في العلة والمعنى الاعم فلا اشكال على ان العمل على ما يختص بالموجود في
العلة ولا تسليم الاستلزام للفرق بين لزوم اللازم وبين اعتبار الاعم لاخص
لا من حيث اعتبار لزومه والفايدة لغة ما حصلت من علم او مال من العبد
تقول منه فائدة فائدة والافادة تستعمل بمعنى الاعطاء والانتفاضة
تقول افدت المال اعطيت غيري وافدت اي استفدت وفاد المال لفعل
يعني بمعنى ثبته واما جعلها اسم فاعل من فاد فاد اي اصبحت فوادة واعتبار
ان الجزئية تأثير في الفوادة فيؤدي الى فعل لا يختص وجهه بما استعملت فيه

اي بناء على ما
فقد ذكر ان لا يفتقر
لفرض الاخص

الجزء وعرفا هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرة ونتيجة و
المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها على طرف الفعل ونهاية تسعي
غاية له فالفايدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ثم الغاية
فهي ان تكون باعثة للفاعل على الفعل فاعلة له على الاقدام عليه و
ما لا يكون كذلك كالاعتور على كثر لمن توجه الى زيادة صدقة والاول
تسعي من حيث انها مطلوبة للفاعل من الاقدام من جهة الانساب الى القا
غرضنا ومن حيث ان صدور الفعل لا جعلها اي من جهة الانساب الى الفعل
علة غائية والحيثيتان متلازمان ويدل على اعتبار كل حيثية فيما عني
فيه اضاقتم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية الى الفعل
دون الفاعل فالاوليان اعم الغاية والغاية اعم من الاخرين الغرض
والعلة الغائية وكما ان بين الاولين اختلاف بالاعتبار والمفهوم
والتحاد بحسب الذات والصدق كذلك الغرض والعلة الغائية وحمل
الفايدة على ما استبرأ به من اعم على استعمالها في معناها العرفية فالجود
في الاسناد على اي الشيخ عبد القاهر باعتبار ان لتلك العبارات دخل
في حصول الفائدة التي هي الاطلاع على معانيها المترتبة على احد اللفظ
بها واعمال الروية بالتأمل فيها واما على انها مستعملة في معنى المهمة
الفايدة على النقل للمناسبة المذكورة او غيرها فالجوز في المفرد ويمكن
ان يقال ان تلك العبارات ايضا في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة
وظاهر لانه المراد بما ذكرنا حصل من خبر علم كان او ما لا واما باعتبار الفهم

فلا نهها مصلحة مرتبة على تصحيح حرفها واخراجها عن محالها فلا يجوز
اصلا لا في الاسناد ولا في المفرد هذا اذا كان المشار اليه بهذه العبار
على ما هو الظاهر ان الكتب و اجزاءها عبارات والفاظ اعتبر فيها خصوص
والمراد باجزاء الكتاب الفصول والابواب والمقدمات واما اذا اريد
بها المعاني المخصوصة فالنوجيدان تلك المعاني لما تقيين في ذهن
المصنوع سواء لم يتعلق بها كتابة الفاظها الدالة عليها وهو مخرج من حيث
ملا حظها اجمالا في ضمن عبارات مخصوصة متواليات ترتبها او تعلقت
وحصل لها فريد بخصوص فتشترط ذلك التقيين منسقة ذلك التقيين المعبر
في مدلول هذه فاستعملت بجوزا واما حمل الفائدة فهو اما من حيث ان
هذه المعاني باعتبار نقل العلم بها ما اريد ترتيب على ما سبق او من حيث
التسمية المناسبة كما مر وعلى هذا كان الطلاق المقدم على ما اريد بها من
اجزاء الرسالة اقرب الى معناها العربي الذي سيد كرمه الاطلاق الاول
وان كانا مشتركين في اعتبار الجوز من جهتين وهذا بخلاف صورة الحمل
على ما سيجي وقوله تشتمل اما خبر بعد خبر او حال او صفة على وجه المراد
انها تشتمل على تلك الامور اشتمال الكل على اجزائه ولو جعل المشار اليه
بهذه طائفة من العبارات التي تعلقت الاشارة بكتابتها في الزمان المحصور
لا فائدة في هو المقصود بالذات او متعلق به على الاطلاق او بتدريج
المعاني التي قصد كتب الفاظها في ذلك الزمان مقصودة كانت او متعلقة
بها كذلك كان الاشتمال من قبيل اشتمال الكل على جزئياته فان قيل
الاشتمال

ط
سئل بما حال الصيغة معا واحدا بالوجه الواحد
الذين ذكرنا في وجه الحمل من الخبر فلا اسناد
او الطرف في مواضع الاخر وما ذكر بعد بقوله
اه احتمال للتبني عليه

المراد
الاشتمال
المراد
الاشتمال
المراد
الاشتمال

المشار اليه في اول الوجه الاخير صادق على مجموع تلك العبارات وفي
الثاني منه على مجموع تلك المعاني فالقصة فيه حاصلة قلنا لا يصدق
ذكر في الوجهين على شيء من المجموع لان المراد بالانفصال المعبر في كل
هو الحقيقي منه والقرينة انصرف المطلق الى الكمال من افرادة ولا يصدق
على المجموع الاول انه لا فائدة احدا من من المقصود وما يتعلق به بل هو
معا ولا على المجموع الثاني انه واحد منها اذ كل واحد لهما لا يقال المركب من
المقصود وما يتعلق به متعلق بالمقصود فيندرج في المجموع الاول فيها لافادة
المتعلق بالمقصود والثاني في المتعلق فعاد اصل الاغراض لعدم
في التقسيم لاننا نقول كل من المقصود ومتعلقه المأخوذ في كل من وجهي
الاشارة قد اعتبره فيد فقط فلا اندراج نعم مر على ذلك المقدر صدق
المشار اليه على بعض اجزاء كل من الاقسام الثلاثة سواء كان الالفاظ او
المعاني بالاعتبارين ويندفع بان المراد طائفة من كل منهما متحققة في
نظرة ان تفصل ونقد باسم خاص لما يستلزم من الجهة ووجه الترتيب
ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لافادة ما هي مقاصد
بالذات اي بحيث لا يشذ منها شيء اول فائدة ما يتعلق بها لان الخارج منها
لو يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك و
المتعلق تعلق الى ابن بالادق اي تعلق الاعانة في الشروع على وجه
المبصرة فيها فهو المقدم وان كان تعلق الادق بالسابق اي من حيث
زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة وفيه تأمل واما على الوجه الاخر فهو

المراد
الاشتمال
المراد
الاشتمال
المراد
الاشتمال

اي في طائفة من الالفاظ
في كمال تحقيق المعنى العود و مع السؤال
لنوعه ان اللام للامارة الى الاعراض المذكورة
بل كل من الاعراض اصاب في وجه نعم كلاهما استمر كان في اصل
عدم انحصار القصة منها

انما في كمال التحقيق المعنى العود و مع السؤال
لنوعه ان اللام للامارة الى الاعراض المذكورة
بل كل من الاعراض اصاب في وجه نعم كلاهما استمر كان في اصل
عدم انحصار القصة منها

المراد
الاشتمال
المراد
الاشتمال
المراد
الاشتمال

ان تلك المعاني المذكورة اما ان تكون مقاصد بالذات او ما يتعلق
بها اما بصيغة الشروع فيها او لزيادة وضوحها بعد التعرّف
لها والاول المقسم والثاني المقدمة والمثال الثالث ^{والفهم} ^{والفهم} ^{والفهم}
اما ما خذوه من تقدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وعرفا ما يتوقف عليه
الشروع في العلم على وجه البصيرة والمراد به هنا ما تم من المعاني المختصة
او العبادات المعنية فلا بد من ان كتاب يجوز اما باعتبار اللغة والمفاد
ظاهره لتقدم كل منها ذكره ولتقديم الطالب في الشروع في المقاصد ^{بالذات}
او بالواسطة واما يجب العرف وهو لا يتب ههنا ويكون الاطلاق ^{بالذات}
على الاول من قبيل اطلاق لفظ ^{العلم} ^{العلم} ^{العلم} على بعض جزئياته نظر الى ان المعاني
هو عين الصور العلمية ^{في الحقيقة} ^{في الحقيقة} ^{في الحقيقة} والقول بالوجود الذهني وعلى
الثاني من اطلاق اسم المدلول على ما دل عليه والمراد باسم المدلول بطريق
في الجملة وان كان معناه الموضوع له عرفا اعم فان قيل على تقدير ان يكون
المراد بهذه العبارات التي هي الرسالة بتمامها او بعضها على ما قلنا ^{في الحقيقة}
التي هي اجزاؤها يكون المراد بالمقدمة طائفة منها قدمت امام المقصود لا يتبادر
لها وانتفاع بها في علمها على قدرها بعض من الارجح فلا حاجة الى ارتكاب
تجوز في لفظ المقدمة فلنا ان نضربها على وجه يكون عن اصطلاح النعم
ليس يثبت وكان ذلك انما كان من اطلاق المقدمة على العبادات
الموصوفة بتلك الصفات في ذكر اجزاء الكتب ولا يخفى انه يكفي في ذلك
التجوز المذكور ولا يقتضي استعمالها في ذلك المفهوم العام ولا وضعها له

قدم ذلك لظهور المناسبة وان كان السانق نسب
كما ذكره منه

لانه المقصود هنا اسم تقدمه عن معاني الاسماء في الوضع
والاستعمال لفظا كلي في لفظة فهو سابع تميز
واطلاق الكلي على جزئياته واقع مسهور
واما على القول بان لا يوجد في العلم الا في الشروع
مقدمة العلم التي هي العلوم والصور العقلية على المعاني
التي هي المعلومات لتغاير العلم والمعلوم

في اجزاء الرسالة
باعتبار المعنيين منه

ادرج لفظ الامام ولم يصل قدمت على المقصود
لان المقصود التقدم الوضع واللفظ الامام المقيد
لان طرف مكانه بخلاف قوله قدمت على المقصود
فانه يمكن ان يراد به التقدم في الملاحظة والاعتبار
لا في الوضع

وكذا الحق ايضا زاني في بعض مصنفاته وورد عليه
السيد السند بان ذلك اصطلاح جديد وقيل في
المقدمة بما ذكره صاحب الكشاف في القاب

وهي التي ذكرت في التفسير المفسر في بعض الآيات

على ان التجوز على ذلك التقدير ايضا ثابت لان المستعمل في اللفظ ههنا طائفة
مخصوصة والموضوع له لوسم عام وقد وقع في بعض النسخ على مقدمه وتنبينه
ولقيم وخاتمة وهو هو اذ التنبينه من المقدمة فلا معنى لاعتدالها عن مستقلة بل هي
واعلم ان هذه الجملة المصدرة بها الرسالة عدت كانهما ليست منها وبخبر
المقدمة الشروعية فيها والا يلزم الاخلال ببعض استتمت عليه في موضع
بيانه كالخطبة في كل كتاب حيث لم يعتد به ولم يعتد جزء منه وبين الخطبة
وامثال هذه ليجل بون بعيد في الافادة والمقصودية قال ^{المقدم} ^{المقدم} ^{المقدم}
هذا الذي شرع فينا وجزء مبتدأه ذلك والاول اولى لان المقام بعض
الحكم على المقدمة واما جعل مجموع هذه العبادات التي بعدها الى قوله النعم
جزءا لها على ما قبل في امثال هذا المقام فغير مناسب لانه الاحكام المستفادة
وهي الاصول المتعلقة بالوضع والموضوع له هو المقصود بالافادة ههنا على
ما لا يخفى وهو ينافي ذلك لانه يقتضي ان يكون انتساب هذه اللفاظ الى
هو المقصود وليس كذلك لا يقال لم لا تجوز ان يكون كلا الامر من مقصودا
بالافادة لان القول المقصود الى انتساب اللفاظ مقصودا بالذات ومن
والقصد الى الاحكام المستفادة بالعكس من ذلك لا كلام في الاستناد
يجب ان يكون مستقلا بالمفومية قصدا بالذات واما نحو قولك زيد ابوه
منطلق فالمستد في الحقيقة المعنى دون اللفظ المحووب بتعال وبالواسطة
قال اللفظ قد وضع لخص بعينه وقد وضع له باعتبار اعام لما كان
اقام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتفقّل الموضوع له كذلك

منه في الموضوع العام لم يستعمل في بعض افراده فيقال
لا يسمي لا يستند كونه مجازا لا اذ اراد ان يكون بخصيصه
وهو ههنا غير مستعمل في بعض افراده فيقال
والقول بخصيص الموضوع له مع عموم الوضع او خصوصه
فيهما مما لا يتفق فحصل ولكن هذا التجوز على تقدير ثبوت
وضع اللفظ لذلك المفهوم على ما نقل في القاب اولى
كلا لا يخفى تدبر منه

على ذكر وجوب ملاحظة ذلك
الالفاظ ضم

أي بخصوص الوضع او عموم ما يتوقف عليه المقصود كما سيظهر لك ذلك بلا
 استظهار صريح بتقسيم اللفظ اليها بذلك الاعتبار واللفظ في اللغة يطلق
 بمعنى اسم المفعول فيتناول لم يكن صوتا وحرفا وهو حرف واحد اكثر من هذا
 او مستعمل صادر من اللفظ ولو كان خصل في عرفها بما صدر من اللفظ من الصوت
 المعتمد على الخرج حرفا واحدا كان او اكثر من هذا او مستعملا فلا يقال لفظ الله
 كما يقال كلمة الله واما الكلام والقول فكل منهما في اصل اللغة بهذا المعنى
 وفي عرفنا الكلام بمعنى المركب من حرفين فصاعدا وقد يقيد بالصدر وعنه
 قادر واحد والقول المركب المقيد وهو اللفظ في عرفنا الحياة على يستفاد
 من تعريفهم اياه اعم من ذلك اى من معناه المتعارف في اللغة اذ هو ما
 ان يصدر من اللفظ حرف واحد او اكثر او ما يجري عليه احكامها كالعطف
 والابدال فيندرج تحت هذه الكلمات تعالى وكذا الضمائر التي يجب استنساخها
 لجواز تلفظ الانسان بالاول وصحة العطف على الثاني وتأكيده واللفظ ههنا
 محمول على المعنى الاضمر لتحقيق ما علق عليه من الحكم في الضمائر المستترة التي هي
 اللفظ بهذا المعنى فقط ولان الاحكام الموردة في التفسير المقصودة في هذه
 الرسالة بمنزلة المبادئ للباحث الخوية اذ يتصور فيها موضوعاتها التي هي
 المصدر واسم الجنس والمثنى والفعل والعلم والحرف والضمير واسم الإشارة
 واسم الموصول فاعتبار عرف الخوف بما يورده ههنا اولى لا يقال الا نسيا اعتنا
 عرف اللغة اذ تلك الاحكام تتعلق بمفردات الكلام من حيث جواهرها ومودها
 لانه يعلم من معنى هذا وذا وذاك والذي ومن وفي لانا نقول هذا في باب

مفهوم الشيء بما صدر في عليه بل المبين ههنا معاني اسماء كليات تصدق على
 ما ذكره بحسب الاصطلاح غايته ما في الباب ان حال تلك الجزئيات بعلم من حال
 كليتها وجبت كان المقصود معرفة احوال اللفظ المستعمل اى الموضوع المعنى
 فلو اعتبر في اللفظ ههنا قيد الاستعمال كما اعتبر في ذلك في اللفظ الواقع في صدر
 التفسير لكان له وجه وجب ان يحمل قوله بوضع على العذر عما في بعض النسخ
 اما الاستحضار للصورة لنوع غريبة او ثاخر الموضوع عن اللفظ فظن في ذاته
 واما اللام فيه فللاشارة الى الجنس من حيث حصوله في بعض افرادة هي للعدد
 الذهني والقضية جزئية اوللاشارة الى حقيقة من جنس مطلق اللفظ وهي
 الموضوعية منه اى المستعمل فيكون للعدد الخارجي اذا تم هذا فنقول ان قام
 اللفظ من حيث لشخص المعنى وعنه على ما يقتضيه التفسير العقلي بحسب الظاهر
 اربعة لان المعنى اما شخصي ولا وعلى كل تقدير في الموضوع ما خاص ولا فاعل
 ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعقله ويسمى هذا النوع وضعيا خاصا
 لموضوع لا خاص كما اذ تصورت ذات زيد ووضع بارائه لفظه والثاني
 ما وضع لشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل باعتبار امر عام ويسمى ذلك
 الوضع وضعيا عاما لموضوع لا خاص كما سماء الاشارة على ما سيجي وهذا
 القسم هو الذي يعنى بانه ههنا ويجب ان يكون معناه متعديا مثل المستمر
 والثالث ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك اى لا بخصوصية شخصية
 ويسمى هذا وضعيا عاما لموضوع له عام كما اذ تصور معنى الجوارح الناطق
 ووضع لفظ الانسان بارائه والرابع ما وضع كلي باعتبار تعقله بخصوصية

بعض افراد، وهذا القسم مما لا وجود له بل ليحيل لانه مخصوص بالاول
 كونها مرة ملاحظة كلياتها بخلاف العكس ولتقابل ان يقول كما انه يجوز
 الالتفات الى الافراد الشخصية من حيث انذارها في مفهوم كلي كذلك يمكن
 الالتفات الى الكليات من حيث ان هذا الشخص فرد لها يصدر عليه كل ما
 يجوز ان يوضع لفظ كل واحد من الكليات التي تصدر على هذا الشخص الملاحظ
 على انه مرة شاهد المفردات الصادق عليه كل منها والجواب ان ما هو
 وسيلة للاختصاص تلك الكليات ووضع اللفظ كل منها على ذلك المقدر
 ايضا امر شامل لها مشترك بينهما وهو الامر الصادق على ذلك الشخص والكلام
 في ذلك المعنى من حيث هو هو وان لا يجوز كونه من ذلك الحينية وسيلة للموضع
 لا يصدر عليه من الكليات فان قيل فعلى هذا يكون اللفظ الموضوع لامر
 كلي صنفين احدهما ما يكون ملاحظة ذلك الكلي بخصوصه فانه وثانيهما ما
 يكون ملاحظة امر شمله وعبره فان كان القسم الثالث المعبر عنه بما وضع
 عام لموضوع عام الصنف الثاني من جنس من القسم الصنف الاول وان
 كان الاول في العكس فلم يخصص المقسم في تلك الاقسام الا بدعي على ما ينبغي
 فنقول القسم الثالث ينشأ ولها الامم المراد به خمسينية عليه ما يكون الموضوع
 فيه بسبب ملاحظة خصوصية شخصية سواء كان المعنى ملحوظا من حيث
 خصوصية النوعي او باعتبار امر شمله وعبره وانما الكيفي في ذلك الاقسام
 بالتعيين الاولين لعدم تحقق الرابع وظهور الثاني وعدم تقابل
 عرض به فيما هو المقسم الاصل من الرسالة وهو تحقيق معنى طرف الضمير

من معنى الكليات

كما ينبغي

واسم الاسارة والموصول والقسم الاول وان كان كذلك الا انه لما
 شارك الثاني الذي له خفاء وتعلق تام بالمفرد في شخص المعنى فموضع
 له لم يبد توضع صاحبه وانما وصف الوضع بالعدم معناه الوضع المتعلق
 بوضع معين لا يكون الامعنا باعتبار ان ما هو وسيلة اليه في نقل الموضوع
 له امر عام مشترك بين افرادة فهو وصف للشئ ما هو صفات سببية والكنة
 وقوله بعينه يميل ان يكون صفة كاشفة لشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة
 قوله بامر عام اي قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار تفعله بعينه وشخصه
 وقد يوضع باعتبار تفعله بامر عام **قول** وذلك بان يعقل امر عام اي
 ذلك الوضع شخص باعتبار امر عام بان يعقل امر عام بين شخصات ثم
 يعين لفظا بازاء كل من افراد الشخصية سواء كان ذلك الامر العام في انشائها
 كما في الحروف او من عوارضها كما في الضمائر واسماء الاشارة او ملحوظا
 كونه مرة ملاحظة تلك الافراد التي هي المشيئة الموضوع ككل منها اللفظ و
 ليس موضوعا على ما توهمه بعضهم الظاهرين في الضمائر واسماء الاشارة وشرط
 استعمالها في الشخصات التي هي افراد المعنى الموضوع لا في الامم عدم
 استعمال اللفظ في معناه الموضوع له اصلا وكونه مجازا دائما بل حقيقة على
 ما سيجي ذلك وقد عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ
 يظهر ذلك التعيين غالبا حيث قال ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل
 واحد من هذه الشخصات بحيث لا يباد ولا يغيرهم به الا واحد بخصوصه
 دون القدر المشترك وانما قيد بالحينية لفيها التوهم ان ما وضع له اللفظ

كون الامر العام في الحروف ذاتيا لما وضعت هي
 مما يناقض فيه كما لا بد من المطلق للابدان كما هي
 الموضوع له كلمة من مثله وتحقيق الامر العام في
 بعض الحروف غير كالحروف الزائدة بل ما وضعت
 هي له في غاية الخفاء وتدبر للتفاصيل عدد
 الدرس زاده

هنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يعمل فيه وبقا
ويقيم هو منه فانه بطرقتا وتصريحا بان الموضوع له هذا الشخص
افراد على حدة وهذا الآخر كذلك والمقصود انه لا يفاد من جهة استعماله
فيما استعمل فيه من حيث انه معنى وضع له اللفظ الا واحد مخصوص لانه
القدر المشترك لا يفاد ولا يقيم به اصلا فان ذلك مما لا بد منه للعلم بالوضع
ههنا لكن من حيثية اخرى واما صحة استعمال هذا اللفظ في القدر المشترك
فامر آخر لا يدخل في اصل المقصود والظاهر الصحة على سبيل التجوز والتمثيل
ذلك في مثل هذا زيد بمعنى مسمى بزيد معنى المشترك ههنا لمزيد تعالى
بالموضوع لا بخلافه ثم لتقدم اعتبارا على الوضع ههنا وناخرة عنه هناك
قول دون القدر المشترك حال من قوله واحد مخصوصه اي لا يفاد ولا يقيم
ببالا واحد مخصوصه معناه وراعه القدر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه انه
عليه العمل فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مقوله ويراد به الامر العام الذي
هو مفهوم الآثار اللفظية المذكورة على ذلك اللفظ المذكور **قول** فتعقل ذلك
المشترك اكة للوضع لانه الموضوع له اي اذ لم يكن الموضوع له والمشتغل
بحسبه الا الافراد المتخصة اي كلاً منها والمشارك الذي هو وسيلة فلا حظها
اجمالا غير موضوع له وغير متعمل فيه بحسبه اصلا كان تعقل الوضع ذلك
المشارك اكة للوضع ووسيلة الى حصوله من غير ان يكون موضوعا له وقوله
لوانه الموضوع له بتقدير اللام قبل ان وعطف على الخبر الذي هو قوله ان
قوى فتعقل مصدرها وان قوى على صيغة المضارع المجرول من التلويح المجرول

فألكه منصوب على الحالية متضمنا فيها معنى التعليل ولانه عطف عليه ايضا
بتقدير اللام وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوعه و
ههنا الآثار اللفظية المتضمن بحسب لا يقبل الشركة اي اللفظ الموضوع له
باعتبار عام كاسم الاشارة فان هذا معناه الموضوع له الآثار اللفظية
اي كل واحد من افراد مفهوم الآثار اللفظية مطلقا والشخص صفة له اي لكل
يحب المعنى من حيث انه المراد الآثار اللفظية ههنا لا أداة الاستغراق نظرا
المقام الخطابى وكل واحد من افراد مفهوم الآثار اللفظية المتضمن فانه ايضا عام
وابتات هذا العموم بدعوى كلية هذا الشخص والتعريف بناء على ما ذكره
المتمكّنون في الاستدلال على عدم كلية التعيين من استلزام بنية التلويح
لشأن ذلك افراد فيه ووجوب التمايز بتعيين آخر وهكذا في الجواب عنه بان
قول التعيين على افراد عرضي كالمناهية غير مرضي لانه التعيين مابه يتنازه
شخص عن شخص آخر ولا شك ان الامتياز لا يحصل بامر كلي فما ذكره في
الاستدلال شبهة وما في الجواب كلام على تقدير التسليم والا فلا يكون
التعيين موجبا للحيثية الحقيقية ومقتضى الشخص والحق ان لفظ الشخص
والتعيين موضوع لكل ما يمتد به شخص عن آخر ملحوظ بامر عام هو هذا
المفهوم المذكور اي مابه يمتد به شخص عن شخص آخر وهذا مما لم يوجد في
كلام احد وما قبل في تصحيح توصيف جنس الآثار اللفظية من انه المراد
بالشخص ما يطلق عليه هذا اللفظ وقد عليه بان ذلك الاطلاق ايضا
يخص بالافراد والظاهر ان ذلك التوصيف باعتبار الافراد من قبيل الوصف

بحال المتعلق ومثله الحيوان الناطق والضاكن اذ الموصوف بالنطق
والفهم بالحقيقة الاشخاص دون مفهوم الحيوان تأمل واعتبر في هذا
التأنيث في موضوعه بتأويل اللفظ او الكلمة والتذكير في قوله مستأه وهو
ظاهر في بعض النسخ موضوعه بالاضافة الى الضمير ووجه الصحة جعل
الموضوع في عداد الاسماء بمعنى المعنى والمفعول فان قلت اللفظ الموضوع لم يتغير
باعتبار امر عام معنى كلي وكيف يكون استيوائه بذلك وهو اسم لاشارة
لا يقال المتأدلية هو هذا اللفظ المخصوص المذكور غايته ما في الباب ان معناه
كلي والاشارة ليست اليه وان كان الحكم متعلقا بمعناه فلا نقول المتأدلية
باسم الاشارة يكون هو المقصود للمحكم محكوما عليه او محكوما به او واقعا فيها
لوما يتعلق به على انه محسوبة ذلك المجموع ممنوعة لما سبق قلنا نزل ذلك
الامر الكلي منزلة المتأدلية المعين كمال التميز المتعلق به بسبب البيان
السابق فاستعمل فيه ذلك وقوله بحيث لا يقبل الشك قبل انه رفع
لاشياء ما صدق عليه المتأدلية المذكور او المتأدلية المخصوص المفهوم بحسب
الارادة بمعنى ان معنى هذا ما صدق عليه المتأدلية والمتأدلية المخصوص لا
مفهومه الذي يقبل الشك والاطمئنان تأكيده لما يستفاد من المخصص دفعا
لتوهم التجوز وما قيل ان قوله بحيث لا يقبل الشك جزم الجبلة الذي هو
مستأه والمتأدلية المخصص صفة مستأه ففهم ان المقصود المصروب المتأدلية
هو اللفظ الموضوع لم يتغير باعتبار امر عام فالناسب من الاختيار هو سمي
هذا بانه المتأدلية المخصص لا التوصيفية والحكم عليه بانه بحيث لا يقبل

الشك على انه لا طائل تحته لا غناء هذا الوصف عنه والحاصل
ان معنى هذا كل متأدلية مفرد مذكور مخصص لوصف عام وهو
مفهوم المتأدلية المفرد المذكور الصادق على هذا المتأدلية المخصص على
ذلك المتأدلية المخصص لا غير كما انك اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض
بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشتقات الروميين من زيد وعمر و
غيرهما بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض **ول** تنبيه ما هو
من هذا القبيل لا يفيد الشك في بقرته معينة لاستواء نسبة الوضع
الى التسميات لفظ التنبيه يستعمل في احد مقامين الاول ان يكون
الحكم المذكور بعده بدريا الثاني ان يكون معلوما في الكلام السابق
وهنا الحكم بدري او في تصور طرفه مع الاستناد بكفي في الحزم
بالنسبة لان كل من تصور ما هو من هذا القبيل اي اللفظ الموضوع
لمتخصصات باعتبار اندراجها في مفهوم شامل ولا حظ لعدم افادة
التخصص لا بقرته معينة واستند الى الاول حزم بانه كذلك لا بقرته
لواحد من تلك المتخصصات ليس الا موضوعه وهو لا يخص به لا شك
الكل في ذلك وهو معنى استواء الوضع الى المتخصصات فلا بد في افادته
البعين من امر ينضم اليه به يحصل ذلك وهو المعنى بالقرينة وليس هذا
استدلالا لينا في البداية بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال
البدهييات فرببته عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان القائل
من الحفاء واعلم ان ما هو من هذا القبيل كالاتفاق المتكرر في نقد

و يجوز ان يكون استعمال لفظ التنبيه فيه لكونه
معلوما ما سبق كيبا او بدريا فانه اذا علم امر
اللفظ قد يوضع لمخصصات متعددة بامر عام علم
ان جوهر اللفظ مجرد لا يكفي في العلم بالبعين
دلالة منه تدبر لمولاه ما صدر والدين

اي الوضع لا يخص بالمعنى الواحد من تلك المتخصصات
لا شئ ان كل المتخصصات في ذلك الوضع تدبر
صدر الدين زاده

المعنى الموضوع له وعدم افادة التعيين بدون القرينة والتفاوت لزوم
 التعيين ووحدة الوضع في الاول وعدم لزوم التعيين وتعدد الوضع
 في الثاني وما قيل انه قد يقرر ان اللفظ يجب استعماله في معناه الحقيقي
 لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي فكيف يكون ذلك المعنى ومعنى المشترك
 محتاجين اليها وهما معنيان حقيقيان فالجواب انه المراد بما ذكره و
 هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكتفى في صحة استعماله في معناه مجرد كونه
 موضوعا له ولا يحتاج الى قرينة لاجل ذلك الاستعمال بخلاف المجازي
 فانه يحتاج الى قرينة لاجل استعماله في معناه المجازي لمعنى المعنى الحقيقي
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه والقرينة التي ذكر انه لا بد منها في ذلك
 المعنيين الحقيقيين لدفع فراصة المعاني الحقيقية الاخر لا مجرد الاستعمال
 فلا بد اذ دفعه وقد اذ دفعه بما سبق ما قيل ان كان تعدد الموضوع كما
 في الاشتراك عرفا فلما اذ ايقن ما نحن فيه مقابلة المشترك والاشارة
 قال **التعريف** مبتداء او خبر على ما مضى في المقدمة والخبر هو المذكور
 في المقدم بعد ما فرغ من مقدمته وحاصله مجرد تقسيم اللفظ باعتبار قد
 اولاه فيهم ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم القسم الاول منه
 الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم القسم الثاني الى العلم
 والى الحروف والمضمر واسم الاشارة والموصول على وجه ينضبط به
 تلك الاقسام وتثبت في حقيقة فيما ذلت فيه الاقدام فقال
 اللفظ مدلوله ما كلي او مشخص المراد باللفظ ههنا الموضوع لمعنى

اشارة بلفظ الى ان التعريف الاول
 فيه لفظان منه
 اشارة بلفظ الى ايض ههنا واول التعريفين في
 التعريف الثالث وفيه لفظان آخران تحت القرينة
 الى ههنا الاقسام الثلاثة التي هي الضمير
 اسم الاشارة والموصول

وبالمدلول المعنى الموضوع له اذ لا غرض له ههنا فيما لم يتعلق بالوضع
 من اللفظ والمدلول ويدل على هذا الاعتبار ايضا لقبه الموضوع في التقسيم
 الثاني حيث قال الثاني فالوضع اما كلي او مشخص وعدم كون الاقسام
 حاصرة لولاه اذ اللفاظ المهملة قد تكون مدلولاتها العقلية كلية او
 جزئية ولم يفتقر خولها في هذه الاقسام البتة لا يقال كيف يجوز ان يرد
 بالمدلول المعنى الموضوع له والمعنى الموضوع ليس مراد منه اذ الموضوع
 له للعام المستعمل في الخاص مجاز لا نقول لانه ذلك لجواز الاستعمال
 ههنا في بعض العام وادارة الخصوصية بالقرينة ولو سلم فاللفظ الموضوع
 له المراد غير منسوب الى لفظ المدلول وغير المعنى الموضوع له لفظ ثم الامر
 الى اصل في العقل وهو الذي في حيث هذا الوصف ليس بهذا الاسم
 من حيث انكافه وانفهامه مطلقا اي غير مقيد بعقيد كونه من لفظ معناه
 ومن حيث انفهامه بانفهام غير لفظا غير مدلوله ومن حيث وضعه في
 بارائه موضوعا له ومن حيث القصد اليه بلفظ او صحة ذلك القصد معنى
 ان كان فيه ما يمنع به ذلك الامر من فرض صدق وحمله على متعذر و
 ليس التعيين والتمخيص والادقوا الكلي وهذا التقسيم اللفظ باعتبار
 مدلوله وقدرته على ما بالقياسات الاخر لتوقفها عليه ومعنى التقسيم ضمني
 قيد من او كثر الى مطلق لمصير ذلك المطلق بالضماد كل قيد قسميا
 للقسم الاخر او غير مباين له باعتبار تنافي القيود اولها تنافيها والمتبادر
 من مطلق التقسيم كجبا العرف هو اعتبار النباين وما نحن فيه من ذلك

القبيل فان قبل القسم فاسد فان الالف واللام في اللفظ لا يتفرقا
فمعناه ح على ما تقر كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او متخصر وشك
ان مورد القسم هو اللفظ الموضوع لمعنى على ما عرفت فنقول مورد القسم
هو اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او متخصر فمورد
القسم اما القسم الاول او القسم الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني
ولان كان الاول لا يشمل الثاني فمورد القسم لا يشمل قسميه فلنا معنى
قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين
الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسم غير متدرج في هذا القسم
لانه نفس مفهوم هذا اللفظ لا يتبعه افراده وشرائط اناج الشكل الاول
وهو اجاب الصغرى وفعليتها وكليتها الكبرى انما يكفى اذا كانت المقدمات
من القضايا المتعارفة والصغرى ههنا ليست كذلك لانه مجموعها عين موضوعها
ولا فرق بينهما الا بحسب العبارة والاعتبار ولو سلم ايضا ان هذا مورد
القسم الى هو مفهوم اللفظ المذكور في تلك القسم بناء على ان الحكم في
الكليته ليس مقصورا على افراد موضوعها بل يتناولها ومفهومه ايضا على ما
ذهب اليه جماعة وان كان باطلا فلازم انه ان كان مورد القسم الاول
لا يشمل الثاني وبالعكس فان مفهوم الاعم باعتبار تحفته في افراده يجب
ان ينصف بامور متنافية فان كان جزئى من جزئيات اللفظ الموضوع من
القسم الاول كان ذلك المفهوم العام في ضمنه كذلك واذا كان جزئى اخرى
من القسم الثاني كان هو ايضا في ضمنه من هذا القسم وعلم ان هذا الانفصال

ح اى على تقدير تسليم ان هذا طبعه اعم في الكليته التي عنوانها
هذه الطبيعة انما يكون حقيقيا في الدليل والنتيجة المتابعة له اذا ان
لم يعتبر ذلك المفهوم العام محلا واحدا واما اذا اعتبر محلا واحدا فالا
على سبيل منع الخلو واذا اعتبر في تقرير البهية نفس اللفظ الذي وقع
في القسم وقبل اللفظ الواقع في القسم واردة عليه القسم لفظ مدلوله
اما كلي او متخصر الى آخر الدليل فلا مجال لمنع الاندراج لظهور انه فرد
من مضمون بل الجواب ان المقسم ليس نفس اللفظ بل مفهومه الذي هو
فرد منه وما قبل في امثال هذا المقام من ان الانقسام في الاقسام لازم
للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الام
الى الاقسام كل منها ويلزم المقام الشيء الى نفسه والمقابل فانقسم
كل من اللفظ الذي مدلوله كلي والذي مدلوله متخصر الى نفسه وقسمه
وانه بط فيكون هذا القسم باطلا كالمثاله فالجواب عنه ان الانقسام
المذكور لازم للمقسم بحسب الدليل اى من حيث وجوده الذهني والمقسم
لازم لاقامه لانه تلك الحبيبية بل من حيث ان تحقق الاقسام انما هو
مع تحفته في ضمنها ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما للزوم
باعتبار آخر كمفهوم الكل اللازم لمفهوم الحيوان اللازم لزوم مثل المقسم
ههنا وهو اللفظ الموضوع لمعنى لازم لمدلوله كلي كالضرب والاضداد
ولامدلوله متخصر كزئيد لا يجب وجوده الذهني فانه من تلك الحبيبية لا
يلزم شيئا منها لظهور الانقسام بل من حيث التحقق واما الانقسام الى

هذين القسمين فاما يلزم من حيث وجوده الذهني فان مفهوم ذلك
المقسم اذا حصل في الذهن بعوضه الانقسام واما اذا حصل في الخارج
وتحقق فواحد الاقسام بخصوصه فان قلت ما ذكرته انما يصح بالنسبة
الى ما صدق عليه مفهوم القسمين اما اذا اعتبر نفس ذلك فهو من جنس
هو الظاهر لا يعقل من القسم الا المقسم مع قيد خاص فالمقسم لازم
للاقسام من حيث وجودها في الذهن ايضا فلزم من انقسام الاقسام
لا اتحاد جهة اللزوم فنقول اختلافا لجهة على ذلك التقدير ايضا متحقق
لان الانقسام لازم للمقسم في الوجود الذهني من حيث هو هو لا باعتبار
قديمه القبول الذهنية والخارجية والمقسم وان سلم لزومه للاقسام
ذهنا غير محرم عنها على ان المقسم حين نعقل القسم ذاتا كان اولاً غير
متوجه اليه قصد بل ذلك القسم ففي لزومه بحسب وجوده في الذهن
الذي هو لعقله قصد تام لا يقال اذا كان الاقسام لازمة له مجردا عن
القبول كلها فكيف يصدق على اقسامه المقيدة بها لاننا نقول المراد عدم
اعتبار القبول لا اعتبار عدمها والاول بما مع القبول دون الثاني والبراه
التي هي على صورة القياس الخالي كان يقال الاسم كلمة والكلمة ما زود
للاقسام او الشرطي كان يقال كلما تحقق الاسم تحقق الكلمة وكما تحقق
الكلمة تحققت الانقسام الى الاقسام ظاهر الذي وقع اما على الاول فلا ينتفاء
كلية الكبرى واما على الثاني فلا ينتفاء بتركه الاوسطان مختلفا
المعتبر احدهما في الصغرى والاخر في الكبرى وان اتحد لفظه لم يمنع

على احدي المقدمتين او على كل منهما سواء حمل التحقق على الإطلاق او
خص بالتحقق الخارجي او الذهني **قال** والاول اما ذات وهو اسم بحسب
اوحدة وهو لمصدر او نسبة منهما الظاهر ان يحمل الاول وكذا الثاني
المقابل له على احد في اللفظ الذي هو مورد القسم في التقسيم السابق المقصود
به التقسيم وان كان خبره الواقع بغير ما لا يفضي اليه ليجوز الى اعتبار
اي ما دلولة ذات او ارتكاب مجوزان يقال اطلق الذات والحديث
على ما يدل عليه ما باللفظ وح يتقيم قوله وهو اسم بحسب وهو لمصدر وهو
المتحقق الى آخر الانقسام بلا تكلف ولورود معنى جانب الخبر وحمل الاول والثاني
على ما هو لم يلزم من حيث وقع عليه التقسيم ظاهر وان كان لم يقصر الا على
تقديم اللفظ الدال ولذا صدر التقسيم باللفظ لما احتيج الى تكلف فيما
اليه الصماير المذكورة بعد فان المراد بها اللفظ بقربته الاحياء واما
مقتضى المقام والسباق والمراد بالذات ههنا بقربته مقابلها ما لا يكون
حدا ولا مركبا منه ومن غيره وبالحديث هو المعنى المعبر في جميع تصاريه
المتنوع وما استتقت هي منه حقيقة او تقديرا او لقرا حس من قال
هو امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون كالضرب او ثاء
ونون كالقتل ففيه التواد والبياض وان كان امرا قائما بغيره لكنه ليس
بما يعبر عنه بالفارسية بما آخره ما ذكره ومعنى الجدة والمنوال وان كان في
آخر اللفظ الدال عليه به الدال والنون لكن ليس امرا قائما بغيره لا يقال
لازم انما لا يقوم بالغير بل هما كذلك لانا نقول المراد بالقيام بالغير

واختصاص الناعت بالمتعلق
منه

ط
أي الاتحاد في الإشارة الحسية كافي
الماديات والعقلية كما في المجردات
١٢

التبعية في الخبر وكل منهما متحدة بالاصالة وان كان لكل منهما متعلق بخبر
اصلي الا ان ذلك المتعلق لا ينافي الخبر الاصل الذي هو متعلق كان خاص
بمحتب بالذات اشارة حسية بانه ههنا وهناك بخلاف السواد
ومحله فان السواد يتبع محله في ذلك اذ اشارة الحسية الى احد الجاهدين
الاشارة الى الآخر وكذلك معنى الضرب وفاعله وفي تعريف القيام الغير
بما ذكره نظر لا يتناقض بقيام صفات الباري بذاته وصفات الجواهر
المجردة لا يتناقض اصل الخبر هناك والجواب بتخصيص المعرف بانه القيام
بالغير في الماديات يخرج تعريف الحركية المذكور عن الانعكاس وذهب بعضهم
الى ان في تفسيره ان يقال وهو الاختصاص الناعت وهو بعد محل تأمل
لان المراد بالاختصاص الناعت نوع متعلق بشئ يصير به المتعلق صفة
ونفذا لذلك في المتعلق ولما لم يكن ذلك الوصف بطريق المواطاة
بل ذلك بالاستقواء دخل في ذلك الجيد والمنوال ايضا اذ لا مانع من ان
يقال شخص وجيد ونبيذ ومنوال مثلا اللهم الا ان يخص ذلك النوع
بما يصح ان يكون بتجزيه هو ما يدل عليه من الكلمة بحيث يدل على ذات
بهم ملاس له لا يكون مجرد ذو فقط وقيل الضوابط ان يقال هو اتحاد
في الاشارة الحسية كما في الماديات او العقلية كما في المجردات وذكر ايضا
انما يتم لو سلم الاتحاد في الاشارة العقلية بين المجردات وصفاتها كما في
الماديات وانما جعل الذات والحركية متقابلين وسيم كلامه لفظها بما يتم
وان كان احد الاسمين وهو اسم الجنس مما يطلق على قسمي الآخر فيجب

في نفس القيام
بالغير

منه

متعارف القوم ليقع عليه التقسيم الى الفعل والاشتق المعبر فيهما ما
فيه نوع غريبة وكانه خض تصوير ههنا هذا الاعتبار فكانه قال اللفظ
الذي هو لوله على اما حركية وحده او غير حركية وحده او مركب منهما واعتبار
التركيب بينهما غير نسبة لا يعتد به فاختصر ذلك المركب الذي وضع
لفظ فيما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فغيره بقوله او نسبة بينهما لان السبب
في كون هذا المركب موضوعا له هذا اللفظ ثم قال وذلك اما ان يعتد
من طرف الذات وهو مشترك او من طرف الحركية وهو الفعل المشار اليه
اما النسبة والتدبير بتأويل المذكور او المركب المشترك عليها المراد من كونها
والتقسيم عايد اليه باعتبار النسبة التي فيه والتقدير هو وذلك المركب اما ان
يعتد بنسبة من طرف الذات وهو مشترك والقسم الاول من التقسيم الذي هو
مبدأ التقاسيم الموردة في قسم التقسيم في تلك الرسالة وهو اللفظ
لمعنى كل اقسام اربعة ما مدلوله حركية وحده وهو المصدر وما مدلوله غير حركية
وحده وهو اسم الجنس وما مدلوله مركب منهما ويختصر فيما اعتبر فيه النسبة او لا
من طرف الذات وهو مشترك وما اعتبر فيه هذه من جانب حركية وهو الفعل
فان قيل المراد بالذات غير الحركية وحده على ما ذكرت آنفا وهو مبتدأ اول
القسم الثالث المركب من حركية ونسبة آخر يقوم به او يقع عليه وغير ذلك على
الوجوه المختلفة فمنها ما ينافي ما ذكره من تباين الاقسام في تلك التقسيمات و
يخالف ما ذكره سابقا ان المراد به غير حركية وغير المركب منه وغير غير
المراد من الذات غير حركية وحده كما ان البراءة على ان وحده متعلق بغيره

كلمة ثم ههنا للتأخر في الرتبة لانه يحصل
المعنى العام الذي هو المضمم متقدم بحسب
الرتبة على لفظه منه

المقيد بقيد الوحدة لا على تعلقه بالحرف الداخل عليه لفظ غير فالركب
الحرف وغيره غير داخل في شيء من القيمين وما نقل عن بعض الاكابر ان هذه
القسمه المخرجه للاقسام الاربعة دائرة بين النفي والاثبات كما قاله الرضي
في قسم الكلمة الى اقسامها الثلاثة فحذفنا منها تعود يجب انما الى القسمين
كل منهما دائرة بين النفي والاثبات الاول تقسيم الحروف الى الحرف و
غيره ولا شك انه ماصلا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والناج
تقسيم غير الحرف الى ما يكون الحرف جزءا والى ما لا يكون كذلك وهو غير
دائرة بين النفي والاثبات لا يتصور منها زيادة ونقصان والثالث
تقسيم ما يكون الحرف جزءا الى ما هو خطية اوله وبالذات بالنسبة الى ما
يلاحظ فيه ذلك ولا شبهة في التقابل الحقيقي بين هذين القسمين ايضا
والاقلين الترتيب بين الحرف والذات مثلا ترد يد بين النفي والاثبات
فمجموع اقسام غير الحرف يقابل الحرف مقابلة حقيقية كما ان قسم غير الحرف
الركب منه ومن غير مقابل لما يتركب منه ومن غير كذلك وكذا مجموع
الرضي ان هناك تقسيمين كل منهما على تلك الصنف الاول التقسيم المستقل
وغيره والثاني تقسيم مستقل الى المقرون وغيره ولا بد من حمل هذين الكلامين
الى هذا اذ لا يجوز ان يكون تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة او اكثر اذ بين النفي
والاثبات اذ القضية المفيدة لذلك التقسيم منفصلة حقيقة فحب هي
لا تتركب من اكثر من جزئين لا مستلزما انتفاء الانفصال الحقيقي لانه
الجزء الاول منها يستلزم ارتفاع الثاني وارتفاع الثاني يستلزم وجود

الثالث فيلزم استلزام الجزء الاول الثالث فاستغنى الانفصال الحقيقي
بينهما والواستغنى بين الاول والثاني والثالث والثالث المماثلة في ان
القسم الثاني من التقسيم الثالث هو المركب الذي اعتبر فيه النسبة من طرف الحرف
الى الذات والخارج من التقسيم اعم ويشمل مركبا لم يعتبر بينهما نسبة اصلا
مدفوعة بما ذكره اعتبارا انما فلا ينافي ذلك ارسال القسم الاخير واستقلال
الحرف نظر الى ظاهر التقسيم وهذا بخلاف تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة
وجه صحتها فانه عقلي دائرة بين النفي والاثبات نظر الى اقسام الحرف
واما احتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحتها فلا يخفى بالاختصاص
كالمتنوع والفعل فان ما اعتبر فيه الذات المنسوب الى الحرف على ما هو معنى
المتنوع اما ان يعتبر قيام ذلك الحرف به من جهة الحروف وهو اسم الفاعل
او البتوت وهو الصفة المبهمة او وقوع الحرف عليه وهو اسم المفعول او كونه
آلة لخصوله وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحرف به على وصف الزيادة على غيره وهو
اسم المفصيل على ما يطلع على تفاصيلها العلم المتعلق بها وكذلك معنى
الفعل وهو الحرف المنسوب الى ذات على وجه القيام او الوقوع في زمان
معين من الازمنة الثلاثة فان كان ما ضيا اى سابقا على زمان التكلم فهو
فعل ماض وان كان الحال والاستقبال فهو فعل مضارع هذا ان لم
يكن نسبة الحرف الى الذات باعتبار طلبه او طلب تركه فان كان من حيث
طلب الحرف من المخاطب وتخصيله في الخارج فهو صيغة امر وهي اقسام

وان كان من حيث طلب تركه وكف النفس منه فهي وعلى هذا القيس
وفي جعل الفعل في اقسام ما مدلوله كلي كلام يذكّر بعد اقسام اللفظ
الموضوع للتحقق وضعا عاما ان شاء الله تعالى **قال** الثاني فالوضع
اما كلي اي اللفظ الموضوع لمعنى متحقق على مر لا مدلوله المجموع الى تكلف
فتمان اذ لا يخفى ان يكون وضعه لذلك المتخصص كليا اي عاما ان يكون
الموضوع له كلام خبريان حقيقيين لوحظت اجمالاً بامر كلي يعينها او متخفا
بان يكون الموضوع له متخفا لوحظ في وضعه له بخصوصه بعينه والاما
علم اي اللفظ الموضوع للتحقق وضعا خاصا ومتخفا بسمي علماء وهو
العلم الشخصي المتبادر من لفظ العلم عند الاطلاق واما العلم الجنسي
فخارج عن مورد القسمة في هذا التقسيم اذ معناه كلي وسيمى الكلام فيه
والاول اي اللفظ الموضوع للتحقق وضعا عاما اقسام اربعة الحرف والضمير
واسم الإشارة والموصول واما قدّم هذا التقسيم في النظم واخر في البيان
اظهار الاهتمام بما هو كمفصل الاصل على ما مرّ اذ تلك الاقسام الاربعة هي
التي قصد بيانها اصالة في هذه الرسالة وهي اقسامه ونفريها للظاهر
عن مقابلة القليل بالكلية ليتوجه اليه باقبال تام ووجه صريح في هذه الاقسام
الاربعة ان مدلوله المتخصص الموضوع للوضع عام اما ان يكون مع في غيره
اي حاصل في متعلقة متعينة بالنظام اليه بمعنى انه لا يتحصل في الذهن
ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق في نفسه بالنظام متعلقة اليه ويتعقل
بتعقله وهو الحرف كمن والى اولا يكون كذلك بان يكون معنى حاصل في

نفسه متصلا بدون النظام امر اليه واذا قد عرفت ان الالفاظ الموضوع
للمتخصصا وضعا عاما يحتاج في استعمالها في معناه الى قرينة لا فائدة
التعيين فلا بد لذلك اللفظ الموضوع للتحقق حاصل في نفسه بالوضع
العام من قرينة تعين المراد منه من معانيه لزوم تقدير المعنى في الموضوع
بالوضع العام فلا يخفى ان يكون تلك القرينة الخطابية المتعلّقة
بالمتكلم والمخاطب وهو الغمير كما وانما فان ما يفيد ارادة المعين منها
من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر او اشارة
الحية بان يثار الى المراد بذلك بعض من الاعضاء الخمسة وهو اسم
الإشارة كمن اذ ذلك فان المعين لا يراد بهما من المعين انما هو هذه
او الاشارة العقلية بان يثار الى المراد باللفظ بنسبة مضمون جملة اليه
معهود بين المتكلم والمخاطب انتابه اليه وهو الموصول كالذي والتي
فان المعين المراد منها انتاب مضمون صلته بالمعلوم قبل اقترانها بها
بها المعهود اليها كما اذا عرفت انت ومخاطبك انت جاء رجل من بغداد ^{فيقول}
الذي جاء من بغداد مثيرة الى معين باعتبار تعينه عندك وعند مخاطبك
بنسبة مضمون هذه الجملة اليه ولا شك ان هذه الاشارة انما توجه
التعيين بالنظام امر خارجي مع تلك النسبة كاختصار مضمون الصلة في
المراد بالموصول واعلم ان المراد يكون معنى الحرف في غيره على ما عرفت هو عدم
استقلاله في الوجود والتعقل كما ان المراد يكون المعنى في نفسه خلافاً لذلك
وهو اما الاستقلال في الوجودين او في احدهما والاستقلال في الوجود

الخارج ليس بمعتبر فيه لتحقيق كون المعنى في نفسه عند عدمه كما في معنى
لفظ الابتداء فالاعتبار فيه هو الاستقلال في التعقل فقط فمناط
الفرق هو الاستقلال في التعقل وعدمه وهذا المعنى لا يتضح حتى انضام
الآبعد تمهيد مقدمه وهي ان المعاني قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات
وقد تكون ملحوظة بتعاقب ملحوظة بذاتها بل على انها آلة ملاحظة غيرها
ومرأة متاهدة بسواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية و
التعقل وصالح لان يحكم عليها وبها وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية
وغير صالحة للحكم عليها او بها كما اذا توجهت قصدا ذاتيا الى معنى نسبة العلم
الى زيد ولا خطئه كذلك وكما اذا قلت علم زيد وادركت نسبة العلم
الى زيد في ضمن هذه الجملة فان هذا المعنى اي نسبة العلم الى زيد في الصورة
الاولى مستقل بالمفهومية وصالح لان يحكم عليها بانها مبادي التبع والاضافه
ويحكم به على النسبة التي تعقلتها الآن مثلا وفي الصورة الثانية غير مستقل
بالمفهومية بل مدرك من حيث انه حالة بين زيد والعلم والآن لتعرف
حالتها وكانت حاج مرأة يتاهد ان بها منسوب احد هاتين الاخر ولذلك كان
غير صالح للحكم عليه اوبه وهذا كما ان الجبر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا
بالابصار وقد يكون مبصرا بتعاقب على انه آلة لا بصار غيره كالمرأة فانك اذا
نظرت اليها وشاهدت ما ارتسمت به الصورة فان قصدت الى متاهدة الصورة
المرتسمه فيها بالذات جاعلا المرأة آلة متاهدة متا صارت بذلك الصورة مبصرة
بالذات ويمكنك الحكم عليها وبها واما المرأة فهي وان كانت في تلك الحالة مبصرة

ايضا لكنها غير مبصرة قصدا وبالذات بل بتعاقب لا يمكن لك بالبصاره على
هذا الوجه ان يحكم عليها او بها نعم ان قصدت الى متاهدة المرأة لنفسها
وتوجهت اليها بالذات تكون صالحة لان يحكم عليها او بها ويكون الصورة
ح مبصرة بتعاقب ملتفت اليها قصدا فاجعل الصور المحسوسة بالباصرة مرأة
متاهدة المعاني المدركة بالبصيرة واعتبر فيها ما ذكره المحالين على صور
فان نسبة البصيرة الى معقولاتها كنسبة الباصرة الى مبصراتها فنقول معنى
الابتداء والانتهاى مثلا ومعنى له تعلق بالغير كالسير والحركة مثلا
فذلك المعنى اذا لاحظته العقل قصدا وبالذات كان مستقلا بالمفهومية
صالحا لان يحكم عليه فنقول الابتداء والانتهاى امران اضافيان
ويحكم به فنقول ما يبحث عنهما معنى الابتداء والانتهاى ومتعلقهما ملحوظة
بتعاقب سواء كان في غاية الاحمال او مخصوصا كابتداء سير زيد من حجره واما
بهذا الاعتبار مدلول لفظي للابتداء والانتهاى مطلقا ومقيدا واذا
لاحظت العقل من حيث انه حالة بين سير زيد وحجره وجعله آلة لتعرف حالها
مرأة متاهدة متا على هيئة الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية
صالح لان يحكم عليه اوبه وهما بهذا الاعتبار مدلول لفظي والى واما
بيان عموم الوضع في من فموان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو
امر مشترك بين الابتداءات الشخصية التي كل منها ملحوظ بتعاقب آلة لتعرف
طرفيه ووضع لفظ من بارائه وكذا الحال في الى حيث تعقل مطلقا
وضعه لفظه الى كمال جزئياته الشخصية هذا ليس سائر حرفي فظهر لك

ان الاحتياج الى ذكر المتعلق في الحرف انما هو لقصور في معانيها لا في
دلائلها على ما قبل فان قيل فلو لم يكن معنى من لا يحكم عليه ولا به حكم فحين
تناقض فنقول هو بهذا الاعتبار ليس معنى من بل معنى مستقل بالمفهومية
عبر عنه باسم مضاف الى لفظه وهو لفظ معنى من فلا تناقض لا يقال كيف يقع
التناقض وقد حكم على معنى واحد بالاستقلال وعدمه بانه معنى من لا نقول
له اعتبار ان مستقل باجرهما وليس معنى من بهذا الاعتبار غير مستقل الاخر
هو بهذا الاعتبار معنى من غاية ما في الباب انك توجهت اليه بما يوجب الحكم
عليه لعدم الحكم عليه من حيث يتبين احدهما بحسب الواقع والاخرى بحسب
مخرج الفرض مما في مسئلة المحمول المطلق وبذلك التحقيق المفهوم من هذا المقسم
يندفع ما يورد من ان لفظه من مثلا لو كانت موضوعه لواحد من الابتدائيات
المختصة لكانت في غيره مجازا وان كانت موضوعه لكل منها لزم الاشتراك
اي كونها مشتركة بين معان غير محصورة موضوعه اوضاعا بعدد اوضاعها على
ان تصور واضع اللفظ اصطلاحا كلامه تلك الخصوصية التي لا يتنازع فيها
وان كانت موضوعه لمعنى كلي هو الابتداء كما توجهت جماعة لزم كونها مجازا لا
حقيقة لما اذا لا يستعمل من اصلا في الابتداء المطلق ولم يحق ايضا انما
في تعريف المعرفة بانها ما وضع لشيء بعينه بان المراد ما وضع ليشتمل في شيء معين
من حيث ان المعرفة في المعرفة هو النوع عند استعماله دون الوصف ^{للمدرج}
فيها المضمرة واسماء الاشارات والموصولات كالاعلام الشخصية و
ذكرها في توجيه ذلك ان لفظه انما مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة

وكذا هذا الذي اذا لا يقال انما وهذا ويراد به منكلم لا بعينه او شاذ
مفرد مذكرك ذلك وليست موضوعه لواحد من تلك الاشخاص والاشخاص
مجازا في غيره لا لكل منها والا لكانت مشتركة موضوعه اوضاعا متعددة
بعدد افراد المنكلم والمشار اليه المذكور بل موضوعه مفهوم كلي شامل لتلك
الافراد والفرض من استعمالها في افرادها المعينة دونها فحين غفلوا
هذا التحقيق توهموا لما ذكره ان البنية ان المضمرة واسماء الاشارات
والموصولات موضوعه لمعان كلية الا ان الواضع بشرط ان لا يستعمل
الا في جزئيات تلك الكليات وادى ذلك الى التكلف المذكور وقالوا في
الحروف ان من مثلا موضوعه مطلق الابتداء لكن الواضع بشرط في ذلك
على معناه اذا لم يتعلق ولم يشرط ذلك في لفظه الابتداء بشرط ايضا
عدم استعمالها الا في الابتداء الخاص حتى لو لم يمكن ان يكون مجازا لا عقاب
لها اذا لم يستعمل فيما وضعت هي لها من تلك الكليات وان لا يكون لا خلا
ائمة اللفظ في عدم استعمالها المجاز الحقيقة وجه لا يحتاج من تلقى الاستلزام
الى المنكر بمثل نادرة ولزمهم ايضا الحكم باستقلال معنى الحرف بالمفهومية
وصحة الحكم عليه في لفظه وقد عرفت بطلانه وايضا لما كان معنى ^{مطلق}
الابتداء الا انه لا ينبغي من الحرف وحده فاذا انضم اليه ما يدل على معناه وجب
ان يصح عليه الحكم وبه ولا يقول به من ادعى معرفته باللفظ وايضا فحين لا ^{دليل}
على هذا الاستلزام سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة فالفرق الذي ذكره بان ذكر

فيها على كذا

المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لتخصيص الغاية رد
الى الجملة اذ لا مرجع في التخصيص فممكن ان يقال يحصل في الحروف بنحو
المتعلقات غايتها التي هي التوصل بها الى تخصيص الكلام بتركيب الاسماء
والافعال بعضها الى بعض وفي تلك الاسماء عكس ذلك ولغافل
يقول كون الحروف وضمير المتكلم والمخاطب موضوعات للتخصيص ظاهر
واما ضمير الغائب فقد يعود الى الكلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا
الذي قد يراد به كل يعلق علم المخاطب والمتكلم بانساب مضمون جملة اليه
كما اذا قبل هذا الذي جعل مورد القيمة ههنا هو اللفظ الموضوع فلا يجوز
عند الموصولات واسماء الاشارات والضمائر مطلقا مقام اقام اللفظ الموضوع
لتخصيص وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس باسماء الاشارة بانسابها على جعله
بمنزلة التخصيص المحسوس المشاهد ولم يتعرضوا للمثل ذلك في ضمير الغائب و
الموصول ولا يبعد ان يتركب في الموصول واما ضمير الغائب فقد قال بعض
المحققين ان لفظه هو موضوعة للجنس ان لمدرجات تحت مفهوم
الغائب المطلق المذكور سواء كانت جنسان حقيقة او اضافية وسمى الكلام
في ذلك واعلم ان هذه القيمة او قيمة اللفظ الموضوع وضعا عاما الى
هذه الاقام الاربعة غير حاصرة لجواز ان يكون ههنا لفظ وضع بامر عام
لكل من افراده لتخصيصه ولم يكن قرينة احدى الثلث المذكورة والذي
يخطر بالبال ان اسماء حروف الجاني كالالف والباء مثلا من هذا القبيل لا سبق
من الابرار المندفع بالحقائق المتضمنة السقيم وقد عرضت ذلك الابرار

فيها

فيها على كذا وفي فضل العصر وما رابت احدا الى شبح في حلة ويمكن
ان يدعى ان اسماء الكتب ايضا كذلك ليعبر بالقول بان مقامها الاجناس
اذ الظاهر التجوز حين اطلاقها على التخصيص ولم يخطر ذلك ببال احد وان
استفادة النعير بدونه استعمال اللفظ فيه والحق ان بناء ذلك على ما هو
مجرى اهل المعرفة عدم اتيانهم في امثال هذه المقامات مفهوما كلييا وشرائلا
يخطر بالبال فيها الا امر التخصيص فالاقام في قسم السقيم الذي هو المقصود
ليبان المقصود تلك الرسالة تارة اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل
والعلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاربعة الاولى منها
تتمتاز عن القيمة الاخيرة الباقية بان معانيها كلية ومعاني هذه جزئية
لا يقال لو كان كذلك كان الاخبار في قولنا زيدان ان وكاتب والذي
صدر منك محمول وعمره ضرب مجازات لا اعتبار بالجنس في المعاني المرادة
بها ههنا لانا نقول الاخبار ههنا محمولة على معانيها الحقيقية التي هي
كليات وكونها اخبار عن الجنسان محمول على ما يورث في افادة الجنس لا معنى
قولك زيدان ان مفهوم الا ان الكلي صادق على زيد وكذلك
زيد كاتب معناه ان مفهوم الكاتب الذي هو شئ له الكليات يصدر عن
زيد ومعنى الاخران الذي صدر منك يصدر عن عليهما مفهوم العون الكلي
وقد توهم بعض الفضلاء ان قولك جاءني ان ان مريدا بالان مثلا زيدا
مثل قولك زيدان ان فيكم بان انا ههنا حقيقة كما ان انا ههنا كذلك
ولم يتقيد للفرق من حيث ان الاستعمال ههنا في الجزئي وهو غير موضوع

له وهما في المعنى الكلي وان كان محمولا على الجزئي وذكرنا اخطاءهم في قوله
في ذلك المثال مع استعمال اللفظ في زيد بخصوصه كونه حقيقة ومجازا
باعتبارين نعم يجوز كون انسان ههنا حقيقة اذا لم يرد به الا المفهوم الكلي
مستعملا فيه ويكون ارادة المخصوص من خارج كسنة الحى مثلا واما الفعول
فكون بعض معناه وهو الحرف كليا ط واما مجموع معناه وهو الحرف والنسبة
المخصوصة الى لفظه من حيث انها حالة بين ذلك الحرف وفاعله المخصوص
الذي لتعرف احوالها مربوطا احدهما بالآخر ففي كل سنة وحده جملة على سبيل النظر
بل هو باعتبار تمام معناه كالحروف فكما ان لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل
ابتداء مخصوص متعين كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة
للحرف الذي دلت عليه الى فاعل مخصوصها وكما ان مدلول الحرف لا يحصل
الا بتعلقه كذلك معنى الفعل لا يحصل الا بتعلقه وكذلك لا يقع الحكم عليه
ولا به واما جملة وجعله مثلا باعتبار الحرف الذي هو جزء معناه وهو
بهذا الاعتبار مستديرا اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه بحسب الوضع فلذا
لا يمكن جعله مستديرا اليه كما سمى في فعل الفعل وقام اللفظ الموضوع لمعنى
كلى كما فعله انصر ليس بمعنى ويلزم ايضا مما ذكر بطلانه طر تعريف الحرف
على ما يستفاد من هذا المقيم التزم الا ان يضم اليه شئ وهو ان لا يعتبر في
مدلوله الذي هو معنى في عبارة معنى في نفسه هذا واما النسبة الاخرى فالعلم
يمتاز من الاربعه الاخرى بان وضعه خاص بالموضوع له دونها فان
وضعهما معا بينهما المستخص عام والحرف يمتاز عن الثلاثة الباقية بعدم استعمال

معناه بالمفهومية واستقلال معانيها في نفسها والضمير يمتاز عن الاخرين
بان قرينة الخطاب دونها وكون الخطاب بالمعنى المذكور قرينة للتعريف
في ضمير المتكلم والمخاطب ط واما في ضمير الغائب فباعتبار ان معنى الخطا
كما ذكره هو ايراد الكلام الحاضر وهو الذي يفهم به خصوصية ما يرجع اليه
سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول يمتاز كل
منهما عن الآخر بالاشارة الحسية والعقلية على ما مر وللنفاد بين العلم
والضمير واسم الاشارة بحسب الاختصاص بالمعنى المخصوص واعادة التبيين
ظهورا وخفاء من حيث حصول الوضع وعمومه وانفصاله ابتداء غير محتمل
للمجاز وعدم احتياج الى اقتران ما انفابرا المتكلم والكلام وخلقه خالف
في اعرفيتها فمن نظر الى حصول الوضع فالعلم اعرف ومن نظر الى الثاني
والثالث فالضمير اعرف ومن ذهب الى ان اسم الاشارة اعرف فنظر الى
التعيين فيه بالعقل والحس **ملاحظة** تشمل على تنبيهات مساوي الكلام
يعتضون بفان الجامعة وتشمل لتكون الجامعة مستديرا محذوف الجزاء او
بالعكس على ما مر فالعقول للتفريق ولوحمل تشمل على انه حال من المبتداء
او من ضميره في الجزاء الجامعة هذه التي ذكرها ههنا كونها متممة على تنبيهها
لبقى النظام والتنبيهات محتمل ان يراد بها الالفاظ فيكون المراد ان الجامعة
تشمل على كل منها والا فالتنبيهات محتمل ان يراد بها الالفاظ فيكون المراد ان الجامعة
وتحتمل ان يراد بها المعاني فيكون الالفاظ باعتبار انها قول بالالمعاني
ومحل اتخاذها متممة عليها اشمال الطرف على الطرف وعلى كل تقدير فاستعمالها

ههنا من القبول الثاني علم مضمون ما يتلوها مما تقدمها وحمل التنبيهات
 على المعنى المصدري ايضاً على ما هو اللفظ غير بعيد التنبيه الاول التثنية
 فتترك في ان مدلولها ليست معاني في غيرها ان حمل الاول على المعنى الاول
 في التنبيهات فالتوجيه ما سبق من تقدير خبراً ومبتدأ وهو الذي شرع
 فيه وان حمل على المعنى الثاني فالاول مبتدأ خبر مقدم ومضمون ما يليه
 بحمل التنبيه على التثنية عليه او بزيادة التنبيه مضافاً الى المذكور المحذوف
 مقدراً ان حمل على معناه المصدري واعتبار التقدير لا حمل المذكور على الاول
 وجعله خبراً عنه لما ان الظاهر كونه كلاماً مستقلاً مقصوداً به افادة تبيين
 الذات على ما مر والمراد بالتثنية الضمير واسم الاشارة والموصول وان مدلولها
 ليست معاني في غيرها ان كلاماً مدلولها بتمامه معني في نفسه اي ملحوظ قديماً
 وبالدان مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبما يتحصل بالغير اي
 كلاماً ليس له تحصل في العقل بحسب فهمه مما وضع بارائه من تلك التثنية الا
 بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة حتماً او عقلاً وفي اسماء اي اذا كان
 معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية كما قرئت في اسماء لان الاسم ما يكون تمام
 معناه كذلك والفعل وان اشتمل على المعنى المستقل بالمفهومية الذي هو
 الحدث لكن تمام معناه وهو كحدث المنسوب الى الموضوع وزمانه تبيينه
 ملحوظة على وجه يكون له تعريف غير هذا ليس يحصل وغير مستقل بالمفهومية
 التنبيه الثاني هو كالاول وهو اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير
 واسم الاشارة بان الموصول مع قرينة التي هي الصلة لا يفهم من التامع

20
 من تلك الجهة امر لا يقبل التركة بل المتصرف بمضمون الصلة وهو من غير
 مانع من اشتراك متعدد فيه وعلى ذلك بان تقيد الكل بالكل لا يقيد الجملة
 ويكون القيد كلياً ظاهراً لظن ان مجرد الصلة لا يدل الا على ان التامع مضمون
 جملة الى ذات من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول
 متخلف على فقرة فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده
 حين اطلاقه ليس الا الامر الذي هوالة ملاحظة الشخصيات ولا شك
 انه كلي وقد يقيد ذلك المفهوم في ذهنية مضمون الصلة الذي هو كلي ايضاً
 فلا يفهم السامع منه مجرد ذلك شخصاً ما لغام التركة وان صح فهم شخص
 بانضمام امر آخر خارج كما اذا اخبر ان شاب مضمون الصلة به وعلم السامع
 بخلاف الضمير واسم الاشارة فان كلاماً قرينتهما يقيد الشخص فيفهم السامع
 منهما مع تلك القرينة ما يمنع بين التركة وقوله ولذلك كما في خبرين وصادر
 الموصول كلياً في هذا التفرع اشكالاً لان عدم مفهومه شخصاً مجرد
 الصلة لا يوجب كلية الموصول مع ان الموضوع له اللفظ والمحتمل فيه
 جزئي وايضاً ما ذكره من الفرق بحسب القرينة منطوقه لا القرينة ليست
 مضمون الصلة بل هو مع ما ينضم اليه والموصول مع ذلك المجموع كضام
 مع قرينتهما والظاهر مراده انهما قد اخرجت بين والموصول كلياً تبيينها على الفرق
 لانه كلي حقيقته وان ذلك الفرق المذكور باعتبار ما اشتمل من اطلاق
 القرينة في الموصول على نفس صلبة وان كانت قرينته بالحقيقة الصلة مع
 وما قيل من انه كان المستلزم له في الموصول ذكر الصلة للتوضيح وافادة

والا فليدرك ان
التي هي في
التي هي في
التي هي في

التعيين دون التقييد ففيه تأمل لان اعتبار ذلك التقييد بالنسبة الى
الى المفهوم من الموصول ابتداء لا بالنسبة الى المراد منه الموضوع له والمناسبة
التي اذعها هذا القابل بالنسبة الى المراد دون المفهوم على ان الكلام في
المناسبة وانها غير مناسبة لان استنفاد صحة التقييد اذ ذاك التبيين الثالث
علمت من هذا اي مما سبق في مباحث التقسيم الفرق بين العلم والمضمي
حيث ظهر خصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعدم الوضع
في المضمي وعلت ايضا اذ انبأ الى البعض من تقسيم الخبر في اليها واخراج
اسم الاشارة بناء على ظن ان يعين المدلول بالوضع الذي هو مناط
الخبرية حاصل فيهما وانه اذ هو موضوع لا مرعاه وانما يحصل التعيين
باقتراح الاشارة الحثية في استعماله في معين دون اصل الوضع
ووجه الفاء ما مر من ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمي
فقط دون اسم الاشارة حال من ضمير اليها اي متجاوزين آيات في شمول
التقسيم حيث لم يشمله وقوله ظنا مفعول له للتقسيم باعتبار تعلقه بالخبر
المذكور كما ان تعلق الفاء به انما هو باعتبار ذلك التعلق التبيين الرابع
عرفت منه معنى قول الخويين اي حين ظهر لك من التقسيم المذكور ان المراد
يكون المعنى في نفسه هو استقلاله بالمفهومية بان يكون ملحوظا قصدا
وبالذات ويكون المعنى في غيره اولا في نفسه هو ان لا يكون كذلك بمعنى علم
في نفسه مطلقا وهذا ظاهر جابل كلا وجه ايضا لكونه ملحوظا انتعا
وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره عرفت معنى قول الخويين الحرف يدل على

معنى في غيره وان مرادهم بذلك ان النقصان في الحرف من جانب المعنى
باعتبار عدم الاستقلال والاحتياج في التحصيل والتعلق الى الضمائم الغيب
الذي هو معنى فيه اي في هذا الغير بخلاف الاسم والفعل فان الاسم تمام
معناه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل عن
صالح الحكم عليه ولا به كما مر الا ان خبر ما من معناه انما الحرف لا استقلال
بالمفهومية ولذا صح ان يجزئه وتبين ان ما ذكره بعضهم من ان مراد الحاجة
بذلك ان النقصان منه من جانب اللفظ حيث قالوا المراد يكون مع الحرف
في غيره ان دلالة علم معناه مشروطة بان يكون متعلقا وفرقا بينه وبين الاسماء
اللازمة للاضافة بان ذكر متعلق في الحروف لتحصيل الدلالة وفي تلك
الاسماء لتحصيل الغاية والغرض من وضعها كالتوصل بكلمة ذواتها
الى جعل اسماء الاجسام صفات للتكرار غير منتهى التبيين الخامس عشر
من الفرق بين الفعل والمحتوى الخويين حروا الفعل بانه مادل على معنى
في نفسه مقترن باحد لا ذمنا التثنية واورد عليه ان ضاربا يصدر في
هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بما يقع وبما سبق من الفرق بين الفعل و
المحتوى في التقسيم علم انه لا يرد على حد الفعل فانه على ما ذكره مادل على حد
ونسبة الى موضوع على ان الحد اوله اعترفي مفهومه وضارب ليس كذلك
لانه مشتق والمحتوى يدل على ذات ونسبة الى الحد فالملحوظ اولا في الفعل
الحد وفي المحتوى الذات وهذه العبارة وان حملت على عدم ورود
على حد الفعل على ما علم من هذا التقسيم فظ وان كان في هذا العمل بعض

وان حملت على عدم وجوده على ذلك الحد المنقول من النخاعة فالوجه انه
يعلم من هذا الفرق ان مرادهم بقولهم ما دل على معنى في نفسه مقرب ما دل
على حرفة منسوب الى وان مع الاقتران هذا ولا يظهر ^{منه} وود ضارب
على هذا الحد الا اذا اعتبر الاقتران اما هو ذنبه اعم من ان يكون في اللفظ
ما يدل عليه اولها هو المفهوم من الاطلاق بحسب الظاهر لا كالمشكك في
ان معنى الضرب المعبر في ضارب مقرب باحد الازمنة الثلاثة معينا ^{منها} او
وقوع ضرب في زمان لا بعينه او فرض اقترانه ما يدل على اقتران ما لا
عليه من المعنى المصديري باحد الازمنة الثلاثة معينا كما اذا قيل زيد ضارب
عند وهذه التهمة تدفع عن هذا الحد للنخاعة بوجوه اخر غير ذلك لكن المراد
ان المقسم المذكور الختم على الفرق فيه ما يدفعها ولا ينافي ذلك دفعها
بوجوه آخر وفي قوله فانه ما دل على حرفة ونسبته الى الموضوع وزمانها ختمها
احدهما ان يكون الضمير على الفعل ويكون ماموصولة او نكرة موصوفة
وثانيهما ان يعود الضارب وتكون كلمة مانافية التنبية السادس ومنه
يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس اي ما سبق من المقسم ولما لم
يجز في ذلك المقسم ذكر لعلم الجنس بل اسم الجنس المذكور فيه ايضا اخضر
مما هو المصطلح عليه في المتشهور فيه فلا بد من توجيه لذلك الكلام وهو
ان الفرق الذي ذكره من على قول جعل اسم الجنس موضوعا للمهمة
من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك ادعى القول الآخر لاجابة التفرع
بالفرق لغاية الظهور وهو اعتبار الوحدة غير معينة في الاول وعدم التعوض

لها مطلقا في الثاني وما صله ان كلا منهما وان كان موضوعا للحقيقة
الواحدة في الذهن معرفة في الاعتبار عما يقيد الوحدة وغيرها الا ان علم
الجنس كاسماء كما يدل على الحقيقة من حيث هي يدل ايضا كجواهرها ^{وضعا}
كما في صاحب على كون تلك الحقيقة معلومة للنخاطب متعينة عند معرفته
كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها وضعا على كون تلك الاشياء
معروفة بين المتكلم والمخاطب خاصة عند اشارته الى تلك المعروفة
والحضور واسم الجنس كاسد لا يدل على التعيين اصلا بل هي دالة على
نفس تلك الحقيقة من غير اعتبار تعيين وعدمه فيها ثم اذا ارد المراد
على ذلك التعيين يتوصل الى امر خارج كاللحم التعريفية بالتعيين
مفهوم علم الجنس خارج عن مدلول اسم الجنس وضعا فيها وكان لا علم
من المقسم كون اسم الجنس موضوعا للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة
من غير اعتبار تعيين فيه وهو معنى هذا الفرق المذكور ههنا معلوم ان
العلم بل المعارف كلها يعتبر معبودية المسح وان تلك المعبودية دالة
في مسحة جوهر اللفظ فيستفاد الفرق مما ذكره مع الضمان خارج معلوم
بان مدلول علم الجنس فيه المعبودية المفقودة في مدلول اسم الجنس ولا
شك في بعد هذا التوجيه الذي هو اقرب مما يتوجه اليه في تصحيح هذا
التفريع وكان الاحسن الاكتفاء بذكر الفرق التنبية الباع الموصولة
عكس الحرف اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف فيعلم اننا ما ذكرنا
من الفرق صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه على الوجه المذكور وهو كون الحرف

معنى في غيره بتعيين بالضماد ذلك الغير اليه وكون القرب في الموصول
هي الاشارة العقلية التي يندرج فيها الدلالة على تعيين المراد
بالموصول بالمعنى الذي هو فيه ونقصه ان الحرف معناه امر كان في غيره
وتخصه ونقصه بما اى بذلك الغير الذي هو اى الحرف معنى فيه حال
الموصول عكس ذلك اذ معناه امر بهم عند الاعمق مع ما اى شي
غيره الذي هو اى ذلك الغير معنى فيه اى في الموصول بمعنى هو في معناه
وهو مضمون صليته المعروف هو به طعناه وانما قيد الا بهام بكونه عند
السامع لا اشتغال الا بهام في المعنى المراد بالموصول عند المتكلم التنبيه الحام
الفعل والحرف يتزكان في انهما يدلان اشارة الى علتها امتناع الحكم عليه
اى على الفعل والحرف مستعملين في معناه وهي ان صحة الحكم على الشيء
موقوف على ثبوت في نفسه اى استقلاله بالمفهومية لا اعتبار بالثبوت
المعتبر فيها اما في الحرف فلاون المعنى النبتي الذي هو مدلوله كالا نداء
اعتبر ثبوت لا تدل به ذلك الامر النبتي من طرفه على وجه يتبعها في تحصيله
ذهنا وخارجا وكذلك الفعل لا يشتمل معناه على النسبة الجبرية لثبوت
لطرفها بثبوتها ثبوتها ثبوتها وتحققا فالثبوت للغير على وجهين احدهما
ما يصح قصد اثبات ما ثبت بذلك الثبوت لغيره وهذا يقتضي الاستقلال
بالمفهومية والثاني ما لا يصح فيه ذلك ولا يقتضي وهو الذي ثبوت
على وجه يتبع غيره في الذهن ولا يستقل بالفهم ومن هذه الجهة اى كون
كل منهما دائرا على امر غير ثابت في نفسه معتبرا فيه ثبوت لغيره على الوجه

الذي سبق لا يثبت له الغير اى لا يثبت الغير لشي منهما بل لا يثبتان
لشي اصل ايقرو ولا بد من التقييد بالسنعمال في معناه فان اللفظ
كلها من حيث انفسها اى مقطوعا عنها النظر عن ارادة معانيها الموصو
هي اياها ولو ازمها متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها سواء
كان بملاحظة وضعها لتلك المعاني كما نقول ضرب فعل ماض ومن
حرف ج اوله كقولك ضرب ثلثة احرف ومن حرفان ومن لم يقيد قال
ضرب ومن وفي مثله في تلك الصور اسما وبني ذلك على ما قال بعضهم
من ان وضع اللفظ لشي يستلزم وضعه لنفسه وحيد لا دليل لهم
على هذه الدعوى سوى ذكر اللفظ واردة لنفسه به التزم عليه دعوى
وضع المملاذ فيما اذا قيل جرح ممل ولا يقدم على ذلك به احد
ممكنة واعلم ان هذا التقييد مما يجب لو وصف اللفظ جرح ارادة
لنفسه منه بكونه فعلا وحرفا هذا اذا اعتبر في صحة هذا التوصيف
اصطلاحها مجرد الدلالة على معنى غير مستقل ومستعمل مقرون بالنسبة
الى العالم بالوضع والتزم الانصاف بهما لو تلفظ بهما الذاهل عن
عن وضعه لمعناه بالكلية تلفظ بهما المملاذ واما اذا شتر في
صحة التوصيف بهما استعمالهما في المعنى الموصو له او معنى آخر فعلا
بينهما وادعى ان اللفظ في ارادة نفسه منه لا يحتاج الى ملاحظة علته
ولو كان موضوعا للمعنى فلا يحتاج الى هذا التقييد ويرد مما ذكره هنا
استكمال فيما اتفقوا عليه من ان الكلام لا يثنى الا في اسمين او في فعل

واسم على كل من التقديرين اما على الاول فالاشتقاق بقولك من حرف
 جردان حرف ناصب واما على الثاني فتقولك ضرب فعل ماض وبقوله
 تعالى واذا قيل لهم امنوا وبقولك من حرف جر يفر مع اختلاف في جهة
 الابرار وعلى التقديرين ينتقض الحصر بكلام احد طرفيه ممل كما اذا
 قيل جسر ممل او ثلثة ارف على تقدير اسمية كما هو الحق وكذا
 تعريف الكلام بالاضم ككتب بالاسناد وتعرف المبتدأ بالاسم
 المجرى والصفة المخصوصة ببعض الصور المذكورة على التقديرين و
 بالبعض على البعض والجواب انه لا ينافي الكلام الا في اسمين حقيقة
 او حكما او في فعل واسم على تقدير طريقة عموم المجاز وامنوا وضرب
 ومن هو متاخر حيث نفس اللفظ بها كالا سم في الاستقلال فكانه
 قال لا ينافي الا في لفظين مستقلين في التعقل وقد يقال ان ذلك
 الحصر وتلك التعريفان مبنية على اعتبارها هو الاتبع في الاستعمال
 المفيدة فائدة بعد مملها فلا ضرب يخرج النواذر وما ليس في تلك
 المرتبة من الافادة وما قيل من ان مدلولي الفعل والحرف يقع الحكم عليهما
 فكيف يكون الاستعمال فهما انما صفة الحكم على الفعل والحرف مطلقا
 فمذموم كما سبق من ان مدلوليهما حيث انهما غير محكوم عليهما بحكم صلا
 بل هو ان مدلولهما حيث انه لو حظ بمفهوم مدلولهما وعبر عنه بهذا
 اللفظ ليس بمدلولهما بل معنى مستقل بالمفهومية ولذا صح الحكم عليهما
 بامتناع الحكم عليهما لعدم الشعور بالاستقلال والتوجه اليه بعدم

بعدم الاستقلال المتعبر به وصف كونه مدلولهما فرضا وكون المعنى
 الواحد مدلوله لشيء وليس مدلوله بالاعتبارين كما سبق **قول**
 ولما كان الحرف الذي هو اخرج الفاعل مستقلا بالمفهومية جاز
 الحق في ذوات متعددة صالحة لانتساب الكل منها معتبرا فيه ذلك
 وضعا والحرف ليس كذلك صح الاخبار بذلك الحرف عن تتبع مع
 ذلك له وبذلك الاعتبار يقال ان الفعل مجزئ ولا يجوز عن
 والحرف لا يجزئ به كما لا يجزئ عنه والآ فالفعل باعتبار تمام معناه كالم
 لا يجزئ عنه ولوه كما عرفت والى هذا المعنى الذي هو جهة الافتراض بينهما
 اشار في التنبيه التاسع بعد ما اشار في هذا التنبيه الذي نحن فيه
 وهو التنبيه الثامن الى جهة الاشتراك وهو امتناع الحكم عليهما وثلث
 امتناع الاخبار بالحرف بقوله ان يحصل مدلوله انما هو بما يحصل له وهو
 العلة في امتناع الاخبار عنه ايضا كما بين فيما مر ان تفعل مدلول
 الحرف الذي هو تحصله الذهني انما هو بتبعيته ما يحصل مدلول الحرف
 له من متعلقة وكذلك تحققه الذي هو تحصله الحادي ليس الا في
 واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقيق فلا تفعل لغيره فلا يكون
 محترضا لذلك فقوله الفعل مفهوم كلي اما ان يراد بالمفهوم فيه
 جميع معنى الفعل فوصفه بالكليته وصف له لكل بصفة الحرف والى
 هو الحرف واما ان يراد به البعض الذي هو الحرف والا فلا ظهر
 ان كان الثاني فيه رفع مؤنة التكلف في الوصف بالكليته الذي به

موضوع في شرح التنبيه التاسع ولم يصح
 بقوله التاسع كما هو دأبه لثمة امتناع
 ما يله بما يل التنبيه الثامن منه

يندفع شبهة عدم الفعل من اقسام ما دلولة على التبيين العائش في ضمير
الغائب وفي كليته نظر لما تقدم في التبيين ان الضمير مطلقا سواء كان
للفاع او للمفعول او الخاطب موضوع لكل من شخصات وضعا عاما فقد
علم منه ان في كنية ضمير الغائب نظرا باعتبار توهم بوضعه وضواري
وضع كل ما صدر عليه الضمير الغائب لمفهوم كلي مشروط استعماله في
الجزئي اولا كذا مثلا لمفهوم الواحد الغائب المذكور وفي كليته وجزئية نظر
فاطلاق التبيين على هذا الكلام يكون بحسب بعض الاشتغال عليه او بحسب
اعتبار اللغة واعلم ان كثيرا ما يجمع اليه الضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا
والحكم بان اللفظ في احدهما يزدون الآخر بعيد فالحكم بكليته وجزئية
محل نظر وتأمل والمحل انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا لا سبق من ان كلا
من جزئيات ضمير الغائب قد يكون موضوع للجزئيات المذكورة تحت مفعول
كليته سواء كانت جزئيات حقيقية او كليات هي جزئيات اضافية
للمفهوم الذي جعل آلة ملاحظة والوضع لكل منها والمصدر هو الله تعالى
عنه من الجزئيات الحقيقية نظر الى ان التزام العربية عن والمضمر مطلقا
من المعارف واعتبر فيها الجزئية بناء على تعريف المعرفة ما وضع لتعيينه
وبعد اعتبار الاستعمال بعد التام وجعلها لبيان الفرض من الوضع
لاصلته ثم اشار الى ما هو كذا بالنأمل في جزئيه وكليته التبيين الحادي
عشر ذو وفوق مفهومه كمال اعلم ان من الاسماء ما يشابه الحرف في
التزام الذكر مفعولا بمتعلقه وذلك مثل ذو وفوق من الاسماء اللازمة

اضافتها فثبت على تفرقة بينهما بعد ان سبق اليهما اشارة وهي ان
معنى الحرف جزئي متخض ومعنى ذو وفوق صاحب وعلو كلي وان
كانا مستعملين ابدان في جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناه الذي
هو صاحب والعلو لغرض الاضافة فلا يكونان جزئيين اي اذا
كان الموضوع له كل منهما كليا فلا يكونان جزئيين مجرد استعمالهما في الجزئيات
الاضافيتين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليتين
ايضرا وهذا معنى قوله وان كانا لا يستعملان الا في جزئيين لغرض
الاضافة ولا يصح ان يحمل ذلك على الجزئية الحقيقية على ما يبادر الى
بالكلى المراد به الكلى الحقيقي لان عروض الاضافة لا يقتضي الا
الجزئية الاضافية تقول الان ان ذو ونظروا وذو حيوة وكذلك الحال
فيما سواها التبيين الثاني عشر لا يربك تفاوت اللفاظ بعضها
مكان بعض اذ المعنى الوضع اي لا يوفقك في رتبة وترك نفا
الالفاظ اي تناوب بعضها مكان بعض ختم الرسالة بدفع ما عسى
ان يخطر بعض الودهام وهو ان الحكم بالجزئية والكلمة والعلمية والصور
وامثالها على الالفاظ انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني فاذا
قلت مثلا جاء في ذوال وارد في بعض النسخ بترده من لفظ زيد لتسمية
به ففقيه احتمال ان يتوهم ان ذو جزئي لا يستعمل في الشخص الذي لا يوصف
زيد بالجزئية للاستعمال فيه وكذلك قد يستعمل فيه في ذلك الشخص
لفظ الذي كما اذا اخضر في بلدة حفظ التوبة فيه فنقول الذي

الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضرا وقد يخاطبنا بآيات
وقد يعبرهم نفسه في مقام الحكاية اي هم نفس المتكلم باننا في تباينهم
لما ذكرنا هذه الالفاظ اعلام شخصية لا تخاد المراد منها ووجه الدفع
ما سبق من ان المعنى في وصف الالفاظ بما ذكره الصفات هو حال
الوضع والموضوع له في ذواتهم كلي وان استعمل ههنا في شخص فلا
يكون جزئيا بخلاف زيد الموضوع له فانه فيه جزئي لوضعه لذلك
المتخصص وكذا الحال في الصور الباقية فان المتعمل فيه الذي وائت
وانا وان كان موضوعا لكلامه تلك الالفاظ على ما حققه كنهنا من

لها وضعها عاما كما مضى لا وضعها خاصا كزيد

فلا يكون اعلا ما بخلافه ولتختم الكلام

على هذا حامدين ومصلين و

متفقرين انه القفور

الرحيم الودود

الكريم

شرح الوضعية لابي القاسم
السوقندر



فانما هذه الوضعية هي التي
تسمى بالوضعية الاولى
وهي التي يكون فيها
الارض في المنتصف
والشمس في الخارج
والقمر في الخارج
وهي التي يكون فيها
الارض في المنتصف
والشمس في الخارج
والقمر في الخارج
وهي التي يكون فيها
الارض في المنتصف
والشمس في الخارج
والقمر في الخارج

فانما هذه الوضعية هي التي
تسمى بالوضعية الاولى
وهي التي يكون فيها
الارض في المنتصف
والشمس في الخارج
والقمر في الخارج
وهي التي يكون فيها
الارض في المنتصف
والشمس في الخارج
والقمر في الخارج
وهي التي يكون فيها
الارض في المنتصف
والشمس في الخارج
والقمر في الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 سبحانه من انطق بذكره اللسان تبيها وتميلها ^{من كثير} وفضل الانسا على
 من خلقه تفضيلا براء العالمين وعمم بالكرام ^{من} وخصص منهم العالمين
 بمعرفة اوضاع كلامه جلّت اسماؤه عن ان يعرضها التغير والافتعال
 وعلت افعاله عن ان يعنورها الاختلال والاعتلال ثم الصلوة على
 المثنى من مصدر الكرم والسمحة العلم في جنس الفصاحة والبلغة
 محمد المنوط برسالة وضع قوانين التوج والاسلام المنور باستق
 اقواله صدور الانام الموصل بشاراته الى مضمار الاحكام المعطر من
 طيب فيه روضة الكلام المفصح عن رسالة السنة الاعظم من الانبياء
 المنين عن نبوة الكتب المنزلة من السماء وعلى آله وصحبه القاصدين لعل
 الدين ظهور الجبابرة بالاسنة والبيوت ما افتقر اعادة المعاني الى
 الاوضاع وبناء الكلام الى الحروف **اما بعد** فقد نظا بقية جملة الاداء
 وتوافقت كلمة العقلاء على ان الموضوعات اللغوية من اجل نعم الله سبحانه
 ونعالي على العباد لتبيينهم بها الى ما يحتاجون اليه في المعاش والمعاد
 وهو الاعلام لا في انفسهم وضمايرهم من المرام للمعاملة والمشاركة في
 افادة العقائد والاحكام ليتوصل بذلك الى انتظام الاحوال في
 الاولى والاخرى مع خفة المؤنة فيها وعموم الجدوى ثم ان التفكير في
 نعم الله تعالى والتكلم فيها على ما قال المفسرون بقوله تعالى وما ينبغي

فحدث شكر عليها هذا وان رسالة الوضع المنوبة الى اكل المحققين
 وافضل المدققين عضد الشريعة والدين فغفر الله بغيرانه ^{سكند} واستغفر
 فراديس جناته حقيق بان يشرح فيما اجمعت من عقايف صواب
 الافكار ^{من} حركي بان يطرح فيما استمر من دقايق لواقب الانظار ^{من} فلهذا
 ازهار معانيه عن اكمام الاستتار وكشف النقاب عن وجوه محذرا
 لم يكد يراهين اعين المنظار فبعثني ذلك الى ان صرفت عنان الشاغل
 الى فتح ابواب كنوزها وكشف الاسرار عن وجوه مشكلاتها والبراز
 مطويات رموزها وفتح الاكمام عن ازاهير معضلاتها ^{ومر عليها} فاجتهدت
 انشاء استفعال باصطفا وسوار العلوم معقولها ومنقولها ^{ومر عليها} و
 تعلق بالي بارتياد اوابد الفنون اصولها وفروعها والابتلاء ^{ومر عليها} شغل
 اسهلها كان يجد في الطبع كلالة ويورق النفس دلالة ^{ومر عليها} شرا
 مشغلا على تبين مقاصدها وتخيص مبانيها وحل تراكمها ^{ومر عليها} وبيع
 معاينها ^{ومر عليها} ووشحة بغير اليد النقطتها من كتب المتقدمين وفوايد
 انتقدتها من تأليفات المتأخرين ^{ومر عليها} وغرايب اسرار سمح بها جواد قريحتي
 القريحة ^{ومر عليها} وغرايب اجاز ابتدعتها قوة طبعي الجريئة في اوجدها الله تعالى
 كما يرضى الاحباب ^{ومر عليها} وروى القوم الى آد على وفي الزناد ^{ومر عليها} ووفوق
قال المصنف رحمه الله تعالى هذه هي الرسالة المحفظة والمفيدة المنسقة

اشارة الى ان اسم الاشارة المستعملة في العبارات المحفظة
 التي هي الرسالة مجاز فانه موضوع لكل ما تارة بالبحر من شاهد
 وهي ليست مشاهدة ولا محسوسة لعدم اجتماع احدها في
 الوجود ولا مستحضرة فان كل كتاب او شعر يرب الى احد
 فانه اسم لذلك المؤلف بخصوص سواء فراء ربي
 ادعاه او غيرها

الفعل المذكور للعرض مع ما يقع عليه من كماله
 وقع في حقه شرح المختصر للمحقق الشريف
 قدس سره

وقد عرفت ان المطلوب للفاعل بالاداء عليه
 غايته من اداء الفعل ولذا اضاف في العرض
 الى الفاعل وهو الغاية الى الفعل فالاولى ان يفسر
 العرض باهومات الفاعل بالاداء عليه والعلية
 الغاية بالاداء ذلك منه
 كما في شرح مفاتيح الحق الشريف وفي حقه شرح الجريد الفاعل
 اذا ترتب عليه امر شيء ذلك الامر غايته ان كان
 لذلك الامر داخل في اقسام الفاعل على الفعل
 بوجه الضرب

واما ما ذكره العلامة المصنف في شرح السمع وهو قوله
 الفاعلة اسم للغة من حيث حصولها في الفعل والعرض
 اسم لها من حيث كونها مقسومة للفاعل في ما لا
 يتوافقان كما اذا حاول الاحتراز في الخطا في
 الفكر وتحتل بعلم الحق في كل فاعل
 قال العلامة المصنف في شرح المفاتيح كونه فاعلة
 كونه هو كمال الوقوع والاداء في الاستعداد
 وهو الموافق للغة فان فاعلة اسم لما دخل
 على الاستعداد من اداء الفعل الاستعداد

فانه لا سبق ذكره فيها ولم يبين
 ذكر التبيين

وهو من حيث انه على طرف الفعل بوجه غايته واما العرض فقد بفسر كماله
 اقسام الفاعل على فعله ويسمى غايته باعتبار ان وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب
 فيكون اعم من الفاعلة والغايته من وجه وذلك قبل ان يخالف العرض فاعلة الفعل
 كما اذا اخطا في اعتقادها وقد بفسر بفاعلة مرتبة على التي من حيث هو
 مطلوب بالاداء عليه وقريب منه ما قيل ان ما ينادى اليه التي من حيث
 اليه غايته ومن حيث يطلب به وبفرض وعلى هذا يجب فيه الترتيب فيكون
 اخص من الفاعلة والغايته صدقا ولا كان المعاني مستفادة من الالفاظ والترتيب
 في الحصول في الدخول على اللفظ بها واعمال الروية فيها ان اجتمع اليها على الجاز

على الرسالة التي هي العبارات مخصوصة الفاعلة التي هي المعاني وقد
 يقال نعم ان يحمل على العلم الذي يحصله الطالب لنفسه ويتوزن في الحصول
 عليها وقد يجوز ان يكون الاسماء حقيقة باعتبار ان العبارات التي هي الفاعلة
 فاعلة لا بما تحصل باللفظ ومصلحة مرتبة عليه فتأمل استعمال المثل على ذلك
 خبر بعد خبر اوصف الفاعلة على مقدمة وتقدم وخاتمة لان ما لا يكون فيه وبعد
 خبر برأسه ويعنون باسم اما ان يكون لا فاعلة المقاصد بالذات في هذه الحالة
 او لا فاعلة المتعلقة بها والاول التقييم والثاني اما ان يتعلق المقاصد بالمقاصد
 يتعلق الاغانة او يتعلق بها يتعلق التكميل والاول المقدمة والثاني خاتمة
 وكانت لم يفتخر بوجه هذه الجملة المصدرية بالرسالة كالحظ في كل كتاب وما تبيين
 وقع في بعض النسخ على مقدمة وتبيين وتقييم وخاتمة فلهذا سهوا التبيين
 وبؤيد تنكير تبيين وتقييم الاجزاء الثلاثة المقدمة وهي لغة صفة من تقدم
 وقد عرفت ان المطلوب للفاعل بالاداء عليه

فان كان
 من حيث
 هو كمال
 الوقوع
 والاداء
 في
 الاستعداد
 وهو
 الموافق
 للغة
 فان
 فاعلة
 اسم
 لما
 دخل
 على
 الاستعداد
 من
 اداء
 الفعل
 الاستعداد

بج

بمعنى تقدم قال في المغرب قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة بحيث ومقدمة
 الكتاب والمقدمة باللفظ من العبارات المتقدمة التي يعين معانيها في المقصود
 وفيها زيادة كلام لا يليق بترجم هذه الرسالة والمعنى المقدمة هو الذي يذكر
 الحال في التقييم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرقي مطلقا وقبل معنى الرقي
 من الفهم جعل بمعنى المخطوط اي ما يلفظ لا ان من فقه الحرف وما يتركبه او
 في حكمه قد يوضع الوضع لغة جعل التي في غير معين واصطلاحا متروك
 بين معنيين احدهما تعيين اللفظ بآراء معني وعلى هذا فالجواز موضوع باراء
 معناه المجازي واما تعيين اللفظ بنفسه لمعني وعلى هذا لا وضع للمجاز
 بارائه فان تعيينه ليس بنفسه بل بقرينة شخصية او نوعية وقد يفسر بتعيين
 اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ويجوز فيه بنفسه احتراز اعم المجاز كما في التفسير الاول
 لا من المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يفتقر الى قرينة
 والمجاز ليس كذلك والتعيين للمعنى الثاني متلازمان واما التعاقب بالمعنى
 وقد بنفسه في الاول متعلق بالتعيين وفي الثاني بالدلالة واقول في الثاني
 لا حاجة اليه لاخراج المجاز فان تعيين المجاز لا يتعلق بالموضوع ليس للدلالة
 فانه ليعلم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين جيد لولم يبين من الواضع
 هذا التعيين ككان الفهم المعنى والدلالة عليها كالمصريح بالعلامة
 في التلويح واما ما يذكره هذا التعيين جواز استعمال اللفظ فيه فهو خارج
 للدلالة على تقدم وعدم حرج وجه لا يخرج جميع المجازات بقيد بنفسه فان ما
 معناه لا زمانا لا واضع غير منفك عنه في التصور والدلالة عليه بنفسه على ما مر

اي المقدمة مبتدأ خبر عن هذا الذي
 يذكر وهو العكس لان المقام يقتضي الحكم
 على المقدمة وان كان الاحكام المستفادة مما
 ذكره من مقصودة بالاداء له
 ان يجعل خبرا كما هو منه
 قال في التوضيح اللفظ في الاصل اسقاط الالف من الفهم منه
 الحرف قد يطلق على صفة تقرر في التصور بها مجاز
 صوت اخر منه في الحرة والنقل متمم لاجتماع
 وقد يطلق على مجموع العارض والمخروض و
 هذا البسملة العربية كذا في شرح
 الواقف

فان كان
 من حيث
 هو كمال
 الوقوع
 والاداء
 في
 الاستعداد
 وهو
 الموافق
 للغة
 فان
 فاعلة
 اسم
 لما
 دخل
 على
 الاستعداد
 من
 اداء
 الفعل
 الاستعداد

واما الجوز فاما يكون معنى مجازيا او كان محوفا
مفصلا عما اذا علمناه وجهه من الاعتقاد
بعد ختم الكل وبواسطة منه

اي المعنى من المصنوع الذي في تعريف
اللفظ وقيل صوت يعقد منه

الا ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعنوية
عند اهل العرف وارباب البلاغة واما يتوقف على القرينة او المراد يكون
ان لا يكون فتم بواسطة شئ آخر وهو اللازم من اللفظ بواسطة المراد
ثم المعنى الثاني للوضع هو المعنى عند المصنوع المراد بلفظ الوضع عند
وهو المراد في هذه الرسالة وبالوضع كما اخذ في تعريف الكلمة وتقرن في
المعنى والمجاز وما كان المقصود معرفة احوال اللفظ المعتمد فاسبان يرد
به اللفظ الموضوع فيكون اشارته الى حصته من مطلق اللفظ وجودا ان يرد
به الجنس باعتبار الوجود في ضمن البعض والتعبير بلفظ المضارع اذ قوله
بوضع اما لا يخص بالصوره البديعة او باعتبار اخر الوضع عن اللفظ
اذا تم هذا فنقول اللفظ قد يوضع لشخص كاي شخص وضعها
متخصصا لا كليا ولا بد من اعتبار هذا التعبد ليقابل قوله وقد يوضع له
باعتبار امر هام وذلك كما اذا تصور ذات ووعيل لفظ زبد له فيقال هذا
وضع خاص له متعلق بالوضع عند الوضع مع شخص موضوع له
وفي هذا الوضع كما ان الموضوع له شخص واحد كذلك الموضوع وقيل كجز
ان يكون قوله بعينه في مقابلة قوله بامر عام اي قد يوضع اللفظ لشخص
باعتبار تعقله بعينه اقول ان لا يجب في الوضع ان يكون موضوع له امر
تعقله بعينه بل يكفي تعقله بمفهوم كلي مخصوص كما اذا سمع ما في بطن امرأته
باسم فانه لا يشبهه في انه علم وان وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به
المصنف مع انه لم يقصده بشخصه وفي كلام المحقق الشريف في شرح الموقف

قال العلامة المصنف في شرح قول السكاكي
احضار المنداليه بعينه بالمراد في اي كائنا
بشخصه فانه الشئ قد يحصل كائنا بشخصه وقد
يحصل كائنا بجنسه كما نقول ان زيد مخاطب
بعينه ولا بعينه والاظهر ان قوله
بعينه في امثال هذه الصورة
للتاكيد تامل منه

فان طريق العلم بالحيات على وجهه
انما هو الحواس كما يقرر في موضعه
منه

اشارة

اشارة الى ما ذكرنا حيث قال يجوز ان يعقل ذات ما بوجه من وجوهه
وبوضع الاسم بخصوصه ويقصد تفهيمها باعتبار ما لا يمكنها ويكون
ذلك الوجه معناه للوضع وظاهره عن مفهوم الاسم على ما مر من ان الاسم
تعالى له موضوع لذاته من اعتبار معنى فيه وبهذا يظهر ان ما وقع
في كتابنا المعاني ان ايراد المنداليه علما لا حضارة بعينه والتعبير بجوز
هو انه احد محل بحث والفرق بين هذا الوضع والوضع العام ان
ان المتعلق بالوضع المجزئ ان لا يلاحظ الموضوع له عام كجاء المندالي
في الثاني دون الاول وان الموضوع له متعده في الثاني دون الاول
وقد يوضع له اي شخص بعينه باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر
بشخصات سواء كان ذاتيا لها او عرضيا ويجعل له ملاحظتها
فيصير به تلك الشخصات ملحوظة اعمالا ثم تعين هذا اللفظ كقولها
ولهذا معنى قوله ثم يقال اي قولنا لغيرها ويمكن ان يقال بغيره التعيين
الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ به نظره ذلك التعيين غالبا
هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات بخصوصه وانما يرد
بقوله بحيث لا يفاد ولا يعلم اي من حيث انه مراد به وحده بل انضمام
قرينه الا واحد بخصوصه وفيها التوهم ان الموضوع له مفهوم كل واحد
من هذه الشخصات يكون هو المفهوم من اللفظ المفاد به ونصير كما
بان كلامنا على حباله موضوع له دور القدر المتزك حاله من غير
موضوع اي هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه القدر المتزك

فانه لا يخفى ان كل ما يعلم به ذاته تعالى مفهوم
كلي وان اخصه في غيره وهو ذاته تعالى
كما بين في موضعه منه

يعني ان المراد لا يفاد معنى من حيث انه مراد
ولا يعلم كذلك بهذا اللفظ وحده
الا واحد منه

فان قيل هل يجوز استعمال القدر المتزك مجازا قلنا لا دل على الاضمار والظاهر الصحيح لجوز ذلك في هذا زيد بمعنى
مسمى بزيد مع ان المتزك عينه من زيد فنقول بالموضوع له خلافة بل قال المحقق الشريف في حاشيته شرح المطالع فيطلق
بهذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي اذ لم يوضع له
كلام لا يفاد به القدر المتزك من حيث انه مراد بل انضمام قرينه واما مجرد ختمه وحضوره في الذهني فالظاهر انه لا يرد
منه للعالم بالوضع منه

فانه غير موضوع له او من كل واحد فانه متجاوز القدر المتبوك في الكون
 موضوعا او من واحد فانه متجاوزا ياد في المضمومة واذا كان اللفظ
 موضوعا لكل واحد من المتبوكات المحظورة لكان الامر بحيث لا يعاد ولا
 لا يعلم به الا واحد بخصوصه دون القدر المتبوك فتعقل على صيغة
 ذلك المتبوك اللفظ للوضع ووسيلة اليه لانه الموضوع على الالاف
 وهو عطف على اللفظ فالوضع على علم بمعنى ان المعنى في الوضع متعقل
 الوضع عند الوضع مفهوم على علم والموضوع المتبوك اي كل واحد
 من المتبوكات المحظورة بهذا المفهوم الكلي فان قلت يعاد بقوله حيث لا
 ولا يعلم به الا واحد بخصوصه انه يعاد به واحد بخصوصه وهذا في ما
 استمر منهم من ان وضع المفردات ليس لافادة تسميتها لاستمرارها
 بل لافادة المعاني التركيبية قلت اراد بالافادة معنى الدلالة واراد
 بها في قولهم ليس لافادة تسميتها تحصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء
 والمعنى ان وضع المفردات ليس لتحصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء
 لاستمراره الدور ثم يتربط على الوضع اخطار معانيها واحضارها
 في ذهن السامع لحكم عليها ادبها لانه لا يعاد لافادة شهادة الوجدان
 والعرف قال صاحب المفاتيح في بيان استلزام الدور لتوقف افادتها
 على العلم بكونها مختصة بها غير متبوية النسبة اليها والافادتها مستقلة
 بترجم احد امثاوين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم
 بها انفسها ابتداء مع امتناع هذا ما يوجب الى العلم عند التكلف بها

على صيغة المضارع المفعول الاول اظهر والصواب
 وعبر عن المعنى التركيبية فالاولى ان تعقل
 ذلك المتبوك اللفظ للوضع ووسيلة اليه واللفظ على
 الاول من فروع علم الكونية وعلى الثاني من صوب
 على الحالة مستقنا فبما معنى التعليل ولانه
 على القدر من حيث هو في الطرف
 مستقنا عطف على الجواب والحوال منه
 وان كان الوضع الواقع في وضع لا يكون
 الا في احوال خاصه مطلق الوضع حتم

وهذا لان كل من يحفظ اللفظ علمه علمه فانه
 ليس غرضه محض فهم معنى تلك اللفظة مفردة
 بل انما يحفظها للتركيب كذا في بعض شروح
 المعاني حتم

من مجرد القصد الى تسميتها فاذن شهادة الوجدان هذا كله
 فما ذكر في دفع الدور من ان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
 من اللفظ او فهمه في الحال وهو لا يتوقف على فهم اللفظ ولا على فهم
 في الحال بل على فهمه في الجملة وفي الزمان لا يوجب ان لا يد من
 ارجاعه الى ذكره الاخطار والافادتها بطلان وهما مناسبات
 مشهور وهما لا وجه لخصيص هذا البحث بالمفردات فان التركيبات
 ايضا موضوعات وضعا نوعيا باذا معانيها فلو توقف العلم بها على العلم
 باوضاعها وفد تخفى ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيتوقف
 العلم به على العلم بالمعنى ثم الدور واجيب بان العلم بالمعاني التركيبية
 يتوقف على العلم بوضع مفرداتها لمعانيها لا على العلم بوضع التركيب المعنى
 التركيبي فلا دور وحاصله منع كون التركيب موضوعا باذا معنى فكيف
 في فهم المعنى التركيبي معرفة اوضاع المفردات واورد عليه انه لو كفي في
 افادة المعاني التركيبية من العلم باوضاع مفرداتها لم يحصل اخلا في افادة
 في التركيبات عند اختلافها في الالفاظ المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح
 بين قولنا ضرب موسى عيسى وضرب عيسى موسى واجيب بالترتبة
 التاليفية الحاصلة لواحد من المفردات فلا يتفق المفردان على اختلاف
 التسمية المذكورة ورد بانهم يتوقف العلم بالمعنى التركيب على العلم بوضع
 التسمية التاليفية لما قصد منها ولا تساك في توقف العلم بالوضع المسند
 اليه والمسند اليه والعلم بوضع هذه التسمية يتوقف على العلم بوضع مجموع

المعنى المركب فيدور فلا يكون الغرض من الوضع افادة المعنى التركيبى
 وذكر بعض المدققين في التفسير عند انه لا يخفى في ان جميع العلوم
 المتعلقة بادضاع هذه الاسباء غير العلم بوضع المجموع فاستنفاد
 العلم بمجموع المعنى موقوف على جميع تلك العلوم لا على العلم بوضع مجموع
 وهذا العلم لا يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور وقال بعض الاقوال
 ان المركبات لما كانت موضوعات باراد معانيها وضعا نوعيا ولا يحسن
 الوضع النوعي فلا حيلة الموضوع له بخصوصه بل يكفي تصوره اجمالا
 كما سنطالع عليه فلو افادتها مسمياتها غير دور بخلاف الموضوع
 بالوضع الشخصي لكن يبقى تنوع وهو ان موضوع بالوضع الشخصي هو
 بالوضع العام كالمضمر اسم الاشارة ولا يجب فيه ايضا فلا حيلة الموضوع
 له بخصوصه وايضا لا يخفى في ان بعض المفردات موضوع وضعا نوعيا
 كالمشتقات فلا يلزم الدور في كثير من المفردات على تقدير كون الغرض
 من وضعها افادة معانيها اقول الظان الافادة انما نطاق على تحصيل
 العلم بالنسبة لا على احضاره كما سبق فان كان معنى تصوريا فافادته
 تحصيل صورة في ذهن السامع ابتداء وان كان معنى تصديقا فافادته
 ذكر او تحصيل التصديق به بل صرح المحقق الشيرازي انه بمجرد حصول صورة
 الحكم في ذهن السامع من خبر الحكم لا يقال ان الحكم افاده انما يطلب
 وانما يقال ذلك اذا اعتقد انما يطلب الحكم من خبره فمعاني المركبات الجزئية
 مجوزا فادتها بما يحسن تحصيل التصديق بها ويصح كونها غرضا من

وضع الاخبار ولا يلزم الدور لان الموقوف عليه العلم هو التصور
 ومجرد عدم لزوم الدور في الفرد الكامل من المركبات كاف في تخصيص البحث
 بالمفردات وذلك اي اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام غير عنه باسم
 الاشارة لئلا يميز مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع وفي كثر النسخ
 موضوعا بناويل الكلمة وقد ايقظ بالاضافة كما في سماء على جعل الموضوع
 في عدد الاسماء وسماء اسم والية اشارة حصة المفرد المذكور المستخص
 اي سماء كل فرد مستخص من افراد المشار اليه المذكور او كل فرد من افراد المشار
 اليه المستخص فان مفهوم المشار اليه المستخص كاي عام ايضا قبل واثبات هذا
 العموم بدعوى كلية الشخص والتعيين بناء على ما ذكره المكملون في الاستدلال على
 عدمية التعيين من استلزام بقوة الترتيل ان كل افراده فيه ووجوب التامر بتعيين
 وهكذا في الجواب عند بان التعيين على الافراد عرضي غير مضي لان التعيين عليه
 ممتاز بتخصيص الشخص ولا شك ان الامتياز لا يحصل بامر كل فردا كروية في
 الاستدلال بهذه وما في الجواب كلام على نقد التسليم والافاد يكون التعيين
 موصلا للجزئية الحقيقية ومحصلا للشخص والحق ان لفظ الشخص والتعيين
 موضوع ككل ما يمتاز به شخص عن آخر ملحوظ باهر عام هو هذا المفهوم اي ما
 به يمتاز شخص عن شخص آخر وهذا مما لم يوجد في كلام احد هذا كلامه اقول
 الظان مفهوم التعيين المتبادر منه الى الفهم هو ما به يمتاز شخص عن شخص آخر
 ويمنع نفس تصوره عن وقوع التكرار فيه وهو ما يصدق على افرادها واما ان
 مفهومه فليس مما يصدق عليه به يمتاز به كما ان مفهوم الجزئية ما يمنع نفس

عن وقوع الشركة فيه وهو ما يصدق على أفرادها لا على نفسه بل ما يصدق
عليه فبعضه اعني ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ولا امتناع في
صدوره احد المتعلقين على الآخر انما المنع صدورها على ثالث الا يرى ان مفهوم
الموجود معدوم نعم قد يصدق مفهوم الشركة على نفسه كمفهوم الكلي فانه ما
لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وصحة ايراد كل قبله ومجموعه يدلان
على ما ذكرنا وكذا صحة عمله على تعيين زيد وايضا مفهوم التعيين امر كلي صادق
على كل جزئي حقيقي بقدرته صحة جمعه وادخال السور عليه ولو يكون كذلك الا اذا
كان موضوعا لادان ثبت له تعيين مطابق وهذا يدل على ان مفهوم التعيين
كلي وكل ذلك مما يميز كميته مفهوم التعيين افادة كافيته في معرفة مفهوم اللفظ
وما ذكره امر لا يصدق به ضرورة فضلا عن دليل قوله التعيين مائة بمتار كخص
عن شخص قلنا ان اراد ان مفهوم هذا المفهوم فحتم وفيه اعتراف بكليته وقوله
ولا شك ان الامتياز لا يحصل بالامر كلي مسلم ولا ضمير لان مفهوم مائة بمتار
مفهوم له لا صادق عليه وقوله فلا يكون التعيين وجبا للجزئية ان اراد مفهوم التعيين
فمسلم ولا محذور وان اراد ما صدق عليه فالزوم هو وان اراد ان مفهوم ما
يصدق عليه هذا المفهوم فهو محبت لا يقبل الشركة تأكيد ما يستفاد من
المكتف وفعله هو التجوز اذ رفعه لا شبهاه ما صدق عليه انما له ان كان
المشاد اليه المكتف بالمفهوم يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه انما له ان كان
او انما له المكتف لا مفهومه القابل للشركة وقد يوضع اللفظ لمفهوم كلي كوضع
لفظ الان لمفهومه وهذا يسع وضعه عاما لموضوع عام ولم يتعرض له

لظهوره وعدم تعلقه بغيره فيما هو المقصود الاصل من الرسالة وهو تحقيق
معنى الحرف والضمير واللفظ الاول وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني
الذي له خفاء وتعلق تام بالمفهوم في شخص المعنى لا يفرض له مزيد توضيح
واما كونه الموضوع خاصا لموضوع له عاما فتجوز لان الكلمات يدرك بها
مشتخصاتها اجمالا وذلك كاف في وضع اللفظ للمشتخصات وليس المشتخصات
كذلك بالقياس الى كليتها لان الجزئي ليس وجهها من وجوه الكلي المتوجهة
به اليه فيتم تصوره اجمالا وانما الامر بالعكس هذا ما يستفاد من كلام المحققين
قدس سره وذكر الفاضل الا بهوى في شرح شرح الاصول انه اذا وضع لفظ
واحد باراد معنى واحد فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا او
جزئيا وهو الموافق لما ذكره بعض فلا فائدة المحصر في شرح القواعد الغيبية
اقول هذا اقرب لان وصف الوضع بالمفهوم والخصوص على هذا لا يتكلف
فيه فان وضعنا واحدا انما يعلق بمكان متعدي بان يكون كل منها موضوعا
له بهذا الوضع كان عاما متناوذا لذلك المعاني كما يقال في القضية السالبة عم
المنفي كل فرد وفي القضية الموجبة عم الاشارة الى كل فرد وكان كليا انما يعلق على
قياس وصف الانجاب بالكلي واذا تعلق بمعني واحد فقط سواء كان كليا
او جزئيا كان خاصا بذلك المعنى بخلاف وصفه به على ما ذكره المحقق الشريف فانه
لا يتكلف ولا يخلو عن تكلف وعلى هذا يتحقق للوضع قام اربعة الوضع خاص لموضوع له
والوضع العام لموضوع له علم خاص كاسم الاشارة والوضع خاص لموضوع له
عام كالان والوضع العام لموضوع له عام كالذكورة وبيان هذا بذكر

زيادة بسط فنقول كما ان اللفظ الموضوع لم يتخصص قد يوضع له وضع
خاصا وقد يوضع له وضع عام اكد ان اللفظ الموضوع لم يتخصص على قدر نوع
له بخصوصه وقد يوضع له باعتبار تعلقه بامر عام منه على قياس وضعه لم يتخصص
باعتبار امر عام وتجانس المعاني المتعددة تتصور بوجه عام ويوضع اللفظ لكل
منها كذلك الالفاظ المتعددة قد تتصور بامر كلي يتلخص فيه جميعها ويوضع لكل
منها وضع واحد المعنى ومع تكون المعاني لموضوعه هي ما يندلج لك الوضع متفق
بوجه عام ايضا كصيغ المشتقات فان الواضع لما قال صيغة فاعل من كل مصدر
لم يقام به مدلوله علم منه ان ضار بالمر قام به الضرب وعالمه لما قام به العلم الى غير
ذلك فنصور تلك الالفاظ مجملة بمفهوم عام هو مفهوم صيغة فاعل وهذه
المعاني كذلك الالفاظ بمفهوم كلي هو مفهوم من قام به مدلول مصدر وضع
لمن قام به مدلوله وبعبارة اخرى من قام به مدلول مصدر لا متعلق منه صيغة
وضعت لمن قام به مدلوله فوضع المشتقات وضع عام لا مورد مخصوص حيث
لا يفاد بها الا ذلك المورد حتى لا يصبح يقال ضارب وراديه من قام بدلول
الضرب كصبي كما ساء الإشارة الى ان خصوص المعنى في اسم الإشارة لا يتخصص
بجمل الكثرة واعتبار خصوص اللفظ في نظر الواضع ضروري بخلاف المشتقات
فان خصوصيات المعاني فيها كليا ولا حظا الالفاظ عند الواضع لا باعتبار
خصوصياتها بل باعتبار اندراجها تحت امر كلي ومن ههنا يتبين ان المقام
الى الشخص والنوع وتوضيح ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا وتصور معنى
معينا اما جزئيا او كليا واعتبر اللفظ لعين ذلك المعنى او لكل واحد مما يندلج

عليه

عليه ذلك المعنى يسمى هذا الوضع وضعاً شخصياً ويتوقف على هذا الوضع
الفهم ذلك المعنى او فرد منه من ذلك اللفظ بعد العلم بالوضع وجواز استعمال
اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى او فرد منه لا غير واذا تصور الالفاظ
في ضمن امر كلي وحكم حكما كليا بان قال كل لفظ من ذلك تحت عينه للدلالة
على ذلك المعنى يسمى هذا الوضع وضعاً نوعياً ويتوقف على هذا الوضع الفهم
معان غير محصورة فتصورها الواضع مما لا يامر عام من الالفاظ غير متعددة
واستعمالها فيها حقيقة وذلك من كل الجمع والمشتقات والمركبات والمجملة
ما يدل بالهيئة فمن عرف اللفظ بتعيين اللفظ بارادته معنى بدوياً قد
ينفك يكون عنده في المجاز انظر وضع نوعي فينقسم الوضع النوعي الى قسمين
احدهما ما ذكرنا والآخر ان يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة على
سواء كان تعينه شخصياً او نوعياً بالمعنى الاول فهو عند تحقيق القرينة كانه
ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً وذلك عليه
بمعنى انه يفهم منه بواسطه القرينة لا بواسطة هذا التعيين حيث لو لم
من الواضع هذا التعيين مكان التعميم هذا المعنى والدلالة عليه كمالها
وانما فائدة هذا التعيين جواز استعمال اللفظ في هذا المعنى في الوضع
النوعي ليس خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له ملحوظا للوضع
بالمفصيل وليس بشئ من الموضوع له بالوضع النوعي متخصفاً اتفاقاً
بخلاف الوضع الشخصى فان الاول منه ملحوظ مفصلاً ومخصصاً
والثاني ملحوظ مفصلاً بعضه اتفاقاً وبعضه على رأي ومخصصاً كثر القول

بسم الاول نوعيا والثاني بتخصيصا تنبيه اي هذا تنبيه ما هو هذا
القبيل اي موضوع لمخصص باعتبار ما مر عام لا بعيد التخصيص لا لغيره
معينة دافعة لمراجعة الغير لاستواء نسبة الوضع اي وضع ذلك
الموضوع الى المخصص ولما كان هذا حكما بدسيا يحكم العقل بعد تصور
طريقه على الوجه الذي هو ساطع الحكم واستواء الوضع بان التسمية او تنبيه عليه
عنونه بالتنبيه والحاصل ان الموضوع وضعا عاما لمخصصات وان لم يكن
مشتركا لفظيا لوجه وضعه وجوب بقدر الوضع في المشترك كونه
بالمشترك اللفظي بل بالعلام المشترك في تقدير المعنى والاحتياج الى قرينة
وهذا لا ينافي كونه موضوعا مع اعتبار قيد بنفسه في تعريف الوضع فان
المشترك يدل بنفسه على كل واحد من معانيه بمعنى انه يفهم منه كل واحد منها
اي يحصل في ذهن السامع العالم بالوضع بل بمعنى انه يفهم كل منها على انه مراد
فانه الدلالة المعنوية عند اهل العرف وادب البلاغة لكن على سبيل التردد
والتساوي والقرينة يتعين المراد بخلاف المجاز فان السامع اذا سمع اللفظ
بلا قرينة يفهم كون المعنى المجازي مراد الاعلى النقيض ولا على التساوي
بل لا يفهم مجرد سماعة المعنى المجازي اصلا وكذا مع تصور الموضوع له في
الاعلى ويتعين عند المعنى الحقيقي للارادة والقرينة تزول هذا ويحصل
الدلالة على المعنى المجازي واذا عرفت هذا في المشترك فقل عليه اللفظ
الموضوعة وضعا عاما فانه اذا سمع لفظ هذا العالم بوضعه من غير اطلاع
على الاشارة المتكلم اليه مما يصلح ان يسمى اليه يفهم ان المراد اما هذا

او ذاك او ذلك من غير ان يكون احدهما مراد في هذا الغرض بالقياس
الى ما عداه وباطلا على تلك الاشارة يتعين المراد كما في المشترك غير
ان المعاني في المشترك لما كانت ملحوظة للوضع بالتفصيل فبمعناها السامع
كذلك ومعاني هذه اللفاظ لما كانت ملحوظة اجمالا في ضمن مرادها
السامع كذلك ايضا واعلم ان بين المشترك والمجاز فرقا من وجه آخر وهو
ان مقتضى كل من وضعيه ان يحكم من نفس اللفظ بان المراد هذا المعنى
واما تخلف مجازية الغير لعارض الوضع الآخر ولا امتناع في ان يخلف
غرض الوضع من وضعه عنه طامع وحين انزلت المراجعة بالقرينة تحققت
ذلك الدلالة بل ذلك للمقتضى الذي اقتضاها وليس عدم الامتناع من تنبيه
واما قرينة المجازية معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا يتحقق اقتضا الدلالة
الا بها فهي من تنبيه مقتضى وبذلك يظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد
بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة كما ذكره المحقق
في حاشيته شرح التلخيص لكنه ذكر في موضع آخر منها ان من فسر الدلالة بكون
اللفظ بحيث من اطلق ففهم منه معنى استلزم في الاستلزام اللزوم الذهني
بمعنى امتناع اللفظ كما لم يجعل كثيرا من المجازات والكنايات التي ليست
معانيها الوارم من هذا المعنى والدلالة على ذلك المعاني بل الدلالة عليها عند الجموع
المركبة منها ومن قرينتها ومن فسر بكون اللفظ بحيث اذا اطلق ففهم منه المعنى
لم يستلزم ذلك اللزوم وهذا هو المطلوب بقواعد العربية والاصول والاول
ان بقواعد المعقول هذا كلامه في امر واستنبص وهو ما يجب وهو ان

المعتبر في المشترك ان كان تعدد الوضع الصحيح لزم ان لا يكون الموضوعات
بالا وضاع النوعية مشتركة لا تخاد الوضع فيها صريحا لكنهم صرحوا بالاشتراك
في بعض الافعال والمتقات كعص مجنة اقبل وادبر وان كان تعدد
الوضع في الجملة صريحا كان او ضمنيا لزم كونه الموضوعات بالا وضاع العام
لمتخصصا مشتركة وهم صرحوا بخلافه اقول يمكن ان يندفع باية المعبرة في
المشترك تعدد وضعه صريحا لمعينين او تعدد وضعه مأخذ صريحا لمعينين
هما جزؤها المعينة عليه تعدد وضعه ضمنيا لمعينين فان عصب مثلا انما
وضع لمعنه اقبل وادبر وضعه نوعيا واحدا صريحا ضمنيا لانداء وضع
مصدره لمعنه الاقبال والادبار وضعه متعددا صريحا فان القاعدة التي
بنيت بها لمعينين عصب لهما ان كل فعل باض متعين للحد الذي دل عليه
مصدره مع كل نسبة له الى الموضوع يخصها في الزمان الماضي وبها انما يثبت
وضعها لمعينين بناء على ان مصدره وضع لمعينين وكذا الحال في الاسماء
المتقدمة واما الالفاظ الموضوعية بالوضع العام لمخصص فليس وضعها
متعددة صريحا ولا مبنية على تعدد الوضع صريحا لمأخذها المعان
كوضع الافعال التي لبيت مصادرهما مشتركة بالنسبة الى السبب المحقق
هذا اذا لم يكن لادة الفعل وضع منفرد للمحدث والهيئة وضع كذلك
لنسبة الى فاعل معين مع زمانها وكذا في الاسماء المنقطة مشتركة اما ان كان
توجيها هو ان تعدد الوضع المعينة في المشترك هو تعدد الوضع صريحا
لكن اعم من ان يكون في ضمنه وضع عين اللفظ لمعينين او وضع جزءه في غيرهما

وهذا

وهذا حاصل في الفعل المشترك وكذا في الاسم المشترك بجملة
تلك الالفاظ لكن الحق هو الاول فان مادة ضرب لم يوضع في وال
يلزم منه تلك الحروف على اى وجه ركبته بل الوضع وضع الضرب لذلك
لحد في الموضوع بوضع شخصي محدد وفيها هذا الترتيب بشرط عرض واحد من
الهيئات التي وضعها للماضى او للاستقبال كذلك المعنى البصر في ضمن الوضع
كما وضع في ضمنه هيئة للنب المحقق مع زمانها ومستطاع على زيادة كلام
في محقق وضع الفعل التقييم هو ضم قنود متباعدة ومتغايرة في الزمان
كله ليحصل من الضم كل قيد اليه قسم منه وليس فيه حكم الايجاب للصورة
كما في صورة التعريف فهو لا يثبت ثباتها معنويا بالخصنية المنفصلة وكذا
الحليلة البسيطة بها التي موضوعها مشخص او كلي مسور واما اذا كان موضوعها
كلها غير مسور نحو العدد اما زوج واما فرد فربما يقع الاستنباط والفرق
في الجملة حكما باحد الامرين على ما صدق عليه العدد وفي التقييم يرد بالعدد
مفهومه ويعتبر الضم كل من الامرين اليه ليس يحصل به قسم فلا يكون قضية
في الحقيقة بل في الصورة واذ احكم عليه بانفادها فافترج عما هو حقيقة التقييم
وصار قضية طبيعية على ما عرف في المعرف والتعريف كحقيقة المعنى المنصوب
واما التعريف اللفظي فالمقضية المصدري ودون التصور فغير لابد في المقسم كحقيقة
من ان يكون المقسم بحيث يصح الحكم عليه بكل واحد من افرادة على سبيل المثال
كحقيقة خيل من قضية وبها كنية وبها جعل كبر كقضية اخرى موضوعها مورد القضية
ومحوها ما جعل مورد القضية فيحصل مشبهة في شمول المقسم للقسمة في التقاسم

كلما يقال في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق او غيره مورد القيمة حيوان
 وكل حيوان اما ناطق او غيره فان كان ناطقا لم يستعمل غيره وبالعكس وفيما
 نحن فيه مورد القيمة للفظ الموضوع وكل لفظ موضوع مدلوله ما كماله او اخر
 فهو القيمة اما اللفظ الذي مدلوله كمال او اللفظ الذي مدلوله مستفيض
 كان الاول لم يستعمل الثاني وبالعكس وتندفع بعدم اندراج المقسم في هذه
 الكلية ومن شرط انما اشكال الاول انما يبقى فيها اذا كانت مقسمة وان
 من القضايا التي يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلي على جزئها
 كما صرح به المحقق الشريف والصغرى ههنا ليست منها لان محمولها عين موضوعها
 ولا اختلاف بينهما الا باعتبار والعبارة واما لفظ المقسم فما نحن فيه
 فنندرج في احد القسمين فقط ولا محذور لان المقسم مفهوم الكلي كما في تقسيم
 الكلمة ثم الانقسام لازم لطبيعة المقسم من حيث هو في الذهن وهو لازم
 لادامه بل جزء منها ولا يلزم انضمامها لان عارض جزء واللازم من حيث هو
 في الذهن لا يلزم عروضا للكلي والملازم مفهوم لجنس العارض اللازم
 لمفهوم الحيوان الداخل في ماهية الانسان فانه عارض لمفهوم الانسان
 اللفظ الموضوع مدلوله الوضعي فانه لا غرض له ههنا فاما ان يتعلق الموضوع
 من اللفظ والمدلول ويدل عليه قوله في تقسيم الثاني فالوضع ما كماله اما كماله
 ممكن فرض صدق على كبر من مجرد تصوره او شخص منع فرض صدق على منع
 مجرد تصوره والاول اى اللفظ الموضوع المعنى كماله اما اذا كان معنى
 غير مستقل بالمفهومية بقرينة مقابلية وهو اسم كمال واحد اى معنى قائم

بغيره سواء صدر عنه كالمضرب والمنشئ ولم يصدر كالمطلوب والقصر كذا
 ذكره الفاضل الرضوي الاسترأدي ولو افقتا ذكره العلامة الرازي في شرح
 المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعته بحيث يصح ان يثنى اسم
 محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصل في الغير كمنصاه بحيث يكون
 الاشارة الى احدهما اشارة الى آخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقدير
 كالأصول القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات
 القائمة بذاته تقع فان شئنا هذه الامور سوى الاجسام غير متبادلة
 لكن كل واحد منها بحاله لو امكن الاشارة اليها ككافة الاشارة اليها
 عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا له وعينه اشارة الى المحل كالحال في
 محله واما تسمية بالنبعية في التحيز فينتقض بصفات الباري وصف المحررات
 بل بالصفات الاعتبارية للتحيزات وهو مصدر وينبغي ان يضاف في تعريف
 المصدر قيد الجارى على الفعل والذي يثنى منه الفعل اخر اذاعة مثل
 العالمية وعمر اسماء المصادر لان التقسيم يصير غير حاصر كانه يسمي
 فقد اجمع مصدره ويمكن الجواب عن مثل العالمية بان المقسم اللفظ الواحد لوجوب
 اعتبار الوحدة في المقسم في التقاسيم كلها على ما هو المشهور وان كان ذلك
 عليه كلام ذكره في حاشية شرح الطولعي ونحو العالمية ليس كذلك لانه قد
 الحى به الباء المصدرية والطلب ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير ان
 جزؤها على جزء معناها والعالمية ليس كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد
 الجارى على الفعل في قول ابن الحاجب المصدر اسم كماله الجارى على الفعل

في تعريف المصدر لابن الحاجب

اختراذاعه مثل الكمالية كما فعله الفاضل الرضوي الاستاذ ابي محمد
 وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس مع ان اسم الجنس في متعارف القوم
 اعم من المصدر لينفع عليه بيان معنى المشتق ومعنى الفعل فكانه قال
 اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله ما حدث وحده واما غير حدث وحده على
 الوحدة فتد غير الخلف واما مركب منها واعتبار التركيب بينهما فغيره
 لا يعتد به فاما اعتباره مع الطرفين فبني فغيره بقوله او نسبة
 بينهما كذا قيل واقول هذا الكلام متعلق بالطرفين داخل في مفهوم
 الفعل والمشتق مستطاع على ان الفاعل خارج عن مفهوم الفعل وذلك
 الى النسبة والذكر باعتبار الجهة اولا والثاني غير مرتب على الذكر وفي مثله
 يجوز الذكر والثاني وقد يجوز ان يكون اشارة الى المركب لمراد بلفظه
 وح يحتاج في قوله اما ان يعتد به الى تقدير اي جبرته فبني من طرف الذات
 اي يؤخذ غير الحدث من حيث انه نسب اليه الحدث من حيث نسب اليه الحدث
 لغيره على وجه الوجوه المعبرة في معاني الاسماء المتعقبة وهو
 او من طرف الحدث اي يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة
 وهو لفعل الثاني اي اللفظ الموضوع لمشتق والوضع اي وضعه
 المشتق اما كلي عام او مشتق خاص وقد عرفت معانيها والبيان
 اي اللفظ الموضوع لمشتق وضعه خاصا علم شخص ولا يتوهم في العبارة
 ان مستحق العلم يجب ان يكون شخصا واحدا حقيقيا حتى لو سمي اثنان او جماعة
 لصفة الاجتماع باسم لا يكون ذلك الاسم علما كالباب فان هذه النسبة

علم لجدلين معينين معا ولا يقال لواحد منهما بيان فاما معانته شخص
 واحد والبيان اي اللفظ الموضوع لمشتق وضعه عام واما قوله
 في التفسير واخره في البيان اظهار الاهتمام بما هو المقصود الاصل فان
 اقامه هي التي قصد بها اصالته في هذه الرسالة كما سبق وتفرعها
 للظاهر عن بيان القليل لتوجه المقصود باقبال تام مدلوله اما معنى
 حاصل في غيره اي باعتبار متعلقة بتعيين بالضم ذكرا لغيره
 هو الحق فانه وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
 الانتهاء لكل ابتداء وانتهاء معين بخصوصه مثلا على وجه يكون انه
 ملاحظة طرفيه ومرة لتعريف حالهما ولا خفاء في ان الابتداء والحق
 الذي بين السبب والبصر مثلا في قولك سرت من البصر لا يتصور ولا
 يقبل الا بدو السبب والبصر ولا يتعقل الا بتعقلها وقيل عليه ان الحق
 وتوضيح ان الابتداء مثلا نسبة مخصوصة هي حالة لفظة ومتعلقة به كالسبب
 والبصر فان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا ملحوظا للعقل بالذات يمكنه
 ان يحكم عليه به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وان اخذ
 بمتعلق مخصوص كالسبب والبصر فلا اعتبار ان احدهما ان يلاحظه العقل
 من حيث انه مفهوم من الموقوف ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوم مستقلا
 ايضا يصح ان يحكم عليه به ويعبر عنه بابتداء سبب البصر وانتهاء ان يلاحظه
 العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق ويجعله انه لتعريف حاله
 ويكون المتوجه اليه قصد ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يتقبل

بالمعنوية ولا يصح ان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الا ابتداء
المطابق ولا المخصوص المأخوذ بالا اعتبار الاول والا لصلح ان
يقع محكم عليه وبه قطعا كذا لو كان في ان المفهوم المستفاد منه
في قولك سرت من البصر على الوجه الذي استفيد منه لا يصح شيئا
فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا
يتحصل في هذا ولا خارجا الا بان جعل آلة للملاحظة ووسيلة الى تعريف
حاله ثم انه يستعمل في كل ابتداء خاص حقيقته بلا اشتراك فهو موضوع
لذلك وضعاعاما وههنا الجاث الاول انه ان اريد يكون مدلوله
ان معناه مفهوم كلي من غير ملاحظة المعنوية فالمخصوص ليس بمستقيم
لانه يصبر علم الجنس واسطة لانه موضوع لمفهوم كلي من حيث هو معلوم
وان اريد اعم من ذلك فهو داخل في الموضوع لمفهوم كلي هو الذات ليس
بكل من جنس وكلامه فمما يحجب بدل على انه اذا الاول الثاني ان ال
الثالث بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في مزاياها كالحروف وموضوعها
ولم يخصص ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على
مستقل بالمعنوية وهو كذا وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكيمية
المحكي من حيث انها حالة ليس طرفها وآلة لتعريف حالها من حيث
احدها بالآخر وذلك لان النسبة المطلقة والمخصوصة المحيطة
بالذات من حيث هي كذلك لا تكون حكيمية بل تقع محكما عليها
لاستقلالها بالمعنوية فكما ان لفظة من موضوع وضعاعاما

لكل ابتداء معين بمخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوع وضعاعاما
عاما لكل نسبة للحرف الذي دلت عليه الفاعل معين خارج عن موضوعها
بخصوصها وانما اعتبرنا فاعين الفاعل لانه لا شبهة في ان الفعل
موضوع للنسبة فاما ان يكون موضوعا للنسبة الى شئ معين او
الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والا لكان حيث ما استعمل
مجازا اذ لا يستعمل الا في النسب الى موضوع معين بنوع معين وايضا
لو كان معناه شئ ما له الحرف لا يحتمل الصدق والكذب وهذه
لانه يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوما عند اطلاقه
فيتمتع به النسبة وينفقد الحكم وكل محتمل الصدق والكذب مركب
فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل ولا يمنع جملة على شئ واحد
كما في قولك زيد عمر وعيسى فتعين انه موضوع للنسبة الى معين
لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله
فلا يفهم من مدلوله الذي هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا
لم يكن معها ضمنية لم يفهم منها مفهومها الذي هو الابتداء الخاص
والمناقضة بانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد باراء نسبة تامة خبرية
ليست بشئ لان مدار ذلك لا ينافي بتوف كل محتمل الصدق والكذب
مركب واما القول بوقوعه كما في هجرات فجوابه انه موضوع للفعل
لا مع فاعله ولذا نذكر معه الفاعل على ان التحقيق ان هجرات موضوع
للفظ بعد الدال على معناه فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها لفهم

معانيها التي هي نسبة مخصوصة في حيث انها اداة فتاها في المعاني
الخارجة عنها كذا كك يجب في الافعال الدامة ذكر الفاعل ليعرف منها
النسبة المعينة في معنوماتها بس حروف داخل فيها وموضوع خارج
عنها وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليعرف منها النسبة
بس امرين خارجين عن معنوماتها كما مستغفرة وبما ذكرنا ظاهر معنى
قولهم حملة في القوايد الغيائية الفعل وضع لا مستند محصل
وهو نسبة لا يتحصل الا بذكر ما يند اليه بعده فلذلك لم يحن حذف
الفعل على مجموع معنى الفعل التام المركب من الحرف والنسبة المحصورة
غير مستقل بالمعنوية فلا يصلح ان يقع في كوا عليها ولا محكوبه
كذا ذكره المحقق الشريف قدس سره فعلى هذا اعادة الفعل مما دل عليه على
محل بحث فكانت اعم في عدة منه وصفا لكل بصفة الجزء اقول ^{يمكن ان يقال هو}
النسبة التي هي جزء معنى الفعل نفسها اعم بتكون الحرف الكلي الفاعل
مخصوصا لانه يلاحظها العقل قصد بالذات فيجعلها
على كثيرين وهو بتواتر ذلك الحرف لذلك الفاعل فان بتواتر
له في جزءه اخر الزمان ما هي مثلا غير بتواتر له في جزءه آخر وبتواتر
له في ضمن جزئي غير بتواتر له في ضمن جزئي آخر نعم هي من حيث انها
لو حطت قصد اليست داخل في مفهوم الفعل وانما يكون داخل
فيه من حيث انها لو حطت على انها آلة لملاحظة طرفها ولا محذور
في ذلك لان الحكم بالكليتها انما هو على نفس تلك النسبة لا عليها من

حيث

حيث انها داخل في مفهوم الفعل ولحوظة على انها آلة لتعرف
حال طرفها الا ترى انه صريح المحقق بانه اذا اعتبر معنى الفعل و
معنى الحرف بعين نظرهما صح ان يحكم عليها وبها لكنه بهذا الاعتبار
لا يكون معناهما فاعلم ان النسبة التي هي جزء معنى الفعل نفسها صالحة
لان يلاحظها العقل بالذات ويجعلها محكوما عليها او بها فغير
الفعل مما دل عليه على باعتبار ان كل جزء منه كلي لا باعتبار ان احد
فقط كذلك وكذا مجموع معناه المركب من الحرف والنسبة اذا لوحظت
قصد كلي يصدر على المجموع المركب من فرديهما فاعلم وانما عدم استقلال
معنى الفعل ومعنى الحرف بالمعنوية فلا ينافي الانصاف بالكليته والحرية
وعنه تمام الصفات بحسب نفس الامر كيف وانما يتصفان بعدم
الاستقلال وكونهما معنى الفعل ومعنى الحرف ويصح الحكم عليهما وبها
اذ لوحظا قصد بالذات فافهم بقى بحث وهو انه لا مشبهة في ان
الفعل وحده يدل على الحدث الذي هو جزء ودلوه فاذا لم يكن ^{هو}
دالا على النسبة التي هي جزء الآخر لزم عدم استلزام المضمين ^{لها} ^{لها}
وانه باطل الثالث ان الافعال الناقصة لا تدل على امر قائم ^{بها}
بل على نسبة شئ ما ليس هو ودلوه الى موضوعها بخلاف ساير الافعال
فانما تدل على نسبة شئ هو ودلوه الى الموضوع كما قد في مثال ضرب
وهذا الذي ذكرناه من دلالتها على بتواتر شئ خارج عن دلوهما الى
الموضوع هو معنى ما قيل من انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فانها

اذا كانت موضوعة لذكر التقرير فليست الدلالة بالمطابقة ^{عليه} الالفة
فقط لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذكر المعنى ان
ذاك المعنى موضوع له لانه خبره وكانت الصفة خارجة عن قولها
كالفاعل وكذا تدل على زمان تلك النسبة كما كان فانه لا يدل على الكون
مطلقا اى على كون شئ وجوده في لغة والآ كان فعلا تاما بل على
كون شئ متبنا لم يذ كما دام يذ كركان فلا يكون داخل في مفهومه ولا
حاجة الى زيادة فيه في التعريف لا خارج الافعال التامة كما فعله النحاة
الاستمرارية حيث قال على صفة غير مصدر ذلك الفعل فانما وضعت
لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها وذلك لان الافعال التامة
ليست موضوعة لتقرير الفاعل على صفة بل لصفة وتقرير الفاعل عليها
معا كذا ذكره المحقق السري في قوله حيث قال الافعال الناقصة بالوضع
لتقرير الفاعل على صفة وهو الموافق لما ذكره المصدر في الغوايد الغائية
حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويدل على حدثا وزمانا في الاكثرون
ان كان قد يعبر عن الحدث كما كان ادعى الزمان كنعم ويس وبعث
واستريت اذا استخرفت به الحكم وهذا يظهر وجه ما قيل المند في باب
كان هو كنه وكان فيدل له وما ذكره المنطقيون ان كان فعل مرتبط
به المحمول بالموضوع قال المحقق السري قدس سره ان نظر النحاة فيها من حيث
اللفظ نفسه لان مقصودهم تضييع الالفاظ فلما وجدوا الافعال
الناقصة انما تترك ما عداها في الافعال التامة في كثير من العلامات

والاحوال اللفظية جعلوها الفاظا واما المنطقيون فوجدوها
ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار
بما وجدوها ادراجها في الادوات قال بعضهم ان كان ندل على
الكون المنتبها الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلوب الكون اليه كان
من الافعال التامة وان كان المراد نسبة كون شئ اليه كان من الافعال
الناقصة فعلى هذا يكون المند في كان زيد منطلقا هو كان ويكون
الخبر فيدل له والى هذا اخرج جاد الله في المفصل حيث لم يذ كركان فروع بكان
في المرفوعات ادخلها في باب الفاعل وانما يصدر عليه الفاعل اذا
جعل كان مندا كذا ذكره بعض تلامذة المصنف في شرح الغوايد الغائية
وظني ان هذا القول هو الاقرب الى الصواب فان معاني مصادر هذه
الافعال معان مستقلة بالمعنوية قطعا ولا ينافي ذلك كونها نسبة
كما لا يخفى وهي جزء من معانيها قطعا لظهور ان معنى كان زيد قائما
على معنى الكون مع زيادة هي بثبوته مع زمانه ولا يخفى ان الكون قائما
صفة لزيد وبثبوت القيام له صفة للقيام واظهر منه صار فان الاشتغال
الذي هو معنى مصدره خبر بكون الخبر لا سمة قطعا وهو معنى مستقل
بالمعنوية وجزء من معناه وكلام المحقق في كتابه شرح الخفيض لا يخفى
من اعترافه بذلك حيث قال في توجيها قوله انما لا اعطاء الخبر حكم معناها
معنى صار مثلا الاشتغال وخبره لا ينصرف بالاشتغال بل كونه مستقلا
اليه وهذا معنى متفرع على الاشتغال وهو في حكمه فقد اعطى صار جزء حكم

معناه وكذلك معنى كان في قوله نعم وكان الله عليهما حكيما استمرار
 الفاعل على العلم فيكون الخبر مستمرا عليه فقد انصف الخبر بحكم المعنى و
 كيف لا يكون معاينة كعاني سائر الافعال وهي متصلة على معان مستقلة
 بالمعنوية هي معاني مصادرها وقد عرف النجاة الفعل بماد على
 معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا شبهة في انه لا يصدر
 عليه ما دل على معنى في نفسه على تقدير كون النجاة مخصوصة بعين ماد
 هي لما كعاني الحروف لا تتصل بدوم الضام فتعلق بغيرها فلا
 وهذا يظهر ان ليس نظر النجاة مقصورا على الالفاظ ويؤكد قول
 السكاكي لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والفرض معاني
 من والى وكى مع الابداء والانتفاء والفرض اسماء كانت هي
 ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت بمعنى الاسمية فالأفعال
 الناقصة كغيرها موضوعات للحدث الذي دل عليه مصادرها وبثبوتها
 لموضوع فاللام في لتغير الفاعل على صفة لام الغرض فالتغير محمول
 على معناه الظاهر ولا بد من زيادة قيد غير مصدر ذلك الفعل في غير
 لاجتماع الافعال السابقة كما في قوله لفاضل المستلزم بالى الرابع ان الفعل
 يدل على الزمان بهيئة وهي ما يترجم من كلام المحقق في شرح الاصول ما تضمنه
 جوهر من حروف الزوائد ان كانت حروف على الوجه المخصوص وذلك
 لاستلزام اختلاف الصيغة اختلاف الزمان وان اختلفت المادة
 نحو ضرب يضرب واستلزام اتحاد الصيغة اتحاد الزمان وان اختلفت

المادة نحو ذهب وضرب وذلك ان الواضع عيّن عدة صيغ
 للماضى مثلا هي بمنزلة افراد النوع واحد بلا مدخل للمادة وعدة
 اخرى للحال والاستقبال كذلك يدل على ان معنى الصيغة
 بان يكون ككلمة على احدى صيغ الماضى واخرى على احدى صيغ الحال
 والاستقبال كان الزمان المفهوم من كل واحدة منها مخالفا للآخر
 من الاخرى اختلفت المادة نحو ضرب وضرب ومتى اختلفت الصيغة
 بان يكون الكلمتان على احدى صيغ الماضى واخرى صيغ المضارع كان
 المفهوم من كل منهما هو المفهوم من الاخرى وان اختلفت المادة
 نحو ضرب وذهب وضرب ويضرب وعلى هذا لا يرد على المقدمة
 الاولى ان صيغ الماضى في الكلام والمخاطب والغنية مختلفة قطعا
 ولا اختلاف للزمان بل صيغ المجرى في الماضى مخالفة لصيغ المعلوم
 وصيغة الثلاثى المجرى والمزيد والرابعى المجرى والمزيد مختلفة
 بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان ولا على المقدمة
 الثانية ان صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال على الاصح
 وليس هناك اختلاف صيغة الحاضر من الابداء والانتفاء
 المخصوصين من قولك السهم البيت الى المسجد خبر منه الى السوق
 ليس مستحصين لشمولهما كل صيغة البيت الى المسجد وكذلك الابداء
 المفهوم من قولك وقوع شئ من شئ فكون الحرف موضوعا للخص
 محل حيث الهم الان يكفى في كونه مشخصا بعدم صلاحية لا يحكم

به من حيث انه قد لول حرف ومع لا يكون الفعل معناه كلباء
اولا اي ليس مدلوله معنى في غيره بل حاصله في نفسه ومع فالقربنة
المعينة للمراد من المعاني المتعددة التي وضع اللفظ لها ان كانت
في الخطاب والضميمة اي قد ذكر اللفظ الضمير فان ما يقيد ارادة
المعين من ضمير المتكلم والمخاطب انما هو الخطاب الذي هو توجيه
الكلام الحاضر وعلى هذا لو قال ان كانت الخطاب لكان ادنى وكما
اراد بالقربنة الدلالة او قصد بالمعنى جعل الخطاب طرفا للقربنة
واما ضميمة الغائب فالظان قربة انما هو صريح ذكر المرجع على احد
الاتحاد المعينة في النحو وقد يقال كونه الخطاب بالمعنى المذكور قربة
المعينة في ضميمة الغائب باعتبار ان ايراد الكلام لما هو فيهم من
مقصود ما يرجع اليه سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب وفيه
مالا يخفى وان كانت في غيره فاما احسية وهو اسم الاشارة
فانه موضوع لما ياد اليه اشارة احسية واستعماله فيما لا يدرك
بالاشارة احسية كمال المحض الغائبة والمعاني الكلية كانت اوجه
مجاز تجعل الاشارة العقلية كالحسية والمعقول كالمحسوس
او عقلية وهو الموصول فانه ياد الى المراد به بنية مضمون جملة
معهود بين المخاطب وبين المتكلم انتباه اليها لئلا انما توجيه
التعريف في بالضم ام خارجي كالتصديق مضمون الصلة في المراد
بالموصول وعلم السامع به اعلم انه ذهب جميع من الحياة الى ان المعينة

في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع لئلا يدع فيها
الاعلام الشخصية وغيرها من الخصائص والسمات وما يميز
المعارف فان لفظا نامثلا لا يستعمل الا في شئ من معينة اذ لا
يصح ان يقال انا ويراد بها متكلم لا بعينه اذ ليس موضوعا لوجه
منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والذات كانت
متنكرة موضوعا او ضمنا بعد افراد المتكلم وهو باطل انما
وكيف لا ولا يمكن ان يتصور وضع اللفظ اصلا لكل واحدة
من الخصوصيات التي يطابق عليها لفظه انما فوجبان تكون موضوعا
للمعروف كمن شاعل لذلك الافراد والغرض من وضعها استعمالها
في افراد المعينة وقيل عليه ان المعارف سوى العلم فلفظ وضع
العلامة المعناد اني قد مره بان ما سوى العلم انما وضع لبيان
كلية ليستعمل في افرادها المعينة ولذلك حملوا قولهم المعرفة ما وضع
لشئ بعينه على معنى ما وضع ليستعمل في شئ بعينه ولم يريدوا به
التعريف الشخصي والالخرج عنه كثير من المعارف بل التعريف بوجه ما
وقيد الجينية مراد اي من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى معلوم
من حيث هو معلوم وهذا يخرج النكرات عن التعريف لانها
وان وجبت معلوميتها لكن ليس في اللفظ اشارة اليها بخلاف
الضمائر الراجعة اليها وكذا المعرفة باللام اذا كان المعهود منكرا
او الشئ المذكور في التعريف اعلم ما وضع له اللفظ وما وضع لما يقيد

عليه وما كان ما وثبو اليه من مستبعد جدا حيث يتلزم كون
هذه الالفاظ التابعة الاستعمال حلا مجازات لاحقاين لها
وان لا يكون لاختلاف الالفاظ في عدم استلزام المجاز حقيقة
وجه ولا يحتاج النافي للاستلزام الى التمسك بامثلة نادرة خرج
المصرحة بهذه الالفاظ والحروف ايضا وجها حسنا وهو انها
موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفردات الكليات وضعا
واحدا عاما وتلك المفردات جعلها الواضحة انه ملاحظة عند
الموضع فلا يلزم الاشتراك ولا كونها حقيقة في البعض فقط ولا
وجود المجاز بدون الحقيقة وتعرف المعرفة محمول على ظاهره وهو لا
زعموا في الحروف ان لفظ من موضوعه للابتداء والخاص ان الواضحة
شروط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يستطع ذلك في دلالة لفظ
الابتداء وسنطلع على فائدة هذا الزعم زيادة الطلاع واقول
القول بالوضوح للمفهوم الكلي للاستعمال في جزئياته مشكك في معرف
بلاد كجس لتفهم بانه لا يستعمل الا فيما وضع له اعني الحقيقة
المتحدة في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان المقصد الى
الجس من حيث هو او من حيث الوجود في ضمن البعض او الكل
نعم المعرفة ببلاد العهد الخارجي لما كان صالحا لاول بطلان على
خصوصية كل فرد من المهورات الخارجية دون غيرها كما ان
موضوعا لمفعول كالي يستعمل في جزئياته لافيه عنده لا يعرف الوضوح

العام لموضوع له خاص وقد صرحوا بحايان الاقام الاربعة
اعني العهد الخارجي وتعرف الجس والاستغراق والعهد
الذهني في المضاف الى المعرفة والموصول فالظانها كما يعرف باللام
في الاحكام الا انه يمكن ان يقال في الموصول انه موضوع لمفهوم ذات
معلومة الانصاف بمفردات جملة من حيث هي كذلك والفرض
من هذا الوضع استعماله في جزئياته فان الموصول المقصود به
الجس بزيادة مفهوم ذات متصفة بمفردات صلبة مخصوصة
من حيث هي معلومة الثبوت له لا مفهوم ذات معينة معلومة
الانصاف بمفردات جملة معينة فيكون جزئيا والاقرب الى الصواب
ان يستعمل في المعارف في المفهوم العام من حيث هو موضوع
وحيث انه متعين معلوم عند السامع وان ما يستعمل في المقصد
عليه موضوعا لها وضعا عاما اذ ربما يحتاج الى الموضوعين كما في
المعرف باللام وهو ما بحث وهو ان الضمير الغائب كقوله ما يرجع
الى مفهوم كلي بل يجوز ان يرجع الى اعم من المفردات كالتعريف
المفهوم الذي هو اعم من مفهوم الغائب المفرد المذكور الذي
هو المفعول لموضوع له كما ذكرنا او يحول انه ملاحظة الموضوع
له اعني جزئياته المندرجة تحته كما هو الحق عند الحق السري
بل يجوز ان يرجع الى مفهوم الغائب المذكور فلا يصح القول بانه
موضوع لمفهوم الغائب المفرد المذكور ليعمل في جزئياته

المعينة ولا بانه موضوع للمختص كما ذكره المحرر ولا بانه موضوع
 للجنائز كذا في تحت قولنا كل غائب مفرد مذكور سواء كانت
 الجنائز حقيقية او اضافية كما ذكره المحقق الشريف قدس سره
 وكذا الموصول يجوز ان يناديه الى عين المفهوم الكلي الذي وضع
 له الموصول او يجعل آلة ملاحظة الموضوع لانه اعم منه كان يقال
 الذي وضع له لفظ الموصول يراد به الجنس والمعمود والحكم بالجماد
 بعيد جدا وكذا الحال في المعرفة باللام وعلى تقدير كون المعمود
 من جنائز هذا المفهوم لا يجب ان يكون جنسا حقيقيا كما نقول
 الذي دخل في ماهية الحيوان نوع مستعمل به الى الانسان فالاولى
 ان يقال الضميمة الغائب موضوع وضعا عاما لكل ما صدق عليه
 مفهوم الغائب المفرد المذكور او لمفهومه يستعمل في كل ما صدق
 عليه وكثير من المفردات يصدق على ما هو اعم منه وعلى نفسه
 كمفهوم الجنس فانه يصدق على الكلي الذي هو جنس الكليات على
 نفسه لانه جنس لا قام وكذا مفهوم المفهوم الكلي والشيء
 يصدق على ما هو اعم منها وعلى نفسها لانه جنس وتام فحين
 هذا في حواشينا على شرح الطوائع وكذا الحال في الموصول فان
 مفهوم ذات معلومة الانصاف بمضمون جملة يصدق على نفسه
 فانه ذات اي معنى مستقل بالمفروضة معلومة الانصاف بمضمون
 جملة وهي قولنا ما وضع له لفظ الموصول وعلى ما يصدق عليه

المعنى المتصرف بمضمون قولنا وضع له لفظ الموصول المعلوم
 المتصور للامع لانه اعم منه معروفا مع انه يصدق على ذلك
 الادعم ولعل الخوف من هذا القبيل والاشكال بما مر وقيل
 الكلي المذكور الذي يناديه باسم الاشياء او الضميمة الغائب مثلا
 من حيث انه مذكور بهذه الذكر الجنائي لا يخلو الشك واطرافها
 عليه من هذه الحقيقة قال من تصدى شرح هذه الرسالة وبذلك
 التحقيق المعلوم من هذا المقيم يندفع ما يورد من ان لفظة من
 مثلا لو كانت موضوعا لواحد من الابدات الخاصة كلها
 في غير مجاز وان كانت موضوعا لكل منها لزم كونها مشتركة
 بين معاني غير محصورة موضوعا او ضاعا متعديا بعدد معانيها
 وان كانت موضوعا لمعنى كلي هو الابدات كما توهمة جماعة لزم كونها
 مجازا الحقيقية لها اذ لا يستعمل في الابدات المطلقة اصلا
 ثم قال قيمة اللفظ الموضوع لمختص وضعا عاما الى الاقسام
 الاربعه غير حاصلة والذي يحظر بياني ان اسما وحقا معاني
 كالالف والباء من هذا القبيل لاسباب من الامر ان يندفع
 بالحقائق المحتملة عليه المقيم وقد عرضت ذلك الايراد على كثر
 من فضلا عن العصر وما رايته احدا شرع في حله ويمكن ان يدعى
 ان اسما الكتب ايضا كذلك لبعده القول بان اسماها الاحكام
 اذ الطاح التجوز عن اطلاقها على المتخصصات ولا يحظر ذلك

بإل أحد وان احتمل استقادة التعيين بدون استعمال اللفظ
فيه والحق أن بناء الكتب على ما هو مجرى العرف من عدم اعتبارهم
في أمثال هذه المقامات منزهة كلياً وخبرنا بل لا يحظر بها لهم إلا الأمر
المشخص انتهى كلامه واقول لا ينبغي أن كل واحد من حروف المباني
اعني السبعة والعشرين المشهورة له وحده وخصوصية لا تتغير
بتغير المتلفظين ثم انه باختلاف المتلفظين يتعدد كل منها ضرورة
ان الاعراض تشخص بحالها فتتعدد بتعدد احوال فالباء مثلاً
اما موضوعه لذلك الحرف المخصوص سواء تلفظ به زيد او عمرو او غيرهما
او لكل واحد من الأشخاص القائمين بحال متعدي والاول هو الصواب
اذ لو كانت موضوعه لكل من تلك الأشخاص لوجب ان لا يفاد ولا
يقوم الا واحد بخصوصه دون القدرة المشتركة على ما عرفت وليس
كذلك فانما اذا قلنا الباء حرف متعدي لا يزيد به واحد بخصوصه
من تلك الأشخاص بل ذلك الحرف المخصوص وكذا اذا قلنا الباء
في ضرب ساكنة وكذا في جميع الضحايا المستعملة في العربية التي يحكم
فيها على واحد من حروف المباني براد باسمائها هذه الحروف المخصوصة مطلقاً
وكذا الحال في قول الحكماء الالف والياء وكذا اذا كانت ساكنة فهي
هوتيات حاصلة ما شاع ما قبلها حروف مصونة والياء والطاء
والذال صامتة آتية وبالجملة هذه الاسماء عند الاطلاق اما
يستعمل في الحروف المخصوصة مطلقاً سواء تلفظ بها زيد او عمرو

او غيرهما وهي المتبادر منها فيكون موضوعها ولا يلزم كونها
مجازاً بل لا يخفى ان لها بل هي في الاغلب حقاً وان التقى في
في كلام واحد استعمالها في واحد مشخص بخصوصه كان مجازاً
كما هو الاسماء الاجناس برشدك الى ما ذكرنا صراحة ايراد كل قبل
هذه الاسماء كما وضع في الصرف كل واحد من مائة ما قبلها مفتوح
تقلب القاء وكذا اسما الكتب انما هي اسما المؤلفات بخصوصية لا
يختلف باختلاف احوال الا يرى انك اذا قلت نعم الكتاب مغفلاً
العلوم لم ترد به الا ذلك المؤلف المخصوص سواء قرأه زيد او
عمرو او غيرهما ولا يتبادر منه الا ذلك وكذا اسما صابر الكتب كما
اطلقت بناءً ومنها الى الذين المؤلفات بخصوصية لا لا تتبدل
ولا تختلف باختلاف احوال الا الأشخاص القائمين بحال متعدي
قال العلامة الفخري رحمه الله عليه في التلويح الحق ان القرآن عبارة
عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين
للفظ بل ان ما يقرأ كل منهم هو القرآن المستعمل على البنية عليه السلام
بل ان جبريل عليه السلام كان هذا مما نزل له لا عبثه ضرورة ان
الاعراض تشخص بحالها فتتعدد بتعدد احوال وكذا الحال في كل كتاب
او شعر ينسب الى احد فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص سواء قرأه
زيد او عمرو او غيرهما والله اعلم الخاتمة تشتمل تفنن في جعل مثل
هذه الخاتمة على خلاف المقدمة والتفصيل وان جعل تشتمل ولا

من المبتدأ او من ضميمة في لحن المحذوف اي الحائض هذا الذي
بذكر بقى الكلام على ذلك النظام على تنبيهات ان اريد بها
الالفاظ كان من احتمال الكل على الاخر وان اريد بها معاني
الالفاظ او المعاني المصدرة كان من احتمال الالفاظ على المعاني
والاعراض وانما عبر عن هذه الامور بالتنبيهات ههنا لان الامور
المذكورة تنفذ ما تقدم الاول هو الذي نذكره مضمون ما يليه
او التنبيه عليه الثلاثة اي الضميمة واسم الاشارة والموصول مشتركة
في ان قد لولا متاليت معاني في غيرهما كما في الحروف فان قد لولا متا
معان مستقلة بالمعنوية من دلالة بنفسها ملحوظة فصدف والذات
صاحبة لان يحكم عليها وبها ودلالات الحروف لا تستقل بالمعنوية بل
هي آلات للاحاطة الغير فلا تستقل بنفسها وان كانت تحصل اي
تتبع من حيث انها دلالة بها بالغير وهو القرينة علم فليس الاسماء
المشتركة لفظا في اسماء فاما ان هذه الثلاثة عن الحروف فباعتبارها
في كونها موضوعات لمختصات وضعا عاما الثاني الاشارة العقلية
كما في الصلة لا تفيد الشخص فان لقيت الكلي بالكلي لا تفيد الجزئية
اما كون الفيد كليا فظاهرا واما كونه المقيد فلما ان العالم بالوضع
لا يفهم الموصول وحده الا الامر الذي هو آلة للاحاطة لمختصا
وقد بقيت ذلك المفهوم في هذه بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضا
فلا يفهم الا مع منه مجرد ذلك مختصا وان صح فمختص بالضم

أمر خارج هو انحصار انساب مضمون الصلة فيه وعلم السامع
بذلك بخلاف قرينة الخطاب والحق للمضمون واسم الاشارة فانها
تفيد ان الشخص فلذلك كما ان اي الضميمة واسم الاشارة جزئيات
وهذا اي الموصول كليا وفيه بحث وهو ان عدم معنوية الشخص
بجود الصلة لا يوجب كلية الموصول مع ان الموضوع له والمنعمل فيه
مستخص على ان القرينة في الموصول ليست مجرد الصلة بل مع الضمان
أمر خارج وهو مع ذلك المجموع كما جابه مع قرينتها وكما اراد
انما عدا جزئيين وهذا كليا تنبها على الفرق لانه كلى حقيقي وان ذلك
الفرق بناء على ما استمر من اطلاق القرينة في الموصول على نفس صلتها
هذا وقد بنا قس في ذلك كله ان لقيت الكلي بالكلي لا تفيد الجزئية
بانه اذا جاز في العامين ان يرتفع عمومهما بتقييد احدهما بالآخر
فكون المجموع مختصا بنوع واحد فلم لا يكون لقيت الكلي بالكلي في بعض
الصور والمرايب يؤول الى امتناع فرض الاشتراك وقد يدعى بدلالة
عدم افادة الجزئية الثالث علمت من هذا اي علمت في التفسير الفرق
بين العلم والمضمون وهو خصوص المعنى والوضع في العلم مع وحدة
المعنى ولقد علمت الخاص وعموم الوضع في المضمون وعلمت ايضا فساد
لتفسير الجزئي اليها دون اسم الاشارة حال من الضميمة المحذوف اي مما ورد
من اياه في شمول التفسير حيث لم يسم له وقد رد على من جعل الضميمة
من الجزئي الحقيقي دون اسم الاشارة اي الصواب ان بعد ما علمت الجزئي

طنا مفعول له للتفصيل باعتبار تعلقه بالحال المذكور كما ان تعلق
الضاد به انما هو باعتبار ذلك التعلق اى بناء على ظن ان ذلك رى
اسم الاشارة انما يتعين مدلوله اى مدلول اسم الاشارة بقرينة
الاشارة لا بالوضع الذي هو مناط الجزئية ومدلول الضمير يتعين
بالوضع ووجه الفساد ما مر من عدم ان التعيين فيه ايضا بالوضع
الرابع يتبين لك من هذا الذي ذكر في التفسير ان معنى قول النحاة
الحرف يدل على معنى في غيره انه اى معناه لا يستقل بالمعنوية فانه قد
ظهر ان مدلول الحرف انما يتحصل بالمنعوى لكونه آلة لملاحظة حاله
فيتعقل بتعقله وهو معنى عدم استقلاله بالمعنوية والضمير في غيره
راجع الى المعنى قال ابن ابي حبيب في البصاح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه راجع الى المعنى اى باعتباره في نفسه لا باعتبار نص
امر خارج عنه وكذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره
اى متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد اوضح ان ذكر متعلق الحرف انما
وجب لتعريف معناه في الذهن اذ لا يمكن اذراكه الا بدارك متعلقه
اذ هو آلة لملاحظة عدم استقلال الحرف بالمعنوية انما هو لفظ
ونقصان في معناه لا ما قبل ان الواضع استرط في الدلالة على معناه
ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا القائل ان اعترف بان معنى الحرف
النسب المخصوص على الوجه الذي سبق فلا معنى للاستراطح لا
ذكر المتعلق معها امر ضروري وان زعم ان معنى لفظ من هو معنى

الابتداء الا ان الواضع في دلالتها عليه مسترط ذكر المتعلق ودون
دلالة لفظ الابتداء عليه فصار من نادى بالدلالة على معنى
غير متعلق بالمعنوية لنقصان فيها فزعم هذا باطل اما اوله
فلان هذا الاسترط لا يتصور له فائدة اصلا واما ثانيا
فلان الدليل على هذا الاسترط ليس نصا من الواضع عليه بل
النسب ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف
والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك بان ذكر متعلق
في الحروف لتعريف الدلالة وفي تلك الاسماء لتعريف الغاية
يعنى ان كلمة ذى متلا موضوعا بمعنى الصاحب ويفهم منها
هذا المعنى اذا اطلقت لكنها انما وضعت لتيسر لها العمل
اسماء الاجناس صفة المعارف او للتذكير فيحصل الغاية
هو الذي اوجب ذكر متعلق فلو لم يذكر لم يحصل الغاية وان
تمت الدلالة وفي الحروف لا يتم الدلالة بدون ذكر متعلق
اى لا يفهم منها معناه الا عند ذكر متعلق معها تحكيم تحت واحدا
ثانيا فلانه يلزم من ان يكون معنى من مستقل في نفسه صالحا لا
يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم
به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من
له ادنى معرفة باللغة واحوالها فالحق في بيان معنى الحرف ما ذكرنا
واما الحروف وذو فهو موضوع لذاته باعتبار نسبة مطلقه

والفوقية لها نسبة تقييدية اليها فليس مفهوم غير متصل الا
بذلك متعلق بل هو مستقل بالتعقل والتميز الاضافة لا
تضمن عدم الاستقلال فلذلك يقع محكوما عليه وعلى
وعن والكاف في الحرفية معناها الاستعلاء والتجاوز
النسبية كحضور على فليس من فيكون غير مستقلة بالمعنوية
وفي الاسمية معناها اما الفوق والهاب والمثل المعذر كما
هو المشهور وهي معان مستقلة بالمعنوية واما العلو
والتجاوز والنسبية كطابق كما ذكره المحرر رحمه الله في شرح المحقق
وهي ايضا معان مستقلة بالمعنوية بخلاف الاسم والفعل
فان الاول تمام معناه مستقل بالمعنوية والثاني بعضه
كذلك فكل منهما يدل على معنى في لغة لكن لا يخفى ان تعريف
الحرف بما دل على معنى في لغة متناول للفعل بظاهره الخا سر
عرفت من الفرق الذي يستفاد من التقييم بين الفعل و
المشتق ان ضاربا لا يروى على هذا الفعل فانه اي الفعل اوجه
مادل على معنى حديث معتبر في مفهومه اذ لا يخفى ثانيا ان موضوع
وزمانها والدلالة على الزمان وان لم تكن مذكورة في التقييم
الا ان مشهورة اغنت عن ذكره وضارب ليس كذلك لانه مشتق
وهو انما يدل على ذات من حيث نسب اليه كحدث نسبة تقييدية
ويحتمل ان يكون ضمير فانه راجعا الى ضارب ويكون ما فاقية هذا

ان عمل الكلام على عدم وروده على هذا الفعل المستفاد من التقييم
المذكور واما اذا عمل على عدم وروده على هذا الفعل المنقول من
الحاجة اغنية مادل على معنى في لغة معتبر باحد الازمنة الثلاثة فالتو
انه يعلم من هذا الفرق ان مرادهم مادل على حدث منسوب الى ذات
مع الاقتران بالزمان لكن امثال هذا في التعريف غير معتبرة مع
الفنية عند بما ذكره في وجه اخرج منه كما بين في موضعنا الاول
ومنه اي وما ذكره في التقييم من ان اسم الجنس موضوع لمعنى كلي
من غير اعتبار المعلومية فيه مع الصمام مفردة خارجية معلومة
هما ان علم الجنس بل المعارف كلها يعتبر في مفهومها المعلومية
يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسامة
وضمير طعين من حيث هو معين بجوهرة واسم طعين معين اي
لانه يعتبر فيه التعين ثم جاء التعين وهو معنى فيه اللام يعني
ان كلامنا وان كان موضوعا للحقيقة المحمودة في الذهن الالهي
علم الجنس يدل بجوهرة علم كونه ذلك الحقيقة معلومة للمخاطب
معروفة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرة علم كونه الشخص
معلومة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهرة بل بالآلة
ان كانت وبالجملة المعارف ثمانية ادبها الى معلوم من حيث هو
معلوم لكن البعض يدل بجوهرة علم ذلك والبعض بالآلة
ولو وضع المقام على استيفاد من كلام المحرر رحمه الله في الفوائد الغيانية

ان التعريف يقصد به معين عند السامع في حيث هو معين
 كانه اشارة اليه بذلك الاعتبار واما التوكيد فيقصد به انتفاء
 النفس الى المعين في حيث هو معين غير ان يكون في اللفظ ما لا يخلو
 تعين وان كان لا يكون الا معينا فان العلم موقوف على العلم
 بوضع اللفظ له وذلك لا يكون بعد تصوره وتبينه عند اعدائه
 وبه يعرف الفرق بين اسم والاسم مراد به الحقيقة فان مؤداهما
 بالحقيقة واحدة وانما يختلف الاعتبار به واما الفرق بين الاسماء
 والاسماء فنحن ان اسما يدل على المعين في حيث هو معين بخلاف
 اللفظ فلا يحتمل غير هذه الحقيقة والاسم بخلافه فان التعين فيه
 مستفاد من اللام ثم ان التعين اما ان يفيد جوهر اللفظ وهو
 العلم اولا فاما الحرف وهو المعروف باللام او الذاء والاف والهمزة
 اما في الكلام وهو المضمحل ولا ولا بد من الاشارة اما اليه وهو اسم
 الاشارة او الى نسبة معلومة له اما جنة وهو الموصول اولا وهو
 الاضافة هذا خلاصة كلامه والفرق المذكور يمنع على مذهبهم
 بجعل اسم الجنس موضوعا للماهية في حيث هي واما على مذهبهم
 بجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا يعينها ويسمى فردا منتزعا
 فالفرق اظهر اذ لا دلالة العلم بجنس على الوحدة اصلا وقوله
 غير معين وان كان يلزم هذا الفرق الا ان الواجهة ان يحل على
 ما ذكرنا فامل السامع قد عرفنا ان الحرف انما يدل على معنى في

50
 نفسه لكن يتعين من حيث انه مراد به بمضمون جهلة نسب اليه
 فعلى هذا الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في غير
 ومحصله بما اى بذلك الغير هو اى معنى الحرف معنى فيه والموصول
 بهم عند السامع معناه متعين من حيث انه مراد به بمعنى فيه وهو مضمون
 الصلة وفي بعض النسخ بما هو معنى فيه وضمير هو راجع الى ما وقد ساد
 الى العلم من ظاهر هذا الكلام ان معنى الحرف حاصل في متعلقه قائم
 به كما ان معنى الموصول محل للمضمون الصلة وهو حاصل فيه وهو كماله
 لا ينتقاصه منه في الاستفهام فلا تحتمل على ظاهره في كون معناها
 من النبى بحيث يضر فامل التامس الفعل والحرف يشتركان في انها لا
 على معنى باعتبار كونه تابعا للغير اى حاله احواله وانه لتعرف حاله
 وسبق ان معنى الحرف والنبى لخصوصية من حيث كونها حالة بين طرفيها
 وانه لتعرف حالها وان جزء معنى الفعل وهو النسبة كذلك ومن
 هذه الجهة لا يثبت له الغيب بل لا يثبت له الايض فان ما لو خطم
 انه حالة لغيره وجعل الله لتعرف حاله ومرتبة يات اهداها تلك الحال
 لا يكون ملحوظا بالقصد مستقلا بالمعنوية ولا يقدر العقل بتلك
 الملاحظة ان يحكم عليه به وكذلك مجموع معنى الفعل المركب من الحرف
 والنسبة غير مستقل بالمعنوية فامتنع الجزع عنها اى عن معناها محض
 مجرد لفظها معنى بمقتضى الجزع معنى ضربا ومعنى من مثلا معتبرين
 بها ولا امتناع في الجزع لفظها سواء عبر عنه بحرف لفظها نحو

تلا في او فعل ماض او لا يجزئ معناه ومن ثانيا او حرف جاز
او لا يجزئ معناه او بضميمة نحو لفظة ضرب كذا او لفظة الاسم
نحو الفعل والحرف يتكون في انما يدلان على معنى باعتبار كونهما
لغيره ولا يجزئ معناه كما تم لا خفاء في ان اللفظة نفسها كافي في التعيين
عنه وانه يعجز ان يطاق ويبراد بنفسه وليس بموضع لنفسه وضعها
قصدا لكن هل يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث
وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطاق ويبراد بنفسه واللفظ
اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جاز فالذي اسم
والمدلول الفعل والحرف ودلالته عليه ليس لا يجب ذلك في
والاصطلاح وفي كلام المصنف في شرح المختصر اشار الى هذا المعنى
انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يجب الاشتراك كذا ذكره
العلامة السبكي في وقال المحقق الشريف دلالة الالفاظ على نفسها
ليست مستندة الى وضع اصلا لوجودها في المسميات بالاتفاق
وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية
الافدام في جوار الاخبار عن الفاظها بل هو جاز في الالفاظ كلها
ودعوى ان الواضع وضع العلم لا يراها نفسها وضعا قصدا
او غيرها قصدي وانما اسما وهذا الاعتبار خروج عن الاضاف
ومكابرة في قواعد اللغة على ان اتيان وضع غير قصدي امر لا ي
العقل والنقل وانما انكبه نصيبا عن التمام الاشتراك في جميع

العلم

الكلمات والتعريف انه اذا اريد الحكم على لفظ بلفظ به نفسه
لم يحتج هناك الى وضع ودال على الحكم عليه للاستعناء بذاته
عماد دل عليه فينتا ذلك الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند اللفظ بها
انفسها وانما يجابح الى ذلك اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا او كان
لفظا ولم يتلفظ به نفسه ويمكن تقوية ما ذكره العلوي والسبكي
ان قولنا زيد تلا في ومن حرف جاز وضرب فعل ماض كلام والجزء
الاول من المركبات استعمال استعمالا صحيحا ويقع المعرفة صفة
للفظ المراد به نفسه مع نصريحهم بعدم ثانيا الكلام الآدميين
او اسم وفعل واسمية مبتدأ واختصار اللفظ المحتج استعمالا
صحيحا في كنهه والجاز مع الاتفاق على عدم مجازية زيد في
امثال المذكور ووجوب كون موصوف المعرفة معرفة واختار الوضع
في تعريف كل من الاسم وكنهه والجاز والمعرفة وكل واحد من هذه
الامور وان امكن دفعها لكن عند اجتماعها ربما افادت ظنا بما
ذكره وكفى بها في اتيان الامور اللغوية على ان الصريح بذلك واقع
في كثير من الدعمة منهم الاستعانة فلا يكون اثباته مما لا يبعد
نقل ولا عقل وجعلها محكوما عليها مع نصريحهم باختصاره في المبتدأ
والفاعل المستلزم للاسمية يدل على كونها اسما دلالة كافية في
امثال هذه المقامات ثم تحقيق معنى الوضع الغير القصدي انه اذا
قال الواضع ضرب مثلا عينه كذا فلا شك ان قصده في هذه الحالة

الى تعيين ضرب بمعناه لكن وقع منه اطلاق وارادة نفسه منه فقد
 وقع منه في ضمن ذلك التعيين المحقق بتعيينه لنفسه ايضاً ولم يوجد
 مثله في الكلمات فلو وقع شئ منها في كلام من يوثق به نأوله بهذا
 اللفظ ولا يلزم من وجوب التأويل في شئ قليل الوقوع ضرره ضرراً
 موافقاً لما صدر عن الواضع وجوبه فيما هو متابع موافق لما صدر عنه
 هذا ولكن ذلك لا يلزم ما فعلنا عند من كلامه في صدر هذا البحث
 وهو قوله حيث وقع الالتفات والاصطلاح ثم وقوله ليس لا يجب
 ذلك الالتفات والاصطلاح وفي قوله والاسم منافقة فان من لا يعلم
 كونه موضوعاً لنفسه كيف يعلم انه اسم فهذا مصادرة ويمكن الجواب
 بان اسميته ثبت بكونه مبتدأ كما ذكرنا وقد يقال في تأييد ما ذكره المحقق
 الاسم قد يكون عن المحكي مثله بلفظ الاسم فانه اسم للفظ الدار على
 المعنى المحكي زمان ومجمله تلك اللفظ لفظ الاسم فلو كان لفظ الاسم
 اسماً لنفسه ولو كان اللفظ موضوعاً لا يفسر ما كان كل اسم مطلقاً
 عين مسماه ويمكن ان يقال انهم لم يقدروا ذلك الوضع ولذلك لم يجعلوا
 اللفظ اسماً مستتراً كما صرح به العلامة المتأخر في التنباه في موضع
 المحكي عند الاطلاق هو الوضع ^{الحقيقي} والحق بتسمية قصدي هذا
 ولا امساع انظر في الخبر عن معناه ما قبله من لفظها او بلفظها مع
 ضمنية واذا اردت الاخبار عن معناه وجب ان يعبر عنه بلفظها
 او بلفظها مع ضمنية ^{بالحال} في خبر عنه معناه بالوجهين بان منع ان يخبر عنه

معتبر

معتبر عنه بوجه ثالث مثلاً بقول معنى الفعل بمنع الخبر عنه معناه
 عنه بلفظها او معنى ضرب بمنع الخبر عنه معناه بلفظها فقط
 وكذا الحال في الحرف والتركيب في ذلك ان منشاء امساع الخبر عنه علم
 استقلالها بالمعنوية لكونها غير ملحوظين بالذات بل اكتسبت
 ملاحظتها غيرها فاذا اعتبرتها باحدى هاتين العبارتين لا حظ لها
 قصداً بمحل لولها المحققين بالمعنوية فنصل الى ان الحكم عليها قد
 يرد ان قولكم معنى الفعل لا يخبر عنه حكم عليه ففقه ما قلنا لا حكمنا
 على معنى الفعل من حيث هو ملحوظ بهذا العنوان معبر بهذا اللفظ
 بانه لا يخبر عنه حال كونه معنواً بلفظ الفعل والمحقق انه لو حظ
 قصداً بهذا المعنوم ليس مفهوم الفعل بل معنى مستقل بالمعنى
 وسلب الخبر عنه باعتبار فرض كونه معنى الفعل وعدم ملاحظته
 استقلاله بالمعنوية اللازم من قصوره بهذا الوجه على قياس
 ذكره في حل مسألة المحمول المطالب الناسخ الفعل مفهومه اي بعض
 معناه حال كونه معنواً منه كلي قد تحقق في ذات معنوية محار
 نسبة الا خاص منها فمخبر به باعبار الحرف والادنى باعتبار تمام
 معناه لا يخبر به محالاً لا يخبر عنه وكما لا يمكن جعل ذلك الحرف مستقلاً
 لانه على خلاف وضعه فان قلت بماذا جعل النسبة العامة مصنوعة
 المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم يضم المنسوب اليه
 كذلك مع انه حاله منها لا احصا صله باحد ما قلنا لعل اليب في

ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه منسوب او منتسب
اليه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبته الى فاعل كذلك اسم
الفاعل يدل على حدث ونسبته الى ذات ما فليصح كون اسم الفاعل
منذ اليه دون الفعل قلت لان المحقق في اسم الفاعل ذاتا
محمية بنسب اليه الحرف فالذات مبهمة ملحوظة بالذات وكذلك
الحرف واما النسبة فهي ملحوظة بالذات لانها بقيدية غير معصومة
اصلية من العبارة تفيد بها الذات الجمعية وصار المجموع كشي واحد
فجاز ان يلاحظ فيها جانب الذات اصالته فيجعل محكوما عليه وتادة
جانب الوصف اي الحرف اصالته فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه
فلا يصلح الحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها
والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي لفراغها مع طرفها من غيرها
وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية في العبارة
فلا يتصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل يعين وقوعه
منذ باعتبار جزء معناه الذي هو الحرف دون الحرف اذ يحصل له
الوضع في خارجا وذهنا انما هو بما يحصل له لما عرفت من ان يحصل
من لولها هو معنى فيه فلا يعقل بثبوت كسرة فلا يخبر به العاد
في ضمير الغائب وفي كنيته نظر لما عرفت من ان المحضر مطلقا منوع
للمتخصصات وضعا عاما فمن زعم كنيته لكونه مقولا على كثير من
اخطاء وانما يكون كليا لو كان مقولا على كثير من معاني واحد في

بعض النسخ وفي كنيته وجزئته نظرا لظلال التبيين عليه باعتبار
ما ذكرنا وجوب اللغة والمراد ان في كنيته مطلقا وجزئته كذلك
نظرا بل الحق انه كلي اذا كان راجعا الى الكل وجزئي ان كان
راجعا الى الجزئي والمحصى عند الضمير على الاطلاق من قبل الموضوع
للمتخصصات نظرا الى ان اكثر احوال اللغة عند الضمير مطلقا
من المعارف واعتبروا فيها كنيته بناء على تعريفهم المعروف بما وضع
لشيء بعينه مع بعد جعل اللام للعرض ثم استدلوا بما هو الحق
فيه بالذات في جزئته وكنيته كذا قيل وقد عرفت ان ليس المراد شي
بعينه كمتخصص والا خرج كثير من المعارف كالعرف بلام كسرة
والمراد اذا كان المعهود منكورا قال المحقق الشريف اذا كان
المرجوع اليه متخصصا فلا بحث في جزئته واما اذا كان كليا عاما ففي
كنيته وجزئته بحث وكانه بمنى على تجوز ان يقال اكلي المرجوع اليه
من حيث انه قد تكرر بالان ككسرة جزئي ولا يخفى ان اطلاق التبيين
عليه باعتبار المعنى اللغوي وقد سبق منا ما بغنيك عن التخصيص
في هذا المقام المحادي عشر لما كان الاسماء اللازمة الاضاد
مشاركة الحرف في التزام ذكر المتعلق بنية على تفرقة منها بعد
اشارة اليها فقال ذو فونق معنوها كلى لانها بمعنى صاحب
وعلو وان كانا لا يعملان الا في جزئيين اضافة لعروض
الاضافة فلا يكونا جزئيين لان كلاهما وضع لمعنى كلي واقول

هما انما يستعملان في مفهومهما الكلي والخصوص انما يفهم من ههنا هو
الاضاف كما ان الحيوان في قولنا حيوان ناطق مستعمل في معناه و
التقييد بالناطق يفهم من ههنا هو التركيب الوصفى الثاني عشر لا يربك
اي لا يوقعك في رتبة تقاود اي تناوب الالفاظ بعضها مكان
بعض بعض ان بعض الالفاظ قد يستعمل فيه البعض الآخر كما يستعمل
اللفظ الموضوع لمختص يستعمل فيه العلم مثلا فلا يكون في انه متاخر
له في الجمله والعلمية وكذا يستعمل الموصول في الجزئي المستعمل فيه العلم
او ضمن الخطاب او المصطلح فلا ينبغي ان يرباب انها متاخر في
الموصولية او المضمرة او العلمية اذ المتعبد في الاضاف مبدئ
الادوصاف الوضع على الوجوه المتعبد في الاقام ولنقص في
شرح هذه الرسالة على هذا القدر من الكلام آملين ان يجزل
من اقام رحمة نصيبنا ويجعل حظوظنا شقيعت اللهم صل
عليه وعلى آله واصحابه ما اقتضى الايمان في تعريف ما في ضميره
الى البيان فرغ من تأليفه وخبره مؤلفه الفقير ابو القاسم ابن
ابو بكر اللبني بعد الظاهر من يوم الاثنين من شعبان

سنة ثمان وثمانين وثمان مائة

تم الكتاب بعون الله الوهاب
سنة ثمان وثمانين وثمان مائة
والف



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله اي الرسالة المحقة او المنوية هذا الكلام البديع النظام والمقابل
البلغى الانتظام بمنزل وجوها يناسب المقام كما لا يخفى على اولى الاطام
ام بها ان يكون المراد بالمحقق المحقق في الذهن على وجه التفصيل والترتيب
وبالمنوى الذى نوى تأليفه ولم يخبر في الذهن على الوجه المذكور وحي يكون
عدو له عما هو مشهور بين جمهور الانام في امثال هذه المقام من ان المشار
اليه المحقق في الخارج على تقدير وضع الدباجة بعد التصنيف والحاضر في
الذهن على تقدير عدمه لانه يبر عليه ان هذا انما يستقيم لو كان الكتاب عبارة
عن النقوش الكهنية واما اذا كان عبارة عن الالفاظ او المعاني كما هو المشهور
لدى الفواصم والدرامي فلا لعدم تحقق الاول في الخارج لعدم اجتماع اجرائها
في الوجود والفراضا حال الاشارة اليها وكذا الثانية وهو لا قبل بل لا
يستقيم على تقدير ارادة النقوش ايضا لان الموجود في الخارج من النقوش
لا يكون الا شخصا ومن البين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا اذ
عند بل الغرض وصف نوعه مثلا وهو نقش الكتابى الدال على الالفاظ
المخصوصة الموضوعه بازاء معان مخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص
او غيره مما يشارك في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا حضور لهذا الكيل في
الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع التقادير ويمكن ان يجاز
عن كل من الاعتراضين اما عن الاول فبان المراد بالمحقق في الخارج ما انصف
بنوع تحقق في الخارج قبل الاشارة وان لم يكن اجزاء مجمعة في الوجود

ولا هو موجودا حال الاشارة اليه وبالحاضر في الذهن ما لم يتصف
بالتحقق الخارجى اصلا بعد بل انصف بالحضور الذهني فقط ولا ريب
في استقامة هذا على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن العبادات
كما هو الظاهر في الاعتبارات واما عن الثاني فبان المراد بالمحقق في الخارج
ما هو اعم من المحقق في الخارج اصلا وينبغي في ضمن الافراد وبالحاضر
في الذهن ما لم يتصف بهذا التحقق العام بل بالحضور في الذهن فقط
ولا شبهة في صحة هذا على تقدير ان يكون الكتاب عبارة الى النقوش
الكهنية تأمل واما ان يقصد بالمحقق المحقق في الخارج وبالمنوى الحاضر
في الذهن مطلقا ويكون الاحتمال الاول على تقدير كون الكتاب عبارة
النقش الكتابى وتأخر الدباجة عن التصنيف والاحتمال الثاني على تقدير
كونه عبارة عن المعنيين الاخيرين سواء كان الدباجة متأخرة عن التصنيف
اولا وحي ايضا يكون عدو له عما هو مشهور على ورود الاشكال الاول
المذكور عليه دون فافهم وثالثا ان يكون المراد بالمحقق المحقق في الخارج
وبالمنوى الحاضر في الذهن ويكون قيد فقط معتبرا في الثاني وكلامه او
للاشارة الى القولين ورابعها ان يكون المراد بالمحقق والمنوى ما ذكرنا
في الاحتمال الثالث وقيد فقط معتبرا في الثاني ايضا وكلامه اولئك
النايغ من النزق في ان اسامي الكتب هل هي موضوعه للفرد المشترك
او لا شخاص بالوضع العام او ان الكلي الطبيعي هل هو موجودا ام لا
وخامسها ان يقصد بالمحقق المحقق في الخارج او الذهن على وجه الترتيب

اولاشارة الى انها في حكم الماهيات في
سهولة الادراك اولادها الى انها
مشهورة بين الانام اول التلويح الى انها
بجبان يكون نصب العين منه

والفصيل والمنوى ما لا يكون كذلك بل الحاضر في الذهن على وجه
وسادسها ان يكون المراد بالمحقق المحقق في الخارج وبالمنوى الحاضر في
الذهن ويكون الاحتمال الاول على تقدير كون الكتاب عبارة عن العبارة
او النقوش الكتابية واما الدباجة عن التصنيف والثاني على تقدير ان يكون
الكتاب عبارة عن المعاني **قوله** لتمييزها متعلق بالثانية او بها والاول
كما يرى والثاني هو الاول كما لا يخفى قال فليس سره في الحاشية فانه صريح
ككل ما رآه الضمير راجع الى اسم الاشارة المطبق لا الى اسم الاشارة
المستعمل اعني كلمة هذه فانها ليست موضوعه ككل ما رآه محسوس
مطلقا بل ككل ما رآه قريب مؤلف محسوس شاهد فمادركه بعض الفضلاء
في شرح هذا المقام من ان كلمة هذه موضوعه ككل ما رآه بالاشارة
الحسية ليس على ما ينبغي على ان فيها ذكره قصورا من وجه آخر وهو ترك المشاهدة
قال فليس سره في الحاشية لعدم اجتماع في الوجود تقليل لعدم كونها
محسوسة ومشاهدة معا والاول منها فان بثبوت يستلزم بثبوت لانه
لفي العام يستلزم لفي الخاص **قال** فليس سره في الحاشية ولا مستغما
الظان عطف على قوله شاهد لكن يرد في ان التعرض له غير مناسب اذ
لم يذكر فمادركه وضع اسم الاشارة لا المستخلص بل ذكر المحسوس والمشاهد فقط
ويمكن ان يقال المراد بكل ما رآه كل شخص ما رآه كما هو المختار
من الاستغناء في الخطابات فكان المستخلص مذكورا حقيقة فلذا تعرض
لنفيه لكن الانسب في تقديم على قوله ليست شاهد وان كان للتأخير

لا يخفى ان مادركه فليس سره لبيان ان اسم الاشارة المستعمل
ههنا مجازي او مادركه بعض الفضلاء من ان كلمة هذه
موضوعه ككل ما رآه بالاشارة الحسية والاول
في عدم صحة الاشارة الحسية الى العبارات لعدم
لان برون عليه مع استعمال الاشارة الحسية الوجود
كف والكلام لم يقولوا بتركيب الخط من النقاط
السطح من الخطوط مع تجزئتها الاشارة الحسية الى
النقاط المتوهمه في وسط السطح والمكمل
يقولون بان المكان بعد مفهوم مع
تجزئته الاشارة الحسية اليه

اليف

قال المحقق فائدة توحيد الفلذة مع كونها فوايد بالاشارة
الى كمال المناسبة وتام الملازمة من اجزاء الرسالة كان
المحقق واحد او الى الوحدة الطارئة من جهة الوضع
والموضوع واما الاشارة الى سهولة تناولها واما
لنظم النص وعلى المقدس فالتنوين فيها
للتحقيق والتدليل كما هو المألوف وان خفى
ان يكون للتنوين وقبل التنوين للتعظيم
او السكينة وانت جنبه ما فيه

ايضا وجه وقد يقال الدليل الدال على عدم كونها مستحصنة يدل على كونها
الكتاب عبارة عن القدر المشترك بين العبارات لا العبادات المستحصنة
وما ذكره لفي كونها محسوسة يدل على خلاف ذلك فليس كلامه ندافعا
يمكن الجواب عن هذا بادنى تأمل نأمل ثم لا يستغرب انه الدليل الثاني
يدل على كون اسم الاشارة المستعمل في هذا المقام مجازا سواء كان
فيه النقوش الكتابية او الالفاظ او المعاني بخلاف الدليل الاول فانه
يدل على كونها مجازا اذا استعمل في الثاني **قوله** ما استفدته من علم او
قال لا يخفى ان الاول ان يقول ما حصلته او حصل لك من غيرك من علم او مال
او مال لان في التعريف المذكور دورا ظاهرا لا خفا الاستفاد من الماهية
المأخوذة من العبد المقصود بالتعريف ههنا فانه لان الخفاء في المشتق
الا باعتبار مبداء الاستفقا والجواب بان التعريف المذكور لفظي
بقصد بيان ما وضع اللفظ له دون تحصيل الماهية الغير الحاصلة
في الذهن او حقيقي ولا يتم توقف معرفة الماهية على معرفة المشتق
الاخوذة في تعريفه بالكونه وان سلم فلو لم توقف معرفة المشتق بالكونه
على معرفة مبداء الاستفقا مطلقا وان سلم فلو لم توقف معرفة المشتق على
معرفة بالوجه الذي يقصد من التعريف بل بوجه ما لا يدفع او لوجه
ذكرنا من الاولوية وما قال بعض الفضلاء من ان القابلية ما حصلته
من علم او مال والظان ان تعريفه لا يخص لعدم صدق على حصول كماله
تحصيله نأمل ثم ان المقصود من الترتيب الواقعي في التعريف النظم

الكتاب
المستعمل
في هذا
المقام
من ان
كلمة
هذه
موضوعه
ككل
ما
رآه
بالاشارة
الحسية
ليس
على
ما
ينبغي
على
ان
فيها
ذكره
قصورا
من
وجه
آخر
وهو
ترك
المشاهدة

وقد يجب ان لا يتم تعريف المشتق بالمشتق
تعريف لمبداء الاستفقا بعبارة او ان الخفاء
في الحس باعتبار مبداء الاستفقا
ليس الا منه

لا الخفيض كما هو المتبادر ومحصل التعريف ما استقذته من خبر عما كان
او لا او غير ذلك وحمل الزيد على الخفيض كما وجعل العلم بمعنى المعلوم
كما قيل يستلزم عدم جامعية التعريف كما لا يخفى على الفطن **قول** وعرفا ما
ينزب اليه قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المختصر اعلم ان كل
حكم ومصلحة تنزب على فعل يسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل
ونهاية وفائدة من حيث ترتبها عليه فيختلفان اعتبارا وبقولنا الاول
الاختياري وغيرهما واما الفرض فما لا جله اقسام الفاعل على الفعل وتسمى
علة غائية له فالفرض والعلة الغائية مختلفان بالاعتبار فان الفرض
بالقياس الى الفاعل والعلة الغائية بالقياس الى الفعل فان الفاعل
علة غائية للضرب وغرض للضارب وقد يخالف الفرض فائدة الفرض
كما اذا اخطأ في اعتقادها قال قدس سره في الحاشية يسمى غرضا
من حيث انه مطلوب للفاعل بالافدام وعلة غائية من حيث انه لا جله
الفعل انت حينئذ ما ذكره قدس سره في استبداد ما ذكره بعض الفضلاء
من انه يسمى من حيث انه مطلوب للفاعل بالافدام اي من جهة الانتساب
الى الفاعل غرضا ومن حيث ان صدور الفعل لا جله اي من جهة
الانتساب الى الفعل علة غائية لانه يرد عليه ان الجبسية الثانية اعم
الاولى فلا يحسن تقييدها وايضا كل واحد من الجبستين على حدها
يمكن جعلها جهة التقاير الاعتباري بينهما وقد وقع في كلام السيد
اعتبار الجبسية الاولى فقط في بعض نصوصه والثانية في بعض

لا يخفى ان هذا الكلام يدل على ان قوله باعتبار
بقوله يسمى والغرض مما لا يقوله يسمى فقط كما
نوه بعض الشارحين في هذا الكتاب
منه

الآخر وحمل كلمة اي المفسر على العطف كما هو مذهب السكاكي
ليكون اشارة الى الاعتبارين بعينه **قول** وقرب منه ما قيل
ان ما يتأدى اليه لا يخفى ان تعريف الغاية بما ذكره يصح على وجه
المعلوم للتأدى اليه وجود العلة من حيث انه يتأدى اليه فيجب ان
يكون غاية لوجود العلة مع انه ليس كذلك وقد يقال تعريف الغاية
هذا بخلاف التعريف السابق لانه يصدر عن كل امر مرتب على الشيء
بخلاف التعريف السابق **قول** ومن حيث يطلب به هذا التعريف
يدل على ان ما يطلب به ليس بفعل من حيث انه يطلب غرض مع انه
المطابقا خلافا قال قدس سره في الحاشية الفعل اذا ترتب
عليه امر يسمى ذلك الامر غاية هذا التعريف كان اي اعم من المعروف
الغاية لا يكون الا حكم ومصلحة مرتبة على الفعل والمترتب
على الفعل اعم منها ودعوى ان كل امر مرتب حكم ومصلحة تعقف
قال قدس سره في الحاشية فان كان كذلك الامر يدخل في اقسام العلم
على الفعل يسمى غرضا هذا التعريف يصدر عن جزء الفرض مع انه
ليس بفرض فافهم قال قدس سره في الحاشية فحل بحث لانه لم يما
ذكر عدم اعتبار الترتيب في الغاية مع ان المفهوم من كلام المقوم
اعتباره فيها لانه فسر الفرض بالغاية من حيث كونها مقصودة
للفاعل فلا يتحقق بدونها فاذا لم يعتبر الترتيب في احداهما لم يعتبر في
الآخر ويمكن ان يحاج بان المراد بالغاية ههنا ما يرادف العلة الغائية

الفعل ص

واما قلنا انه لم يما ذكر عدم اعتباره
فيها صح صح

فانها كما تطلق على الفائدة تطلق على العلة الغائية بالاشتراك
والترتيب معتبر في الاولى دون الثانية لا يقال فعل هذا بلزم
ان يكون كل فائدة بحيث يكون فعل الفاعل لاجله ويكون مقصودا
للفاعل لان الفائدة مع اسم الغاية بمعنى العلة الغائية وقد اعتبر فيها
هذان الامران فيكونان معتبرين في الفائدة ايضا وهذا مما لا
ما ذكر سابقا لا نأفول يجوز ان يكون المراد باسم ما يطلق على الشيء
في الجملة وان لم يكن موضوعا له لا مرغم منه على اننا نقول يجوز ان يكون
الفائدة ايضا مشتركة بين الغاية والعلة الغائية وبما ذكرنا ظهر
وجه التوفيق بين كلامي المحقق الشريف قدس سره في حواشي شرح المختصر
وشرح المفاتيح وكيفية شرح التجريد فانهم وما يجب المفضل له امر
الغاية بمعنى العلة الغائية لا يجب ان يكون مقصودا للفاعل بالقدم
بل مشعورا بها مطلقا كما في غايات الافعال الطبيعية فان الحكماء
الطبيعية للاجسام الى احيائها الطبيعية لا جل حصولها فيها
ولذلك ليس حال الحصول فيها والوصول اليها اذ الغاية ما لا حله
ايجاد شيء مباين لها سواء كان مشعورا به او لا فنقول عليه الشئ في الشفاء
وتبعه العلامة الرازي في المحاكمات وايضا لا يجب في العلة الغائية
ان يكون متأخر عن الفعل بل قد يكون متقدما انما ذلك في الغايات
المتكونة لافي الغاية التي هي اعلى من الكون فشرح هذا ايضا الشئ في
الشفاء فما يفهم من كلام السيد السند قدس سره من انما العلة الغائية

والفرض بالذات وتغايرها بالاعتبار وكلام بعض الفضلاء
من اعتبار التأخر والترتيب في العلة الغائية محل بحث تأمل قوله
وهل مجازا اي حملا مجازا او اسنادا مجازيا فيكون قوله مجازا
صفة مفعول مطلق محذوف ويحتمل ان يكون حالا من الفائدة
فانه مفعول به او مفعول مالم بسم فاعله والمفعول به هو الفائدة حال
كونها مجازا واجعا الى حكم الكلمة بان يكون المضاف مثله محذوفاً ومجازاً
واجعا الى معنى الكلمة بان يواد بها الحميم بالفائدة سواء كان التسمية
الاخبار اولاً والاول اول لفظاً ومعنى وقد يجوز ان يكون الفائدة
اسما لطائفة من العبارات او المعاني فلا يكون مجازاً في الكلام
لا في الاسناد ولا في الطرف وقيل يجوز ان يكون كلمة هذه مجازاً
واجعا الى حكم الكلمة **قال** قدس سره في الحاشية نافلاً عن شرح
المفتاح كون فائدة الخبر هو الوقوع او اللاد وقوع لا استفادة
هو الموافق للغة فان فائدة الشئ انما يطلق على ما يستفاد منه لا
على نفس الاستفادة انما خبر بان الفائدة لغة كما سبق
حصل لك من خبر علمكان او مالا او غير ذلك ولا شك ان هذا
كما يصدق على ما يستفاد من الشئ يصدق على نفس الاستفادة
فانما ايضا يحصل من الاخبار مثلاً فكيف يقول ان الفائدة لغة
انما يطلق على ما يستفاد من الشئ لا على استفادته تأمل وربما
بناقن بانه على تقدير عدم اطلاق الفائدة لغة على الاستفادة

لا يلزم عدم اطلاقيها على العلم بما يستفاد منه كما هو المطلب لا ^{استفادة}
الوقوف مثلا غير العلم به وان تلازم في الوجود وما يجب التنبيه له
ان ليس غرضه قد سره من نقل هذا الكلام الا غرضه على ما قال حق
الفايضة ان يحمل على العلم بالمعاني بان ذلك ليس يصح من حيث الكلفة
ليرو عليه ان القابل لم يره ان هو الفايضة لغة ان يحمل على ما ذكره اريد
ان هو ما عرف ان يحمل على العلم بالمعاني فلا يرد عليه الا غرض بل يقتضيه
ان حمل الفايضة على المعاني حقيقة لغة وعرفا معا وحملها على العلم بها حقيقة
عرفا مجاز لغة فالاولى ما ذكرنا سابقا من ان هو ان يحمل على المعاني **قوله**
اشتمال الكل على الاجزاء لما كان المتبادرا الى الافهام من مطلق الاشتمال
اشتمال الكل على الاجزاء دون الكلي على الجزئيات او الاعم منها وحمل الاول
على الثاني يجعل المشار اليه طائفة العبادات التي تعلقت الارادة
بكتابتها في الزمان المخصوص لا فائدة في معنى هو مقصود او متعلق به يستلزم
الحكم على ما يصدر عن كل واحد من الاجزاء الثلاثة بكونه فائضا مجازا او
بفائضة بكونه متملا على الامور المذكورة دون المجموع او امر يصدر عليه
مع ان المقصود في امثال هذا المقام الحكم على الكتاب او الرسالة وتسميته
وبيان اجزائه لم يلتفت الى الاحتمال بين الاجزئين ونقض الاول فقط فاق
قلت المشار اليه في الوجه الثاني صادق على مجموع تلك العبادات فالهتمة
عبر حاضرة قلت لا يتم صدق المشار اليه على ما ذكرت لانه الانفصال المعبر
بالنسبة الى المعنى انفصال ما لغة الخلو ولا يصدر عن مجموع تلك العبادات انه

لا فائدة

لا فائدة في تصديق عليه الحق او المتعلق به على سبيل منع الخلو اذ ذلك
المجموع لا فائدة في مجموع معان لا يصدر عن عليه المقصود ولا المتعلق به وان
صدق على بعضه المقصود فقط وعلى البعض الآخر المتعلق به فقط وبما ذكر
ظهر ان ما قال بعض الفضلاء في الجواب عن هذا الاعتراض من ان الانفصال
المعتبر ههنا حقيقي يقتضي انضاف المطلق الى الكامل ولا يصدر ما يقع الجمع
في صورة المجموع مما يكاد يصح فان الانفصال ههنا كما ذكرنا بين المقصود
وما يتعلق به بالنسبة الى المعنى ولا شك في عدم صدق المقصود وما يتعلق به على
شيء واحد لا يقال المركب من المقصود وما يتعلق به متعلق بالمقصود فيندرج
مجموع تلك العبادات فيما لا فائدة المتعلق بالمقصود وكذا يندرج مجموع المقصود
والقيم والخاصة فيه فعادة اصل الاعتراض بعدم الانفصال في القيم لانا
نقول فيه فقط معبر في القيم الثاني فلا يندرج وما قال بعض الفضلاء من
ان قيد فقط معبر في كل من القسمين ليس على ما ينبغي لانه اعتبار في الثاني
مصر في دفع الاعتراض عن اعتبار في الاول من غير عكس فاعتباره في
الاول اعتبار قيد زائد لا حاجة اليه وقيل بجواب عن اصل الاعتراض بان قيد
الحيثية معبر في كل واحد من القسمين فيكون المشار اليه طائفة العبادات
التي تعلقت الارادة بكتابتها لا فائدة في معنى هو مقصود من حيث هو مقصود
متعلق به من حيث انه متعلق ولا يصدر عن المركب انه لا فائدة ما يتعلق
بالمقصود من حيث انه يتعلق به فان قيل يصدر عن ذلك التقدير المشار
اليه على بعض اجزاء كل من الافام اجيب بان المراد طائفة العبادات

قبل هذا الجواب جواب عن الاشكال الثالث
الضوابط منه منه

المخصوصة التي تتحقق في نظر المؤلف ان تفصل وتقرع باسم خاص لها
 يستحقه من الجهة وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكالين الاولين **قوله**
 خبر بعد خبر او صفة لم ينعرض للمحالة كما تعرض لها بعض الفضلاء وقد
 على الصفة لان جعلها حالاً بعيد لفظاً ومعنى كما لا يخفى على العارفين بالصناعة
 واعلم ان جعله استئنافاً اظهر من جعله حالاً ولم ينعرض له ذلك البعض من
 التعرض للمحالة **قوله** وبعد خبر برأسه ويعنون باسم لا يخفى ان الاولى
 الاختصار على قوله بعد خبر برأسه وعدم ذكر قوله ويعنون باسم اذ لا حاجة
 اليه في دفع الاعتراض الوارد على المحرر ودليله وليس هو وحده كافياً في
 دفعه **قال** قد سكر في الحاشية لا يصدق عليه شيء منها الظاهر ان مراده لا
 يصدق عليه شيء من الاقسام الثلاثة من المقدمة والنقسم والخاصة فيختل المحرر
 ويجزئ شح ان زيادة القيد في دليل المحرر لا يوجب صحة المحرر بل يرد على هذا
 التقدير ان التقريب ليس بنهاية اذ لا يلزم من انحصار المذكور في الاقسام
 الثلاثة انحصار الكتاب مطلقاً كما هو المدعى ظاهرهما ويجاب عن ذلك
 المحذرة بان زيادة القيد في دليل المحرر فنية على ان ليس المراد حصرها و
 الكتاب مطلقاً بل حصر اجزاء التي بعد اجزاء برأسها ويعنون باسماء فيتم
 التقريب ويصح المحرر ويحتمل ان يكون المقصود انه لا يصدق عليه شيء من تعريفات
 الاقسام المذكورة في دليل المحرر وهذا انما يتم على تقدير ان يكون المراد بالمتعلق
 وما يتعلق بها جميعها ويكون قيد فقط في التعريفات كلها تأمل ثم انب
 بمقام التفصيل ان يقول وكذا على البعض من كل واحد منها مع الاثنين او

الحديث مصدر خذش وجهاذا اظفر
 فادماه اولم يلاهم ثم سمى به الاثر
 مغرب

واحد آخر منها وعلى البعض من كل اثنين منها مع واحد منها **قال** بعض
 الفضلاء وجه الترتيب ان ما يذكر فيه من العبارات اما ان يكون لفادة
 المقاصد بالذات بحيث لا يند منها اولاً فادة ما يتعلق بها فان كان الا
 فهو النقسم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق الالب بالحق
 فهو المقدمة وان كان ذلك التعلق تعلق اللاحق بالابن فهو الخاتمة و
 عليه ان اراد بما يذكر لفادة ما يتعلق بالمقاصد بالذات ما يذكر لفادة
 جميعه فالمحصر فاسد لخروج ما يذكر لفادة بعضه او بعض المقاصد وبعضها
 مع بعض ما يتعلق بها او جميعها مع بعضه وان اراد ما يذكر لفادة ما يتعلق
 بها في الجملة فالمحصر ماضٍ لخروج بعض من الاقسام التي ذكرنا وايضاً ان اراد
 بما يذكر لفادة ما يتعلق بها تعلق الالب بالحق ما يذكر لفادة جميعه
 فالمحصر بطحاً لا يخفى وان اراد ما يذكر لفادة في الجملة فيصدق تعريف المقصود
 على اجزائها فلا يكون ما نفا وكذا ان اراد بما ذكر لفادة القسم الثاني ما يذكر
 لفادة جميعه فيختل المحرر وان اراد ما يذكر لفادة في الجملة يلزم ان لا يكون
 تعريف الخاتمة مانعاً لصدقها على اجزائها ويرد ايضاً ان قيد فقط اما ان يعتبر
 في تعاريف الاقسام اولاً فيعتبر فعلى الاول فيختل المحرر وعلى الثاني يلزم صدق
 تعريف كل على القسمين اللذين احدهما ذلك القسم وقديماً بالوحدة معتبر
 في المقسم في جميع النفيك فلا يرد شيء من الايرادات تأمل **قوله** وكانتم
 بعدت بخروج هذه الجملة المصدرة ولم يفتد ايضا بخروج العنوانات كلفظ
 المقدمة والنقسم كالفصول والابواب في كل كتاب وقد يجاب بان هذه

وكذا العنوانات متأخرة عن التأليف فلا يبطل المحرر مجزئاً **وهي**
 بان القول بتأخر العنوانات عن التصنيف بعيد كما لا يخفى على بلدين **جليل**
 ولا يخفى عليك انه اذا كان المراد حصر اجزاء الكتاب المقددة اجزاً **وهي**
 المعنوية باسمي كما سبق الاشارة اليه لم يرد الاشكال على المحرر **مخرج**
 المخطئة والعنوانات **قول** اذ التنبيه من المقدمة لان ما يذكر في الكتاب متقدماً
 على المقصود متعلقاً به وليس منه مقدمة لا غير والتنبيه كذلك فهو من المقدمة
 ولا يسترب ان الصغرى لم لا يجوز ان يكون التنبيه من المقاصد لا بد لنفي
 ذلك من دليل **قول** من قدم بمعنى تقدم انما اختار من اخذها من قدم **مخرج**
 اللزوم دون المتعدي لان الشايع اضافة الصفات المتعدية الى المتفاد **عيل**
 دون ياله نوع تعلق بها كالكتاب والكلام واحتمالهما ولا من المقدم ليس الا
 صاحب الكتاب لا الطائفة المخصوصة منه **تدبر قول** ومنه مقدمة لجيش علم
 ان كلام المحرر يلوح الى ان نقل المقدمة من الوصفية الى مقدمة الكتاب
 ابتداءً بل واسطة نقلها الى مقدمة لجيش وعبارة الفايق يشير الى نقلها
 اليها بواسطة حيث قال المقدمة **الجماعة** الى بتقديم لجيش ثم استعير لاد
 كل **فقبل** مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام **واما** ابقاؤها على الوصفية
 واطلاقها على الامور المذكورة بمعنى التقديم فمخالف لما ينظر اليه كلام الفايق
 فانهم قال بعض الفضلاء والمقدمة لغة **اما** اخوذة من قدم اللزوم بمعنى
 تقدم او المتعدي **وعرفا** ما يتوقف الشروع في العلم عليه والمراد بها ههنا ما مر
 من المعاني المخصوصة او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار مجزئاً **اما** يجب

قد يقال ان بعض في كونه الخاصة خارجية عن المقاصد
 لجواز ان يكون منها كناية الفرض الثالث من
 المصباح ومثل هذه المناقشة وان امكن
 وكون المقدمة خارجاً عنها لكنها بعيد
 فافهم منه

والمناسبة ظاهرة لتقدم كل منها ذكراً **واما** يجب العرف وهو الاسب
 ههنا ويكون الاطلاق على الاول من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض
 جزئية نظراً الى ان المعاني عين الصور العلمية نظراً الى الحقيقة وهو
 القول بالوجود الذهني وعلى الثاني من قبيل اطلاق اسم المدلول على ما
 دل عليه **اقول** منه بحث من وجوه احدها ان القول بان المعاني عين
 الصور العلمية لا يوجب ان يكون اطلاق المقدمة على المعاني والعبارة
 من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض جزئية او المدلول على ما دل عليه **اذ** المراد
 بالعينية ههنا كما صرح به السيد السند قدس سره في بعض تصانيفه **لا**
 في الماهية بحيث يكون العلم والمعلوم مماثلين لا ما يبتدأ درهما والعينية
 بهذا المعنى لا يستلزم كون اطلاق المقدمة على احد الامرين من قبيل احد
 الاطلاقين وثانها انه لا حاجة في جعل اطلاق المقدمة على احد الطرفين
 من قبيل احد الاطلاقين الى القول بانما العلم والمعلوم اذ يصدر
 على المعاني نفسها **انها** ما يتوقف الشروع في العلم عليها كمن باعتبار
 تحققها في الذهن وان كان العلم بها غير **والثاني** انه يستفاد من ظ
 كلامه ان القول بالوجود الذهني مستلزم للقول بالانتماء مع ان ذلك
 ليس كذلك اذ القايلين بالشئ والمثال من القايلين بالوجود **الذهني**
 ايضاً كما هو المستطرد في الكتب **ورايها** ان اطلاق المقدمة بالمعنى
 العرفي على المعاني المخصوصة او المملوء العبارات انما يكون من قبيل اطلاق
 اسم الكل على جزئية او المدلول على ما دل عليه اذ كان التقييم علماً **وليس** كذلك

قد يقال هذا نظر الى قولهم مقدمة العلم هو التصور ^{بوجه} والمادة ^{بوجه} بغيره ما والتقدير بالمتنوع فانه اذا كان
 بالنظر الى ان مقدمة العلم هو الادراكات وان اعتدنا بكونه ^{بوجه} المعاني وكونه قولهم هو التصور بوجه ما كنه
 خلاف الظاهر لكل واحد منهما بكونه هو التصور ^{بوجه} كنه كان الحصر ضارفا وهذا ايضا خلاف الظاهر وقيل ما ذكره
 نظر الى قولهم ما يتوقف عليه الشروع في العلم حيث لم يقولوا ما يتوقف الشروع في العلم على ادراكه فان ذلك لا يعبر
 مقدمة العلم قول الادراكات وان اعتدنا بكونه المعلومات ويكون المراد بقولهم ما يتوقف عليه الشروع في
 العلم ما يتوقف الشروع فيه على العلم كنه خلاف الظاهر فانه ^{بوجه} منه

لان العلم عبارة عن المسائل المدروسة والتقديم ليس بحيلة وقيل
 اطلاق المقدمة على المعاني انما يكون من قبيل الاطلاق المذكور لو كان
 المعاني المخصوصة بتمامها ما يتوقف الشروع في العلم عليه وهو م
 كيف والظاهر ما يذكر في هذه المقدمة ليس من الرؤس الثمانية التي هي
 المقدمة فيها ظاهرا وقد يناقش ايضا بان اطلاق المقدمة على المعاني
 انما يكون اطلاق اسم العام على الخاص لو كان ما يذكر في التقديم علما
 برأسه من العلوم المدروسة وهو م لم يجوز ان يكون المذكور بعضا من
 مسائل علم من العلوم العربية كالنحو والصرف واللغة بل يقول يجوز ان
 يكون علما مدونا برأسه ولا يخرج من علم مدون لا بد لنفي ذلك من دليل
 هذا وقد قيل يجوز ان يكون المقدمة وكل التقديم والخاتمة اسما ^{بمعنى} لقصد
 بها في هذا المقام فلا يكون مجاز في الكلام وانت جدير بان يجوز ان يكون
 المقدمة والتقديم والخاتمة في امثال هذا المقام مستعملة فيما وضعت
 هي اللفظة او عرفا عن المعنى العام فلا يكون مجاز في الكلام ^{قوله}
 والمراد بها طائفة من جدير بان هذا التفسير اعلم مما ذكره العلامة
 المتفاد اني راد من انها طائفة من العبارات التي قدمت امام المقصود
 لا ارتباطا بها وانتفاع بها فانه يصدر على ما ذكر امام المقصود
 لا للارتباط ولا للانتفاع بل لاجل امر آخر وقرب ما ذكرنا ما قيل
 ان هذا التعريف يصدر على بعض الخطب الذي يكون معينا في محصيل
 المقصود مع ان الخطبة لا يسمي مقدمة اصلا وانما اختار قدس سره هذا

وربما يناقش بان اطلاق المقدمة على المعاني
 انما يكون اطلاق اسم الكل على بعض جزئية لو
 كان العلم بالمعاني المخصوصة موقفا على
 الشروع في الجملة وهو م بل الظاهر ان
 هو توقف عليه العلم بوجوبها لا شفعها
 تأمل منه

المؤيد

التقديم ون التقديم المشهور اعني ما يتوقف عليه الشروع في العلم لا
 يجوز على هذا التقديم اقرب من الجوز على التقديم المشهور لانه م يكون
 من قبل اطلاق اسم الكل على بعض جزئية حقيقة على القولين عن
 القول باتحاد العلم والمعلوم والقول بالشيخ والمثال بخلافه على التقديم
 المشهور فانه انما يكون اطلاق اسم الكل على بعض جزئية على احد
 القولين فقط ولان صدر المقدمة بالتقديم المذكور على العبارات
 المعنية فلا يخفاء فيه بخلاف صدره بالمعنى المشهور فان فيه خفاء
 وان قيل بالاتحاد بين العلم والمعلوم وانت جدير بان هذا انما يتم
 على تقدير كون المقدمة موضوعة لهذا المعنى كما ذهب اليه العلامة
 المتفاد اني راد ويدل عليه كلام الفاني والمغرب ^{قال} قدس سره
 في الحاشية لان المقام يقتضي ولان هذا اليه هو الركن الاعظم
 في الكلام والعمدة في اداء المرام والقول بجذف المندرد وانه اول
^{قال} قدس سره في الحاشية ولما كان الاحكام المستفادة مما ذكره
 اراد بما ذكره من مجموع العبارات من قول اللفظ الى قوله التقديم وانما
 لم يجز ان يجعل جزرا لان كون الاحكام المستفادة منه مقصودة
 بالافادة يستدعي ملاحظة تلك الاحكام قصدا وبالذات والافاظ
 الدالة عليها يتعا وكون تلك اللفاظ جزرا يستدعي العكس من ذلك
 فلا يجتمعان وكذا لا يجوز ان يجعل معاني هذه اللفاظ جزرا
 اذ كون تلك الاحكام مقصودة بالافادة يقتضي ملاحظة خطتها مفصلة

بان بلا خط مخصوص كل نسبة مع طرفها على وجه خاص وجعلها خبر
 مقتضى ملاحظتها بمجمله وكون الشيء الواحد في زمان واحد ملحوظا احكاما
 وتفصيلا محتملا **قوله** في الاصل ان اراد بالاصل اصل اللغة فيكون انه لم يصر
 احدا بان اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمي من الفهم وان اودبه اللغة فانها
 اصل بالنسبة الى الاصطلاح ففكرة الحقيقة ان اللفظ في اللغة جاء ^{بجمله}
 المعنيين احدهما في اصل اللغة وثانيهما في عرفها ثم علم ان نقل اللفظ
 من المعنى الاول اولى من هذا **قوله** تعود النقل ومن الثاني احرى لقوة
 المناسبة بين المنقول عنه واليه **قوله** ما يلفظه الانسان بنوعه او
 بشخصه او ما من شأنه ان يلفظه الانسان **قوله** من فقه من الحروف او ما يتركب
 منه او في حكمه الظاهر ان يقول او ما يتركب منه اقول هذا التعريف غير جامع
 لعدم صدقه على الفعل مع كونه لفظا لكونه كلمة لان الهيئة جزء منه
 وهي ليست بحرف فلا يصدق على مجموع المركب منها ومن الحرف الله ^{بلفظه}
 الانسان من حرف وما يتركب منه وقد تقرر الا على هذا الفعل مركب
 من الحروف الذي هو لفظ ومن الهيئة التي ليست بلفظ على مقتضى هذا
 التعريف والمركب من اللفظ وغير اللفظ غير لفظ كما تقرر عندهم فلا يكون
 الفعل لفظا وبهذا ظهر ان ما سياتي منه قد ستر ان الهيئة ان
 فرق بالحركات والحرف الزايد يجوز ان يكون جزء من الفعل غير ط على
 التفسير الذي ارفقناه للفظ تامل فان قلت لا يصدق التعريف
 على الفعل كيف وهو ان لم يصدق عليه الحرف لكنه يصدق عليه ما يتركب ^{منه}

منه قلت المراد بما يتركب منه فقط كما هو المتبادر لا ما يجمع المركب
 منه ومن غيره واللام يكن التعريف ما نعلم لا يقال الفعل وان لم
 يصدق عليه ما يلفظه الانسان من حرف وما يتركب منه لكنه يصدق
 عليه ما في حكمه كما لا يخفى فيكون التعريف جامعاً لا نأفوق انهم صرحوا
 بان قوله في حكمه لا يدخل المنوى فقط تأمل وبهذا تبين انه ما يقال له
 حاجة في ادخال كلمات الله في التعريف الى ان يصر في قوله يلفظه عظماء
 لدخولها في قوله ما في حكمه ليس على ما ينبغي **قال** قد ستر في حاشيته على
 الجريد للكافية قوله ثم نقل الى ما سلفظه الانسان او في حكمه ثم في بحث
 لصدقه على الحركات الاربعة فيصدق عليها تعريف الكلمة ايضا فان الضم
 نزل على الفاعلية بالوضع مع انها ليست كلمات اتفاقا وحمل اللفظ على
 اللفظ بالاستقلال يخرج حروف المد ومن ثم زاد شراح اللب في تعريف
 اللفظ قوله من حروف الهجاء حيث قال اللفظ ما يلفظه الانسان من
 حروف الهجاء اقول على تقدير ان يراد باللفظ اللفظ بالاستقلال
 لا يكون التعريف ما نعلم ايضا اذ يصدق على مجموع الحروف والحركات انه
 ما يلفظه الانسان بالاستقلال مع انه ليس بكلمة على ما ذكره ثم
 زيادة في حروف الهجاء يوجب عدم جامعية التعريف اذ لا يصدق
 على مثل كج و حج والقول بان تخصيص المعرف باللفظ العربي مع كونه
 خلاف الظاهر يوجب ما نفي التعريف كما لا يخفى على الفطن **قوله** قد ستر
 في الحاشية الحرف قد يطلق على صفة فترض ان قال في الاصفهاني

قد يقال المراد باللفظ بالاستقلال اللفظ
 وانه في الجملة مع قطع النظر عن الوصف العارض
 اما نفع اللفظ بالاستقلال لا يمكن
 اللفظ بالاستقلال بالواو والهاء المضممة
 ما قبلها مع قطع النظر عن هذا الوصف
 فافهم منه منه

والاولى ان يسمى الصوت باعتبار عروض تلك الكيفية حرفا وقال الله
 الشرف قدس سره في حاشيته لان الالفاظ مركبة من الحروف ولوم
 الحروف اصواتا لم يكن الالفاظ اصواتا اقول فيه نظره وجوه احدها
 التداخل بين كلامه هذا وكلامه في شرح المواقف وثانيها انه يجوز
 ان يكون الكيفية العارضة للصوت صوتا ايضا كالكمية العارضة لكمية
 اخرى وثالثها ان هذا الدليل يفيد الوجوب مع انه المدعى الاول فيهم
 ثم على ما ذكره قدس سره في شرح المواقف يلزم ان يكون تعريف اللفظ
 المعتمد على الخارج حرفا واحدا او اكثر باطلا وكذا قولهم ان تعريفه بام جانه
 ان يصدر من الفهم الحروف واحدا او اكثر وفي حكمه اعم من تعريفه بالصوت
 المعتمد على الخارج **قوله** بل بقرينة شخصية او نوعية لا يخفى انه الظاهر
 في كل مجاز لا يكون الشخصية الا ان يقصد النوعية ما ينتقل الدرس
 في عدة الفاظ الى معانيها المجازية وبالقرينة الشخصية ما لا يكون كذلك
قوله وقد فسر تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ضمير بنفسه
 ان يكون راجعا الى المعنى وهو يكون المراد به المقصود والمفهوم وقوله بنفسه
 متعلقا بـ ايض ويحتمل ان يكون راجعا الى التعيين وقوله بنفسه متعلقا
 بالمعنى باحد المعنيين ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى اللفظ وقوله
 متعلقا بالمعنى باحد المفهومين ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى اللفظ و
 قوله بنفسه متعلقا بالدلالة ويمكن ان يكون الضمير راجعا الى التعيين
 وقوله بنفسه متعلقا بالدلالة وهذا هو الذي اختاره قدس سره و

ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى اللفظ وقوله بنفسه متعلقا بـ ايض ويحتمل ان
 يكون الضمير راجعا الى التعيين وقوله بنفسه متعلقا بـ ايض كما في التعيين الاول
 ولا يخفى انه على كبر هذه الاحتمالات لا يرد على الاعتراض الثاني ذكره قدس سره
قوله فان تعيين مجاز لا يتعلق بالموضوع بل بالدلالة هذا الاعتراض انما
 يرد لو كان اللام في قوله للدلالة لام الغرض والغاية واما اذا كان لام
 كما هو الحق فلا ورود له لانه لا يمكن ان تعيين المجاز تعيين عاقبة الدلالة على
 معنى وان لم يكن لاجلها وانما قلنا ان الحق ان اللام فيه للعاقبة لانه لو كان
 لام الاجل والغرض لزم خروج بعض الاوضاع عن التعريف فلا يكون جامعاً
 وحمل اللام على الغرض والقول بان المراد كونها غرضاً بالقوة او صالحاً للفر
 ما لا يثبت اليه لان عدم صلاحية الدلالة على معنى بنفسه الغرضية بالنسبة
 الى التعيين المجازي محل بحث تأمل **قوله** لا يخرج جميع المجازات اقول اذا كان
 اللام لام الغرض والغاية والظاهر ان جميع المجازات خارج عن التعريف بقيد
 لانه فرض الواضع في شئ ثم افاد مجاز ليس للدلالة بنفسه وان اول بعض
 افاد على معنى بنفسه بان يكون الدلالة بنفسه متحققة في نفس الامر وكونها
 غرضاً للواضع وقائماً فان الاول لا يتلزم الثاني اقول ايضاً لا يخفى في
 ان قوله بنفسه متعلق بالدلالة والضمير راجع الى التعيين فيكون المعنى الواضع
 تعيين اللفظ ليدل على المعنى بنفسه التعيين والتعيين للمجاز ليس تعيناً على
 الدلالة بنفسه هذا التعيين اذا دخل لهذا التعيين في الدلالة التي ذكرناها
 بنفسه تأمل **قوله** الا ان يقال المراد بالدلالة عليه حيث انه مراد اقول هذا

قد يقال ان المجاز على المعنى المجازي دلالتين فمن حيث
 احدها بواسطة كونه هذا المعنى في الموضوع له اولاً وثانياً
 ليدل به اولاً وثانياً بواسطة هذا التعيين فانه لا نسبة
 في ان السامع اذا علم ان لفظ الانسان متعين لقابل العلم
 وصنعة الكتابة ودال عليه عند وجود القرينة بفهم ذلك
 المعنى ولا معنى للدلالة الا بهذا المقام
 منه

الجواب يدفع الاعتراض الاول ايضاً فان تعيين المجاز وان لم يكن للدلالة
مطلقاً لتحققها دون كنه للدلالة على المعنى من حيث انه مراد بواسطة القرينة
لعدم تحققها دون حيث صرح بان التعيين لجواز الاستعمال الموقوف على زيادة
المعنى في اللفظ **قوله** او المراد يكون بنفسه ان لا يكون فمما بواسطة شئ آخر
اي غير العلم بالوضع وفيه لازم من اللفظ بواسطة فهم المذموم اقول هذا لازم
في بعض المواضع فان منها ما يتوقف فهم المذموم على فهم كالكلمات بالنسبة الى العلم
ومنها ما هو مفهوم مع المذموم بلا تقدم لاحد مما على الآخر اقول ايضا لجواز
براد بالدلالة بنفسه ان لا يكون بواسطة شئ آخر غير العلم بالوضع والخرج عن
النوع وضع حرف لا مالم يثبت للدلالة بالمعنى المذكور لتوقف فهم معناه على
ذكره على كماله من غير التعاين بان يفهم بنفسه لا يخرج المجاز وقال المراد بالدلالة
بنفسه ان لا يكون بواسطة قرينة ما نفعه ارادة المعنى الأصلي وان لم يتوقف
فيه بانه مجوز ان يكون وضع الحرف لاجل الدلالة بنفسه بالمعنى المذكور وان لم
يدل عليه بنفسه اصلاً لانه العرض قد يتغير عما له العرض وبان المراد بالدلالة
ان يكون العلم بالوضع كافياً بلا حاجة الى شئ آخر ولا خفاء في ان العلم بالوضع
لما وضع له اجمالاً كاف في فهم معناه اجمالاً وتفصيلاً في فهم تفصيلاً **قوله**
فيكون اشارة الى حصنة من مطلق اللفظ اقول المراد باللفظ في هذا المقام
مع قطع النظر عن اللام اما اللفظ الموضوع بقربته لا حق الكلام او المنعزل
او الموضوع التام او المطلق كما هو متبادر الى الافهام وعلى كل تقدير فاللام
فيه اشارة الى الحصنة اي اللفظ الموضوع او المستعمل او الموضوع التام

قيل لا وجه تخصيص الاشكال بوضع الحرف بل كما
يرد الاشكال به يرد بوضع جميع الاسماء الموضوعات
بوضع عام لموضوع له خاص بالصواب واسماء الاداء
بل بوضع الفعل كما هو التحقيق والجواب الجواب
منه

قال بعض الفضلاء وحيث كان المقصود معرفة
احوال اللفظ المستعمل في الموضوع لمعنى فلو
اعتبر في اللفظ ههنا قبل الاستعمال كما اعتبرت
ذلك في اللفظ الواقع في صدر التقسيم لكان له
وجه هذا كلامه ولا يخفى عليك ما فيه
منه

من مطلق اللفظ او احداً لا مقام او الى الجنس اي جنس مطلق اللفظ او جنس
احد الامم المذكورة من حيث حصوله في ضمن بعض الافراد او جنس مطلق اللفظ
من حيث هو او جنس احداً لا مقام فانه المعلوم بالمقام ثم الظاهر ان ضميمة في قوله
ناسب ان يراد به راجع الى اللفظ وحده لا المعرف باللام ومع يكون النفي مع
من قوله فيكون اشارة الى حصنة من مطلق اللفظ منوعاً عما مر من انه مجوز
يكون اللام هي اشارة الى الجنس من حيث هو او من حيث حصوله في ضمن بعض
الافراد ويجوز ان يكون الضمير راجعاً الى المعرف باللام ومع يرد ان الاحتمال
ليس مختصاً بما ذكره من القسمين وبهذا الظاهر ما قال بعض الفضلاء من ان اللام
فيه اشارة الى الجنس من حيث حصوله في ضمن بعض افراده في المعنى الذهني
والقضية جارية او كدلالة الى حصنة من مطلق اللفظ وهو موضوع منه
اي المستعمل فيكون للعهد المجازي ليس على ما ينبغي **قوله** والتعريف المضارع هذا
اولى مما ذكره بعض الفضلاء من انه عدل في ما مضى الى المضارع لورود المناقشة عليه
بانه مقتضى الظاهر كما مضى لكونه التعريف المضارع عدولاً عنه ثم قوله لا يختص
الصورة البدئية على تقدير ان يكون اللام في اللفظ كدلالة الى الحصنة وقوله
باعتبار ناهي اللفظ عن النظر الى الوجه الثاني معنى كونه اللام كدلالة الى
الجنس من حيث حصوله في ضمن بعض الافراد ويجوز ان يكون كل من التعليلين
بالنظر الى كل من احتمالين والثاني كما يردى والاول هو الاول فافهم وقد يقال
التعريف المضارع ناهي ارقام الموضوع عن مطلق الموضوع ناهي المقيد عن المطلق
باعتبار ان القابل بالقسمين محروم ببقائه في القسمين متأخر عن اللفظ

ولا يخفى على الفطن ان حمل اللام على العهد الذي
بعيد لا يناسب مقام التعريف والقيم ومحملة
الاستغناء عن طبعها ظاهر منه

اراد بالجنس القضية التي في قوتها والاداء القضية
محتملة منه

والا فلو كان المقصود معرفة
احوال اللفظ المستعمل في الموضوع لمعنى فلو
اعتبر في اللفظ ههنا قبل الاستعمال كما اعتبرت
ذلك في اللفظ الواقع في صدر التقسيم لكان له
وجه هذا كلامه ولا يخفى عليك ما فيه
منه

اولا لاشارة الى ان زمان وضع اللفظ لم يمتد الى زمان **قول** الشخص بعينه قبل مجوز ان يكون قوله بعينه حال **العلم** المستتر في بوضع الراجع الى اللفظ فانه مفعول مالم يسم فاعله والمفعول قد يوضع كانه بعينه وملا بما يخصه من ملامح ما مر عام الشخص لخطا بخصوصه باعتبار امر عام ومجوز ان يكون حال **العلم** الشخص والضمير ليس المتنازع وفيه ما فيه **قول** وفي هذا الوضع كما ان الموضوع له واحد كخص كذلك الموضوع **قول** في حيث لا يوضع اللفظ الشخص بعينه يصدق على وضع اللفظ في ضمير امر كل يندرج ذلك اللفظ فيه مع غيره من الالفاظ الشخص بعينه مع ان الموضوع هو ليس كذا واحدا ومنطلي على زيادة تحقيقه في هذا في شرح تقسيم الوضع الى الشخصي والنوعي **قول** اقول الظاهر انه لا يجب في الوضع الخاص لموضوع له خاص تفعله بعينه بل يقال سلمنا ان في الوضع الخاص لموضوع له خاص لا يجب تفعل الموضوع له بخصوصه لكن لا يلزم من هذا ان لا يكون المراد بقوله بعينه مخصوصا انما يلزم من هذا لو كان مذكورا المحرر في المطلب الموضوع الخاص لموضوع له خاص وهو غير لازم لجواز ان يكون تعريف الفرد منه اقول كان من قال ان قوله بعينه في مقابلة قوله بامر عام والمفعول قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار تفعله بعينه وتخصه اذ ان العقل يخصه تفعله لا بامر عام جعله لا للاختصاص فقط اذ هو جزئي في لا يرد عليه الاغراض **قول** بل يكتفي بتفعله معنوم كمن يخصصه اقول الظاهر ان يكتفي بتفعله معنوم كلي وان لم يكن مخصوصا **قول** فانه لا شبهة ان العلم وان وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به المحققين بان هذا الوضع وضع خاص لموضوع له خاص بل قسم الموضوع الخاص الى

ربما يفتقر الى ذلك القائل لم يحزم بان قوله بعينه في مقابلة قوله بامر عام بل قال ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام ولم يقل بان اللفظ هذا الاحتمال بل في كلامه اشار الى ان اللفظ هو الاحتمال الاول فالاول فالاغراض عليه بان الظاهر ليس ببداهة

ويمكن ان يجاب عن هذا بان من قال ان قوله بعينه في مقابلة قوله بامر عام صرح بان هذا تعريف لاحد القسمين بالوضع الشخص اعني الوضع الخاص لموضوع له خاص فمذكوره قد سره التزام عليه وقد يقال ان المحرر صرح فيما سبقي في التقسيم بالوضع الشخص كماله الشخص والظاهر ان يكون القسم الثاني هو القسم الاول المذكور في الحقيقة وقد جعل العلم قسما من القسم الثاني فلا يجوز ان يكون قوله بعينه في مقابلة قوله بامر عام وقيل ان اللفظ الشخص هو الذي هو الموضوع الخاص او احص منه على التعديرون يثبت مطلوبه منه

يكن ان يقال هذا الوضع ان لم يكن وضع خاصا لموضوع له خاص فاما ان يكون وضع عام لموضوع له عام او خاص او وضع خاص لموضوع له عام لا يخصه الاقسام العقلية للوضع في الاربعة والاقسام الثلاثة باطله فتعين المطلوب منه منه

العلم

العلم وغيره وهذا ليس بصريح في كونه وضع العلم مطلقا وضعا خاصا لجواز ان يكون العلم قد قسم لا القسم نفسه **قال** قد سره في الحاشية فان طريق العلم بالجزئيات المادية علم وجه الحقيقة انما هو الحواس كالتفكر في موضوع **قول** ان اراد ان طريق العلم بالجزئيات المادية الحواس الظاهرة فهو وليس بمقرر وان اراد ان طريق العلم بالحواس عم من الحواس الظاهرة والباطنة فلم يكن هذا لا يقتضي ان لا يعلم الشيء على وجه الحقيقة قبل وجوده وروية كيف وقد امكن ان لا يحد كل جزئي محوس بالاختيار مسبوق بتصور جزئي وهو آخر ان اراد بكون طريق العلم بالجزئيات المادية الحواس طريقا لها اولاد فلم يكن لا يحد في هذا المقام وان اراد بها طريقا نفسها فقط وعينه مقرر **قول** على ما مر من ان اسم الله تعالى موضوع له هذا انما يصح لو كان الواضع هو البشر واما اذا كان الواضع هو الله تعالى كما هو محتمل عند المشعوب فلا يكاد يصح فافهم **قول** محل تجب انهم ارادوا بالاحضار بعينه احضار الشخص وان كان ذلك الشخص حاصل بوجه كلي احضار اعم الاحضار كجند او نوع لا الاحضار كحصوله بامر عام **قول** علم يجب الصدق وقد يقال يجوز ان يكون كماله حكمة على ما يجب الصدق وجاب بان المراد بالعام العام في نظر الواضع باعتبار جعله كماله ملاحظه الشخص فانه في الاعتراض معا وقد يقال المحققين بان الفرق على الوجه المنفاد من طاعة المحققين فانه في الاشكال ويمكن ان يجاب عن الاعتراض الثاني بان المراد اللفظ في الثاني عام البتة دون الاول **قول** اي الشخص بعينه لا يكتفي في وهمك ان هذا التفسير انما يصح

لو كان بعينه المعنى الذي اختاره واما اذا كان بمعنى خاص فلا يصح ان يصح على
 التقديرين لكن على التقدير الاول يكون الضمير ارجح الى الشخص بعينه الواقع في عبارة
 المصروف على الثاني يكون الضمير ارجح الى الشخص فقط ويكون قوله بعينه للتأكيد
 والابضاح **قوله** امر مشترك بين الشخصين في نفس الامر ونظر الوضع **قوله**
 سواء كان ذاتيا لهما او عرضيا في نفس الامر وفي نظر الوضع واما ما قال بعض الفضلاء
 سواء كان ذلك الامر العام في ذاتياتهما كما في الحروف او في عوارضها كما في محضرات
 واسماء الاشارات فيورد عليه ظاهر ان الحرف غير مستقيم لجواز ان يكون ذاتيا
 لبعض عرضيا لبعض الآخر وان تكون الامر العام ذاتيا في الحروف وغير ذلك
 كيف ولو كان كذلك لزم ان يكون الحرف اعتبارا معناه التخصيص متاكا للقول في الاستعارة
 وصلا تحكم به مع ذلك خلاف ما يستفاد من كلامهم في تحقيق معنى الفعل
 والحرف وقبل لو كان الامر العام ذاتيا للمعاني الحرفية لزم ان لا يكون تعريف الاسم
 بما ذكره ما نفا وان ارادوا بالمعنى اعم من التخصيص والمطابق ولا يكون قوله اسم
 الفعل متاذا الحرف يعقد في نفسه وعمل الاسم بغيره لا فترام مجيى الى الاستعارة
 على هذا القيسين مع البقاء لا فتران فقط **قوله** ومن حيث انه مراد بلا الضمان
 فربما هذا شبه ما قال بعض الفضلاء انه لا يفاد به من جهة استعماله فيما
 منه من حيث انه وضع له اللفظ الواحد بخصوصه لا يرد عليه مناقضة **قوله**
 وفالنتوهم ان يمكن ان يقال المراد بقوله لا يفاد الا واحدا لا يفاد الا واحدا
 وبعبارة الواحد الحرف الواحد العام فقط كما هو عند الوضع وفان لم يقصد
 دفع توهم ان يكون المفاد والمفهوم الواحد الحرف الواحد العام كما هو عند الوضع

لا الواحد بخصوصه وح يجوز ان يكون قوله دون القدر مشترك حاله
 قوله بخصوصه لا مفعول بواسطة الملازمة المقدرة في امثال هذا المقام **قوله**
 حاله ضمير مفعول ويجوز ان يكون حاله هذا اللفظ ومن اللفظ
 لا مفعول معنى لكن ما ذكره اولى لفظا ومعنى **قوله** او من كل واحد فانه متجاوز
 اياه في الكون موضوعا او من واحد فانه متجاوز اياه في المعنوية من اللفظ
 الموضوع بالوضع العام او في المراد به هذا اللفظ افع قوله واحد بخصوصه
 ومجتمعا ان يكون حاله واحد بخصوصه ويكون الضمير في قوله متجاوزا ارجح
 اليه ويكون المراد به لفظ على سبيل الاستخدام فيكون المعنى لا يفاد ولا يفهم
 الا واحد خصوصا حال كونه هذا اللفظ متجاوزا القدر مشترك غير متعمل فيه ويجوز
 ان يكون حاله واحد في قوله كل واحد فانه متجاوز القدر مشترك في الكون
 موضوعا لا في المراد به من هذا اللفظ افع واحد من هذه التخصيصات وهو
 متجاوز القدر مشترك غير متعمل فيه **قال** قد سبق في محاشية مع انه مشترك
 ههنا لم يرد نقابا بالموضوع لكونه الموضوع له الحرف واللفظ موضوعا
 في ضمنه وهذا احسن مما قال بعض الفضلاء لتقدم اعتباره على الوضع ههنا
 وتأخره عندها كذا **قال** قد سبق في محاشية فالظان ان لا بد منه للعالم
 بالوضع فيه حيث لا الظان ان ليس مما لا بد منه للعالم بالوضع فافهم **قال**
 قد سبق في محاشية منصوب على الحالية مضمنا فيها معنى التعليل اقول
 يجوز ان يكون آية منصوبا على انه مفعول لا على ما ذهب اليه المحقق **قوله**
 او على حذف المضاف وهذا اولى من جعلها حاله كما لا يخفى على من تأمل حاشية الا

واقول ويجوز ان يكون قوله دون القدر مشترك
 صفة لكل واحد ولو اريد في قوله لا واحد او
 لو اريد المضاف اليه كل واحد ولا يخفى ان حاشية
 المعنى على هذا اكثر والظهر تأمل منه

وما يجب التنبية له ان قوله فتعقل ان قرئ على لفظ المصدر يجوز ان يكون
اضافة الى مشترك من قبيل اضافة الحصول الى الصورة في قولهم العلم حصول
صورة الشيء في العقل اي اضافة الصفة الى الموصوفها وجوز ان يكون قوله
لانه عطفا على قوله تعقل مشترك لانه بدو تقدير حرف الجر ويجوز ان يكون
قوله تعقل بمعنى المتعقل والاضافة بيانية وضمنية راجع الى المتعقل
ايض يكون لانه عطفا بلا تقدير حرف الجر لكن ماد كره اظهر لفظا ومعنى
كما لا يخفى قبل على تقدير كون ان لا يجوز ان يكون لانه عطفا بدون
تقدير حرف الجر **قوله** بمعنى ان المعبر في الوضع يمكن ان يقال الوضع كل
باعتبار استلزامه لوضع كل فان لفظ هذا مثلا اذا وضع لكل مباد
اليه فقد وضع اشار اليه في الجملة وهذا المفهوم اعني الوضع اشار اليه في الجملة
على عام صادقة على كل وضع ضمني بهذا اللفظ الواحد المستحض فافهم
واقول وما يجب التنبية له ان يجوز ان يوضع لفظ الشخص بعينه باعتبار
امر مشترك بان يعقل امر مشترك بين الشخصين ويجعل ان لا يخطئ
به تلك الشخصين لفظا اجمالا ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد منها
الا هذا اذا كان والظاهر ان هذا اللفظ وضع عام لموضوع له خاص مشخص
فالتعريف المنفاد من التقسيم للوضع العام للموضوع له مشخص فراجع
ظاهره ومع هذا القسم ويجوز ان يعقل امر مشترك بين شخصين ويجعل ان لا
يخطئهما ثم قال هذا اللفظ لكل اثنين او ثلثة منها مثل ان يعقل امر مشترك
بين جميع افراد الاثني المفهوم المناط وجعل هذا المفهوم ان لا يخطئ
الافراد

لانه انما هو
اللفظ الموضوع
للكل واحد
منهما

الايراد الشخصية ثم يقال لفظ زيدان وضع لكل اثنين من هذه الشخصيات
والظاهر ان هذا الوضع ايضا وضع عام لموضوع له خاص فالتعريف غير مفاد
ويجوز ان يوضع لفظ الشخص بعينه بان يعقل امر مشترك بين شخصين ويجعل
ان لا يخطئهما فيصير لفظها اجمالا ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
والكلمة وكذا ان هذا الوضع ايضا وضع عام لموضوع له خاص فالتعريف غير مفاد
بانه ما ذكره ليس تعريفيا لمطلق الوضع العام لموضوع له خاص مشخص بل تعريف
لقد منه وان كونه القسم الثالث بل القسمين الاولين ايضا من قبيل الوضع
العام لموضوع له خاص ثم يعيد جدا مع انه يخالف ماد كره بمعنى الشرف قد
وبعض الفضلاء من اختصاص الوضع عقلا في الافام الاربعة وكونه المذكور
في هذا الكتاب قسمين منها اعني الوضع الخاص لموضوع له خاص والوضع العام
لموضوع له خاص والمتروك قسمين احدهما الموضوع العام لموضوع له عام
كما اذا تصور مفردا وكذا وعين لفظا بانه لا يعدم تعلق الغرض وبانها الموضوع
الخاص لموضوع له عام لا كماله **قوله** فان قلت يفاد بقوله بحيث لا يفاد
ولا يعلم ثم انت خبير بان ايراد هذا الاعتراض غير فاد اي من حيث انه مراد
بلا الفهم فربما اذ لا وجه لهذا الايراد مع ملاحظة هذا القول فافهم **قوله**
ليس لا فائدة التسمية لكونها الدور لا يخفى ان قوله لا يخطئهما الدور
الى ان الاعتراض على المفهوم من كلمة من وجهين احدهما في اللفظ المستعمل
وثانيها عدم الصحة في نفسه لا كماله الدور **قوله** اراد بالا فائدة مفعول لا
ولذا زاد قوله ولا يعلم نفسه وتوضيحه **قوله** ليحكم عليها او بها هذا انما يصح

لانه انما هو
اللفظ الموضوع
للكل واحد
منهما

بالنسبة الى بعض الاسماء اعني غير المتعارفات واما بالنسبة الى سائر الاسماء
وكذا الافعال والحروف فلا يكاد يقع تردد **قوله** لا يستحال ترجيح احد
المساويين على الآخر فبما تحت من وجوه احدها انما يلزم الترجيح بلا مرجح
لو لم يكن مختصا في نفس الامر وعدم العلم باختصاص لا يستلزم عدم
الاختصاص في نفس الامر كما لا يخفى **قوله** وبما بيننا ان الترجيح بلا مرجح انما يلزم
لو كان مرجح مختصا في الاختصاص والعلم به وهو مرجح لوجود ان يكون
مرجح غيرهما وبما بيننا ان احتمال الترجيح بلا مرجح غير مسلم عند المنكسرين وان
اراد بالترجح الترجيح فالزوم ظاهر المنع لوجود ان يكون الارادة مرهنة ودعاها
انه ان اراد بتوقف ادائها على العلم بكونها مختصة بها انما يتوقف على العلم
بكونها مختصة بها بخصوصها فالزوم الترجيح بلا مرجح ثم وان اراد بها انما
يتوقف على العلم بكونها مختصة بها في الجملة فان اراد بتوقف العلم بها
بما على العلم بها انفسا ابتداء توقفه على العلم بها بخصوصها فمما اراد
توقفه على العلم بها في الجملة فالزوم لا يلزم **قال** قد تنسره في كاسية
علم علمه نفسه انه ليس غرضه مجرد فهم معنى تلك اللفظة لا يثبت على ذي فطرة
انه لا يلزم من عدم كونه معنى مفرد غرضه حفظ اللفظة عدم كونه غرضه
في الوضع والبصر لا يلزم من عدم كونه في الوضع عدم كونه فائدة فان
الغرض من حفظ اللفظة ونفي الاختصاص لا يستلزم نفي العلم فتأمل **قوله**
فما ذكر في دفع الدور من ان الموقوف على العلم به بالوضع فهم المعنى من اللفظ
المختص وهو لا يتوقف على فهمه من هذا اللفظ وان توقف على فهمه من لفظ ما

الموقوف على وكذا ما ذكر
في دفع الدور من ان
الموقوف على

وما قيل من ان الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى من اللفظ لا مطلقا
بل الفهم الخاص الذي اثر له وهو لا يتوقف على فهمه المختص من اللفظ بل
على فهمه من اللفظ مطلقا وما يقال من ان الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى
من اللفظ حيث انه مراد بلا قرينة وهو وان توقف على فهمه من اللفظ لكن
لا يتوقف على فهمه من حيث انه مراد بلا قرينة **قوله** ليس يسري الى الغرض
الوضع لو كان الافادة لما كان فهم المعنى ابتداء متوقفا على العلم بالوضع
لا فهم اللفظ وكان فهم اللفظ متوقفا عليه لا فهم في الحال اذ قد عرفت
ان معنى الافادة في العرف تحصيل المعنى في ذهن السامع ابتداء **قوله**
اذ لا بد من الرجوع الى ما ذكرناه الاخطار لا يخفى ان الرجوع الى الاخطار
لا ينبغي اذ حاصل الجواب ان الموقوف على العلم بالوضع الاخطار والعلم
بالوضع لا يتوقف على الاخطار ولا يثبت على ذي فطرة انه يروج انه لو كان
الغرض من وضع المفردات الافادة لما كان الموقوف على العلم بالوضع نفس
حصول المعنى في ذهن السامع ابتداء لا الاخطار فقط ولا شبهة في
توقفه على حصول المعنى ابتداء فيلزم الدور **قوله** وحاصله منع كون المركب
موضوعا في قول لوسلم ان المركب موضوع لمعناه بالوضع النوعي يكون
ان يقال ان في جميع المركبات نوعين من الوضع احدهما وضع نوعي وهو وضع
عين اللفظ لعين المعنى وبما بيننا وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى ولا يلزم الدور
لو كان الغرض من احد نوعي الوضع في جميع المركبات افادة معيانيها ولا بد
خصصها بالمفردات وبما بيننا ان يكون الجواب المذكور راجعا الى ما ذكرناه فاعلم

فيل يكون ان يكون حاصل الجواب ان الوضع في اللفظ
عين اللفظ

قوله وحاصله منع كونه المركب موضوعا باراء معنى محل بحث تأمل واقول
لا يلزم الدور لو كان الفرض موضوعا لبعض المفردات كما تستلزم افلا
لان العلم بمعاني المشتقات انما يتوقف على العلم بوضع اجزائها على المواد
والسميات لمعانيها لا على العلم بوضع المشتقات لمعانيها اذ يكفي فهم
معنى اوضاع اجزائها عن المادة والهيئة فلا دور واقول لو سلم ان
وضع المشتقات وضع نوعي هو وضع عين اللفظ لعين المعنى لكن لما
نوع اخر من الوضع هو وضع الاجزاء للاجزاء ولا يلزم الدور لو كان
الفرض من هذا الوضع افادة السمييات فلا يلزم ليس وضع شيء من المفردات
لا فائدة سميانية مطلقا تأمل قوله لو كفي في افادة المعنى التركيبي في العلم
باوضاع المفردات لم يحصل في اقول ان اراد انه لو كفي في فهم كل معنى تركبي
العلم باوضاع المفردات لم يحصل اختلاف افادة فهم لكن الحجب لم يرد
ذكر بل اراد ان العلم باوضاع المفردات كاف في افادة المعنى التركيبي في الجملة
وهذا القدر كاف في تخصيص البحث بالمفردات وان اراد انه لو كفي العلم باوضاع
المفردات في فهم المعنى التركيبي في الجملة لم يحصل الاختلاف عند اتفاق المفردات
في سمييات المركبات ثم اوفي الجملة فلم يكن بطلان التالي م واقول اراد الحجب
بكونه مجرد العلم بوضع المفردات كافيا في فهم المعنى التركيبي انه لا يحتاج الى
العلم بوضع امراض ولا يلزم من هذا ان لا يحصل اختلاف افادة عند
اتفاق المفردات لجواز ان يكون العلم بوضع المفردات بشرط عر وض الهيئة
كافيا في فهم المعنى التركيبي وان لم يكن الهيئة موضوعا باراء معنى تأمل قوله

ورد بان منع يتوقف العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع الهيئة التأليفية
لما قصد منها لا يلزم من كون الهيئة التأليفية موضوعا باراء معنى كون
وضعها ايضا افادة المعنى التركيبي بمعنى تحصيله ابتداء في ذهن السامع انما يلزم
ذلك لو كان الهيئة التأليفية لفظا من الالفاظ المفردة نعم فهم المعنى التركيبي
من اللفظ يتوقف على العلم بوضع الهيئة التأليفية وهذا الفهم ليس بغاية
على تشبيه العرف والوجدان ف تأمل قوله الموضوع بالوضع العام كالمفرد
واسم الكثرة ولا يجب فيها ملاحظة الموضوع له بخصوصه قوله لا يلزم الدور لو
كان الفرض من وضع الالفاظ الموضوع بالوضع الخاص ايضا افادة السمييات
لانه لا يجب في الوضع الخاص ملاحظة الموضوع له بخصوصه كما سبق في اسم الله تعالى
من انه موضوع للذات المقدسة باعتبار امر عام وكذا السماء والعقول فالعلم
بوضعها لمعانيها لا يتوقف على تصور الموضوع له وان تصور الواضع خصوصه
اقول من الالفاظ الموضوع الالفاظ الموضوع بالوضع العام الموضوع عام
ولا يجب فيها ايضا ملاحظة الموضوع له بخصوصه فلا يلزم الدور لو كان الفرض
من وضعها ايضا افادة السمييات فقد تحقق ذلك انه يجوز ان يكون الفرض من
وضع جميع الالفاظ مفردة كانت او مركبة افادة سميانية تأمل قوله وان كان
معنى تصديقيها فافادته لم لا يلزم على ما ذكره الدور لو كان الفرض من وضع
بعض المفردات كالروابط زمانية او غير زمانية افادة سميانية لانه الوقوع
واللا وقوع الذي هو من لوازم الاربطة معنى تصديقي يتعلق بالتصديقي
اي الابقاع والانتزاع وقد ذكرنا افادة المعنى التصديقي في حصول التصديق

به فيكون ان يكون الغرض من وضع الروابط افادة الوقوع او اللادوق
بمعنى تحصيل التصديق به ولا يلزم الدور لان الموقف عليه العلم بوضعها
مجرد التصور اقول لو سلم ان التصديق عبارة عن الادراك كان الادراك
او الادراكات الثلاث هي الحكم او الادراكات الثلاث هي الحكم على اختلاف المذهب
وليس عبارة عن الاتباع والانتزاع حتى يكون مدلول الرابط بمعنى تصديقا
يمكن ان يقال لا يلزم الدور لو كان الغرض من وضع الروابط افادة مسماها
اغنى الوقوع او اللادوق لان افادة الحكم اي الوقوع او اللادوق انما يقال
على تحصيل ادراكه على وجه الاذعان والقبول وان لم يكن ذلك الادراك تصديقا
بل سطر الاوسط والموقوف عليه العلم بوضعها انما هو مجرد حصول صورة في الذهن
وان لم يكن على وجه الادعاء والقبول فلا يلزم الدور فاعلم واقول يجوز
ان يكون الغرض من وضع بعض الالفاظ المفردة افادة مسمياتها غير لزوم
دور كالفعل فان ضرب مثلا موضوع لحدث ونسبة ذلك الحدث الى الفاعل ما ورنه ان معين
كما ذهب اليه البعض وسيأتي منه قد مر انه على هذا التقدير يكون الفعل محملا
للتصديق والكذب وحده لا يوجب يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة موضوعا
عند طلاقة فيثبت به النسبة وينفرد الحكم فيكون ان يكون الغرض من وضعه افادة
مسماه بمعنى تحصيل التصديق به والعلم بالموضوع انما يتوقف على مجرد تصور
مسماه فلا يلزم الدور وكذا اسم الفعل نحو هربان موضوع للفعل مع فاعله
ومحملا للتصديق والكذب عند بعضهم فيكون ان يكون الغرض من وضع اسم الفعل اي فاعله
مسميا غير المعنى المذكور من غير لزوم دور واقول لا يلزم الدور لو كان الغرض

والقول بان الرابط اسم وضعي وليست موضوعا للوقوع
او اللادوق بل استعملت له واستعملت فيه مجازا
فلا يرد الاعتراض مما لا يلتفت اليه لانه التحقيق انها
عند المتكلمين ليست اسما بل اداة موضوعا للوقوع
النسبة لو وقعها على ان كونها اسما عند الحاجة بالاجماع
ايضاح ما به الترخي الرضى لفعل عن البعض البعض انها حرف
واختاره منه منه

من وضع الافعال واسماء الافعال افادة مسمياتها وان كان الفعل موضوعا
لنسبة الخبر الى فاعل مخصوص واسماء الافعال موضوعا لمعاني الافعال ابد
فاعلمها فانه يجوز ان يكون الغرض من وضعها افادة معناها بمعنى تحصيل
التصديق به فان لم يحصل ذلك التصديق ابد كوالفاعل لمخصص من
غير لزوم دور فاعلم واقول ان لم يكن في بعض الالفاظ كالوضع الخاص
لموضوع له خاص يجب ملاحظة الموضوع المحصور في ملاحظة جمالا او
عام كما في الوضع النوعي والوضع العام لموضوع له خاص لا يلزم الدور اذا كان
الغرض من هذا الوضع افادة مسميات الالفاظ الموضوعية في الوضع لا في غايته
في الباب ان يكون الموقف عليه للعلم به تعقل الموضوع لا بكنهه لكن تعقل الشيء
بالكيفية على وجهين احدهما اجمالي بسيط والثاني تفصيلي مركب كما صرح
به المحققان الدواني ويجوز ان يكون الغرض من مسميات الالفاظ الموضوعية
بمعنى تحصيلها على الوجه التفصيلي في الذهن ابتداء مثلا والموقوف عليه العلم بالوضع
التعقل على احد الوجهين لا على التبيين فلا يلزم الدور واقول يجوز ان يكون
الغرض من وضع بعض المفردات الموضوعية بالوضع الخاص كالموقوف على تصور الموضوع
له غرض افادة مسماه بمعنى تحصيل تصوره على الوجه العام من غير لزوم دور فتأمل
واقول لا يلزم الدور لو كان الغرض من اصل وضع جميع الالفاظ مفردة
مركبة افادة مسميات اي تحصيل معانيها ابتداء في ذهن الاعمى وان كان وضع
جميع الالفاظ وضعها خاصا وكما الوضع الخاص موقوف على تصور الموضوع
لان الافادة موقوف على العلم بكون تلك الالفاظ موضوعا عام ان يكون الموضوع

النوع أو الشخصى واعم من ان يكون بالوضع الحاصل وبالوضع العام والعلم
بالوضع على هذا الوجه لا يتوقف على الموضوع لا يخصه فلا يلزم الدور واقول لا
لا يلزم الدور كوكا الغرض من اصل وضع بعض الالفاظ المجتزئة بافاد معاينة
افادة مستواه لا الافادة موقوف على العلم بوضع تلك الالفاظ بافاد معاينة
م وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزائه موضوعا لمعناه والعلم بالوضع
على هذا الوجه لا يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا يلزم الدور فاحمل هذا ما
لا في حقيقة هذا المقام وتوضيح ذلك الكلام بعوض المعلوم **وقال** في كذا لم اجد هذا
في كلام احدهم العلماء الاعلام **قال** قد سكره في الحقيقة على ما عرف في حكمه
في احداث الالفاظ انت جئت بالحكمة المعروفة في احداث الالفاظ اعلام
الناس بعضهم بعضا ما في ضمير من المعاني ولا يخفى انه هذا لا يقتضى ان يكون الغرض
م وضع الالف ان افادة لوازم معاينة الجواز ان يكون الغرض م وضعها افادة
معان اخرى غير لوازم لان ما في الضمير يخص ما فيها وايضا الحكمة في احداث الالفاظ
اعلام ما في الضمير معنى افادته الى مع م اللفظ حيث انه مراد لا تحصيله في ذهن
السامع ابتداء فلا يلزم ان يكون الغرض م وضع الالف ان افادة لوازم
معاينة بمعنى تحصيلها في ذهن السامع ابتداء وايضا الحكمة في الاحداث اعلام
السامع ما في الضمير بمعنى تحصيل صورة في ذهن السامع مطلقا لا تحصيل
به كما عرف في موضعه فلا يلزم ما عرف كونه الغرض م وضعها افادة لوازمها
بالمعنى المذكور اللهم الا ان يراد بالمعنى المذكور تحصيل صورة الشيء في ذهن
السامع ابتداء ثم الظاهر الغرض من ذكر هذا الكلام دفع الدور في الالف ان

ايضا اذا كان الغرض م وضعها افادة معاينة اي معاينة الموضوع
هي بازائها وانما يدفع الدور على تقدير كونه الغرض م وضعها افادة لوازمها
وهم لا يقولون بلزوم الدور على هذا التقدير ويجوز ان يكون المقصود ذكر
هذا الكلام انهم قالوا ان وضع الالف ان ليس لغرض الافادة بل لا
معاينة في ذهن السامع فبذلك علم انه يجوز ان يكون الغرض م وضعها
الافادة لكن افادة لوازمها بالمعنى المذكور اعني تحصيل التصديقي بها ولا يلزم
الدور ولا يخفى عليك ان هذا لا يخص بالالف ان بل يجري في جميع الالفاظ
مفردة كانت او مركبة خبرية او انشائية او غيرهما فاقول **قوله** عجز عنه باسم
الالف ان مع كونه كليا اذا اراد به المعنى كما هو اللفظ وكليا اذا اراد به اللفظ
كما هو التحقيق او جريئا ان اراد به ذلك على ما ذهب اليه بعضهم غير متأكد
بل غير محسوس اصلا ووجوب كونه ما يستعمل فيه اسم الاشارة محسوسا هذا
قوله على جعل الموضوع في عداد الاسماء بمعنى المعنى وليس ويجوز ان يراد
بالموضوع المحل فانه لما كان المعنى بسبب وضع اللفظ له فلفظا ومعناه
ناسب ان يطلق لفظ الموضوع عليه وقيل المراد بموضوع الموضوع لغيره
لحدوث الاتصال وفيه ما فيه وما يجب ان يعلم ان قوله هذا يجوز ان يكون
اسم اشارة الى اسم الجسادة ولا يكون المراد به لفظ وح لا حاجة الى ذلك
فقد افردوا والتذكير كما لا يخفى وقيل يجوز ان يكون هذا اشارة الى قوله ذكر
على سبيل الاستحسان ولا يتنبه بعد لفظا ومعنى على اولي الالفاظ **قوله**
فان مفهوم اسم الالف يخص كل عام ايضا مفهوم اسم الالف مطلقا وقيل

معانيها لكن يراد على هذا ان هذا لا يدفع
ما ذكره من لزوم الدور اذا كان الغرض
م وضعها افادة صح

ان يكون ايضاً متعلقاً بقوله عام وحيث يكون المراد ان مفهوم المبادىء
 المتخصص كلى عام يجب الصدق ايضاً والاول ان يدعى والثاني اقرب
 لفظاً قال بعض الفضلاء وما قيل في تصحيح توصيف جنس المبادىء المتخصص
 من ان المراد بالمتخصص ما يطول عليه المتخصص فيرد عليه ان هذا الاطلاق حسب الاطلاق
 الحقيقة فيخص بالافراد فيلمكن لا يجدى في هذا المقام وان اراد ان ذلك يقتضي ان
 الاطلاق سواء كان على سبيل الحقيقة ولا يخص بها فالفاظ لا يكتفى به
 ثم قال والاطلاق كذلك للتوصيف باعتبار الافراد من قبيل الوصف حال المتعلق
 ومثله كقولنا الناطق والضاحك اذا الموصوف بالنطق والضحك الحقيقة الا
 دون مفهوم كقولنا ثم كماله اقول الحقيقة ان الموصوف بالنطق الحقيقة
 ماهية كقولنا لا بشر طشاً وكذا الموصوف بالضحك وهذا صرح الشيخ في الشفاء
 بان الحكم بالحقيقة في جميع الفضايا محصورات كانت او طبيعيات او ممتلئة
 على الطبايع لكن في محصورة والمهملة يتعدى الحكم الى الفرد نعم ماهية كقولنا
 بشر لا شئ لا يتصف بالنطق والضحك فاعلم **قوله** فاذكر في الاستدلال
 شبهة اقول كقولنا ما ذكره في الاستدلال شبهة لان مفهوم التعيين لو كان
 امراً كلياً ذاتياً للتعيينات لم يكن التعيين محصلاً للخبر الحقيقة بل كان
 الموجب للخبر الحقيقة الحقيقة بعض اجزائه اذ لا دخل للافراد في الحقيقة وخبر
 الحقيقة ولو اعترض في التعيين كونه سبباً للخبر في الجملة وان كان باعتبار بعض
 اجزائه لزم ان يكون المركب فصل الماهية والتعيين فبينما هذا خلف وايضاً
 نسبة التعيين الى الماهية النوعية نسبة الفصول الى اجسامها وقد ذكر في المنطق

ان جنس الفصل غير معقول والاول ان لا يكون الفصل فضلاً بل كان
 الفصل احد اجزائه وهذا يدل على ان مفهوم التعيين ليس هو كلياً ذاتياً
 لا تحتها فاعلم **قوله** ويمنع نفس تصور هذه الاشياء في التعيينات
 اعني ما يمنع نفس تصور الشخص وقوع الشك فيه ويحتمل ان يكون من تنوع التعيين
 السابق والاول الى معنى والثاني اخرى لفظاً وانت تعلم ان تعريف التعيين
 بما ذكرنا لا يصح لولم يكن التعيين مطلقاً ذاتياً لا تحتها بل لم يكن للتعين ذاتي
 اعم والآن لم يكن التعريف ما نفع الصدق على جزء التعيين بل على التعيين مع
 والفصل فاعلم **قوله** وانما الممنوع صدقاً على ثالث لا يخفى ان صدقاً متعلقاً
 على ثالث ليس بمنع بل الممنوع صدقاً على ثالث من جهة واحدة **قوله** وكذا
 صحة جملة على تعين زيد هذا بناء على ان الجزئي الحقيقي لا يعمل على كمالها
 كما اختاره السيد قدس سره وقية بحث مشهور بين الجمهور **قوله** كلى صادق
 على كل جزئي حقيقي لانه لا يلزم ان يكون بكنف بقوله كلى وزاد قيد الصدق على كل
 جزئي حقيقي لانه لا يلزم من مجرد كونه كلى كونه كلياً مبدءاً والاستفاد بل يجوز
 ان يكون كلى كونه مبدءاً جزئياً فنعلم ان صدق المتعلق على كبرى في
 نفس الامر كونه مبدءاً كلياً كذلك كما لا يخفى على من تحلى بحكمة الانصاف **قوله**
 دفعا لتوهم الجوز او دفعا لهذا الذي ذكره بعض الفضلاء من ان قوله
 بحيث لا يقبل الشك قيل انه دفع لا مستباه ما صدق عليه المبادىء المذكورة
 او ان المبادىء المتخصص بالمفهوم والظاهر انه تأكيد لما استفاد من المتخصص دفعا
 لتوهم الجوز لانه يرد عليه انه على المقدور الاول ايضاً ناكه لكن لرفع الاشياء

فلا يحسن جعل التأكيد مقابلا لرفع الاستثناء اللهم الا ان يقال المراد ان
 الاظهار ان التأكيد للرفع وفيه ما فيه وما قبل ان قوله بحيث لا يقبل خبره
 للمبتدأ الذي هو سماء واما رتبة صفته والمختص خبره واما رتبة
 المختص صفة لسماء وقوله بحيث لا يقبل الشركة خبره واما رتبة
 صفة لسماء والمختص خبره وقوله بحيث لا يقبل الشركة صفة للمختص
 او هو حال من قوله سماء واما رتبة المختص ما لا يلفظ اليه **قوله** وقد وضع
 اللفظ لمفهوم كلي اعلم انه يجوز ان يوضع اللفظ لمفهوم كلي بان يعقل امر مشترك
 بين كليتين كمفهوم الحيوان بالنسبة الى الانواع المندرجة تحته وجعل ذلك
 المفهوم آلة لملاحظة ما تقتضيه تلك الانواع ملحوظة اجمالا ثم يقال هذا
 اللفظ كلفظ الان موضوع لكل منها بحيث لا يفاد ولا يعنى الا واحد خصوصا
 دون الفرد المشترك ويحتمل ان يوضع لفظ لمفهوم كلي بان يعقل امر مشترك
 بين كليتين وخبريات كمفهوم حيوان ايضا بالنسبة الى جميع افراد الشخصية
 والنوعية والصفية ويجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة هذه الافراد ثم يقال
 اللفظ موضوع لكل فرد افراد حيوان اشخصا كما اولا وقد يوضع لمفهوم
 كلي باعتبار تفعله لا باعتبار منه كوضع لفظ الان في الحيوان الناطق ملحوظا
 بعنوان الرومي وقد يوضع له باعتبار امر خاص به بان يعقل امر مشترك بينه وبين
 افراد الشخصية ويجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة ما يقتضيه هذا اللفظ
 واحد من هذه الشخصيات وهذا المفهوم الكلي اذا عرفت هذا فنقول **قوله** قد وضع
 لفظ الان لمفهوم كان داخل في التعريف برتبة المفصل والبيان قاصر

اذ قد بقيت اقسام الموضوع لم يتعرض لها في هذا المقام على انه يلزم من ان
 لا يكون التعريف جامعاً لظاهر المصدر في القسمين الاولين من الاقسام **قوله**
 التي ذكرناها مع ان الطائفة منها ما هي قبيل الموضوع العام لموضوع له عام فمما
قوله لظهوره هذا انما يتم على تقدير ان لا يكون القسم الاول من قبيل الموضوع
 العام لموضوع له عام **قوله** شارك الثاني في هذا بديهي ما ذكرناه ان القسم الثاني من
 الاقسام الاربعة التي ذكرناها ليس مقصدا عاما لموضوع له عام **قوله** لان الخيالي
 ليس وجهه الكلي ان اراد ان الخيالي ليس وجهه في نفس الامر وجوه الكلي
 الصادقة عليه فثم لا هذا انما يتم لو لم يصدر الخيالي الحقيقي عن شئ اصلا
 كما ذهب اليه المحققون السرفندسري وهو هم كيف وكثير من المحققين ذهبوا الى
 جواز حمله احيانا ولو سلم فلا يلزم في وضع اللفظ لمفهوم تصور به بامصادق
 عليه لجواز تصوره بامر مباح وان اراد ان الخيالي ليس وجهه الكلي مطلقا
 فثم لا يلزم دليل تأمل **قوله** اقول هذا قول السيد السندسري ما ذهب اليه ما ذهب
 اليه لانه وقع العام في مقابلة الخاص والمختص ومبتدأ من العام الواقع
 في مقابلة الخاص والمختص الكلي بمعنى الصالح لفضل لا مشترك بين كثيرين
 مع ان العام يراد بالكل في هذا المقام والخاص والمختص فالظاهر ان المراد
 الصادق على كثيرين والخاص ليس كذلك وربما يقال لمبتدأ من العام والخاص
 مع قطع النظر عن الاداء بالكل والمختص الصالح لفضل لا مشترك وعبر
 له فاعرف **قوله** فان الواضع لما قال صيغة الفاعل من كل مصدر له قام به مدلول
 الاستثناء ان يقول صيغة فاعل من كل مصدر لما قام به مدلوله فقط على وجه

وان لم يكن داخل في التعريف يلزم
 ان لا يكون التعريف ما نفا صم

الحدوث فان ما ذكره غير جامع وما يقع ظاهره فافهم **قوله** واعتبار خصوص اللفظ
 في نظر الوضع ضروري اقول فيه بحث لانه الوضع يضع كلمة هذا المخصوصة
 الصادرة عن لسان زيد مثلا والزم ان يكون جميع الالفاظ الصادرة عن
 غيره مما يتركب من حرف التثنية وكلمة ذا مجازات فاللازم بطل اتفاقهم في وضع
 اللفظ الطبيعية الكلية التي تتركب من الالفاظ الصادرة عن الالفة المخصوصة
 ولذا لم ان يكون المخصص المستعمل في مقامها مجازات وهذا اللفظ بطا بال
 ولم يضع اللفظ كل فرد من هذه الطبيعة لمعناه محصوره متنازع لعقل الامور
 الغير المنتهية على سبيل التفصيل فتبين ان يكون الوضع قد وضع كل فرد
 منها ملحوظا باعتبار اعمام صادرة عليه وهو مفهوم ما يتركب من كل كلمة لها
 فلا يكون اعتبار خصوص اللفظ في نظر الوضع ضروريا بل هو في هذا القسم ايضا
 بل يكون ملاحظ الالفاظ في كلا القسمين باعتبار اعمام لا باعتبار خصوصياتها
 نعم القسم الثاني اعم واظهر من هذا لا يجري بطايل **قوله** فان خصوصيات المعاني
 كليات انت جبرتها هذا محل بحث فان السيد الذاصر في بعض خصائصه بان
 معنى الحرف وكذا المعنى المطابق لللفظ لا يتصف بالكلية والحرف لعدم استقلاله
 بالمفوضية وعلى هذا لا يكون خصوصيات المعاني متساوية كليات لانها لا تكون بالكلية
 باعتبار المعنى الضمني معنى الحرف فانه كلي اتفاقا لا نأمنقول هذا مع كونه خلاف
 ما نبادر من العبارة انما يجري في هذا المقام لو لم يكن المعنى الضمني في اللفظ
 الموضوع باوضاع عام لا امور متخصة كليا وهو م وقيل المراد ان خصوصيات
 المعاني كليات في هذا القسم اعني المشتقات البنية بخلاف الالفاظ الموضوعه لا

ومن هذا تبين لك ان قوله فيما سبق ففي هذا
 الوضع كما ان الموضوع له واحد متحقق كذلك
 الموضوع محل بحث

مخصوصة

مخصوصة فانه قد يكون خصوصية المعنى فيها جبرتها وقد يقال كونه معاني
 المتساوية كليات مطلقا انما يتم لو كان الفعل موضوعا للحرف وبني مطابقة الى فاعل ما ذكرنا
 محصور فلا يتم كما لا يخفى وفيه فيه **قوله** اذا تصور لفظا خاصا ونصوري
 اما جبرتها او كلياتها انت جبرتها تعريف الوضع التخصي ليس بجامع لانه يخرج
 عنه ما اذا تصور لفظ خاص ثم يعقل امر مشترك بين متخصات فقط او كليات
 فقط او متخصات وكليات فنصور تلك الامور بهذا الامر مشترك اعمارهم
 قيل هذا اللفظ موضوع لكل اثنين ما يصدق عليه هذا الامر مشترك او ثلثة
 منه او قيل هذا اللفظ موضوع لكل واحد ما يصدق عليه هذا المفهوم
 الكلي الواحد محصورا مثلا فانه لا يمكن ان وضع شخصي مع عدم صدق
 التعريف عليه وقد يتناقض بان التعريف ليس بجامع لخروج وضع اللفظ
 الخاص المتصور بعينه معنى لا يتصف بالكلية والجبرتها بمعنى الحرف والمعنى
 المطابق للفعل ولا يخفى عليك ما فيه وربما يقال يخرج عن التعريف المذكور
 ما اذا تصور لفظ خاصه ثم تعقل امر غير محمول على متخصات ثم قيل ان هذا
 اللفظ موضوع لكل واحد ما يصدق عليه هذا المفهوم وانت ان تأمن
 علمت ما عليه وما فيه **قوله** واذا تصور الالفاظ مخصوصة في ضمن مركبي و
 حكم حكم كلياتها بان كل لفظ مندرج تحت هذا المفهوم الكلي فهو موضوع
 لهذا الشخص ولا يخفى في صدق التعريف المذكور للوضع النوعي عليه فان كان
 وضعه نوعيا فلا يصح قوله ويترتب على هذا الوضع انعام معان غير محصورة
 اعم وان لم يكن وضعه نوعيا يلزم ان لا يكون التعريف مانعا وان يكون

واللفظ لا يصح قوله فيما سبق في ان الموضوع له
 في الوضع النوعي ليس ملحوظا للوضع بالتفصيل
 متحصلا به
 هذا ما وعدناك في شرح قوله اللفظ قد وضع
 لتخص بعينه منه

حصص الوضع في النوعي والشخصي باطلا **اقول** بغير ترتيب وضع الفاظ
 في ضمن امر كلي لمعان متخضة او كلية او مختلطة محصورة والتعريف
 المذكور صادق عليه فيلزم ما عدم صحة قوله ويترتب على هذا الوضع ان
 او عدم ما يقيد التعريف وبطلان حصص الوضع في القسمين **وربما يقال** قد يتصور
 الفاظ محصورة في ضمن امر كلي ثم يقال كل لفظ مندرج تحته الاكلا عينية
 بنفسه على كذا ولا يخفى ان تعريف الوضع النوعي لا يصدق عليه فان كان
 وضع النوعي الزم عدم جامعته التعريف **والا** بطل حصص الوضع في القسمين
 لانه ليس بوضع شخصي بالاتفاق **وايضا** قد يتصور الفاظ محصورة في ضمن امر
 كلي ثم يقال كل لفظين مما اندرج تحته عينية للدلالة بنفسه على كذا ولا يثبت
 ان التعريف المذكور لا يصدق عليه فيلزم ما عدم جامعته التعريف وبطلان
 الحصر **اقول** قد يتصور الفاظ محصورة محصورة في عدد كسيلة او اربعة في ضمن
 امر كلي ثم يحكم حكما كلياً بان كل لفظ مندرج تحته عينية للدلالة بنفسه على كذا
 ولا يخفى ان تعريف الوضع النوعي يصدق على هذا الوضع اذ كان وضعها
 نوعياً لم يصح قوله ويترتب على هذا الوضع انقسام معان غير محصورة تصور
 الواضع اجمالاً بامر عام من الفاظ غير معدودة لانه الالفاظ هنا معدودة
 وان لم تكن وضعاً نوعياً الزم بطلان الحصر في القسمين وعدم ما يقيد التعريف
 فبطل **قوله** وليس شيء من الموضوع له بالوضع النوعي متخصاً بالاتفاق قد يثبت
 بان موضوع بالوضع النوعي المجاز ولا يخفى ان الموضوع له فيه متخص
 ومجاب بان المراد بالوضع النوعي هنا ما يقابل الوضع النوعي المجازي

قوله ليس شيء من الموضوع له بالوضع النوعي متخصاً بالاتفاق قد يثبت
 بان موضوع بالوضع النوعي المجاز ولا يخفى ان الموضوع له فيه متخص
 ومجاب بان المراد بالوضع النوعي هنا ما يقابل الوضع النوعي المجازي

كما هو المتبادر وبان المقصود ان ليس شيء من الموضوع له بالوضع النوعي متخصاً
 في نظر الواضع اتفاقاً **قوله** فان الاول منه ملحوظ مفصلاً **اقول** هذا محل
 بحث فانه لو تصور لفظ زيد بعينه كلياً متخصاً في شيء وضع شخصي معين فلا
 خلاف في ان هذا وضع شخصي مع ان الموضوع غير ملحوظ بالتفصيل بل **اقول**
 اذ تصور لفظ زيد بعينه اعم منه مطلقاً او مع وجه او سائر كلياً او جزئياً
 ثم وضع شخصي فهذا وضع شخصي مع عدم كون الموضوع ملحوظاً بالتفصيل
قوله هذا تنبيه قيل يجوز ان يكون التنبيه مبتدأ وخبره محذوف وقا اي تنبيه هذا
 لا يقال مبتدأ لا يكون نكرة غير محصورة **لا** ما تقول الخ فيكون انه يجوز ان يكون
 المبتدأ نكرة اذا كان الحكم مفيداً وفيما نحن فيه كذلك على ان يكون مبتدأ وهذا نكرة
 غير محصورة ثم يجوز كون التعظيم فيه للتفصيل فانهم **وقد يقال** ان الملم يجعل التنبيه
 مبتدأ لان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة سواء قلنا انه يمنع عقلاً او لا يمنع
 ليس في كلام العرب صريح بذلك **الغلاة** الفخار في شرح الخليلي وان جنى
 بانه يجوز ان يكون التنبيه علماً لما يذكر بعده من العبادات او المعاني المدلول بها
 او النفوس الكينية الدالة عليها فلا يلزم كون المبتدأ نكرة تأمل **قوله** عنوانه
 بالتنبيه **اقول** ان هذا عنوانه راجع الى الحكم المحكوم عليه لبداهة وجوب ان اللفظ
 ان التنبيه كاخوة اسم للالفاظ المذكورة بعده **قوله** ما هو في قوله التقسيم او
 لمعانيها او النفوس الدالة عليها لا الحكم المذكور فقط كما يستفاد من قوله عنوانه
 بالتنبيه ثم **اقول** على هذا يجوز ان يكون الحكم المذكور بدسياً وقوله لا يستواء بينهما
 وتسمية هذا فقيل تسمية الكل باسم الجزء وهذا اولى كما لا يخفى **واقول** لا يجوز

قال على تقدير ان يكون الحكم المذكور بدسياً وقوله
 لا يستواء بينهما يجوز ان يكون تسمية الحكم بينهما
 من قبيل تسمية المدلول باسم الدال منه

ان يكون الحكم المذكور نظرا وقوله لا مستواء دليل على كونه كانه بدريا
 وح ايضا يكون نسبة هذا المسمى بالتبني في قبيل تسمية الكل باسم اخر كما اذا
 سمي المجموع بغيره بغير تسمية الكل باسم الحكم البدني الذي هو قد عني واقول
 البدني على ما فسر الذي يحزم به العقل بعد تصور طرفه على الوجه الذي هو
 مناط الحكم ولا يلزم به ان يحزم العقل به بعد تصور طرفه باي وجه كان بل
 يجوز ان يحتاج حزم العقل به بعد تصور طرفه ببعض الوجوه النظر وفكر
 فعلى هذا يحتمل ان يكون قوله لا مستواء دليل على كون الحكم المذكور بدريا فاق
 واقول ايضا الحكم المذكور يجوز ان يكون بدريا باعتبار الحزم ونظرا باعتبار
 اليقين فانه يجوز ان لا يحتاج اصل الحزم في النظر وفكر مع احتياج اليقين
 به اليهما فعلى هذا يجوز ان يكون قوله لا مستواء دليل على الحكم المذكور مع كونه
 بدريا واقول ايضا يجوز ان يكون الحكم المذكور بدريا بالنسبة الى الازدهار
 الشاقبة ونظرا بالنسبة الى الازدهار العاصفة في يجوز ان يكون قوله لا مستواء
 دليل لا تبنيها واقول بداهة الحكم المذكور بالتبني بطور غير مسلم واقول
 التبني بطور على الحكم البدني بالمعنى المقابل للنظر اي ما لا يتوقف حصوله على نظر
 وفكر وان توقف على شئ اخر كالحدس والخرابة والقياس الخفي فحوز ان يكون
 الحكم المذكور بدريا بالمعنى المشهور وقوله لا مستواء قياسا حقيقيا لا تبنيها ولا
 بيانها هينة واقول البدني بالمعنى الذي ذكره لا يتوقف حصوله على نظر لا محصل
 بالنظر فانه يجوز ان يكون البدني مع ذلك لا يكون طريق حصوله النظر
 صريح بهذا بعض المحققين في حاشيته على الشرح الجدي للبحر في يجوز ان يكون

قوله يحزم به العقل صفة كاستفاد مضافة
 للبدني او مخصصة منه

حكم

الحكم المذكور بدريا وقوله لا مستواء دليل على كونه كانه بدريا
 واقول يجوز ان يكون التبني اعني لتبيل عدم افادة التخصيص مستواء
 الوضع الى المحميات بدريا وح يجوز ان يكون التسمية لا محل هذا لا
 لكون الحكم بدريا فندبر **قوله** لما كانت ملحوظة للوضع بالتفصيل
 فيه بحث لا يخفى على المتفطن **قوله** يفهمها الى مع كذا كذا لا ينبغي ان
 كون المعنى ملحوظا للوضع بالتفصيل لا يقتضي ان يكون مفهوما للمعنى
 كذا كذا الا يرى ان معنى لفظ الله ملحوظا للوضع بالتفصيل على القول بان
 الوضع هو الله تعالى كما هو محقق مع انه لا يفهمها الى مع كذا كذا
قوله ومعاني هذه الالفاظ لما كانت ملحوظة اجمالا في ضمن امر عام
 يفهمها الى مع كذا كذا انت خيرة ان هذه المقدمة ممة كالمقدمة السابقة
قوله ولا امتناع في ان يتخلف غرض الوضع من وضعه عنه لما يقع
 اقول الاول ان يقال الفرق بين المجاز والمتمرك من وجهين احدهما
 احدهما ان الغرض من وضع المتمرك لكل واحد من معاني الدلالة
 بنفس العلم بالوضع بان يكون العلم بالوضع كافيا في الدلالة وان
 يتخلف ذلك الغرض لعارض الوضع الاخر فانه على تقدير تحقق
 الوضع الاخر لا يكون العلم بالوضع كافيا في الدلالة بل مجموع العلم
 بالوضع والقرينة عالبة كانت او مقابلة وتايها ان الغرض من وضع
 المتمرك لكل واحد من معاني الدلالة بنفس العلم بالوضع بان يكون
 العلم بالوضع مقصبا للدلالة وان توقف الدلالة على ارتفاع ما يقع

واقول يمكن ان يقال بين الالفاظ الموضوعية بالوضع العلم
 لموضوع له خاص ومن المجاز فقا وهو لا يقتضي تعيين
 لفظ هذا من حيث انه تعيين له ان يحزم بنفس اللفظ تارة
 المراد هذا المعنى وانما يتخلف لما ذكره الغير لعارض ان الله
 املا حظه عام صادق عليه وعلى غيره ولا امتناع في ان
 يتخلف غرض الوضع من وضعه عنه لما يقع
 هو كون الله املا حظه عاما صادقا عليه
 وعلى غيره منه
 واقول يمكن ان يقال المراد بالدلالة بنفسه كونه اللفظ
 بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر في بعض الازدهار
 بجود العلم بالوضع علم بعض المقادير المحيطة بالاجتماع
 مع المألوم ولا يخفى في تحقق الدلالة بنفسه
 بهذا المعنى في المتمرك دون المجاز تأمل
 منه

دع لا يتخالف الغرض لان المقضي للعلم بالوضع ليس له ونفس القرينة
من نعمة المقضي واما قرينة المجاز من نعمة المقضي تأمل **قوله** بل الدال عليها
عنده المجموع المركب منها ومن قوايتها ربما يناقش بان المتبادر من هذا الكلام
ان الدال عليها دلالة لفظية للمجموع المركب منها ومن قوايتها لا منها المذكورة
في هذا المقام ولا خفاء في ان هذا على اطلاقه ليس بصحيح لانه القرائن كما
يكون مقالة يكون عالية وعلى تقدير كونها عالية لا يكون المجموع المركب
منها ومن الالفاظ المذكورة والاعلى دلالة لفظية وقيل القرائن
متفاوتة في الوضع والحفظ كما ان افراد البشر في البلادة والذكاء
فكم قرينة يفهم بها المعنى من اللفظ القليل مع انه لا يفهم بها منه بمعنى فلا
فلا يكون المجموع من ذلك اللفظ وتلك القرينة ذات المعنى المذكور فلا يصح
قوله بل الدال المجموع على ظاهره وتخصيص القرينة على وجه يندفع به الاستحالة
ما لا يخفى بكونه على اهل الكمال **قوله** تأمل واستبصر وجه التامل بين
وما ذكرنا سابقا ان القرينة في المجاز من نعمة المقضي من الدافع لاد هذا
الكلام يدل على ان الدلالة في المجاز تتحقق بدور القرينة وما قد سلف يدل
على انها لا تتحقق بدورها والجواب ان المراد بالدلالة ان يكتسب ما هو انوار
للدلالة اعني فهم المعنى من اللفظ فانها بطول كثير اما على هذا كما يطابق
على الكون المعهود فانه دفع الدافع او المراد بالدلالة ان يكتسب فهم
المعنى من اللفظ من حيث انه مراد على التعيين وفي كلية شرح التلخيص
فهم المعنى من اللفظ مطلقا فلا ندافع وقد يدفع الدافع بام المراد

من الدلالة فيما سبق الدلالة الكلية لكونها المراد في تعريف الوضع وفي كلية
شرح التلخيص الدلالة في الجملة فلا ندافع الفرض فيه **قوله** وهما مجاز وهو
ان المعنى في المترك ان كان انت جسيما يمكن تقرير الاعتراض هكذا لو كان
المعنى في المترك لغو الوضع الصحيح لزم ان لا يكون المركبات متصفة بالاد
واللازم بطو والمقدم مثله وان كان لغو الوضع في الجملة لزم ان يكون الالفاظ
الموضوعة بوضع عام لخصائص مشتركة وهم مصرحون بخلافه ولا يخفى انه
على هذا التقدير يكون الجواب هو التوجه الثاني لا الاول وقد يقال لو كان المعنى
في المترك لغو الوضع الصحيح لزم ان لا يكون المشتقات والمركبات مشتركة
والثاني بطو والمقدم مثله وان كان لغو الوضع في الجملة لزم ان يكون جميع
الالفاظ الموضوعة مشتركة مع انهم مصرحون بخلافه ولا ينبغي عليك ان الجواب
الحاسم لادارة البنية ايض هو الجواب الثاني فقط لا الاول ولا يمنع كون الالفاظ
موضوعة بآراء نفسها كما ذهب اليه السيد السند اقول يمكن ان يقال لو كان المعنى
في الترادف اتحاد الموضوع له بالوضع الصحيح لزم ان لا يكون المشتقات مترادفة
مع انهم مصرحون بالتوادف فيها وان كان اتحاد الموضوع له في الجملة لزم ان يكون
جميع الالفاظ الموضوعة مترادفة لا بوضع بآراءها والثاني بطو لا يخفى
او يقال لو كان المعنى في الترادف اتحاد الموضوع له بالوضع الصحيح لزم ان لا يكون
المشتقات مترادفة وان كان الموضوع له في الجملة لزم ان يكون المركبات مترادفة
والمركبات مترادفة مع انهم مصرحون بخلافه او يقال لو كان المعنى في الترادف
الامر الاول لزم ان لا يكون المشتقات مترادفة وان كان الامر الثاني لزم

ان يكون الالفاظ الموضوعه بالوضع العام لموضوع له خاص وعام متوافقة
واللازم بط الاتفاق والجواب جميع هذه الشبهه المعبره التوافق
الموضوع له بالوضع الصريح او لما أخذها ما يدفع الشبهه لان المتشقات وان لم
يتخذ الموضوع له بالوضع الصريح لكن اتخذ الموضوع له بالوضع الصريح لما أخذها
بخلاف المركبات والالفاظ الموضوعه لانفسها والالفاظ الموضوعه بالوضع
العام فانه لم يتخذ فيها الموضوع له بالوضع الصريح لانه لا يأخذها كالمركبات
ولا يمكن ان يجاب بان المعبره في التوافق اتخذ الموضوع له بالوضع الصريح
لكن اعم منه ان يكون في ضمن وضع عين اللفظ لعين المعنى او وضع جزءه جزئيه
وفي المتشقات وان لم يتخذ الموضوع له بالوضع الصريح لعين اللفظ لكن اتخذ
الموضوع له بالوضع الصريح للجزء لانه يردح يلزم ان يكون المركبات او المفردات
والمركبات مترادفه مع انهم صرحوا بخلافه تأمل واعلم ان كلام الامام في
الدين الرازي في المحصول وكلام العلامة الرازي في شرح المطالع يدل
على ان المركبات كما لا يوصف بالتوافق كذلك لا يوصف بالتباين فعلى
هذا يمكن ان يعترض هكذا لو كان المعبره في التباين اختلاف الموضوع له
بالوضع الصريح لزم ان لا يكون المتشقات متباينه واللازم بط ذلك المعروف
وان كان اختلاف الموضوع له في الجملة لزم ان يكون المركبات متباينه في
الجملة مع انهم يصرحون بخلافه او يقال لو كان المعبره في التباين الامر الاول
لزم عدم تحقق التباين في المتشقات وان كان الامر الثاني لزم ان يكون
جميع الالفاظ الموضوعه لاهو موضوع بازاء غير هاهم المعاني واما

قبل لو كان المعبره في الحقيقة ومجاز استعمال اللفظ
فما وضع له بالوضع الصريح او غيره او وضع له كذلك لزم
ان لا يكون المتشقات حقيقه وان كان اعم لزم ان يكون
جميع الالفاظ الموضوعه حقيقه اذا استعملت في
انفسها ومجازا ان استعملت في غيرها لولا
بينه وبينها فافهم منه

باطل بالاتفاق ولا يخفى عليك ما ذكرنا سابقا الجواب عن هذين الاشكالين
تأمل قوله هي كل فعل واض متعين للحرف الذي دل عليه مصدره مع كل
له الموضوع بخصوصها في الزمان اما في الاطراف يقول كل فعل واض
لكل حرف دل عليه مصدره مع نية له الموضوع معين بخصوصها
في الزمان اما في قوله فان مادة ضرب لم يوضع شيء والاولى فممنه تلك
الحروف لم لا يخفى ان مادة ضرب لو كان موضوعا للحرف وضعا شخصيا لا
يلزم ان يفهم الحرف من تلك الحروف على اتي وجه دكنت لم لا يجوز ان يكون تلك
الحروف بشرط عرض الهيئة بخصوصه موضوعه للحرف وضعا شخصيا فلا
يلزم فممنه تلك الحروف على اتي وجه دكنت كيف لو صح هذا الدليل لزم ان
لا يكون المادة موضوعه للحرف بالوضع النوعي بل مع انه اعترف به وقد
يقال لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون الهيئة البصر موضوعه للنسبة والزمان
والاولى فممنه تلك الهيئة في اتي مادة كانت والتالي بط فالمقدم منه
فما هو جوكم وهو جوابنا اقولا انهم صرحوا بان الفعل المضارع متروك بين
احمال والاستقبال استرازا كالفعل على المذهب الاصح وليس فيه تعذر
الصريح لا وضع لفظ ولا وضع مأخذه ولا في وضع عين اللفظ لعين
المعنيين ولا وضع جزءه لجزء وكل منها فلا يكون شيء من الجوابين المذكورين
حاسما لمادة الشبهه فاعلم قوله التقسيم ضم قيود متباينه او متغايرة
الى مفهوم كل انت جيبه الاول ان يقول او متغايرة فقط لم يكون
تعريفا للتقسيم الاعتباري فقط لا للاعم منه كما فعله السيد السند في حاشية

والقول بان تعريف التقسيم المطلق وكذا تعريف
قسمه لفظي قد جوزه كونه اعم او التعريف لفظي
التقسيم صحيح كان او فاسدا وما ذكرتم تعريفا
فاسدا وما ذكرتم من الاحكام احكام
التقسيم الصحيح مما لا يخفى ما جبه
وما عليه منه

شرح المختصر وقد يقال هذا التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على تقسيم الكل الى اجزاء مع انه افراد المعرف ويمكن الجواب بتخصيص المعرف بما عدل تقسيم الكل الى الاجزاء وان كان فيه ما فيه تأمل اقول لا يخفى ان تعريف المقيم ليس مانع لصدقه على ضم فتود متباينة او متغايرة الى مفهوم كلي مع حكم باحدا لا قام على ذلك المفهوم الكلي مع انه ليس بقديم كما سيكشف لك وايضا تعريف المقيم الحقيقي اعني ضم فتود متباينة الى مفهوم كلي يحصل له يصدق على ضم فتود متباينة يجوز ان نفاها عن افراد المقسم مع انه ليس بقديم لاعتبار الانفصال الحقيقي فيه بالنسبة الى كل فرد من افراد المقسم كما ستظهر لك فلا يكون التعريف مانعا و اقول ايضا التعريف ليس مانع لصدقه على ضم فتود متباينة او متغايرة الى مفهوم كلي لكن في ضمن قضية كلية ليحصل بانضمام كل فرد قسم منه مع انه ليس بقديم على ما سبق و ربما يقال تعريف المقيم الحقيقي ليس مانع لصدقه على ضم فتود متباينة كمفهوم الوجود والوجود الى مفهوم كلي كالواجب ليحصل بانضمام كل فرد من الوجود والوجود اليه قسم منه اعني واجب الوجود و واجب الوجود مع انه ليس بقديم حقيقيا لان الاقسام ليست متباينة تأمل و اقول تعريف المقيم ليس مانع لصدقه على ضم فتود الى مفهوم كلي لاجل حصول القسم بانضمام كل فرد لكن لا في صورة قضية كلية متباينة بالنسبة كما يقال الجوانب الناطقة والجوانب الصامتة والجوانب الناهية مع انه ليس بقديم قطعا ولو حمل اللفظ في قوله ليحصل على المعاقبة دون الغرض فتود و لا اعتراض اظهر كما لا يخفى **قوله** والفرق

قال السيد السند في حاشية شرح المختصر فيجعل المقيم الكلي الى جزئياته وهو ان يقيم اليه فتود متباينة او متخالفة غير متباينة فيحصل بانضمام كل فرد قسم في الاول كان المقيم حقيقيا بنسب في الاقسام و لا يتصادق على لتيق واحد وعلى الثاني اعتبارا لا يتصادق فيه وايضا ما كان حقيقة ضم وتركيب والمقسم صادقا على اقسامه انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه وجوه الاختلاف على اهل الكمال منه

اولي

او كلي مسور في كونه متفردا على ما سبق بحث لا يخفى نعم لو كان الموضوع فيها كلية مسورا حكم على افراد الشخصية لم يثبت المقيم بها بدو فافهم **قوله** والفرق ان في المحلولة حكما باحدا لا مربي على ما صدر في عليه العدد هذا في القضية المحلولة المتعارفة كالمثال المذكور واما في القضية الطبيعية فالحكم باحدا لا مربي على نفس الطبيعة فالاولى ان يقال والفرق ان في المحلولة حكما باحدا لا مربي على ما صدر في عليه او نفسه في المقيم انضمام كل الامر الى المفهوم ليحصل به قسم غير حكم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورية **قال** قد مر في الحاشية من زعم ان اللف واللف في اللف لا يستغراق وقال فعنا اي معنى المقيم في كل لفظ موضوع لغيره اما دلالة كل او شخص فقد اخطأ فربما قل ان المقسم بدلول اللف الموضوع لا اللف الموضوع فتجوز ان يكون اللف منه للاستغراق وقيل يجوز ان يكون اللف واللف اللف لا يستغراق وان كان المقسم طبيعة اللف الموضوع تبينها على ان المقيم وان كانا كالتعريف للماهية لكن المقصود منه ضبط الافراد والاحاطة بها وربما يقال يجوز ان لا يكون اللف المقسم لقيما بل حكما ليقض المقيم و مع ان هذا يجوز كون اللف واللف لا يستغراق **قوله** واذ حكم اليه باللف اليه الاظهر ان يقال واذ حكم اليه باحدا فقد خرج عما هو حقيقة المقيم وصار قضية طبيعية فافهم **قوله** في شمول المقسم على القسمين في التقاسيم كلها اي في التقاسيم الحقيقية كلها **قوله** لان مجموعها عين موضوعها اي عين ما صدر في عليه موضوعها اقول هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة ولا يقطع اصلا

وقد يقال زيد حيوان والحيوان اما ناطق او غير ناطق مع انه ليس بقديم للماهية والحيوان ان الكبري طبيعة فلا يمتنع لان من شرط الكلي الاول وقد قرر الشبهة هكذا مورد القيمة اما حيوان او ليس بحيوان فان كان الاول لزم الشبهة وان كان الثاني لزم عدم صحة التقسيم الى ناطق وغير ناطق والحيوان عنه يظهر مما سبق في تدبره

فانه لو قيل تقسيم المفهوم الى الواجب والممكن والممتنع فاسد لانه مورد
 القيمة مفهوم كلي وكل مفهوم اما واجب او ممكن او ممتنع على سبيل منع
 الجمع ومنع الخلو فمورد القيمة اما واجب او ممكن او ممتنع فان كان واجبا
 لم يشمل القسمين الاخرين وان كان احدا لاخرين لم يتناول القسمين الباقيين
 لم يكن الجواب بمنع اندراج مورد القيمة في هذه الكليتين وكون الصغرى من
 القضايا التي يكون محمولها صادقا على موضوعها صادقا والكلي على جزئياتها فان
 مورد القيمة فيما نحن فيه من جملة ما يصدق هو عليه لا يقال من شرط ان
 الشكل الاول ان يكون الصغرى من القضايا التي يكون محمولها صادقا
 على ما صدق عليه موضوعها الحقيقي وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه لا يقال
 على تقدير تسليم ما ذكر لا يندفع اصل الشبهة اذ يمكن ان يقال التقسيم المذكور
 فاسد لانه مورد القيمة تنوع وكل شئ اما واجب او ممكن او ممتنع لا يتم
 احدا من اثنين الى اقسام مخصوصة يوجب انقسام الاخر اليها فمورد القيمة
 اما واجب او ممكن او ممتنع فان كان واجبا لم يتناول الاخرين وان كان
 احدا الباقيين لم يشمل الاخرين ولا يخفى ان الصغرى من القضايا التي
 محمولها صادقا على ما يصدق عليه موضوعها وكذا لو قيل تقسيم المفهوم الى
 الكلي والجزئي بطا لا مورد القيمة مفهوم وكل مفهوم اما كلي او جزئي فان
 كان كلياً لم يتناول الجزئي وبالعكس وتقسيم المفهوم الى المركب والبسيط فاسد
 لانه مورد القيمة مفهوم وكل مفهوم اما مفرد او مركب فمورد القيمة
 اما مركب او مفرد فان كان الاول لم يشمل الثاني وبالعكس ولا يمكن

الجواب

الجواب بمنع اندراج المقسم في الكليتين وكون الصغرى من القضايا التي
 محمولها صادقا على موضوعها صادقا والكلي على جزئياتها اقول الجواب
 ان اسم لادة الشبهة ان في التقسيم بغير صدق مفهوم كل واحد من القسمين
 على ما صدق عليه المقسم لا على نفسه والافضل الحقيقي اللازم من التقسيم
 الحقيقي انما هو باعتبار صدق مفهوم القسمين على ذات ما يصدق عليه المقسم
 لا باعتبار صدق مفهوم المقسم على ما صدق عليه فرد المقسم فبما راجع ان مورد القيمة
 كلي اي يصدق على نفسه ذلك المفهوم قولك فلم يشمل الجزئي ان اردت
 به انه لم ينصف بالجزئي فليس كذلك لانه لم ينقسم اليها ذلك لما عرفت ان المقسم
 في التقسيم صدق مفهوم القسمين على ما صدق عليه المقسم لا نفسه وان
 اردت به انه لم يصدق على شئ يصدق عليه الجزئي فمورد الافضل الحقيقي
 بين المفهومين انما هو باعتبار صدقهما على ذات ما يصدق عليه المقسم وما
 صدق عليه تلك الذات فافهم قال بعض الفضلاء فانه قيل هذا التقسيم
 فاسد لانه الالف واللام في اللفظ لا يستغرا في معناه على ما تقدم
 كل موضوع لغيره اما مدلوله كلي او متخص ولا شك ان مورد القيمة هو اللفظ
 الموضوع لغيره وكل لفظ موضوع فمدلوله اما كلي او متخص فمورد القيمة
 امام القسم الاول او المقسم الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني و
 ان كان الثاني لا يشمل الاول فمورد القيمة لا يشمل قسميه فلنا معنى
 قولنا كل لفظ اما كلي او جزئي فرد من افراد متصرف باحد هذين الوجهين
 على سبيل الافصال فمورد القيمة غير مندرج في هذه لانه نفس مفهوم

وبما ذكرنا ظهر ان دفع ما يقال ان التقسيم المذكور فاسد
 لان مورد القيمة ممتنع او هو الامور العامة الممتنعة
 الوجود في الخارج فلا ينقسم الى الواجب والممكن وما يقال
 ان تقسيم المفهوم الى الكلي والجزئي فاسد لان
 مورد القيمة كلي فلا يتناول الجزئي وتقسيم مفهوم
 الى المركب والمفرد بطا لان المقسم مفرد فلا
 يتناول المركب فاعلم منه منه

هذا اللفظ لا شيء من افراده انتهى كلامه اقول ان اراد ذلك الفاضل
 بقوله كل لفظ هذا مدلوله اما كلي او شخص مجرد الانفصال الحقيقي لم
 يحصل انقسام اللفظ الى كلي والخزني بمعنى ان يكون بعضا قاسما وكليا و
 البعض الآخر خزنيا كما هو المعبر في القاسم وان اراد ان كل لفظ مفهوم
 ينقسم الى خزني وكلي بمعنى ان بعض افراده كلي والبعض الآخر خزني ولا
 القسمان في شيء واحد ولا يرتفعان عنده فيعود اصل الاعتراض بان
 مدلول ذلك اللفظ اما كلي او خزني فان كان كليا لا يكون خزنيا وان كان
 خزنيا لا يكون كليا ولا يقع الجواب بان مورد القسمة غير مخرج تحت القسمة
 كما لا يخفى فامل بل الجواب ان المدلول لفظ واحد يجوز ان يكون خزنيا
 وكليا معا بان يكون بعض افراده خزنيا والبعض الآخر كليا لكن يردح انه
 ان لم ان بعض اللفظ بحيث يكون احده مدلوله كليا والآخر خزنيا لكن
 كثير من اللفظ بحيث لا يكون مدلوله الا احدهما فقط فلا يصح قوله كل لفظ
 مدلوله اما كلي او خزني وهذا يظهر ان حمل الاسم على الاستغراق في القسم
 خطأ قطعاً وقد يقال مورد القسمة ليس اللفظ الموضوع لا نفسه ولا
 ولا افراده بل مورد القسمة مفهوم مدلول اللفظ الموضوع لان الكلي و
 الخزني اما احدهما عليه لا على اللفظ الموضوع كما لا يخفى فلا يصح قوله مورد
 القسمة اللفظ بل الحق في الاعتراض ان يقال مورد القسمة مدلول
 اللفظ الموضوع وكل لفظ موضوع مدلوله اما كلي او خزني فمورد القسمة
 اما كلي او خزني فان كان الاول لم يشمل الثاني وبالعكس لا يصح الجواب

بان مورد القسمة لا يندرج في هذه القسمة بل الجواب اننا نختار ان
 مورد القسمة كلي فلو كان كليا لم يشمل الخزني ان اردت به انه ان
 كان متصفا بالكليته في نفسه لا في ضمن الفرد لم يكن متصفا بالخزنية
 كذلك اي في نفسه لا في ضمن الفرد فسلم لكن الانقسام الى الخزني لا يقتضي
الانقسام الى الخزنية في ضمن الفرد كما سبق وان اردت به ان كان
 بالكليته في نفسه لم يكن متصفا بالخزنية في ضمن الفرد او مطلقا فم لا
 التنا في الحقيقيين الخزني والكلي ليس الا باعتبار صدقهما على شيء واحد
 باعتبار واحد بان يكون كلاهما محمولا على امر واحد لا في ضمن الفرد بل باعتبار
 نفسه في ضمن الفرد لا باعتبار صدقهما على شيء واحد مطلقا وان كان
 صدق احدهما في ضمن الفرد وصدق الفرد عليه نفسه تأمل واعلم ان
 هذا الدليل على تقدير ثباته يدل على ان لا يكون شيء ما اعم من شيء مطلق او
 وجهه ان يكون شيء ما اعم من شيء في الجملة معلوم بالضرورة فيكون هذا الدليل
 باطلا قوله ثم الانقسام لازم لطبيعة هذا اشارة الى شبهة اخرى تور
 في امثال هذا المقام وهي ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم
 لازم الاقسام ولازم اللازم لازم فليزوم لزوم الانقسام الى الاقسام
 لكل منها ويلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابلته فانقسم هو من اكل من اللفظ
 الذي مدلوله كلي والذي مدلوله شخص الى نفسه وقسمه وان لم يكن
 هذا السقيم باطلا ولا يخفى ان هذا الدليل يدل على بطلان السقيم مطلقا
 سواء كان حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقسيم الكلي الى اجزائه او الكلي

وقد نفور شبهة هكذا عدم الانقسام الى
 الاقسام لازم لقسمها وقسمها لازم
 للمقسم ولازم اللازم لازم فليزوم
 لزوم عدم الانقسام للمقسم
 هو الخط منه

الى اجزائه بخلاف الدليل الاول فانه يبطل بغير الكلي الى جزئياته اذا
 كان حقيقيا كما لا يخفى وبسبب التركيب وكون شئ اعم من شئ اقول
 لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون صحيحا فيكون هذا الدليل مبطلا لنفسه
 لانه هذا الدليل يبطل التركيب والقيم وهو نفس مركب منقسم فلا يكون
 هذا الدليل صحيحا على تقدير صحته وايضا لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون
 هو نفس دليله لانه عدم الدليلية لازم لكل واحد من اجزائه وكل واحد
 لازم له ولازم اللازم لازم فيكون عدم الدليلية لازما له فلا يكون دليلا
 وايضا مفهوم الدليل لازم لهذا الدليل وسلب الدليل لازم لهذا المفهوم
 فيكون سلب الدليل لازما لهذا الدليل فلا يكون دليلا فما هو جوابكم في
 جوابنا اقول ان لو صح هذا الدليل لزم ان لا يتصرف شئ بالمفهوم مغايرة
 لازم له لانه لو تصف الانسان مثلا بالشيئة مثلا فلازم الشيئة المغايرة
 للان والشيئة لازم للان فيكون المغايرة للان لازما له فيكون الشئ
 مغايرة النفس وهو في ما هو جوابكم في جوابنا اقول بما ذكرنا ان يقال فيكم
 وان دل على ان القيم الحقيقي بطل كس عندنا ما يفيده لانه الدليل اما ان يخص في
 الصحيح او الفاسد او ينقسم اليهما والاول باطلا فتعين الثالث فتبين
 المطالب انقسام الدليل اليهما حقيقيا بلا شبهة والدليل اما على بطلان القسم الاول
 فلا لو اخطى الدليل في الصحيح كما دليلنا على صحة القيم الحقيقي صحيحا فقامع
 انه ليس كذلك عندكم على انه يلزم اجتماع النقيضين كما لا يخفى واما على
 بطلان القسم الثاني فلا لو اخطى الدليل في الفاسد لزم ان يكون دليلكم هذا كسرا فلا

انقسام الدليل الى قسمين
 القسم الاول هو الدليل
 الذي لا يخطئ في الصحيح
 والقسم الثاني هو الدليل
 الذي لا يخطئ في الفاسد

ينتج مطلوبكم والثاني بطل عندكم على انه يلزم ارتفاع النقيضين او
 المدعى ما صحح او فاسدا ومنقسم اليهما والاول باطلا لانه لا يخطئ مدعى
 مع ان فيه يتبين مدعى ما والاول ارتفاع النقيضين فتعين احد القسمين
 الاخرين وعلى كل تقدير ثبت الخط اما على التقدير الاول فلا لو كان كل واحد
 صحيحا لزم ان يكون قد اخطى قولنا القيم الحقيقي واقع في جملة حقايا
 فثبت الخط واما على التقدير الثاني فلا انقسام المدعى اليهما على تقدير تحققه
 حقيقة تحقيق قطعا وقرب من هذا ما يقال لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون
 صحيحا لا يقيد عدم صحة انقسام الدليل الى الفاسد والصحيح واخصا في
 بطلان الحكم دليل الحكم على صحة القيم صحيحا ايضا مع انه ليس كذلك عندكم فتبين
 ان يكون كل دليل فاسدا فلا يكون دليلكم هذا صحيحا على تقدير صحته او يقال لو
 صح دليلكم لزم ان لا يكون مدعى ما كما ثبت ما ذكرنا هذا وحسب محل القسم
 لازم ذهني لطبيعة المقسم حيث هي اي ماهية المقسم لا بوجه شئ وهو لازم
 لانقسامه الى افراد اذ اقبل وجزء من مفهوم هذه الافام ولا يلزم من
 ذلك انقسام مفهوم الام ولا افرادها الى ذلك القسم لان العارضة الد
 للجزء واللازم لا يلزم عرضة لكل والمعلوم مفهوم مجمل العارضة مفهوم
 الداخل في ماهية الان فاقترع عارضة مفهوم الان فلو صح دليلكم هذا لزم ان
 لا يكون مفهوم الجوانب او لا يكون داخل في ماهية الان واللازم بطل
 بالانقسام قال بعض الفضلاء الجواب عن هذا السؤال ان القسم المذكور لازم
 للمقسم بحيث وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه تلك الحقيقة بل

حيث ان تحقق الاقسام انما هو مع تحققه في ضمنها ولازم الشيء باعتبار
لا يلزم ان يكون لازما لزومه باعتبار آخر ثم قال فان قلت مذكرة انما يصح
بالنسبة الى ما صدر عليه مغزى القسمين اما اذا اعتبر القسمين في ذلك المفهومين
كما هو الظاهر لا يعقل من القسم الى المقسم مع قيد خاص فالمقسم لازم للام
من حيث وجودها في الذهن ايضا فيلزم من انقسام الاقسام لا اتحاد اللزوم فيقول
اختلاف الجنسية على ذلك التقدير انما يتحقق لا انقسام لازم للمقسم في الوجود
الذهني من حيث هو لا باعتبار قديمه القوي الذهنية والخارجية وقسم وان لم
لزوم كلام ذهني غير مجرد عنها على ان المقسم حين يعقل القسم ذاتا كان اولاً
غير متوجه اليه قصد بل ذلك المقسم ففي لزومه له يجب وجوده في الذهن الذي
هو تفعله قصد بل هذا كلامه بعينه اقول لو كان اللزوم بحسب الوجود
الذهني يعنى كونه اللازم معقولا قصد كما صرح به يلزم ان لا يكون الاقسام
لا زما ذهني المقسم اذ لا شك ان تفعل المقسم قصد او غير قصد لا يلزم
تفعل الاقسام فضلا عن تفعله قصد امع انه اشار في الجواب لحدوده
ان الانقسام لازم بحسب الوجود في الذهن للمقسم والتحقيق ان لازم
الشيء بحسب وجوده في الذهن لا يجب ان يكون متفعله عند تفعل اللزوم
او تحققه في الذهن مجرد عنه بل يجب ان يكون بحيث كلما تحقق اللزوم
في الذهن انصف باللازم فيه الا يرى ان الكلية لازم ذهني لمفهوم
الا ان عند فهم مع انه كثر ما يتصور الاثنا ولا يحظر بالبال مفهوم الكلية
قال قدس سره في الحاشية والمبادر مطلق القيمة بحسب العرف هو

اعتبار

اعتبار التباين وما نحن فيه من ذلك القبيل اقول ان الاقسام المذكورة
ليست متباينة لاجتماع اسم الجنس والعلم في مثل نور واسد والحق
والعلم في قائم ومصدر والعلم في مثل اياس وفضل والفعل والعلم
في مثل شمر وعنب ويمكن ان يجاب بان حاصل القيمة المذكور ان اللفظ
الوضعي مدلوله الوضعي بحسب الوضع الواحد اما كلي او شخصي والاول
مدلوله الوضعي بسبب الوضع الواحد اما ذات او حدث او نسبة بينهما ولا
يجب تباين الاسم لانه لا يصدق على لفظ واحد ان مدلوله الحاصل بحسب
الوضع الواحد كلي وجزئي او ذات او حدث او ذات ونسبة وربما يقال
المقسم حقيقة واعتبار التباين في الاقسام نظر الى ما هو الظاهر ان المقسم
المدلول لا اللفظ والمدلول الواحد لا يكون كليا وجزئيا وذاتا ونسبة او ذاتا
وحدثا فامل **قوله** قدس سره في الحاشية وايضا الالفاظ المتعلقة بالظهور
ان يقال الالفاظ موضوعية كانت او غير موضوعية فربما يكون مدلوله العقلية
كلية وجزئية وليست داخل في شيء من هذه الاقسام باعتبار شيء من هذه
المدلولات فنجيب ان يراد باللفظ الموضوع وبالمدلول المدلول الوضعي
وانت حينئذ ان اريد بالمدلول الوضعي الموضوع فلا يصح مطلقا فيما
اوتيه سندا الا ان يقول بما لا يرتكب مثله في التعاريف ولا يصح ايضا قوله
او حدث لازم الموضوع له لبعض المصادر على اليس كحرف فقط بل كحرف مع
امر زائد كالضمة والفتحة واما المدلول الوضعي الاعم من الضمير والخطبة
والالزام فيلزم ان يكون بعض المصادر بل كثر منها اسما واجناس

وان يكون كثير منها صادرا ويلزم كون بعض المشتقات فعلا وبعض
الافعال مشتقا وكون بعض الالفاظ الموضوعات مختصا ببعضها
اسم جنس وبعضها مشتقا وفعلا كل ذلك يظهر بالتأمل **قوله** اما كل
يكن فرض صدق **قوله** اقول هذا هو الحق **قوله** وما قال بعض الفضلاء ان الالفاظ
الحاصل في العقل ان كان فيه ما يمنع به ذلك الامر فرض صدق على
متعدد وبسبب التعيين والتخصيص في الموضوع والافعال ففاسد ظاهرها
لان تعريف التخصيص لا يصدر عن التعيين والتخصيص نفسه على المذهب
وهو كون التعيين متعينا بنفسه لا بتعيين زائد عليه فلا يكون جامعا
ويصدر في تعريف الكل عليه فلا يكون مانعا ويمكن ان يجاب بان المراد
بما كان فيه الامر مخصوصا ما تحقق فيه تحقفا اعم من تحقق الجزء في الكل
وتحقق الطبيعة فيما يصدر عليه وتحقيق العارض في المعروض فعلى
هذا لا يرد الاعتراض بتعريف التعيين وبهذا الجواب يندفع ما يقال ان التعريف
المذكور انما يصح على قول من ذهب الى ان التعيين جزء للتخصيص واما على رأي
من قال بكونه عارضا فلا يكاد يصح فافهم وقد يقال هذا التعريف انما
يصح على مذهب من قال ان مانع في الشركة امر في التصور مستمرا بالتخصيص وهو
غير مستمرا كما قيل بل من ادعى تصور حقيقة ان ليس التخصيص الجوهرية
مثلا الا ماهية النوعية المقترنة بالكم والكيف والوضع وجزءها المفعول
الشيء العرضية ولا يدخل فيها من زائد على ماهية النوعية فان ادرك
التخصيص المذكور بالكل لتصوره ما فاعلم فرض الشركة فيه وان ادرك لا بالشخص

77
كان تصور غير مانع وان كان المراد في الصورتين واحدا **قوله**
اي معنى غير الحرف مستقل بالمعنوية لقرينة مقابلة وقال بعض الافعال
المراد بالذات ما ليس بحرف ولا نسبة وقيل المراد بالذات المعنى المستقل
بالمعنوية الذي غير حرف ولا نسبة وانما جئنا به ليرد على النفي الاول ثم النفي
انه ان اردنا النسبة ما هو الظاهر منه يلزم ان يكون تعريف اسم الجنس صادرا
على الفعل والمتنوع معا لا كل واحد منهما غير حرف ولا نسبة بينهما
ان اردنا بها تركيبا غير النسبة او ذهنية يلزم ان يكون اللفظ الموضوع
باراء عن الحرف الذي كان نسبة كناية اسم جنس كلفظ كان وهو على المذهب
الاصح تأمل وعلى النفي الثاني انه يلزم ان لا يكون اللفظ الموضوع لمعنى
كله غير مستقل بالمعنوية غير حرف ولا نسبة بينهما اسم جنس مع ان النفي
المطوية في كتب النحو والاصول صالحة لصدقه عليه وبما يقال يرد على
النفي الذي ذكره قدس سره ان تعريف اسم الجنس على ما ذكره يصدر عن المتنوع
اذ هو معنى غير الحرف مستقل بالمعنوية والاعتراض الوارد على النفي
الثاني من النفيين يرد على هذا النفي ايضا **قوله** والمراد بالقيام بالنفي
كونه بلغة الغير بحيث يمكن ان يتقوا منه اسم محمول اقول هذا التعريف
ليس مانع اما اوله فلا يصح على مثل اللبس والنسبة فانه امر يصح ان يكون
اسم محمول كاللبس والتأمر فيلزم ان يكون اللبس والنسبة اقسام لغير
ومصدر ما مع ان ذلك ليس كذلك واما ثانيا فلا يصح على مثل يضرب
ونعرب بالنسبة الى الفاعل والمفعول فانه امر يصح ان يتقوا منه اسم محمول

عليه كالمضارب والمضروب فان اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع
 المعلوم والمفعول مشتق من الفعل المضارع المجهول فيكون ان يكون
 مدلول يضرب ويضرب حداثا والدال عليه ما مصدرها مع انه ليس كذلك
 واما ثانيا فلا يصدر عن مثل لفظ الضرب بالنسبة الى المضارب لانه
 لفظ الضرب باعت على المضارب اي بحيث يقع ان يتنوع منه اسم محمول
 عليه كلفظ المضارب مع ان لفظ الضرب ليس مجرد قائم بالمضارب و
 لا الدال عليه مصدرها واما رابعا فلا يصدر عن مثل لا حول ولا قوة
 وفي علم الصلوة فانها يختصان باللفظ بهما بحيث يمكن ان يتنوع بينهما
 اسم محمول عليه هو كانه كالحقولة والحيولة فانها مشتقان من لا حول ولا
 قوة الا بالله وفي علم الصلوة موضوعان للفظ بهما مع كونهما قائمين
 باللفظ بهما فلا يكون التعريف مطردا ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض
 بان المراد بالاستيفان المأخوذ في القيام المستفان الاصغر وهو ابتداء
 عند الاطلاق واستفان الحقولة والحيولة استيفان اكبر واما ثانيا
 فلا يصدر عن المضارب بالنسبة الى الشخصين المضاربين انه مختص
 بهما بحيث يمكن ان يتنوع منه اسم محمول عليهما موافاة كالمضاربين فانه
 التثنية مستفاد المفرد كما صرح به في شرح المنهاج بل نقول التعريف
 يصدر عن كل مفرد جوهرا كان او عرضا بالنسبة الى المثنى والجموع
 وكذا على كل معنى بالنسبة الى الجموع فلا يكون التعريف مطردا **قوله** او يكون
 حاصل في الغير ومخصا به اقول هذا التعريف ليس مطردا واما اول

فلا يصدر

فلا يصدر عن علم الخ والمحمول بالنسبة الى الكل كالتأطع بالنسبة الى الانسان
 فانه حاصل في الانسان ومختص به بحيث يكون الاشارة الى احدهما
 الاشارة الى الآخر لا تخادها في الوجود الخارجي مع انه ليس بقائم بها
 بالاتفاق واما ثانيا فلا يصدر عن المتفق مثل الابيض و
 الاسود والقائم والعالم فانها امور حاصلة في الغير مختصة به بحيث
 يكون الاشارة اليها عبر الاشارة اليه مع انها ليست باحداث قائمة بالغير
 اتفاقا واما يقال التعريف المذكور يصدر عن كل واحد من اليبس
 والصورة بالنسبة الى الجسم والجسم بالنسبة الى كل واحد منهما فيلزم ان يكون
 كل واحد من الامور الثلاثة حداثا قائما بالغير والدال عليه مصدرها مع انه
 ليس كذلك وفيه شبهة **قوله** واما اقبيره بالبتعية في التخيير قد فسر
 المتكلمون القيام بها اقول لا يخفى ان هذا التعريف غير مانع لصحة
 علم المتفق مثل الابيض والاسود والعالم فانها تابعة في التخيير
 لما يصدر عن هي عليه بمعنى ان المتخيير بالذات وبالحققة ما يصدر عن
 هي عليه واما هي فتخيرة بالعرض وبالمجاز فيلزم ان يكون مدلول المتفق
 احداثا والدال عليها مصدرها مع ان ذلك ليس كذلك ومنتهى صفا
 بصفات الباري وصفات المجرى بل بالصفة الاعتبارية للتخيير
 وغيرها كما اشار اليه قدس سره لكن يمكن الجواب عن هذا النقص بان
 مرادهم بالبتعية في التخيير اعم من البتعية بجهة حقيقة او تقدير كما ذكر
 في الاتحاد في الاشارة الى الحقيقة ومع لا ينتقص بالامور المذكورة واما

بل يصدر عن الكل بالنسبة الى الكل
 جزء من اجزاء منه

الجواب بتخصيص المعرف بقيام العرض بغير الجوازات فيخرج تعريف
 الحدث المذكور عن الانعكاس وتعريف اسم الجنس عن الاطراد كما لا
 يخفى وكذا يخرج تعريف الفعل عن الانعكاس فلا يكون صحيحا في
 هذا المقام فافهم **قال** قد مر في الحاشية صفتان مشتقان
 المصدر قد يتناقض بانالام انهما مشتقان من المصدر بل هما
 مشتقان من الحاصل بالمصدر فان قلت اليه لا يشتق الالم بالمصدر
 بلا واسطة او واسطة كما تقدم عندهم قلت لو سلم فزادهم بالمصدر
 هنا اعم من المصدر حقيقة او حكما او المراد بالمصدر هنا القائم بالغير
 فانه كثيرا ما يطلق عليه وهما المعنى القائم بالغير الذي يمكن التبعية
 بالفارسية بما في آخره وال ونون او تاء ونون وربما يقال لانهم ان معنى
 الابيض بحاصل اللغة ليس ما قام به البياض بمعنى سفيد بودن لم
 لا يجوز ان يكون معناه محب اللغة ما ذكرنا وان لم يستعمل فيه قط
قوله وينبغي ان يراد في تعريف المصدر قيد الجارى على الفعل احترازا
 عن مثل العالمية اقول الاحتياج بالقيد المذكور لاخراج العالمية بما يشبه
 لوقر القيام المعبر في تعريف الحدث بالاتحاد في الاشارة لتحقيقا او
 تقديرا او بالنبعية في النجدة اما لو فسركونه ناعنا بالغير بحيث يمكن ان
 منه اسم محمول عليه فلا احتياج اليه اصلا اذ لا يصدر في مثل العالمية
 انه يخص بالغير بحيث يمكن ان يتق من اسم محمول عليه واقول على
 التفاسير الثلاثة تعريف المصدر يصدر في مثل كلمة على وعاء او يمين

لا يشترط ان يكون المصدر
 في تعريف الحدث

اذ يصدر في على مدلولها انها مختصان بالغير بحيث يمكن ان يشتق
 من لفظها كلفظ النجاوز والعلو المطالعين امر محمول عليه مع انه ليس
 بمصدر وانفا قافلا بد من زيادة قيد الجارى على الفعل لاخراجا من اصل
 وبما ذكرنا ظهر لك ان ما يستفاد من كلام بعض الفضلاء ان الحسن في
 تعريف المصدر ان يقال هو معنى قائم بالغير بغير عنه بالفارسية بما في آخره
 دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل ليس على ما ينبغي لانه يصدر في
 على اسماء المصادر ومثل العالمية كما لا يخفى قيل وعلى التفاسير سوى
 الاول لا يصح قوله وهو المصدر اذ يدخل فيه مثل البياض واسماء المصادر
 ولا يصح مصدره وكذا على الفهر الاول لانه يدخل فيه اسماء المصادر
 التي يراد فيها مصدرها اذ يصدر في على مدلولها انها ناعنة للغيران
 من لفظها اسم او يتق من لفظها الذي هو المصدر وانتهى كلامه وان
 جبرانه لا يصح قوله وهو المصدر وعلى التفاسير الثلاثة كلها المصدر في على
 مثل البياض والوداد اما على التفسيرين الاخرين فظروا ما على التفسير
 الاول فلا بد له اختصاصا بمحكمة الذي عبر به بحيث يمكن ان يتق منه
 اسم محمول عليه كمالا ببيض وكيف لا وكلما عرفت القيام المعبر في القول
 بهذا التفسير مثل التواد والبياض من الاعراض المحسوسة باحدى الحواس
 الخمس فيجب ان يكون بحيث يمكن ان يتق منه اسم محمول على الغير فبما
قوله وان كان لنا عليه كلام ذكرنا في حاشية شرح الطوالع محصل
 الكلام المذكور في تلك الحاشية ان اعتبار الوحدة لا يجب في بعض

اقول ولا يخفى عليك انه على تقدير اخراج كلمة
 على وعن الاسمين عن التعريف لا يكون
 التعريف حاصل او يكون اسم الجنس وكل واحد
 من الاخرين باطل فلا يكون التعريف صحيحا فافهم
 واما علة من المصدر صاحبة العالمية واسماء
 المصادر فيعتبر كل واحد منهم

التقاسيم لتتقوى الاختصار بدونه لا ندراج مجموع القسمين تحت
واحد منها كما في تقسيم المفهوم الى الموجود والمعدوم وتقسيم اللفظ الى
المفرد والمركب والمفهوم الى الواجب والممكن هذا وربما يقال لا حاجة الى
اعتبار فيه الوحدة في بعض التقاسيم لعدم اندراج القسمين تحت المقسم
كما في تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف وتقسيم الاسم الى المعرب
والمنع وتقسيم العلة الداخلة الى المادية والصورية **قوله** اذ قد لوحى به
الباء المصدرية اقول فيه تحت من وجوه احدى بانهم ان لا يكون مثل
عبد الله علما في وجه المقسم بقيد الوحدة مع انه علم بالاتفاق وثابتها
ان هذا الجواب لا يحسم الشبهة اذ لنا ان نضع لفظا واحدا كلفظ علم
بازاء مفهوم العالمية فيصدق التعريف عليه فلا يكون مانعا وثالثها
انه ان اريد باللفظ الواحد اني ما يطلى عليه اللفظ كصفة الاستغناء
لم يدخل في التعريف شي من المصادر ولم يكن ايضا تعاريف الارقام
الباقية جامعة كما لا يخفى وان اريد ما له نوع وعلة لم يخرج مثل العالمية
وان اريد خصوص وحدة دلالة في الكلام عليه لا يقال اللفظ
الواحد ما يتكلم به مرة ودفعه لا نأقول بجود التكلم به اذ دفعه بل بحسب
ان يتكلم به كذلك تأمل **قوله** والظاهر ان ليس بكلمة هذا جواب آخر تقر به
ان المقسم بكلمة لا اللفظ الموضوع مطلقا والعالمية ليست بكلمة فني
خارجة عن تعريف المصدر اقول فيه ايضا شبهة من وجوه احدى ان هذا
الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ جعل العالمية علما المعنى يكون كلمة بدلية

لعدم

لعدم دلالة جزء لفظ على جزء معناه فيصدق التعريف عليه مع انه ليس
افراد المعرف فلا يكون التعريف مطردا وثابتا ان لنا ان نضع لفظا مفردا
بازاء مفهوم العالمية فيكون كلمة قطعا فيصدق التعريف عليه مع انه
ليس بمصدر فلا يكون التعريف مانعا تأمل وثالثها انه على هذا الجواب يلزم ان
لا يكون تعريف المشتق صادقا على افرادة كقائمة وضاربة اذ انما هو بالذات على العالم
كما صرح به بجملة لا تامة الرخصة ولا يكون تعريف الفعل بغير منعك لعدم صدقه
على الفعل المضارع لدلالة جزء لفظ على جزء معناه كما اشار اليه بجملة الائمة
في شرحه للكافية تأمل **قوله** محل بحث لانه لا يقيد الاسم بخارج مثل العالمية لانه
ليس باسم اذ ليس بكلمة واسم قسم منها اقول فيه استنباه من وجوه الاولى
المستباعدة من الاسم في مثال هذا المقال ليس بالقابل للفعل والحرف بل اللفظ
الدال على معنى بالوضع ولا يخفى في انه لا يخرج مثل العالمية عن التعريف
والثاني ان الاسم عند بعض المحققين اعم من الكلمة لانه قيد المقسم لا المقسم
وقيد القسم كخود ان يكون اعم من المقسم فلذا جعل قيد مجازي احترازا عن
العالمية والثالث ان مثل العالمية كلمة عند بعض النحاة واسم لكونه معرانا
واحد كقائمة ونضري وهذا القدر يوجب جعل القيد المذكور احترازا عن
العالمية تأمل والرابع انه لو وضع العالمية بازاء معناه يصدق تعريف
المصدر عليها بدون هذا القيد فجعل هذا القيد احترازا عن مثلها اذ وضع
بوضع واحد لمعناه ولما لم يسن قد سبق ان لو وضع لفظ مفرد بازاء
مفهوم العالمية لصدق تعريف المصدر عليه فمن جعل هذا القيد احترازا عن

مثل العالمية كأنه اراد به هو ما يراد فيها تأمل في هذا المقام فانه مشتاق
 الاقوام ومطارد الاوهام وما قبل في الجواب عن هذا الاعتراض ان المراد
 بالاسم في عبارة ابن الحاجب علم من الاسم حقيقة او حكم الا يرى انه يعرف
 المفعول المطلق باسم فاعله فاعل فعل مذكور بجناه ويجعله شاملا للثمة
 مما لا يخفى ضعفه على الاذكياء فافهم قبل ولا يذهب عليك انه لو لم يقص
 الحدث بالقيام بالغير بالتفسير الاول لبقى مثل السواد واسماء المصادر بعد
 الاخراج عن تعريف القيد المذكور واسطة لانه لا يصدر في تعريف اسم الجنس
 عليها لانه لا يصدر في عليها ان مدلولها ذات غير حدث لانه حدث بالغير
 الاخيرين وعدم صدور البواقي بين انتهى كلامه اقول اذا زيد قيد مجاري
 على الفعل في تعريف المصدر يجوز ان يكون ذلك القيد قيد الحدث ويكون
 محصل التعريف المصدر لفظ مدلوله كل حدث جار على الفعل من حيث مدلوله
 كما هو الظاهر العبارة ويكون المراد بالذات ما ليس بحدث مخصوص اي حدث
 جار على الفعل بقرينه المقابلة كما سبق سواء لم يكن حدثا اصلا او كان
 حدثا لكن حدثا جار على الفعل ولا يخفاء في صدور تعريف اسم الجنس ح
 على مثل السواد والبياض واسماء المصادر والغير ما ذكره كما يبقى مثل السواد
 والبياض واسماء المصادر على التفسير بعد الاخراج بالقيد المذكور واسطة
 يبقى على التفسير الاول البصر واسطة كما لا يخفى على المتأمل فلا وجه لقوله
 لو لم يقص الحدث بالقيام بالغير بالتفسير الاول لبقى لم ولا يخفى عليك ان
 الاعتراض الاول الوارد على ما قبل على قوله قدس سره الا ان التفسير

غير جازم هذا واقول مادة ضرب لو كانت موضوع للحدث بشرط عروض
 الرئيسية كما ذهب اليه طائفة يصدر في تعريف المصدر عليه لانه دال على معنى
 محلي قائم بالغير بقرينه بالفارسية بما في آخره دال ولون فيجب ان يكون مصدرا
 معناه ليست يصدر فلا يكون تعريف المصدر مطردا قاطلا واقول البصر
 شبهة على الفطن العارف بصناعة الادب صدور تعريف المصدر ظاهرا
 على الحركة والحروف الاعرابية اذ الضمة في جاء زيد يدل على الفاعلية بالوضع
 معناه ليست كذلك فلا بد من زيادة قيد في تعريف المصدر وعلى تلك الحركة
 والحروف الاعرابية انما يلزم لو كانت معانها كليات وهو لم يجوز
 ان يكون الضمة مثلا موضوع لكل فاعلية شخصية والفتحة لكل
 شخصية لا نأقول لو كان مدلول الضمة مثلا الفاعلية الشخصية لوجب
 ان يفهم منها ذلك في مورد من موارد استعمالها اذ وضع لفظ لمفعول لا يقصد
 به ولا يفهم منه في شئ من الاطلاقات بعيد جدا مع اننا نفهم من الضمة
 الا الفاعلية المطلقة وايضا لو كانت هي موضوعة لشخص كانت هي
 في احد الاقسام الخمسة للفظ الموضوع لشخص والتالي بطه عندكم فكذا المقدم
قال قدس سره في الحاشية وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ان اقول يمكن
 ان يقال المراد بالذات المعنى المنقول بالمفهوم وبقي الحاشية معبر في تعريف
 اسم الجنس والمصدر والتقسيم اعتباري يجوز ان يدخل الاقسام فيه ومحصل
 ان اللفظ الموضوع الذي مدلوله كل ما ذات من حيث انه ذات او حدث من
 حيث انه حدث والاول اسم الجنس والثاني المصدر ولا يخفى انه على هذا يكون

وكذا الواو في اليوك يدل عليها
 فلزم كونه تلك الحركات و
 الحروف مصادر هم

المصدر ايضا جملة افراد اسم الجنس ولا تنافي في التقسيم المشهور فيما
من النجاة وبهذا اندفع ما يقال ان المشتق ايضا من افراد اسم الجنس حيث
فسره صاحب المفصل بما علق على شئ وعلى كل اسميه ولا يخفى انما شامل
للمشتق والمصدر فحمله فيما له فاسد فان المراد بالذات لو كان المعنى
بالمفهومية وكان قبل الجينية معتبرا في تعاريف الاقسام لم يلزم من هذا
التقسيم عدم كون المشتق من افراد اسم الجنس بل يلزم ان يكون المشتق بالاشتراك
الذي مشتق باسم الجنس ولا عيار عليه **قال** قد مره لتفريع عليه بيان
مغنى المشتق في هذا تعريف بان اخراج الفزد من التعريف لغرض لا يصح سماه
الغرض حاصل بدون الاخراج بان تقسم اسم الجنس وبان الف واليس مجرد
اخراج المصدر حتى يحضّر اعتداله بل اخراج المشتق ايضا كما عرفت ثم
كلامه اقول فيه بحث اما قوله فلان اخراج الفزد من التعريف انما لا يصح
لو كان المعرف باقيا على عموم واما اذا كان المعرف مخصوصا فالخراج صحيح
بل واجب وبما نحن فيه المعرف قسم من اسم الجنس لا اسم الجنس مطلقا و
محصل الكلام انما لم يجعل المعرف اسم الجنس مطلق بل قسم منه حتى يخرج من
التعريف المذكور المصدر لتفريع في وهذا كلام صحيح لا شبهة فيه واما
ثانيا فلان الوجه الذي اعتدله اخراج المصدر عن تعريف اسم الجنس بعينه
اعتدله اخراج المشتق مع ان كونه المصدر داخل في اسم الجنس مما اتفق
عليه كثير من ائمة الادب والاصول بخلاف كون المشتق داخل فيه فانه
ما اختلف فيه كثير من المحققين فافهم قيل والقول بان المعرف قسم من

اسم الجنس لا يساعد العبارة ويتأني ما سباني من انه علم من هذا التقسيم
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان بيان قسم منه لا ينطبع في الفرق بينهما
واقول اذا كان المعرف قسما من اسم الجنس ويكون المراد به بعض افراد
يصح قوله في سباني لان المراد به علم من هذا التقسيم الفرق بين اسم
الجنس المعرف بالتعريف المذكور وعلم الجنس وهذا كلام لا عيار عليه
على انه لو اريد باسم الجنس العلم يصح ايضا انه علم من هذا التقسيم الفرق
بين اسم الجنس وعلم لان التعريف معتبر في مفهوم العلم مطلقا بخلاف
اسم الجنس تأمل **قوله** فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كمال اما حديث واحد
او غير حديث ووجه ادرك منها اقول نظري من هذا الكلام انه اراد بالذات
ما ليس بحديث واعتبر فيه وفي الحديث قبل الوحدة لكونهما مقابلين للتقسيم
المالك وحمل قوله اوليته بينهما على المركب منها اعتبر فيه النسبة وفيه انه على
هذا لا يكون تعريف اسم الجنس انما اما اوله ولا يصدرق على هيئة ضرب متلا
انها لفظ موضوع مدلولها كمال غير حديث ووجه لان مدلوله نسبة الحديث الى
فاعل مخصوص وزمانها ولا خفاء في ان المركب من النسبة والزمان غير حديث
وحده اى ليس نسبة من الحديث والذات بمعنى المركب منها الذي اعتبر فيه
نسبة مع انها ليست باسم جنس واما ثانيا فلان لا يصدرق على كان المناقضة
لانها لفظ موضوع مدلوله كمال لان مدلوله يتبين شئ مخصوص شئ ما او
يتبين شئ ما مع الزمان او بدونه على اختلاف المذاهب وغير ذلك
وحده اى ليس حديثا ولا مركبا من الحديث والذات وهو طامع ان الافعال

المناقضة ليست أسماء اجناس بل تقاق واما ثالثا فلانه يصدق على
 الفعل والمشتق فانهما لفظان موضوعان مدلولهما كل غير حدث ووحدة
 اى ليس بركب من الحدث والذات الخارج عن مفهوم الفعل ودخول
 النسبة والزمان او النسبة فقط في مفهوم الفعل والمشتق تأمل وقيل ان
 اراد بالمدلول الموضوع فلا ينبغي تأويل قوله او نسبة بينهما بالركب منها
 لان الركب من الذات والحدث ليس الموضوع له في الفعل والمشتق بل الركب
 من الحدث والنسبة والزمان في الفعل والركب من الذات والحدث والنسبة في
 المشتق وان اراد بالمدلول ما هو اعم من الموضوع له فلا يمتنع الى هذا التأويل
 لان النسبة مدلول تقف لهما ولا يخفى انه لو ارد بقوله او نسبة اذ و
 لم يشكك بالفعل فمذا هو التأويل الحقيقي بالقبول ثم كذا اقول على هذا الموضع
 ان لا يكون تعريف الفعل او تعريف المشتق مانعا لصدقه على كمال المناقضة
 على مذهب من قال بكونها موضوعات لشيء مخصوص لشيء تام مع الزمان و
 بدونه لانه لفظ موضوع لمفهوم كلي ذو نسبة بين الحدث والذات و
 النسبة اما طرف الذات او من طرف الحدث فعلى الاول يصدق تعريف
 المشتق عليه وعلى الثاني تعريف الفعل وربما يقال لو كان المراد بنسبة
 ذو نسبة بينهما لكان حصر اللفظ الموضوع الذي مدلوله كلي ذو نسبة بينهما
 فيما اعتبر من طرف الحدث وما اعتبر من طرف الذات باطلا لخروج الافعال
 المناقضة عن هذا الحصر تأمل اقول ايضا على ما ذكره لا يكون حصر اللفظ الموضوع
 الذي مدلوله كلي ذو نسبة في القيمين صحيحا لخروج مثل هيئة ضرب من

هذا الحصر مع انه لفظ موضوع لمفهوم كلي ذو نسبة بين الذات والحدث
 فانه موضوعات ليست كلية بين الحدث وفاعل مخصوص وفاعل ما على
 اطلاق الرايين مع الزمان فأمل هذا وقد يقال تأويل قوله او نسبة
 بينهما بالركب من الحدث والذات الذي اعتبر فيه النسبة ليس لاجل جامعته
 التعريف حتى يرد عليه الاعتراض بان لا يرد بالمدلول ما هو اعم من المدلول
 المطابق والتضمني والالتزامي فلا احتياج الى تأويل قوله او نسبة بينهما
 بالركب منها بل لاجل ما افقته فانه لو لم يؤل به لم يكن التعريف مانعا لصدقه
 على اللفظ الموضوع الذي مدلوله الالتزامي كلي ذو نسبة تدبر وقيل المراد
 بنسبة بينهما بالركب من الحدث والذات الذي اعتبر فيه النسبة لكن ليس لاجل
 بالذات ما يقوم به الحدث بل اعم منه ومن الزمان ولا خفاء في صدور التعريف
 على الفعل واسم الفاعل معا **قوله** والتذكير باعتبار الخبر قبل الخبر غير مقدر
 التذكير فلو اعتبر المبتداء ذلك كان مذكرا ولو جعل كذلك كان مؤنثا ويمكن ان
 يقال ان قوله ان يعتبر خبر ظاهر وهو يتركب وهذا القدر كاف في تذكير المبتداء
 او يقال ان يعتبر تأويل المصدر في معنى اسم المفعول فالجواب ان يعتبر
 من غير تقديره و فيكون امر تذكيره مقرا او يقال الخبر ان يعتبر بكونه متاويل
 المصدر والاسناد مجازي فامر تذكيره مقرا ايضا **قوله** ومع يحتاج في قوله
 اما ان يعتبر التقدير اقول الظاهر لا حاجة الى التقدير المذكور اذ يصح ان
 يقال هذا المفهوم المركب من الحدث وغيره اما ان يعتبر من طرف الذات
 اى مبتداء من طرف الذات ويجعل الذات اول اجزائه المعبره او يعتبر من

طرف الحديث أي ببنيان من الطرف الذي هو الحديث ويجعل أول اجزائه
المعتبرة تأمل قيل تعريف المشتق غير جامع أما أولا فلا لا يصدق على مجموع
كلفظ زيدون مع أنه مشتق من مفردة على ما بين في مروج المنهاج ولا
على المتن مع كونه مشتقا مفردا وأما ثانيا فلا لا يصدق على مثل
لفظة الله ما يكون معنى الاصل معتبرا في حقه لتوحيه التسمية لا لا اعتبار
معنى المشتق فان الله اخذ من الله بكسر اللام بمعنى تخر لا بمعنى الذات الذي
تخبر عنه بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة به فلهذا قد تنبأ مع التخيير
وأما ثالثا فلا لا يصدق على مقتل مصدر ميمي من القتل وهو ظا أقول
المراد بالمشتق ههنا الاستغناء الصغير المتعارف بين أهل النظر
وجبان يكون المعنى المشتق منه معتبرا بهما في المشتق داخل فيه وهو
المتبادر من المشتق عند الاطلاق خصوصا في مقابلة الفعل فاندفع
الاعتراض الثاني والثالث لعدم دخول معنى المشتق منه في المشتق لخرجه
في الصورة الاولى واتحاده مع معناه في الصورة الثالثة وكذا الاول
لأن المشتق المتعارف بين أهل النظر تعريف الصفات وما يقارنها كاسماء
الزمان والمكان والآلة والهيئة والمجموع لبيانها وأقول نعم نعم اعترف
بذلك القابل للفظ المفرد لا اللفظ مطلقا والمشتق بقدر القسم والقسم
والتعريف للقسم لا لغيره فلا يلزم من عدم صدق التعريف على المتن و
المجموع بطلان التعريف عكسا فانهم وقد يقال يجوز ان يكون الذات
معينة صفة متخضة فوضع للذات مع الصفة علم فاذا كان هذا

العلم

العلم مناسباً للاسم مجرد الصفة في الحروف في الاصول مع ترتيب الحروف
كان العلم مشتقا استغناء صغيرا مع عدم صدق التعريف عليه وانما
جدير بما فيه وعليه وربما يقال تعريف المشتق لا يصدق على مثل الصلوة
فانها مشتقة من اسم عين وهو الصلوة او الصلوتين وليس مدلولها واحدا
وذاتا ولهذه سبب ما بل مدلولها الحديث فقط وهو تحريك الصلوتين فكل
واقول تعريف المشتق ليس بطرد لصدقه على مثل الكاف لا سمى الله بمعنى
المثابه والتسمية كما هو المشهور وكلمة ذو فان معناه الصاحب مطلقا
فيكون معناه ههنا ذنبه اعتبر بنبته من طرف الذات مع انها ليس بالمشتق
في شيء وقد يناقش ايضا بان التعريف المذكور يصدق على مثل رجل ورجل وليس
من الاسماء المصغرة فان مادة رجل متلايد على الذات وصورة على الكفارة
ولسببها اليه وتلك السبب اليها من طرف الذات مع انه ليس بمشتق بل اسماء
الاجناس ويظهر لك في هذا بان تعريف اسم كبحر غير متفاسل ايضا واعلم
ان الاصل المراد في عرف في الحصول المشتق بالاسم الذي مدلوله كلي
واسم الموصوفة امر بالصفة اقول لا يخفى على الفطن عدم صدق التعريف
ظاهرا على فرد المشتق فلا بد من التأويل وصرف العبارة عن ظاهرها
وقد يقال بعض الاعراضات على التعريف المذكور في الكتاب برده على حصول
تعريف الاثم كما لا يخفى على اولى الافهام وقد عرفت ما بين دفع به هذه الا
الاعتراضات انفا فاستعمله في هذا المقام قال قدس سره في الحاشية
قال ما اعتبر فيه خبر الحديث من حيث زب اليه الحديث اما ان يكون غير كذا

المعتبر فيه ذات ما هي مهمة لا تقين فيها اصلا وليست صفة قال
 الاستاذ كما لا يكون المسجل الذي مكانا وقع فيه السجل لا يكون السجل
 وضع جهته على الارض فاعتبار خصوص الذات في الاول والعموم في الثاني
 غير ظاهر لا يقال اسم الفاعل اعم من التاجر ودلالة على الذات بالوضع
 النوعي والامر الشامل لجميع مواد الذوات المهمة وان كان في كل مادة
 ذاتا خاصا لا نأقول بخلافه ايضا او كونه واسماؤها لكنها لا يتم لها
 فكذلك يحمل جميع الذوات في اسم الفاعل ما يستحق لانه يجعل فاعلا فهو
 مناسب لان يعتبر في اسم الفاعل مطلقا قال قدس سره في الحاشية ما
 ان يعتبر قيام الحروف به بوجه الحروف وربما يقتصر بصدق التعريف على اسم
 التفضيل ويجاب بان المراد انما ان يعتبر فيها قيام الحروف فقط على ان يكون فقط
 قيد الحروف او القيام وعلى التقديرين يلزم ان يكون قيام امر واحد معتبرا
 فيها فلا يصدق التعريف على اسم التفضيل وفيما يلزم ان لا يكون التعريف
 جامع لعدم صدقه على مثل الطائر لانه معناه الزايد في الطول فاعتبر فيه
 الحرف وزيادة عليه مع انه اسم فاعل كما صرح به الشيخ الرضوي وكذا في
 الجواب ان يقال المراد ان يعتبر فيها قيام الحرف بوجه الحروف بحسب الوضع
 وليس في اسم التفضيل قيام حروف بوجه الحروف واعتبار بحسب الوضع قوله
 قدس سره في الحاشية بوجه المبين فقط من غير تعرض للحروف او المراد بالبناء
 البناء ولا يخفى ان الاعراض لو ارد على تعريف اسم الفاعل وادعى هذا
 التعريف والجواب فافهم قال قدس سره في الحاشية او زيادة مرفوعة

على غيره بالذات او بالاعتبار في ذاتها في ذلك الحديث ولا يثبت على ذي فطرة
 ان هذا التعريف غير مطرد لصدقه على مثل الطائر بل على جميع صيغ المباني
 تأمل نظره على جوابه قال قدس سره في الحاشية واما ان يكون معينا باعتبار
 قال الفاضل الطوسي راد في حواشيه الكثاف قد ثبت على بعض الازدهار
 ان اسم الآلة موضوع لتعريفه بواسطة الفعل اي شيء كان كما ان اسم
 الفاعل موضوع لتعريفه يقوم به الفعل اي شيء كان فينبغي ان يكون صفة
 كاسم الفاعل ودفعه انه يعتبر فيه تعيين ما لا يرى انه لو فتح المفعول
 شخص باصبعه لم يقال له مفتاح فيعتبر فيه تعيين ذلك المعنى بوجه
 كما في مفتاح فانه يعتبر فيه ان يكون على هيئة من المسببات المتعارفة في
 المفتاح هذا كله ولا يخفى على العظم ما فيه قوله اي يوجد كحرف حيث
 انه منسوب الى غيره نسبة تامة وهو الفعل يقتيد النسبة بالتامة لزيادة الموضوع
 والتفضيل لا للاختلاف فان قلت تعريف الفعل هذا يصدق على اسماء
 الافعال فانما بمعنى الامر والماض فلا يكون مطردا قلت اسماء الافعال
 افعال عند البعض كالمتزانيين ولا بعد ان يكون عرضي لهم ومختار هذا
 وهو قد خالف في كثير من المباحث المذكورة في هذه الرسالة جمهور النحاة
 ولم يبال بالمخالفة وقد يجاب بان اسماء الافعال عند كثيرين من ائمة
 الادب موضوعات لصيغ الافعال لا لمعانيها وحي لا يصدق تعريف
 الفعل عليها ويجوز ان يكون مختارا لهذه المذهب وفيما فيه وربما
 قيل في الجواب ان المراد بالمدلول في تعاريف الاقسام ما دل عليه اللفظ

افهم وبما ذكرنا ظهر ان ما قال بعض الافاضل من
 ان تعميم اللفظ الذي يدل على الافعال الاربعة
 ينتقض باسماء الافعال لعدم دخولها في
 من الاقسام مع دخولها في المقسم محذور
 تأمل

بحسب الوضع الاول ووجه يخرج هذه الاسماء عن التعريف لانه قد دللنا
 بحسب الوضع الاول ليس نسبة بين الحدث والذات لانه بعضها منقول
 عن المصادر الاصلية صريحا وحكما وبعضها عن الاصوات وبعضها
 عن الحار والمجرور وبعضها عن الظروف وقيل جئت لانه يلزم على هذا الجواب
 ان لا يكون تعريف العلم منعك وكذا تعريف اسم الاسم وان لا يكون تعريف
 الفعل مطلقا وتعريف للفعل جامعاً ومانعاً وان لا يكون مثل عليك
 واما ما ذكره داخل في احوال اقام تأمل وقد حبيب بانه اسماء الافعال موصولة
 عند بعض المصادر لو خطت معها الافعال ووجه ايضا لا يصدر في التعريف
 عليها وفيه ما فيه قيل يتناول هذا التعريف بكلفة الافعال المنسوبة
 عن الزمان كنعم وبئس واستزيت بخلاف التعريفات المتعملة على الدلالة
 على الزمان فانها محجوبة بالتحلف ان المراد بالدلالة الدلالة في اصل الوضع
 والى تكلفان المراهنة الافعال في اصل الوضع مع الدلالة على الزمان
 المنسوبة عنه لعارض الاستعمال فاذا كان الدلالة على الزمان معتبر
 في نظم البيان حذف استغناء لشبهة عن ذكره ارتكاب تأويل فترى
 كلام المصنف نفع جليل اقول انه اراد بالدلالة في اصل الوضع الدلالة
 بحسب الوضع الاول فانه انما الاستعمال على الدلالة على الزمان محجور
 الى هذا التكلف انما يحجج لو كانت الافعال المنسوبة موصولة لها
 الانشائية وهو لم لا يجوز ان يكون موصولة للحدث ونسبة اذا
 ما وزمانا ويكون استعمالها في المعاني الانشائية في الغير المنقضية بالزمان

نق

على

على سبيل التجوز وان اراد بالدلالة في اصل الوضع الدلالة بحسب الوضع
 بان يكون اضافة الاصل الى الوضع ببيانته فيقول حمل الدلالة
 على هذا المعنى ليس بكلف بل هو المراد في هذا المقام المتبادر الى الام
 ثم ان المصنف قال في الخاتمة عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان
 لا يورد على احد الفعل فانه ما دل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها
 ولا يخفى على ذوي فطنة ان المتبادر من هذا الكلام انه ضار بالدلالة
 على احد الفعل مستفاد من التقييم لا الحمد المشهور لا الحمد المشهور بين
 الجمهور وكيف لا ولو حمل الحمد على المشهور لم يستقم الكلام الا بكلف
 تام لا يخفى على اولى العقول واذ اردت بالحدث مستفاد من التقييم فمما
 كان ضمنية واجعا الى الحد او المجرور وورد ان الدلالة على الزمان لم يكن
 مذكورة في التعريف المذكور فلا وجه لذكره فلا بد من توضيح كلامه وما
 ذكره ان الدلالة على الزمان معتبر في نظم البيان حذف استغناء
 لشبهة عن ذكره هو المصنف لظاهره فلذا ذكره والمصنف عرف كلامه
 عن نفع جليل لا الشرح **قوله** شخصي قيل انما يقدر به لانه متبادر
 من العلم عند الاطلاق لا المطلق اذ علم بحسب وهو العلم حقيقة بخلاف
 فان علميته لفظية كما حقق في موضوعه وربما يقال انما يقدر به ليكون التعريف
 جامعاً فانه لو لم يقدر به وحمل على المطلق لم يكن جامعاً لعدم صدقه على
 علم بحسب لانه موضوع لمفهوم كلي لا لمفهوم شخصي كما بين في موضوعه
 اقول قد ذهب جماعة الى ان علم بحسب موضوع الحقيقة من حيث هو

الذهنية وانما متخضفة فيكون التعريف صادقا عليه اذ المراد
المختص اعم من المختص الخارجي والمختص الذهني فلا حاجة الى التقييد
بالشخص بل لا يجوز التقييد به علم انا ان سلمنا عدم صدق التعريف
على علم الجنس لان وجوب التقييد لانه يجوز ان يكون العلم قبل القسم
لا القسم نفسه ويكون التعريف بالقسم لكنه خلاف الظاهر **قيل** المعروف
قسم العلم الى العلم الشخصي وقيل هو التبادر من اطلاق العلم وفيه
ان التبادر انما يلزم في غير مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمبتدأ
ان المقصد الى بيان ما جعل العلم اسماء ولا يخفى ان تخصيص البيان بالعلم
الشخصي ما في سبأني انه علم من التقسيم الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
وانت خبير بما في الجنس من احوال ان الصفات بالاضافة واعرضت عن الجدل
والاعتناء وقيل لا يقال تعريف العلم الشخصي ينتقض باسماء الافعال
فانها موضوعات لشخصات الفاعل معينة بوضع شخص وجعل اللفظ
لتعريفه بتعدد اللفظ بتعدد فلسفي لا ينفك التبادر باب العربية لا ينفك
التحقيق اسماء الافعال لم يوضع لالفاظ الافعال بل هي موضوعات اما للا
او الظروف وح ما هو مفرد داخل في اسم الجنس وما هو مركب خارج عن المقسم
واقول يستفاد من هذا الجواب ان المراد من الدلالة الدلالة بحسب الوضع
قد عرفت انه لو كان المراد من الدلالة الدلالة بحسب الوضع الاول يلزم ان لا
يكون تعريف العلم جامعا وكذا تعريف اسم الجنس وتعريف الفعل والحسن
ما في البصر ثم يحكم بكون ما هو مفرد منها داخل في اسم الجنس ليس يصحح على

اطرافه على ما قلنا من اسم الجنس به تأمل **قوله** وانما قدم في التقسيم قيل
وجه التقديم في التقسيم ان مفهوم الكل وجودي لانه الصالح للقول لا
من كبريت ومن مفهوم الجزء عدمي اي لا يصلح للقول لا سيما بين كبريت
والوجودي يستحق التقديم على العدمي وفيه شبهة ووجه التأخر في البيان
بساطة الاول وتركيب الثاني كما لا يخفى على القاص والداني **اقول** كما لا يتبادر
والانتباه ربما يقال ما وضعت لفظه من باب انه ليس الابتداء مطلقا
كان او محصورا بل هو لزوم له وكذا ما وضعت كلمة الى انه ليس الانتباه كذلك
بل امر مستلزم له ولا يخفى على الزكي ان هذا القول قريب من الصواب **قوله**
ومرة لتعرف حالها اي حال البصر هو كونه مبتدأ وحال البصر وهو كونه
مبتدأ منها وهو اللفظ لفظا ومعنى وقيل المراد بالخال الابتداء المخصوص باعتبار
وجوده الربطي ومحصل الكلام الابتداء المخصوص باعتبار وجوده في نفسه
او باعتبار انه لا تعرف حالها الى الله في نفسه من حيث الوجود الربطي ويعبر
من هذا ما قيل ان المراد من الابتداء انه لا تعرف نفسه من حيث انه حاله لاسما
وربما يقال ان الابتداء المخصوص انه لا تعرف حالها من حيث هي الابتداء المطلق
او كصته منها او الابتداء المخصوص باعتبار وجوده الربطي انه لا تعرف حالها
الى الله نفسه باعتبار وجوده في نفسه وهذا لا يخفى على اولى النهي وان
جنس ما على جميع الصور سوى الصورة الاولى يكون اضافة حال الى ضميرها
بادنى ملازمة لانه الابتداء ليس حاله في الطرفين او حال واحد هما
فقط وقيل كونه الابتداء انه لا تعرف حال الطرفين ومرة لها كناية عن عدم

كونه مكتوباً فصيلاً وبالذات ولم يرد به ما هو المعنى الحقيقي **قول** فافهم
لا يتصور ان يخص به بالنسبة الى السامع الا بدلالة اللفظ والبرهان اما المتكلم
فيتصوره بلا حاجة الى ذكر احدهما **وقد** ان السامع ايضا قد يتصور
بخصوصه بالاشارة اليهما او بكتابتها فلا حاجة الى ذكرهما بالنسبة الى السامع
اللام الا ان يقال المراد انه لا يتصوره الى السامع بخصوصه عادة بل هو من ذكر
او المراد بالذوات اعم من الذوات حقيقة وحكما والاشارة والكتابة ذكر حكمي
وقد يقال المراد من الذوات اعم من الذوات القبلية والآن في يصح بالنسبة الى
المتكلم والمراد بالذوات ما يتناول تحيل اللفظ بناء على بقود النفس على حفظ
المعاني من اللفاظ والمراد بالاختصار المتعارف من الكلام الاختصار العاد
فيصح الكلام بالنسبة الى السامع والمتكلم معاً **قول** فان اخذ مطلقاً
فيه انه ان اراد بالمطلق الطبيعة الكلية اعني الابتداء العام الصادر
على جميع الابتدائات المختصة فلا يتم ان الابتداء والمطلق بهذا المعنى مستقل
بالمفهوم بل به ايضا كالابتداء الخاص اعتباراً ان احدهما ان يلاحظ العقل
من حيث انه مفهوم من المفومات ويتوجه اليه بالقصد وح يكون مع مستقلاً
يصح للحكم عليه اوبه **وتأين** ان يلاحظ من حيث انه ابتداء شئ ما من شئ
وحاله لما وجعله الله لتعرف حاله ما يكون المتوجه اليه قصداً ذلك المتعلق
العام وح لا يكون مفهوماً مستقلاً بالمفومية وصالحاً للحكم عليه او كان
الابتداء الخاص المكتوب بهذا الاعتبار وان اراد بالمطلق الابتداء
الذي لم يلاحظ من حيث انه مضاف الى الغير مطلقاً ولم يجعله الله متعلقاً

شئ ما فصح كونه خلاف الظاهر وعليه انه لا يلزم من عدم كونه كلمة موضوع
للافتداء المطلق بهذا المعنى ان يكون موضوعاً للافتداء الخاص بالاعتبار
الثاني لحوار ان يكون موضوعاً للافتداء المطلق بهذا الاعتبار لا بد
لنفي هذا من دليل **قول** وتأين ان يلاحظ العقل من حيث هو حاله لذلك
اقول اختصار الاعتبار في الانساق ثم لا يجوز ان يلاحظ العقل من حيث
انه مفهوم من المفومات ولا من حيث هو حاله لذلك بل يلاحظ من حيث انه
حالة شئ ما ولا يخفى انه بهذا الاعتبار ايضا غير مستقل بالمفومية وغير
صالح للحكم عليه وبه وبما يقال الظاهر الاعتبار الثاني فلا حظ العقل
من حيث هو حاله للظرف ان اعني الى البرهان كما هو المتصور عندهم **وح** يرد
انه يبقى احتمال آخر وهو ان يلاحظ العقل من حيث هو حاله لاحد الطرفين
فقط ولا خفاء في انه لا يصح مع غير مستقل بالمفومية ولا يصح ان يحكم
عليه اوبه **قول** فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص اقول ان اراد
بالابتداء الخاص الحرفي الحقيقي فيرد عليه انه لا يلزم من عدم كونه كلمة موضوع
للافتداء المطلق والابتداء المتعلق بتعلق مخصوص بالاعتبار الاول
ان يكون موضوعاً للافتداء الشفهي المتعلق بتعلق مخصوص بالاعتبار
الثاني كما هو الظاهر وان اراد به اعم من المختصة والتخصيص فقط فلا يثبت
كون الحرف موضوعاً للتخصيص كما هو المخط لا يقال المراد بالابتداء المطلق بما هو
ما يتناول مفهوم الابتداء وحصره وبالاftداء ما هو متعلق بتعلق
مخصوص لاftداء الشفهي فاذ لم يكن كلمة من الابتداء المطلق ولا الابتداء

الماخوذ متعلقا بمتعلق مخصوص بالاعتبار الاول فيكون ان يكون معنا
الابتداء الخاص الشخصي بالاعتبار الثاني لا نالقول كون حصة الابتداء
المحوظ بالاعتبار الثاني مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه اوجه
البطلان على ان اعتبار رتبة الابتداء المطلق خصوصا في مقابلة الماخوذ
بمتعلق مخصوص ليس الا مفهوم لفظ الابتداء لا ما يتناول حصة ابتداء
اقول تحقق الحصة مسلم وكذا تحقق الطبيعة في ضمنها واما تحقق جزئي حقيقي
للا ابتداء في مادة م. المواد قد و ان اشارة شرط القناد نامل اقول يفردكم
وان دل على ان كلمة م. مثلا موضوع لكل ابتداء شخصي لكن عندنا ما يبيننا
عندهم ان معنى الحرف لا يفهم الا بذكر المتعلق وان ذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تسمية
كحفظ والاشارة في التسمية الباقية فيجب ان يفهم عند ذكر المتعلق والابتداء
الشخص لا يفهم بذكر المتعلق كالسير والبصر فلا يكون موضوعه فافهم **قوله**
لا يصرح علم الجنس واسطة قد سبق ان علم الجنس عند بعضهم موضوع لما
شرط الشخص الذهني فعمل هذا يكون داخل في الشخص والاصح واسطة فالاد
ان يقول ان اريد يكون مدلوله كليا ان معناه مفهوم كلي في بلا خط معلومة
بلون ان يخرج المصاد والمعرفة عن تعريف المصدر ويصير واسطة **قوله** وان
اريد علم م ذلك فهو داخل في الموضوع لمفهوم كلي م. ما ذهب اليه طائفة وليس
فيما سياتي م. كلام المصنف يصرح بان يكون موضوع المفهوم كلي قطعا وقد
فما ذكره بانه يجوز ان يريد بالكلية علم لكون اريد بالذات مجرد الذات من اعتبار
المعلومة فيكون اللاد م. كون علم الجنس واسطة لادخوله في اسم الجنس

قالوا ان يقول ان اريد بالذات مجرد الذات من غير اعتبار المعلومات فيصير
علم الجنس واسطة او اعم فيلزم كون علم الجنس داخل في اسم الجنس الذي
موضوع للفرد متميزة وكان المجموع المركب م. الدم واسم الجنس بشرط كونه
مقارنا للدم التعريف موضوعا باذاتها على ما يتفاد م. كلام التبدل عند بعض
المحققين لا يكون هذا التقييم صحيحا لانه ان اريد بالذات مجرد هاهنا اعتبار
المعلومية لتعريف بلام الجنس واسطة على الاحتمال الاول ودخلا في
اسم الجنس على الاحتمال الثاني وكل منهما بالبطلان وان اريد اعم يلزم كون المفرد
بلام الجنس اي المركب م. اسم الجنس والدم داخل في اسم الجنس على الاحتمال الاول
وكذا مدلول الدم على الاحتمال الثاني واللازم بطوطها فكذا المزموم فتأمل
قوله لانه النسبة المطلقة لا يبان يقول لانه النسبة المحفوظة بالذات لا يكون
حكمة لانه لم يعبر في المدعى خصوص النسبة على ان يكون النسبة المطلقة حكمه
المنع **قوله** لا استقلالها بالمفهومية قد يناقش بان الاستقلال بالمفهومية
صلاحية حكم عليه لانه لا صلاحية الامر من معاضلة وقوعها اقول
يمكن تقرير هذا البحث على وجه لا يكون الجواب الذي ذكره قدس سره جوابا
لا يمكن الجواب عليه صلا وحاصله ان تعريف الحرف صادر عن الفعل لا عن
موضوع الشخص صناعا ما ومدلوله في غير يتعين بانضمام ذلك الغير
اذ هو موضوع لنسبة اي لنسبة الحرف الى فاعله اتفاقا والنسبة قد توجد
وح يكون معنى مستقلا بالمفهومية ومحوظ للعقل بالذات يمكن الحكم عليها
او بها وقد لوحظ متعلقا بمتعلق مخصوصه كالحرف المحض فلا ح

اعتبار ان احدهما ان بلا حظرا العقل من حيث انها مفهوم من المفهوم
ويتوجه اليها بالقياس فيكون مفهوم مستقلا كالا مبتداء المحض بالاعتبار
الاول وثانيهما ان بلا حظرا العقل من حيث هي حالة لذلك المتعلق و
يجعل بالآلة لتعرف حالة ومع لا يكون مستقلا بالمفهومية كالا مبتداء المحض
بالاعتبار الثاني فموضع الفعل ليس النسبة المطلقة ولا النسبة المحصورة
بالاعتبار الاول فتعين ان يكون النسبة المحصورة بالاعتبار الثاني
هي معنى لا تحصل ذهنا ولا خارجا انما جعلت الآلة لخطتها وسبيلها
الى تعريف حالة ثم انما يعمل في كل نسبة محصورة حقيقة بلا اشتراك
فموضوع لذلك وضعاعاما فيكون حرفا ولا يكون التعريف مانعا
ولا يخفى ان الجواب الذي ذكره قد مر سره لا يكون جوابا لهذا وهذا الذي
الزاعم لا حقيقته ليرد المنع على مقدارة تأمل ويمكن ان يجعل هذا السؤال
لنقضا اجماليا على الدليل الذي ذكره على ان الحرف موضوع لمخض وضعاعاما
علاوة على معنى في غيره بانه لو صح لزوم ان يكون الفعل ايضا موضوعا لذلك وذكر
مدلوله معنى في غيره كالحرف واللازم بطريقكم ويجوز ان يكون حاصل
السؤال ان معنى الفعل مخض لا كمال فلا يجوز جعله قسما مما هو موضوع للمعنى
كل او ان الفعل موضوع لمخض وضعاعاما مع انه ليس شامرا لاسم
الخمسة **قوله** فاما ان يكون موضوعا للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما
مطلقا لا يقال الحصر لمجوانه كونه موضوعا لكل منهما بوضع واحد
بوضعين لانا نقول ذهب جماعة الى كونه موضوعا للنسبة الى المعين فقط

وما لثائفة الى كونه موضوعا للنسبة الى شئ ما مطلقا ولم يقل احد بوجه
لها على ان الدليل الثاني كما يبطل كونه موضوعا للنسبة الى شئ ما مطلقا
يبطل كونه موضوعا لها والنسبة الى شئ معين معافا من **قوله** والآلة
حيث ما استعماله مجازا اذ لا يعمل الا في النسبة بتوقع معين وقد يفسر
بانه قد يعمل في النسبة الى موضوع ما كما يقال وجد شئ او حصل شئ
تأمل **قوله** وايضا لو كان معناه شئ ما لم يحدث الا كذب ان يقول وايضا
لو كان معناه الحدوث المنسوب الى شئ ما نسبة تامة فافهم **قوله** لا حصل
الصدق والكذب وحده فبما ان الفعل لو كان موضوعا للنسبة الى شئ ما
لكل كمال نسبة نوعية او صنفية او شخصية اليه لا يلزم احتمال الصدق والكذب
وحده لا ينع وان كان الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوما عند اطلاقه
لكل مجرد فمعه وفهم الحدوث الكمال لا يفهم النسبة المحصورة ولا يتعدد حكمها
وبما يقال ان الفعل لو كان موضوعا للنسبة الى شئ ما كذا لنسبة كل حدث
مخصوص الى شئ ما لم يحتمل الصدق والكذب وحده لا ينع وان فهم الموضوع
الذي توجه اليه النسبة لكن لم يفهم الطرف الاخر للنسبة اعني الحكم به عند
فلا يتعدد حكمه وفيما فيه اقول ان اراد يكون الفعل على تقدير كونه موضوعا
لنسبة الى شئ ما محتملا للصدق والكذب وحده انه محتملها وحده باعتبار مدلوله
المطابق من غير اعتبار امر زائد عليه فلا يلزم ان الفاعل ما لا بد منه في الاقضية
باحتمال الصدق والكذب وهو مدلول التسمية للفعل فيكون احتمال الصدق
والكذب باعتبار امر زائد على مدلوله الوضعي وان اراد ان يحتملها في الجملة ولو

بحسب المدلول لا التزام في فاعل كذا نعم ان كل محتمل للصدق والكذب
 وحده بهذا المعنى مركب تأمل **اقول** لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون مثل
 الذي يأتي في درهم وهذا زيد وهو العالم اخبار لعدم كونها محتملة للصدق
 والكذب وحدها واللازم بطلان اتفاقا فكذا المعلوم **واقول** يصح لو صح هذا
 الدليل لزم ان لا يكون الفعل موضوعا للنسبة الى شئ معين ايضرا لان
 التصديق لا يتوقف على تصور المحكوم عليه بخصوصه بل على تصوره بوجه
 ولا خفاء في ان الموضوع المعين يفهم عند اطلاقه منه بوجه ما وان لم يفهم
 بخصوصه بل باعتبار امر عام فيرتبط به النسبة وينبغي ان يكون محتملا للصدق والكذب
 وحده وكل محتمل للصدق والكذب وحده فهو مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا
 وانه بطلان فاهو جواكم فهو جوا **اقول** ولا يمنع حمله على شئ لا يخرج حمله لا
 فيها الى المستلزم كما في قولك زيد عمر وعيسى **اقول** لو كان الفعل موضوعا للنسبة
 الى شئ ما لزم امتناع حمله على شئ من الاشياء لانه يجوز ان يحمل على شئ ما
 مثل ان يقال شئ ما يحسن فانه في قوة قولنا شئ ما يحسن او قولنا شئ ما يحسن
 شئ ولا خفاء في صحة هذين القولين تأمل **واقول** لو كان الفعل موضوعا
 للنسبة الى شئ ما لزم امتناع حمله على شئ من الاشياء اما يمنع لو كان مستعملا
 فيها ايض وهو لم لا يجوز ان يكون مستعملا في شئ من التراكيب الا في النسبة
 الى موضوع بنوع معين فان قيل فيلزم ان يكون الفعل حيث ما مستعمل محال
 قلنا هذا رجوع الى الدليل الاول **ندبر قوله** وصفا لكل بصفة الجزاء **اقول**
 عند الفعل مما دلل على مساحته وصفا لكل بصفة الجزاء اما يحل لو لم يكن

شئ من الاقسام الخفية للفظ الموضوع بحيث يكون معناه التضييق كليا
 مع ان ذلك ليس كذلك **قوله** يتوون الحد الكلي لفاعل مخصوص
اقول يتوون الحد لفاعل مخصوص مفهوم كلي صالح لان يلاحظه العقل
 وقدرة الذات فيحمل على بتواتر هي بتواتر هذا الحد لهذا الفاعل **واقول**
 المحفوض ولذا ان الفرد ولذلك الفرد فانه لم يرد بخصوص الفاعل المحفوض **الشخصي**
 بل نوع معين **اقول** يتوون الحد الشخصي للفاعل الشخصي ايض مفهوم
 كلي صالح لفرض الاشتراك بين كثيرين مجرد تصوره اذ يجوز ان يكون شخص
 واحد بالنسبة الى شخص آخر حسب متعدي على سبيل البدل بل على سبيل
 الاجتماع **قوله** لان الحكم بالكلية انما هو على النسبة التي هي داخله في مفهوم
 من حيث انما داخل فيه وملاحظة على انما **اقول** لتعرف طرفه بالا على نفس ذلك
 النسبة فان امتنع بالكلية النسبة التي آتت للاختلاف الطرفين من حيث انما
 آتت للاختلافها لكن التعبير عنها بامر مستقل حال الحكم عليها وهذا لا يفتح
 فيما ذكرنا فان المحكوم عليه لا خلاف الطبيعة تأمل **اقول** لا يخفى انه على هذا
 يمكن اختيار ان مفهوم الفعل من حيث ان مفهومه كلي حقيقة بخلاف
 مفهوم الحرف **قوله** لكنه بهذا الاعتبار لا يكون معناه انما جبره انما جبره
 من قولنا مفهوم الحرف شخص ومفهوم الفعل كلي ان مفهومهما من حيث انما
 كذلك لان مفهومهما في الجملة او من حيث انه مفهوم الاسم كلي ومفهومه ففقد
 مما دلل على ليس الاتمام وصفا لكل بصفة الجزاء كما ذكره بعض الفضلاء
 في شرح هذا المقام والله اعلم بتحقق الحرام قيل وما قيل ان المدلول على ما بقى

للفعل وهو المجموع المركب من النسبة والزمان غير مستقل بالمعنوية فيمكن
ان يدفع بان المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال بذاته وعدم الاستقلال
في معنى الفعل ليس لذاته بل لجزئه اقول لا فعال الناقصة حروف عند المنطوقين
وكذا عند بعض النحاة وعند لا كروان كانت افعالا لكن صرح سيد المحققين
وغيره من ارباب التحقيق ان عدتها افعالا لان نظريتهم في اللفاظ نفسها
والافعال المذكورة تتأدرك سائر الافعال في الاحكام اللفظية فلذا عدوها
افعالا وان كانت بحسب الوضع الحالي يصدر في عينا تعريفها حرف بتأويل
ان المراد بالدلالة على المعنى المستقل الدلالة بحسب الوضع الاول ولا يخفى ان
هذه الكلمة الدائرة على السنة القوم تدل على ان ليس المراد بعدم الاستقلال
المعنى في مفهوم الحرف عدم الاستقلال لذاته والآن يصدر في تعريف الحرف
على الافعال الناقصة بحسب الوضع الحالي لانه مدلولها ليس غير مستقلة لذاته
اذ هو مركب من النسبة والزمان فعدم الاستقلال لجزئه الذي هو النسبة لا لذاته
ولم يكن الاختلاف بين المميزين والنحاة في تعريفها واسميتها باعتبار اختلاف
النظريتين فأمل وقد يستدل على كونه مفهوم الفعل جزئيا بان النسبة هي
جزئي ويمكن ان ينقص هذا الدليل لزم ان يكون المفهوم المركب من مفهوم
والفرد الواحد بالتحصيل جزئيا واللازم بطبيعة المركب المذكور على كل فرد
من افراد الالف مع ذلك الفرد ولزم ان يكون المركب هو موصوف الواحد
كزيد ومفهوم الصفة جزئيا والسالي بطبيعة على الموصوف مع كل فرد
من افراد الصفة مثلا المركب من زيد ومفهوم الصفة صادق على زيد مع

وعليه مع السواد وعليه مع العلم فما هو جوابكم فنوحي ايا **قوله** لزم عدم
استلزام النظم المطابقة انت جزيئا من النظم كما صرح به بعض المحققين
فهم الجزء في ضمن الكل لا فهم الجزء مطلقا فعلى هذا لزم حدوث في ضمن فهم
المركب منه ومن النسبة والزمان نضم واستلزام للمطابقة وفهم الحدوث
لا في ضمن الكل ليس نضمنا فلا يقدح عدم استلزامه فهم الكل في قاعدة
الاستلزام وقرب من هذا ما يقال النظم دلالة اللفظ على جزء ما وضع
له من حيث انه ما وضع له والدلالة على حدوث جزء مدلوله ان كان من حيث انه جزء
فلا يقدح عدم استلزامه المطابقة وان كان من جهة اخرى فلا يقدح عدم
استلزامه في قاعدة الاستلزام اقول يمكن ان يقال الدلالة المطابقة كونه
اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بما وضع له بعد العلم بوضعه له بخصوصه
او فهم المعنى من اللفظ بعد العلم بعد العلم بوضعه له بخصوصه لانه العلم بالعلامة
ما لا بد منه في فهم المعنى وفيما نحن فيه العلامة وضع اللفظ له بخصوصه والدلالة
النظمية كونه اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم به العلم بوضعه له بعد العلم بوضعه
كذلك او فهم جزء الموضوع له المعنى من اللفظ بعد العلم بوضعه له بخصوصه
نضمنا على الحدوث كونه بحيث يلزم من العلم به العلم به العلم بالحدوث الذي هو جزء المعنى
الموضوع له بعد العلم بوضعه له بخصوصه او فهم الحدوث الذي هو جزء الموضوع
بعد العلم بالوضع للكل بخصوصه وان خفا في استلزامه بالمعنى الاول
المطابقة بالمعنى الاول اعني كون الفعل بحيث يلزم من العلم به العلم به العلم بما وضع
وفيه العلم بوضعه له بخصوصه وبالمعنى الثاني اياه بالمعنى الثاني اعني فهم ما وضع

لفظ الفعل اعني المركب من الحدث والنسبة والزمان بغير العلم بوضعه لا يخصص
فما مل قال المحقق الرباني العلامة التقطداني في تهذيب المنطق وبيانها
المطابقة ولو تقديرها ويعني منه ان المراد بالاستلزام التقدير المطابقة اعم
من استلزام المطابقة الحقيقية والتقديرية وبيانه ان الدلالة على جزئها
وضع اللفظ لا فرع تحقق الموضوع فان فهم الموضوع لا يفرم اللفظ
كانت المطابقة حقيقية وان لم يفهم الموضوع لا فظ لا خفاء في انه جائز
لو فهم الموضوع لا بقرينة حية او عقلية او لفظية كما ان دالة عليه بالمطابقة
وهذا هو المطابقة التقديرية واقول لا يخفى على الفطن على الحدث وان لم
يستلزم المطابقة محققا لكنها يستلزمها تقديرا فاذا دفع الاعتراض وقد
يقال استلزام التقدير المطابقة مذهب المتأخرين ويجوز ان لا يكون
ائمة الادب على هذا فلا يرد الاعتراض عليهم وكوسلم انهم ايضا قايلون
لكن محتمل ان يكون المراد بالاستلزام الاستلزام الجزئي لا الكلي وان لم
ان الاستلزام هو الكلي لكن التزوم المعين في تعريف الدلالة عندهم التزوم
الجزئي لا الكلي ولا يرد الاعتراض عليهم تأمل ثم اعلم ان بناء هذا الاعتراض
على ان ليس لمادة الفعل وضع باراء الحدث او ان للفعل وضعاً نوعياً باراء
المجموع المركب من الحدث والنسبة والزمان وضع الاجزاء كما ذهب اليه طائفة
من ارباب التحقيق فانهم **قوله** ويمكن ان يقال يفهم النسب المخصوصة اجمالاً
وان لم يفهم بخصوصها ومعنى استلزام التقدير المطابقة استلزام فهم اجزاء
فهم الكل على وجه يقضي وضع الواضع والعلم به فانهم اقول الثالث

ان الافعال الناقصة لا يدل على امر قائم بمرفوعها **قوله** فبما قلنا هذا لا
يناسب سلباً أي ثم ان مدلول كان كون الشيء شيئاً فانه يكون مدلوله امر
قائماً بمرفوعه اذ يكون متبوعاً بصفة ثابتة للموضوع بالقياس الى محموله وليس
المراد بالمرفوع في هذا المقام الا الموضوع **قوله** وهذا الذي ذكرناه من دلالة
بثوت شيء خارج هذا البلاغ ما سيقول من ان مدلول كان كون شيء شيئاً
فان بثوت شيء لشيء صفة ثابتة للمحمول بالقياس الى الموضوع وكون شيء شيئاً
بالعكس منه فهما متباينان صدقاً وملك زمان يجب التحقق في الخارج **قوله**
وهو معنى ما قبل من انما وضعت لتقرير الفاعل اقول التقدير ان كان مصدرها
الفاعل يكون صفة للمتكلم بالقياس الى الفاعل وان كان متبوعاً للمفعول يكون
صفة للفاعل وعلى شيء من التقديرين لا يكون المحمول والبثوت المذكور صفة
له قطعاً فكيف يكون دلالة على بثوت شيء خارج اي الموضوع معنى ما قبل بل
نقول لو كان مدلول هذه الافعال البثوت لم يصح تعريفها بما قبل اقول ايضا
التعريف مصدر متعدي حرماً وبثوت شيء لا يرد قطعاً فلا يكون ما ذكره معنى
ما قبل بل لا يصح التعريف بما ذكرنا ظهراً لا باصم تعريف الافعال الناقصة بما قبل
لو كان لازم فيه صلة للموضوع على تقدير كون معانيها كون شيء شيئاً كما سبقت
وكان هذا هو الذي حملته ائمة الرضخ على حمل لازم في التعريف على الغرض
والعلة وعدم جعلها صلة للموضوع **قوله** دللت عليه بالمطابقة اقول لو كان
المتبادر من التعريف كونه اللفظ الذي ادعى التقدير بالمطابقة وكان التعريف
محمولاً على المعنى المتبادر كما ذكره لم يصح التعريف على شيء من الافعال الناقصة

اوليس التقدير المذكور سواء اريد به البتوت او كون شئ شيئا من لولا
مطابقا لشيئ منها لان الزمان جزء لمدلولها كما سئذ ذكر فلم يكن التعريف
صحيحا ويجوز ان يكون الباعث للشيء على جعل اللام للغرض هذا لا يصح
و بما يقال انما حمل الشيخ اللام في التعريف على الغرض لوافق هذا التعريف
التعريف المذكورة بعده لا قام الافعال كتعريف افعال المدح والذم بما
وضع لثاء مدح اذوم وافعال المقاربة بما وضع لدنو لخير وافعال النجس
بما وضع لاناء النجس فان اللام في الجمع للغرض والغاية وليست صلة كما
لا يحكي على المنفصل ففقط **قوله** لانه جزء الانسان يقول لا الاثم **قوله**
فلا حاشا الى الزيادة قيد لاخراج الافعال التامة **اقول** ظني انه لا يحتاج الى زيادة قيد
لاخراج الاول التامة على تقدير كون اللام للغرض بل فان الظاهر ان
التقدير التاميك والتبنييت وهما يقتضيان تكرار البتوت وتكراره ولذا قال في
الائمة ان كان زيد قائما مسترلة قولنا ثبت شئ لشيئ ثبت القيام لزيد وكان
فيه تفصيل بعد الجمال ولا يخفى في ان الافعال التامة لا يفيد التقدير بربدا
المفعي فافهم واحفظه فانه من غفاس هذا المقام **اقول** الظاهر قولنا تقدير
الفاعل على صفة تقدير الشئ الذي هو فاعل مع قطع النظر عن ذلك الصفة لئلا
ولا يخفى في ان الافعال التامة لتقدير الفاعل الذي فاعليته باعتبار
صفة مخصوصة على تلك الصفة فلا يصدر عن التعريف عليها فافهم **اقول**
انما يجوز ان يواد بالفاعل الموضوع وبالجزء المحمول وحيث لا يصدر التعريف
على الافعال التامة لا محذور من قولنا تقدير الفاعل على صفة تقدير الشئ

الذي

الشيء الذي يكون فاعلا مع قطع النظر عن ذلك التقدير وفي الاول الذي
تقدير الشئ الذي فاعل باعتبار هذا التقدير على صفة تدبر **اقول** الظاهر
ان الغرض من وضع الافعال التامة التقدير سواء اريد به البتوت او
شئ شيئا او التبنييت وان استلزم هذه الامور لم لا يجوز ان يكون التعريف
من وضعها شيئا آخر لا بد لشيء هذا من دليل **قوله** على صفة غير مصدر ذلك
الفعل **اقول** لا قبل ان يقول اعتبار هذا القيد يحل بالفاعل كالتعريف فانه
لا يصدر وحيث على مثل كنهه كاتبا بالكون الذي مصدر هذا الفعل المذكور
ومصدر الخبر المذكور في هذا الكلام ومثل كان كون شئ شيئا اي كوننا
هو مصدر كاتبا **قوله** بل لصفة وتقرير الفاعل هذا بطلان ليس
بصحيح وبهذا يظهر وجه ما قبل المسند في باب كاتبا لخير **اقول** بهنذا يظهر
صحة هذا القول فان كان مثلا على ما ذكره موضوع كون شئ شيئا او البتوت
شئ لشيئ وعلى التقديرين لا يكون قيد للجزء اما على الاول فلا نه صفة للمبتدأ
فلا يكون مبتدأ للجزء واما على الثاني فلا نه رابطة والرابطة لا يكون قيد للجزء
وقطعا **قوله** وما ذكره المنطقيون ان كان رابطة يرتبط بها المحمول بالموضوع **اقول**
كله كان انما يكون رابطة لو كانت موضوعه البتوت شئ لشيئ واما لو كانت موضوعه
لكون شئ شيئا فلا يكون رابطة اصلا وايضا هي انما تكون رابطة لو كانت موضوعه
لوقوع النسبة مثلا لا رابطة كما ذكره العلامة الرازي في تصانيفه فافهم
على وقوع النسبة اولا وقومها لا ما يدل على النسبة الا بحاجة المنصوبتين
شيئين وكله كان على ما ذكره ليست موضوعه الا بالنسبة الى حادثة فلا يكون
موضوعه بين الموضوع كاتبا والجزء المحمول

ان شئ شيئا كان مثلا لو كانت موضوعه البتوت
شئ لشيئ او كون شئ شيئا لم يكن رابطة في القضية الشرطية
منفصلة كانت او منفصلة وقيل ان كلمة كان انما يكون
رابطة لو كانت موضوعه البتوت شئ لشيئ
مخصوص واما اذا كانت موضوعه البتوت شئ ما
لشيئ كما في كلام الشيخ الرضي او البتوت شئ
مخصوص لشيئ كما ذكره المحقق الزيد فلا
يكون رابطة اصلا لانها موضوعه كاتبا
مخصوصة بين الموضوع كاتبا والجزء المحمول

منه

رابطه ودرما يقال ان مذهب المتقدمين على ما يفسر هذه كلام الشيخ في
كتبه ان القضية الاتساعية الاله اجزاء ثلثة احدها المحكوم عليه و
ثانيها المحكوم به وثالثها النسبة الالهية المتصورة بين شيئين في
الجزء الاخير من القضية فالرابطه على هذا المذهب ما يدل على النسبة الالهية
فاوهم **قوله** في كثير من العلامات والاحوال اللفظية منها الحروف تاء الضمير
وواو البدل نحو كنت وكما وكالوا كقمت وقاموا وقاموا ومنها الحروف تاء النون
الساكنة نحو كانت كقامت ومنها ما متصرفه كقمت في الافعال تقول كان
يكون كصان يصون وبناء تلك الافعال على الفخ من غير علمه نحو كان وصاد
واصبح وظل ولبت **قوله** فان كان المراد نسبة مطلوب الكون اجزاء ثلثة
المحققين الى ان لفظ الكون مشترك بين الكون الرباطي وبين الكون المحمولى
متباينان وليس للكون معنى مشترك بينهما اصلا وما لبعض الفضلاء
الى ان ليس للكون معنيان متباينان بالذات بل باختلاف فيما وضع لفظ
الكون باذاته بل في اعتباره وملاحظته وذلك لانه معنى الكون قد يلاحظ
بذاته وح لا يكون نسبة وقد يجعل الاله ملاحظته غيره ورابطا بين امرين
وح يكون نسبة فلا اختلاف في الملاحظة لاني ملاحظته الذي وضع اللفظ
بازائه ويتفاد من ظاهر كلام القدم ان للكون ثلثة معان احدها الكون
المطلوب المشترك وثانيها الكون النسبي وثالثها الكون المحمولى وهذا احتمال
اخر طبع انه ليس بعيد كل البعد وهو يكون معنى الكون امر واحد مشترك
بين القسمين ويعنى خصوصية القسمين من وصفه بالتام والقصا

هذا هو المعنى الذي لا خلاف فيه
والمراد بالكون النسبي هو الذي لا
يحتاج الى غيره في الوجود
والمراد بالكون النسبي هو الذي لا
يحتاج الى غيره في الوجود

او من قراين اخرى مثلا كان في مكان زيد قائما كان مستعملا في معناه
المشترك ويعنى خصوصية من القرينة **قوله** او خالده في باب الفعل وانما
يصدروا عليه حد الفاعل ام اقول قد يجوز ان يكون خالده في باب الفاعل
لاجل ان المراد بالاستناد المعبر في تعريف الفاعل اعم من الاستناد ظاهرا
وحقيقته ولا حقا وفي ان كان فعل مستند بحسب الظاهر الاسمي وايضا يجوز
ان يكون الادخال في باب الفاعل باعتبار امر المراد باعتبار الفعل المعبر في تعريف
من استناد الفعل بحسب اصل الوضع والمرفوع بكان مستند اليه لانه فعل
بحسب الوضع الاول الاصلى فاوهم **قوله** فان معاني مصادر هذه الافعال
معان مستقلة بالمعنوية قطعا هذا ام **قوله** وهي جزء من معانيها قطعا
هذا الفرع محل بحث فان معاني هذه الافعال النسبية مخصوصة فقط وليس لهذه
الافعال باعتبارها مصادر وحى يكون اجزاء ولها معانيها انهم لها مصادر بحسب
اصل الوضع معانيها اجزاء ومفهوماتها التي هي افعال باعتبارها **قوله** لظهور
ان معنى كان في كان زيد قائما مشتمل على معنى الكون مع زيادة في شئونه
مع زمانه ان اراد به ان معنى كان بحسب اصل الوضع مشتمل على الامور المذكورة
في علم الكون لا يحرك نفعها كما لا يخفى وان اراد به ان المعنى الذي يستعمل فيه كان
مشتمل عليها فمحمول ليس المعنى المستعمل هو فيه الا النسبة مع الزمان **قوله** وكلام
المحقق الشريف لا يخفى من اعترافه بذلك انت جبهة كلام السيد الشهيد لا يدل
على كون الافعال الناقصة مشتملة على الاحكام والنسب والزمان لانه لا يدل

هذا هو المعنى الذي لا خلاف فيه
والمراد بالكون النسبي هو الذي لا
يحتاج الى غيره في الوجود

انما علم ان معنى صار الانتقال ولا يدل على ان نسبة الانتقال الى مرقوم
 قد لوله فمجرد ان يكون معنى صار الانتقال الذي هو نسبة مخصوصة بين
 المبتدأ والخبر ومعنى غير مستقل بالمعنوية مع الزمان الذي طرف لذك
 الانتقال فقط **قال** قدس سره في الحاشية بنفس معناه لا يحكم **اقول**
 لا خلاف في ان معنى صار ليس له حصول المذكور في ذلك الزمان جزء معناه
 واطلاقا ومعنى على حصول مخصوص لانه العدة في معناه كما قيل فلا يلزم كون
 الخبر منصفاً بنفس معناه ثم اقول المراد بالحكم في قولهم حكم معناه النسبة الثبوتية
 المتصورة بين شيئين فانه كناية ما يطول عليها ولا شك ان صار في قولنا صار
 زيد غنيا يعطى الخبر حكم معناه بكم معقول اي النسبة التي هي جزء معناه وكذا حال
 ما هو الافعال فافهم هذا المعنى فانه يظهر حقيقة الحال ونفيها كما عايناه
قال اقول ايضا اذا كانت كلمة كان مثلاً موضوعاً لثبوت شيء كما لا يتبادر
 كلام الحكم الا في الرضى بكونه ان يقال ان كان لا يعطى الخبر حكم معناه اي اثره
 المترتب عليه المتفرع عليه وهو ثبوت شيء مخصوص لشيء مخصوص فان التخصيص
 بعد الاجمال ومنفرد عليه فهو حكمه **اقول** ايضا معنى كان كما قيل ثبوت شيء مخصوص
 لشيء ما فهو يعطى الخبر حكم معناه اي الثبوت لشيء مخصوص لانه المحصنة فرع النوع
 اولاً في مرتبة الاجمال قبل مرتبة التخصيص **اقول** ايضا المراد بالحكم الحال
 والوصف وبالمعنى النسبة التي هي جزء الموضوع له فحصل معنى قولهم ان لا يعطى
 الخبر حكم معناه انه لا يعطى الخبر الحال الذي هو ثابت لمعناه وهذه الحال كونه
 منطوقاً بالزمان مقارناً له فان كان جعل الخبر منطوقاً بالزمان مقارناً لمعناه

ولا يخفى ان الانبجح الى براد بالخبر الى خبره حيث انه خبر لا ذات الخبر
واقول لو كان المراد بالحكم الامر المتفرع على الشيء وبالمعنى الثبوت الذي
 هو نسبة بين المبتدأ والخبر بكونه ان يقال ان كان يعطى الخبر حكم معناه اي
 الثبوت للموضوع فان كون الشيء ثابتاً حكم الثبوت ومنه متفرعة فاعلم **اقول**
 ايضا على تقدير ان يراد بالحكم الحال والوصف بكونه ان يقال ان كان يعطى الخبر حكم
 معناه اي الحال الذي يثبت لمعناه وهو الثبوت لشيء فان الثبوت الذي هو
 كان متصف بثبوت آخر بالقياس الى الجمول **واقول** ايضا لو كانت كلمة كان
 موضوعاً لثبوت شيء مخصوص لشيء مخصوص بكونه ان يقال ان لا يعطى
 الخبر حكم معناه اي اثره المترتب عليه وهو الثبوت لشيء ما فان المعام مرتب
 على الخاص ومنفرد عليه فهو حكمه تامة وانما التنبه في هذا المقام حتى كاد
 يقتضي لا يراد لانه من فروع الاحكام ومعارك الاحكام والله هو قوي
 لتحقيق الكلام ونزق في المرام **قال** قدس سره في الحاشية وجعل اضافة
 الحكم الى معناه بايانية لا يدفعه لا يثبت عليك ان جعل الاضافة بايانية
 بدفع المستدرك لكنه خلاف ما يتبادر من العبارة **قوله** وقد عرفنا الحياة
 الفعلية **اقول** الحياة انما عرفوا الفعل الحقيقي بما ذكره الفعل مطلقاً و
 بكونه ان يكون الافعال اذا قصده افعالاً مجازية لعظية عندهم لا افعالاً
 حقيقية فلا يلزم من عدم صدق التعريف عليها بطلانك **اقول** ايضا
 الحياة وان عرفوا الفعل بما ذكره انهم ارادوا بالدلالة على معنى في نفس
 الدلالة عليه بحاصل الوضع والافعال الناقصة وان لم تكن دالة على

وقيل يجوز ان يكون المراد بالحكم الوصف والحال
 وبالمعنى الثبوت مع الزمان وكونه اضافة الى
 المعنى من قبل اضافة الكل الى الجزء
 الى الكل منه

اقول يحتمل ان يكون المراد بقولهم انها لا تعطى الخبر حكم
 معناها انها يعطى الخبر حال معناه اي الزمان وخاله
 كونه قيداً للثبوت الذي هو فعله لول هذه الالفاظ
 وحصل الكلام انها تجعل اخبارها فينبوا
 بمضمونها تامل منه

وقيل المراد انها لا تعطى الخبر حكم معناها اي حال
 معناها وهو كونها محمولاً على الفاعل مستدالياً
 فافهم منه

معنى في نفسه باعتبار الوضع العارض كنهاد الله عليه بحسب الوضع
واقول المراد بما دل على معنى في نفسه ما دل عليه حقيقة او حكما او في بادي
الرأى او في التحقيق والافعال الناقصة يدرك في بادي الرأى على معنى في
نفسه وهذا وان كان مكلفا لكن ارتكاب مثل هذا غير عوز في تعريف
الادباء تعريف النجاة الفعل بما دل على معنى في نفسه اما يدل على ان مدلول
هذه الافعال ليست بالنسبة المحضة ولا يدرك على ان مدلولها مركب من
الزمان والنسبة الى فاعل الجواز ان يكون مدلولها بثبوت شيء ما فلفظ
او مع الزمان فانما يبرز معنى في نفسه لا يحتاج تلك الافعال في الدلالة عليه
الى ضم ضمنية **قوله** وبهذا يظهر ان ليس لظن النجاة مقصورا على اللفظ لا يتراءى
ان مقصور السيد المذكور من كونه اذا معاني المفرومة من الافعال الناقصة
ظاهرا لما كانت غير صالحة للاخبار بها وجرها جعلها المنطوقين ادوات
ولم يلفتوا الى مشاركتها في الافعال في الاحوال والعلامات اللفظية
لان نظرهم الاول في معاني انفسها واما النجاة فلما وجدوا مشاركتها
لبان الافعال في العلامات اللفظية والاحوال جعلوها افعالا بتأويل
ان معانيها الدالة على غيرها بحسب الوضع صالحة للاخبار بها وجرها و
اما ان يكونوا هذا التأويل لان نظرهم في اللفظ انفسها وقاعدة اللفظ
مثل هذا التأويل يستلزم وهذا كلام لا يفتقر عليه **قوله** ولا بد من زياده قيد
مصدره ثم قد عرفت ما فيه فذكر مما يجب التنبه له ان الغرض من ايراد هذا
الحجج ايراد اعراض على التعريف المذكور في هذا الكتاب للفعل بالغير منعكرو

هذا هو الوجه في تعريف النجاة
فان قيل قد يقال ان النجاة
لا تكون الا بالافعال الناقصة
فان قيل قد يقال ان النجاة
لا تكون الا بالافعال الناقصة
فان قيل قد يقال ان النجاة
لا تكون الا بالافعال الناقصة

لخروج الافعال الناقصة عند لانما ليست دالة على حدث ونسبة الى
فاعل لعدم دخول الحدث في مفهومها كما هو المشهور عند الجمهور **قوله**
بانه ما هو المشهور ليس بحجج بل كونه استعمال معانيها على الاحداث ايضا **قوله**
قلت هذا الاعراض الزام على المحررين اعتراف في الفوائد العينية بعدم
دخول الحدث في مفهوم هذه الافعال لانه قسم الفعل الى ابدى وحدثا
والى ما يعبر عنه وهو الالف والافعال الناقصة قلت يمكن ان يحجب عنه **قوله**
احدها ان الافعال الناقصة ليست افعالا حقيقية بل لفظية ومجازية
والتعريف المذكور في هذه الرسالة للفعل الحقيقي والتعريف المصريح في
الفوائد العينية لما يعبر عنه الفعل الحقيقي والمجازي فلا يرد الاعراض **قوله**
ان المراد بما يعبر عنه ما يعبر عنه الحدث بحسب الاستعمال وادراك ان بحسب الوضع
استعماله والافعال الناقصة وان كانت عارية بحسب الاستعمال على كل
لكنها مستدعية بحسب الوضع **قوله** وثالثها انه يجوز ان يكون التعريف المذكور
في هذه الرسالة على وفق مذهبه في تلك الافعال والتعريف المشار اليه
في الفوائد على المذهب المشهور فيما بين الجمهور فلا الزام ورايها ان الا
الناقصة دالة على الاحداث بحسب الوضع الاول وعارية عنها بحسب الوضع
الثاني والمراد بالدلالة على الحدث في تعريف الفعل المذكور في هذه الرسالة
الدلالة بحسب الوضع الاول وبالعرض عنه المشهور في الفوائد العينية بحسب
الوضع الثاني فلا استكمال وانت جئت لانه على هذا الجواب يلزم ان يكون مثل
يؤيد ويتكاملين فعلا لانه دال على حدث ونسبة من طرف الحدث **قوله**

ان يكون مثل خاتم وعامر علمين متفقانه دال بحسب الوضع الاول
على حدث ونسبة من طرف الذات وان يكون مثل فضل واباس حال العلمية
مصدر الدلالة على مفهوم كلى حدث بحسب الوضع الاول وان يكون مثل
نور واسد علمين اسم جنس للدلالة بحسب الوضع الاول على مفهوم كلى
هو ذات غير حدث ولا نسبة واللوازم باطلنة اتفاقا وكذا المبرورات
تدبر قوله الرابع ان الفعل مبني على الزمان باطل بقاء عند طائفة
وبالضم عند الاكثر وهو المحقق وقيل ان المراد بكون الفعل الآء
بنسبة كونه المبني خبره من الدال على الزمان وانت خيرة بنا في المحققين
من الحروف والزوايد كلمة من بيان لما دللنا به على اعتبار الهيئات او الالها
ابطال الجمعية وكذا اللام بخروج في قوله والحركات **قوله** وذلك لا يستلزم
اختلاف الصيغة اختلاف الزمان فربما قيل بان صيغة ضرب وبحسب
بل جوي وبحسب مختلفا وليس هناك اختلاف زمان وهو خطأ وانما
المراد ان اختلاف الصيغة بشرط كونها في مادة الفعل يستلزم اختلاف
الزمان وفي المثالين المذكورين لم يتحقق الشرط فلا اشكال وقرب من
هذا ما يقال المراد ان اختلاف صيغة الفعل يستلزم اختلاف زمانه وفيما
ذكرتم لم يختلف صيغة الفعل فافهم وربما يقال ان اختلاف الصيغة
يستلزم اختلاف الزمان بمعنى عدم اتحاد فلا اشكال **قوله** ويستلزم اتحاد
الصيغة اتحاد الزمان بياض ههنا ايضاً بان صيغة جوي وضرب متحدان
وليس هناك اتحاد الزمان كما لا يخفى ويجازي المراد ان اتحاد الصيغة بشرط

كونها في مادة مخصوصة هي مادة الفعل يستلزم الاتحاد المذكور وبانه
المراد بالاتحاد عدم الاختلاف وان المراد ان اتحاد صيغة الفعل يستلزم
اتحاد زمانه وان الغرض ان اتحاد نوع الصيغة يستلزم الاتحاد المذكور
ولان ان صيغة ضرب وجوي متحدان بالنوع تأمل هذا وقربا الدليل
على تقدير تمامه انما يدل على ان الدلالة على الزمان لا يتحقق الا مع الهيئة
وعلا ولا يدل على ان الهيئة دالة عليه مطابقة وتضمنا او جزي **قال الجوزي**
ان يكون الدال عليه هو المادة بشرط الهيئة لا بد لشيء ذلك من دليل تأمل
اقول هذا الدليل منقوض وجوه احدها انه لو صح هذا الدليل لزم ان يكون
الصيغة بمعنى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها
دالة على الزمان لجراية بعينه مع انكم لا تقولون به وثانيها انه لو صح لزم ان يكون
الصيغة بمعنى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها
والحرف الزايد دالة على الزمان لجراية الدليل فاذن لا تقولون به
وثالثها انه لو صح هذا الدليل لزم ان يكون المجموع المركب من الصيغة بالتقدير
المذكور في حكاية شرح المطالع والهيئة المفصلة بما ذكر في هذا الكتاب
والاعلى الزمان واللازم بطاعتكم وداعيا انه لو صح هذا الزعم ان يكون
العارضة للحروف الاصلية فقط اولها والحروف الزايدة على الوجه مخصوص
دالة على الزمان **اقول** دليلكم وان دل على ان الدال على الزمان الهيئة
المذكور لكن عندنا ما ينفيده وهو ان الدال على الزمان الصيغة بالتقدير المذكور
في حكاية شرح المطالع او الحركات والسكنات بعين ما ذكرتم لا بيان

هذا ما دللنا به على اعتبار الهيئات او الالها
ابطال الجمعية وكذا اللام بخروج في قوله والحركات
ذلك لا يستلزم

كون الهيئة والتميز الزمان واذا كان الدال على الزمان مادكونا لم يكن
 الهيئة بالتفسير المطور والتميز عليه لانكم لا تقولون بتعدد الدال قطعا
قوله بلا دخل للمادة اي لخصوص المادة كالمركب من اجزاء والبناء والماء
 تأمل **قوله** ولا على المقدمه الثانية ان صيغة المضارع لا يحق ان المقدمه
 الثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم اتحاد الزمان للدلالة على حال والاقبال
 بالاشتراك على المذهب الاصح لا ما ذكره نعم ما ذكره وادد ظاهرا على
 ما يستلزم تلك المقدمه وهو ان عدم اتحاد الزمان يستلزم عدم اتحاد
 الصيغة فان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المتروك فافهم هذا و
 قد جاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقولنا اتحاد الصيغة يستلزم
 اتحاد الزمان ان اتحادها يستلزم اتحادها بحسب الوضع الواحد والاختلاف
 الثابت في صيغة المضارع ليس بحسب وضع واحد بل باعتبار وضعين
 كما هو التحقيق **قوله** الخامس ان الابتداء والانتفاء المفهومين من
 قولك السمر البيت الى المسجد خبر منه الى السوق ليسا متضمنين لشمولهما
 ما في كل سمر البيت الى المسجد قبل الابتداء الذي هو زمنية بين السمر
 المطلوب والبيت غير الابتداء الذي هي زمنية بين السمر الجزئي والبيت
 فان نسبة مطلوع الى منبع مبين لنسبة فرد منه اليه والنسبة تتغير بتغير
 الاطراف سواء كان تغير الطرف بغيره بل جزئي كمال او مبين لمباين كمال
 ان النسبة امور اعتبارية ينتزعا العقل ويعتبرها بين الاشياء فما
 ينتزعه منها ويعتبره بين المطلوع ومنه لا يصدر وعلى ما ينتزعه ويعتبره

اتحاد الزمان فالاعتراض الوارد
 على ما كان صيغة المضارع متحركة
 مع مع

من فرد من ذلك المطلق ومنه انتهى كلامه اقول كون تغير النسبة
 بتغير الاطراف مطلقا يمنع نعم انما بتغير بتغير الاطراف بتغير مبين
 لمباين وكونها من الامور المتزاوية لا يفيد ذلك كما لا يخفى على الفطن
 كيف ولو صح هذا الزعم ان لا يكون متبعا من الامور المتزاوية كلية
 والثاني بط فان الوجود والامكان والوجوب بل جميع الامور العامة
 من الامور المتزاوية مع انتفاءها بالكلية فامل **قوله** الا ان يكتفى
 في كونه متضمنا لعدم صلاحية الحكم به من حيث انه مدلول الطرف
 انت جاز بان ارادة هذا المعنى من الشخص خصوصا في مقابلة الكل بعيد
 لا يلفت مثله في التعريفات وربما يقال لو كان المراد بالمتخص ما ذكره
 يلزم ان يكون اللفظ الموضوع باراء مفهوم كلي جعل انه ملاحظ للظرف
 بوضع واحد علما واللازم بط فكذا المتروك فافهم **قوله** فان ما يفيد ارادة
 المعين من ضمير المتكلم والمحاطا بما هو الخطاب الذي اعلم ان الخطأ
 بطلان على معان احدها توجيه الكلام الى حاضر غني المصدر بمعنى الينا
 وثانيها توجيه الكلام الى حاضر بان يكون المراد بالتوجيه المصدر بمعنى المنفوق
 الذي هو صفة الكلام وثالثها الكلام الموجه الى حاضر فاقول ان ارادة
 بالتوجيه في قوله انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام المصدر بمعنى الينا
 فلا يتم ان القرينة في ضمير الخطاب بهذا المعنى فضلا عن اختصاصها بالحوار
 ان يكون القرينة الخطاب بالمعنى الثاني او المحاصل بالمصدر الذي هو صفة
 الكلام او كون الخطاب موجها اليه او كون المتكلم موجها اليه وصاحب

هذا الكلام وان سلم فجزا ان يكون الخطاب في كلام المظهر بالمعنى الثاني
او الثالث فلا يلزم طرفية الشيء لنفسه وان اراد بالتوجيه المصدري
للمفعول فلا يلزم كونه قرينة فضلا عن انحصار هاجنة وسد المنع ما ذكرنا
في الامور وان سلم فجزا ان يكون الخطاب في عبارة المصير بالمعنى الاول
او الثالث فلا يلزم البصر طرفية الشيء لنفسه وربما قيل ان القرينة في الضمير
انما هي لخطابات الخاصة لا لخطاب العام والمراد بالخطاب في عبارة المصير
الخطاب العام فالطرفية من قبيل طرفية العام للخاص وقد يقال المراد
بالخطاب المعنى العام او الخاص وطرفية للقرينة المطلقة من قبيل طرفية
الخاص للعام فلا عذر في الكلام وما ذكرناه الشبهة في كلامه فظهر ان
ما قيل ان الخطاب مستعمل في المعنى الثالث لسوافية كلامه في القوايل الجارية
حيث قال فالقرينة اما في الكلام وهو المضمير هذا كلامه فالقرينة التي
في الكلام على تعيين ضمير مخاطب كون هذا الكلام خطابا معه وعلى تعيين
ضمير المتكلم كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمير الغائب ذكر سابقا ما يرجع
اليه الضمير وما قيل البصر القرينة في ضمير مخاطب كون هذا الخطاب طرف
المخاطب وفي ضمير المتكلم كون المتكلم صاحب هذا الكلام ليس يريد **قوله**
فالظان قرينته انما هو سبب ذكر المرجع انما قال الظان لا ضمان ان يكون
القرينة كون الكلام مجبى ذكره سابقا ما يرجع اليه او الكلام الذي
ذكره سابقا ما يرجع اليه او كون هذا الشخص مجبى ذكره سابقا
في الكلام لكن في كون ما ذكره ظاهرا بالنسبة الى هذه الاحتمالات تأمل

ثم الظان العرض من ذكر هذا الكلام ان تعريف الضمير غير منعكس
لخروج الضمير الغائب عنه فافهم **قوله** وفيه لا يخفى وهو ان لا يلزم ان
يراد الكلام لما ضربه الذي يعظم به خصوصية ما يرجع اليه في الضمير
الغائب بل الظان ما يعظم به خصوصية ما يرجع اليه سبب ذكر المرجع
او غيره من الاحتمالات التي ذكرناها كيف ومجرد اراد الكلام لما ضربه
لا يوجد العلم بخصوصية المرجع لو لم يكن المرجع مذكورا سابقا وان **قوله**
سواء كان في كلام المتكلم والمخاطب ليس يصح على ظاهره كما لا يخفى
على المتأمل تأمل قيل ان ما هو قرينة الخطاب لا يخفى في الضمير بل منه معرفة
بلام العهد نحو انما ارسلنا الى فرعون رسولا ففهم من يقول الرسول
لا يقال مدلول الرسول كمن يخرج من المقسم لا ما نقول قد خفي في موضع
ان المعروف بلام العهد وضع تركيبي لكل جزئي معبود من جزئيات **قوله**
مخصوصه فلا ريب في تحقق مادة المقص اقول قد سبب من هذا الفا
ما يدل على ان المراد باللفظ الموضوع المنخفض وضعا عاما لا محال **قوله**
ولا اريتا في ان المعروف بلام العهد ليس موضوعا في الموضوع الاول
لكل جزئي معبود بل يجب الموضوع الثاني فلا شك ان اقول ايضا المراد
باللفظ الموضوع المنخفض اللفظ الواحد الموضوع المنخفض لا اعتبار **قوله**
في المقسم والمعرف بلام العهد ليس بلفظ واحد موضوع بل لفظين
موضوعين فيخرج من المقسم واقول ايضا المراد بما يكون قرينة في الخطاب
فقط والمعرف بلام العهد ليس قرينة في الخطاب فقط فاعلم حتى يظهر

لكن ما فيه وما ذكرناه الجوابين الاولين ان دفع ما يقال ان حصر
 اللفظ الموضوع لشخص وضعاعاما في الاقسام الاربعة بطحروج
 العدد عنها مع كونه موضوعا لشخص وضعاعاما والجواب الاول الثاني
 ان دفع ما يقال ان ما هو قرينة الخطاب لا يخص في الضمير بل هو مضاف نحو
 اني ارسلت اليه املاك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه مما دى نحو
 جاءني رجل فقلت يا رجل اكرمني وبالجواب الاول فقط ما قيل ان حصر
 اللفظ الموضوع لشخص وضعاعاما في الاقسام الاربعة فاسد فخرج
 المضاف والمندى فامل قبل ان قرينة الضمير لا يجب ان يكون في الكلام
 اذ قد يكون ضمير غائب لم يذكر مرجعه لتقرره في العقول اقول يمكن ان
 يجاب عنه بان اختلاف اللفظ باختلاف التلظظ او التلظظ بدق
 فلسفي لا يلتفت اليه ارباب العربية كما اعترف به هذا القائل فيصير
 على الضمير الغائب الرجوع الى امر لم يذكر في الكلام لتقرره في العقول
 والادغام ان قرينة في الخطاب وان لم يكن كل قرينة فيه تامل وربما
 يقال المراد ان ما يكون قرينة في الخطاب في الجملة اعم ان يكون بالخص
 او النوع فهو الضمير لا يرد الاشكال بالضمير الرجوع الى امر لم يذكر لتقرره
 في العقول وما قيل في الجواب بان كونه القرينة في خطاب اعم من الكونه
 فيه حقيقة وحكما والمرجع لتقرره في العقول في حكم المقول بغيره عدم
 اطراد تعريف الضمير ظاهر الصدقة على الموصول والمضاف كما لا يخفى على
 من انصف بالانصاف **قوله** وهو اسم الاشارة قبل ان القرينة في اسم

الاشارة لا تنحصر في الهيئة حيث قال نجم الدعة الرضى انما بنيت اسماء
 الاشارة لاصحابها الى القرينة لادبها ما وهي الاشارة لحيث او وصف
 كما احتياج الحروف الى غيره ويمكن ان يجاب بان المراد ان ما يكون قرينة حيث
 في الجملة فهو اسم الاشارة فيصح التعريف ولا ينافي في هذا ما ذكره نجم الدعة
 وقيل التعريف محمول على ظاهره والقول بالاختصاص القرينة في حيث بناء
 على القول بعدم بقوله اللفظ بتقرره التلظظ او التلظظ كما هو المطلوب
 الادباء وما ذكره نجم الدعة من عدم الاختصاص فمخبر على القول بالتعدد
 كما هو الموافق لما في بعض النسخ واللاتي بمذهب كما فصح مما وادفع الال
قوله ادعائية وهو الموصول لا يقال تعريف الموصول بصدق واعلم
 بلام العدد كورد كذا لاجراء الم يكن في البلد ابرسوى المعروف وكان
 الخاطب عالما به فلا يكون مانعا لانا نقول قد عرف ان المقسم اللفظ
 الموضوع حيث الوضع الاول المشخص وضعاعاما والمعرف بلام
 العدد ليس كذلك وهذا ظاهر ان دفع ما قيل ان ما قرينة عقلية لا يخص
 في الموصول انما المضاف اليه فان معناه قد يكون الشخص المعين المعروف
 على مقتضى اصل وضعه الذي هو العدد وان عرض له كونه للاشارة
 الى الجنس تامل وربما يقال المقسم اللفظ المفرد لم يركب مع غيره وحيث لا
 التقصير بالمعنى فان قبل الصلة مذكورة في الكلام كما مرجع وكيف جعل
 الثاني قرينة في الكلام الاول في غيره اجيب بان القرينة دالة على
 ما يريد بالضمير فتقرره دالة على المراد بخلاف الصلة فانها لا تدل

علم المراد بالوصول حيث يكون قرينة بل على نسبة معلومة ينتقل منها
الى المراد وليس تلك النسبة المعلومة في الكلام بل خارجة عنه فلا
يكون قرينة في الكلام هكذا قيل وفيه **قوله** وليست موضوعات
لواحد منها والا كانت مجازا في غيره ولا اثنين او ثلثة او اربعة
نصف او ثلث منها يعني هذا الدليل لا يقال لوصح هذا الدليل لزم
ان لا يكون موضوعا لمفهوم كلي البصر والاكمل في غيره مجازا لا نقول المراد
انه لو كان موضوعا لواحد منها كمالا حقيقة فهذا الواحد مجازا في غيره
وهذا ما لم يقل به احد ولا يخفى عدم جريان الدليل لاداة النقص **قوله** فوجب
ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ربما يقال التفرع مهم لم لا يجوز
ان يكون موضوعا لمفهومين كليين كما هو حالها ملا لفظا فانه ذلك الافراد
والآخر لفظا اخرى منها لا بد لنتفي ذلك من دليل **قوله** والغرض من وضعها
له استعمالها في افرادها قبل الظان قوله والغرض في جزئ التفرع ولا
انه يرد المنع بانه لا ينفع على مذهبنا اقول لوصح هذا الدليل لزم ان
يكون العلم الشخصي كزبد مثلا المفهوم الكلي عن المركب من الواو والباء واللام
والناح بظا وكذا المقدم اما بيان الملازمة ان الموضوع بازاء الجوزة الباقية
مع المتخصص ليس كلمة زبد المحصورة القابلة بمشاكل مخصوص او الصادرة
في زمان مخصوص والا كما يستعمل غيرها في سبيل المجاز ولا كل
الكلمات المتخصصة المتعددة كحان او بنكرو مقال لاستلزامه تعدد
الادوات بتعدد المحال الغير المتناهية والمفظة كالحق لا يتناقض

بها اتفاقا فوجب ان يكون الموضوع بازاء التخصص المفهوم الكلي والغرض
من وضعها لاستعمالها في افرادها المعينة فيه واما بطلان الناحي فالاتفاق
وبانه يستلزم ان لا يكون علم مستعمل في معناه الحقيقي وان يكون جميع
الالفاظ المستعملة في المعنى العلمي مجازات لا حقايق لها ويمكن تقرير النقص
هكذا لوصح هذا الدليل لزم ان لا يكون لفظ زبد مثلا علما موضوعا
لمعنى لاخصارا لاحتمالات في ثلثة مع بطلان جميعها فاقول **قوله** واما
لاختلاف اهل اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة فربما قيل بان وجه
الاختلاف كون هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي يستعمل في زمان
عند بعض منهم وموضوعات للمخصوصات عند طائفة اخرى منهم انما لا يكون
الاختلاف موجبا لو كان كون هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي يستعمل
في زمانه ظاهرة بحيث لا شبهة فيه **قوله** ولا يحتاج الباقي للاستلزام
الى التمسك بامثلة نادرة فيه ان الملازمة مهمة لانه انما لا يحتاج اليها للاستلزام
الى التمسك بها لو كان عالما بان هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي يستعمل في زمانه
وهو لم لا يجوز ان لا يكون عالما به بل يكون متوردا بين كونها موضوعات
لمفهوم كلي وكونها موضوعات لمخصص او يكون حازما يكون موضوعات لمخصص
وبما يقال انما تمسك الناحي بامثلة نادرة لكونها مسلمة عند الخصم دون
هذه الكلمات وكونها متفق عليها بخلافها **قوله** خرج المصروف الملازمة
بحسب لانه يجوز ان لا يكون هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي فقط
ولا للمخصوصات فقط بل يكون موضوعات لهما معا كما هو اللفظ فاقول **قوله**

لنصريحهم بأنه لا يستعمل إلا بوضع له **قوله** يقال اللام في قوله لدم الغرض
 وقد سبق أن الغرض قد يختلف عما لا الغرض لغرض ف يجوز أن يكون الغرض
 من وضع المعرف باللام الاستعمال في الجرائد وأن لم يستعمل إلا في الموضوع
 الكلي تأمل **قوله** سواء كان المقصد إلى الجنس من حيث هو أو من حيث الوجود
 في ضمن البعض والكلي اعلم أنه يجوز أن يقصد ما هيبة في ضمن الغرض سواء
 كان في ضمن الجميع أو البعض فلا قرينة على أحدهما كما في القضية المنسوبة
 إلى جواز ذلك إشارات التفاضل في تعريف الفقه في شرح المختصر **قوله**
 وضربوا بجريان الأقسام الأربعة الذي يستفاد من كلام الشيخ الرضائي في وضع
 الإضافات للعدد واستعمالها في سائر الأقسام ليس بحسب الوضع وما جئنا به
 أن تعريف النذر كتعريف الأضاف والموصول ينقسم إلى الأقسام الأربعة والفظ
 أنه كالتعريف باللام في الأحكام **قوله** ولا يصح القول بأنه موضوع لمفهوم الغائب
 المفرد المذكور يستعمل في خبرائنا أقول اللام في قوله لا يستعمل لدم الغرض والمعاني
 فالمراد بقولهم موضوع لمفهوم الغائب المفرد المذكور يستعمل في خبرائنا أنه
 موضوع للغرض الاستعمال في خبرائنا وقد عرفت أنه الغرض قد يختلف عما لا
 الغرض فصح الكلام والنصح المرام أقول أن سلم أن الغرض لا يختلف عما لا الغرض
 يصح القول بأنه الضمير الغائب موضوع لمفهوم الغائب المفرد المذكور لغرض الاستعمال
 في الخبرائيات فإنه يستعمل في الخبرائيات وإن استعمل في الكليات أيضا على سبيل
 النذر لكنه ليس غرضاً للوضع م الوضع وبما يقال كونه الاستعمال في خبرائيات
 غرضاً لا ينافي كون شيء آخر غرضاً وبما ذكرنا أنه لو كان اللام في قوله

لا يستعمل

لا يستعمل لدم العاقبة يصح القول بلا استكمال أقول ليس المراد بالخبرائيات
 الخبرائيات الحقيقية بل مطلق الأفراد ولا خفاء في أن الشيء قد يكون فرداً
 لنفسه وخبرائيات فالضمير الغائب المستعمل في مفهوم الغائب المفرد المذكور
 مستعمل فيه من حيث أنه خبرائي بنفسه وفرد منه فلا يرد الإشكال سواء
 كان اللام للغرض والعاقبة وسواء جعل الاستعمال في الخبرائيات فقط
 غرضاً أو الاستعمال فيها مطلقاً **قوله** ولا ينافي موضوع لمفهوم كذا كره المصنف
 أقول القول بأنه موضوع لمفهوم كذا كره المصنف لا ينافي كونه موضوعاً لمفهوم
 كلي لجواز أن يكون موضوعاً عاماً لا يقال المراد بالموضوع لمفهوم كذا كره
 المصنف الموضوع لمفهوم كذا فقط واللام يمكن مقابلة الموضوع لمفهوم كلي بل
 يكون من أفراد لا نأقول بجواز أن يكون المراد بالموضوع لمفهوم كذا كره الموضوع
 لمفهوم في الجملة وكذا بالموضوع لمفهوم كلي الموضوع لمفهوم كذا كره الموضوع
 الجينية معبراً في كل واحد من القسمين والتقديم اعتباراً بابتداءه في الأقسام
 فإن قلت فيلزم ج أن يكون الضمير خبرائياً موضوع لمفهوم كلي اسم جنس
 وكذا الموصول قلت لا بعد في ذلك فإنه صريح في بعض شروح المفصل بأنه
 الضمير والموصول من قبيل أسماء الأجناس أقول البعد يجوز أن يكون المراد
 بالموضوع لمفهوم كذا كره الموضوع لمفهوم كذا كره الموضوع لمفهوم كلي الموضوع
 له فقط ويكون حاصل التقديم هكذا اللفظ الموضوع ودلالة الوضع على
 بحسب وضع واحد أما كلي فقط أو مشخص في جملة والأول ينقسم إلى
 الجنس والمصدر والمثنى والفعل والناح إلى العلم والحرف والضمير

واسماء الاشارة والموصول فلا يرد الاعتراض كمالا يحق على القول
قوله ولا يابن موضوع للجناسات المذكورة تحت كل غايب مفرد ذكر
 سواء كانت حقيقية او اضافية كما ذكره المحقق الشريف **اقول** فيه حيث
 اما اول فلان المراد بالجناسات الافراد والعرض من الترتيب المستفاد
 سواء كانت ام التعميم لا يخصيص فلا يرد الاعتراض عليه واما ثانيا فلان
 الجناس الاضافي بطلان على كل فرد من الافراد التي تكتبه الكلي بالقياس اليها
 كما استفاد من رسالة الفادسية في المنطق حيث قال وهو بك اذن كقول
 واخره وجرى ايضا في خواندر فلا يرد الاستكال ولو حمل الكلام على التخصيص
 لا التعميم واما ثالثا فلان الاصل المعبر في مفهوم الجناس الاضافي قد يرد
 ما يندرج تحت مفهوم في نفس الامر ويصدق هو عليه وعلى غيره كما يبيح الجناس
 الاضافي اصل ما يصدق عليه بهذا المعنى والاضاحك خصه بالناطوق **قوله**
 من حيث انه مذکور بهذا الذكور الجناس لا يحتمل الترتيب فيه حيث دما اول
 فلا نال ان الكلي المذكور من حيث انه مذکور لا يحتمل فرض الترتيب
 الى نفس المفهوم المتصور مع قطع النظر عن الامور خارجة عنه كما قرئ
 في موضعها ومن كون امتناع الكلي المذكور من حيث انه مذکور بالذكو
 الجناس قابل لفرض الاستزاد لا بصير جناسا واما ثالثا فلان
 اطلاقها عليه من هذه الهيئة بل الظاهر ان اطلاقها عليه لا من هذه الهيئة
 واما رابعا فلان لو صح هذا الدليل لزم ان يكون التي الواحد كليا ومنها
 معانها بل وبما يقال يمكن ان يجاب عن المعارف بلام الجنس والمعرف بلام

العدد المستعمل في مفهوم كلي والموصول والمضاف المتعدي في الكلي
 بمثل ما ذكره هذا القائل في الضمير الغائب واسم الاشارة فلا وجه لتخصيص
 الجواب بها فافهم **قوله** فالباء مثلا موضوعا لان كل الحرف مخصوص سواء
 تلفظ به زيدا وعمرا او غيرهما اذ لكل واحد من الاشخاص القائمة بحال
 متعددة ربما ناقض بانه يجوز ان لا يكون موضوع للشخص الصادر من
 محل مخصوص لا يقال في يكون اطلاقا على ما يورثه شخصات الصادرة عن
 الحال الاخر مجازا لا نأقول كون المنقضية الصادرة من حال آخر غائبا
 للشخص الصادر من هذا المحل بالشخص مبني على ان يكون فلسفي لا يلتفت اليها
 ارباب العربية **قوله** لوجبان لا يفاد ولا يفهم به الا واحد مخصوصه قيل
 ان اراد انه لوجبان لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه بعد العلم
 بالوضع بلا قرينة صادرة فلم يكن بطلا للمآل ثم وان اراد انه لوجبان
 ان لا يفاد ولا يفهم اصلا الا واحد بخصوصه فاللازمة منه ومنه منع
قوله وكذا اذا قلنا الباء في ضرب ساكنة فيه حيث يظهر بالناظر تامل **قوله**
 لم يرد به الا ذلك المؤلف هذا من بل المراد الواحد المتخصص فان قلت المقصود
 ليس مدح الشخص المتخصص بل مدح كل فرد منه قلت قد عرفت انه الشخص
 من اللفظ القائم بمحل عند فهم من مع ساير الاشخاص القائمة بحال آخر
 فيشمل كل فرد منه **قوله** ولو كان عبارة عن ذلك الشخص القائم بل ان جبريل
 كان هذا مما لا يله لا عينه ان اراد انه لا عينه بحسب العرف فم وان اراد
 انه لا عينه في نفس الامر فلم يكن لا يجري نفعه لانه الكلام ههنا

ينقسم الى التصور بوجه ما وادى غيره ولا شك في اختلاف هذه الاسماء
 بالتخصص بالنوع وحسب اختلاف التصورات بخلاف التصديق بآثار
 فاسم العلم اما موضوعه لطائفة مخصوصة من هذه التصورات او
 التصديقات فيلزم ان يكون اطلاقه على غيرها مجازا او لكل طائفة مخصوصة
 منها اما باوضاع متعددة فيلزم الاشتراك وهو باوضاع واحدة عام
 وهو كطأمل وتالما ان اسم الكلام موضوع للمسايل التي يقتضيه بها
 الانسان على اثبات العقائد الدينية على الغير وضربا بان عقائد المخطي
 كلام كعقائد المصيب فلا معتقدات المعزلة كلام ومعتقدات الكريمة كلام
 آخر ومعتقدات الاشاعة كلام آخر وكذا الكلام في معتقدات سائر
 الفرق فاسم الكلام ليس موضوعا للطبيعة الكلية الصادقة على كل واحد
 من هذه المسائل والمعتقدات ولا لواحد منها والا لكان اطلاقه على غيرها
 مجازا ولا لكل واحد منها باوضاع متعددة فيلزم ان يكون موضوعا
 لكل منها بوضع واحد وهو محتمل ورايها ان اسم كلمة موضوع لما
 يتقيد منها الاثباتا عليه الوجود في نفسه واعليه الواجب بقدره
 فمن الناس من طاقته يحصل منه مسألة ومنهم من طاقته يحصل الف
 مسألة ومنهم من طاقته يحصل ما بين من ذلك فاسم كلمة ليس موضوعا
 للطبيعة المسائل الصادقة على كل واحد من هذه المسائل المختلفة بالقدر
 ولا لواحد مخصوص منها والا لكان اطلاقه على غيرها مجازا ولا لكل واحد
 منها باوضاع متعددة فتعين ان يكون موضوعا لكل منها بوضع واحد عام

وخامسها

وخامسها انهم عرفوا الكلام بعلم يقتدر به الانسان على اثبات العقائد
 الدينية على الغير وذكرنا ان الاقتدار المذكور يختلف بحسب اختلاف
 الناس فمن الناس من يحصل له الاقتدار المذكور بواسطة مائة مسألة
 ومنهم من يحصل له ذلك بواسطة الفا والعين ومنهم من هو دون ذلك
 فاسم الكلام موضوع لكل واحد من هذه المسائل المختلفة بالقدر
 وليس موضوعا لباوضاع متعددة فتعين ان يكون موضوعا لوضع
 واحد عام وسادسها انهم ذكروا ان مسايل العلم يتلاحق بتلاحق
 الافكار ويتزايد بتزايد الاقطار فيختلف العلم باختلاف الافكار
 والا فظار وليس اسم العلم موضوعا لطائفة واحدة من تلك المسائل المختلفة
 والا لكان اطلاقه على غيرها مجازا ولا لكل واحد منها بوضع واحد عام
 وهو كطأمل في هذا المقام فانه قد رزقنا اقدام ومنه في اقوام
 واقول لفظ الموضوع لمختلف في الاقسام الاربعة بطرحها في
 فانه يختلف بحسب الفرائد السبع المشهورة وليس موضوعا لواحد منها
 ولا للطبيعة الكلية فتعين ان يكون موضوعا لكل واحد منها لا
 باوضاع متعددة بل بوضع واحد عام فاما ملحق يظهر لك ما فيه
 حاله المبتدأ لا يقال وقوع الحال المبتدأ مذهب ضعيف لا
 به لا نقول على تقدير تسليم ذلك لانه هنا ليس في الحقيقة المبتدأ بل
 عن المفعول الحكمي او الفاعل الحكمي فان الفاعل في الحقيقة مفعول الحكمي
 المنفاد من اللام او الالف واللام او الالف فقط على اختلاف الاراء

باوضاع متعددة فوجدان
 يكون موضوعا لكل واحد منها
 صح

فافهم **قوله** اذ من ضمير في خبر المحذوف بخود ان يجعل حاله نفس الخبر
 لجعل العامل معنى اشارة او تنبيه فيكون حاله المفعول **قوله**
 ان اريد بها الالفاظ كان من قبيل اشتغال الكل على الاجزاء والالتفات
 في عين الخاتمة فيلزم اشتغال التي على نفسه انت جبراً بخود ان يكون
 من قبيل اشتغال الكل على الجزئ بان يكون الخاتمة اسم جنس كما ذهب اليه
 بعض المحققين او يكون المراد بالخاتمة ما يطلق عليها الخاتمة على تقدير كونها
 موضوعاً لمختصاً وضاعاً اما او كونها علماً شاملاً على اقسامه والقول
 ويكون المراد بالتنبيهات الالفاظ المخصوصة ومجوز ايضاً ان يكون من
 قبيل اشتغال الكل الجزئ على الكل والخاص على العام بان يكون المراد بالخاتمة
 الالفاظ المخصوصة المخصوصة والتنبيهات الالفاظ والعبارات المخططة
 فظاهرة لا يلزم من عدم اشتغال الكل على الاجزاء اشتغال التي على نفسه و
 لا يصح قولك والالتفات للتنبيهات في عين الخاتمة تأمل واقول ايضاً ان
 بالبيته الالفاظ لا يجازي يكون الاشتغال من قبيل اشتغال الكل على الاجزاء
 بان يغني جميع البيته اجزاء منها قولك التنبيهات عين الخاتمة قلنا هم له
 العنوان اعني قوله الاول الثاني الثالث الرابع داخل في الخاتمة و
 خارج عن البيته فلا يكون عنها وما يقال ان قوله الخاتمة تشمل على
 تنبيهات داخل في الخاتمة وخارج عن البيته فلا يكون هي فعلة ما فيه
 واقول ايضاً الخاتمة التي هي اجزاء الكتاب بطون كتاب على مله
 اجزاء الالفاظ والعبارات المخصوصة وتابها النفوس الكينية

عليها وتابها المعاني المخصوصة التي مدلولها وكذا الكلام في البيته
 قال اريد بالبيته الالفاظ فاما ان يراد بالخاتمة ايضاً الالفاظ
 فيكون الاشتغال من قبيل اشتغال الكل على كل واحد من اجزائه كما ذكره
 واما ان يراد بالخاتمة المعاني المخصوصة او النفوس المخصوصة فيكون
 الاشتغال اشتغال الطرف على المطرف سواء اريد بالبيته جميعها او كل
 واحد منها فلا يصح قوله اريد بالتنبيهات الالفاظ كما من قبيل اشتغال
 الكل على الاجزاء ظاهرة واذا اريد بها المعاني فان كان المراد بالخاتمة ايضاً
 هذه كانت الاشتغال من قبيل اشتغال الكل على كل واحد من اجزائه وان كان
 المراد بها النفوس او الالفاظ كما من قبيل اشتغال الطرف على المطرف
 ولو اريد بها النفوس الكينية فان كان المراد بالخاتمة ايضاً ذلك النفوس
 كان الاشتغال اشتغال الكل على الاجزاء وان كان المراد بالبيته الاخرين
 كان اشتغال الطرف على المطرف وبهذا ظهر ان قوله وان اريد بها معاني
 الالفاظ او المعاني المصدرة كان من اشتغال الالفاظ على المعاني
 او الاعراض ليس بديد كما لا على اطلاقه تأمل **قوله** هذا الذي نذكر
 او مضمون ما يليها والتنبيه عليه الاحتمال الاول على تقدير كون التنبيهات
 عبارة عن العبارات والثاني بالمعنى كونه اشارة الى المعاني والثالث
 بالنسبة الى كونها مستعملة في المعاني المصدرة **قوله** اي يتعين من
 حيث انما مرادة من الالفاظ لها واما قلنا مرادة من الالفاظ لان
 تحصلها ودفعها في ذاتها ممكن من غير احتياج الى ضميمة انما الاحتياج

في العلم بانها مخصوصة مرادة من اللفظ وبهذا اندفع ما يقال لا
 يحصل تلك المعاني الا بالغير ومعنى الحرف انما كان في الغرض لا في
 الا بالغير وكيف لا يكون معاني في غيرها **قوله** في اسماء اذ لا قابل يكونها
 افعالا والمطلب ظني يكتفي منه بالافتقار ويكفي ان يقال في اسماء اذ
 لا يدل على الحرف او هي اسماء اذ لا يدل على الزمان والنسبة القائمة
 نظري وقيل قوله في اسماء متفرع على سابقة من غير احتياج امر في الراجح
 بدفع احتمال كونها افعالا من ان المراد بحدوثها واولها التضمين ومطابقة
 على ما قيل ومن غير احتياج تأويل في اسماء الى انها ليست حروف لان تلك
 الثلاثة عبارة عما هي داخلية تحت الموضوع لمختص فلا يمكن ورودها في
 تعين كونها اسماء وتأمل **قوله** الثاني الاشارة العقلية كما في الفصلة الط
 ان هذا اشارة الى المراد بالاشارة العقلية المعهودة اليه هي قرينة الموضوع
 لا مطلق الاشارة العقلية اذ لا يصح انها لا تفيد الشخص ولا ينطبق
 عليه ما ذكره من الدليل اعني قوله فان تفيد الكل بالكل لا تفيد الجزئية كما
 قيل وانت خبير بان لا يجوز ان يراد بالاشارة العقلية مطلق الاشارة
 العقلية ويصح مع هذا انها لا تفيد الشخص فان الافادة المستلزام
 ولا يخفى ان مطلق الاشارة العقلية لا يستلزم الشخص والام يتخللها
 والثاني بط وايضا يجوز ان يجعل المدعى دفع الاحكام الكلية الى ليس كل اشارة
 عقلية مفيدة للشخص فانه اذا قيل الاشارة العقلية مفيدة للشخص
 لتبادر الى الفهم ان كل اشارة عقلية مفيدة له اذ المملات المستعملة في

العلوم كليات كما قيل فاذا قيل الاشارة العقلية لا تفيد الشخص
 كان رد فعله بحجاب الكل ولا خفاء في صحته والبطاوق ما ذكره من الدليل
 عليه يؤيد ما ذكرنا ما استاد اليه العلامة الرازي في شرح الرسالة في
 والامر من الذين بينهما عموم من وجه ليس من لفظة ما عموم اطلاقا
 فانهم **قوله** بخلاف قرينة الخطاب اي قرينة تشمل عليه الخطاب بمعنى الكلام
 الذي هو طبعه وقرينة تدركه كالحس فانما يفيدان الشخص نظر الادا
 من غير استعانة بما يصاحبها فاضافة القرينة الى الخطاب والحس ياد في
 ملازمة الخطاب بمعنى المصدر والاضافة للبيان كما فعله المحقق الشريف
 قدس سره اي قرينته هي الخطاب بمعنى المصدر بدفعه لابتداء اول قرينة
 ضمير الغائب ولا يصح عطف الحس على الخطاب الا ان يراد بالحس الاشارة
 الحسية ولا يخفى بعد ذلك ان قولنا فينا كذا اما اوله فلاول عدم الناول
 لقرينة ضمير الغائب لا يقتضي انها هو المقصر لانه المقصران الضمير واسم الاشارة
 جزئي في الجملة والموصول كلي البنية او انما عدا جزئيا وهذا كليا لان قرينتهما
 تفيد الجزئية في الجملة بخلاف قرينته واما ثانيا فلاول قوله ولا يصح عطف
 الحس على الخطاب مما لم لا يجوز ان يكون الحس معطوفا على الخطاب ومع ذلك
 يكون اضافة القرينة الى الخطاب بيانية والى الحس ياد في ملازمة لا بد في
 ذلك من الدليل واما ثالثا فلاول يجوز ان يكون الحس معطوفا على الخطاب
 ويكون اضافة القرينة اليه بيانية لكن لا يكون المراد بالاحس الاشارة الحسية
 بل يكون اسناد القرينة اليه مجازيا واما رابعا فلاول ان الحس معطوف على

قبل الضمير المرفوع في كلمة كما نارجع الى اللفظ الذي
 قرينة تختص لا الى المضمين واسماء الاشارات مطلقا
 فلا يقدح عدم التناول بقرينة ضمير الغائب وقيل
 الضمير راجع الى اللفظ الموضوع تحت الضمير
 الذي هو القسم لا الى المضمين بل الى
 هذا القسم واعلم منه

الخطاب بل هو معطوف على قرينة الخطاب واما خلافا فلا بد من مجوز
 ان يكون المضاف الى القرينة محذوفا ويكون قرينة تحت معطوفا على قرينة
 الخطاب لا بد من نفي ذلك من دليل وما يقال ان قرينة ضمير الغائب قد لا يفيد
 التخصيص لان المرجع اليه قد يكون كلياً فمذ فوج بان مجوز ان يكون المراد
 ان الاشارة العقلية يفيد الجزئية في شئ من المواد بخلاف قرينة الخطاب
 والحق فانها يفيد انما في الجملة بل في اكثر فلهذا كان الموصول كليا البنية
 وهما جزئيان في الجملة او على الموصول كليا وهما جزئيان فاما **قوله** وفيه حيث
 وهو ان عدم مضمومية التخصيص مجرد الصلة لا يوجب كلية الموصول مع
 ان الموضوع له والمستعمل فيه التخصيص اقول البصر مضمومية التخصيص مجرد القرينة
 في الضمير واسم الاشارة لا يفيد كونها جزئيين اذ الجزئية والكليته انما هو
 بحسب الوضع وبالنظر الى نفس الموضوع لا بالنظر الى الامور الخارجية
 عنها واقول قد خطر ببالي وجه كلام المص وهو ان المراد ان الاشارة
 العقلية التي هي قرينة الموصول لا يفيد الجزئية اي لا يستلزمها وان تحقق
 منها في الاكثر بخلاف قرينة الخطاب والحق فانما يفيد انما قطعاً وكذا كان
 هذا كليا في الجملة وهما جزئيين كليا فان قلت يتشكل بالضمير الغائب قلت
 الضمير الغائب خارج عن المقسم اي اللفظ الموضوع والمضمير قيد المقسم لا المقسم
 نفسه فان قلت اذا كان الموصول كليا فكيف جعل قسم اللفظ الموضوع
 للتخصيص قلت لم يجعل الموصول قسماً منه بل قيد المقسم وهو مجوز ان يكون
 اعم من المقسم فاما **قوله** وقد يناقش فيما ذكر بان تقييد الكلي بالكلي يفيد الجزئية

اللفظ لا يوجب الجزئية
 لانه لا يوجب الجزئية
 بل يفيد الكلية
 في المقسم

بانه اذا جاز انت جبراً بانه اذا كان المراد بالافادة الاستلزام او كما
 دفع الاجاب الكلي او بهذا القدر يثبت المدعى لا يرد المناقشة وقد دفع
 المناقشة بان جميع الكليات متساوية في الافراد الفرضية وضم احد المتساويين
 لا يوجب خروج شئ من الافراد واختصاصه ببعض فتقييد الكلي بالكلي
 لا يقلل افراذه الفرضية فضلاً عن جعله متخصفاً وبان الكلي المفهوم
 والمفهوم اليه مجوز العقل صدق على جميع ما عداه فمجوز صدق كل منهما
 على جميع افراد الآخر وذلك يستلزم مجوز اشتراك مجموع بين افراد كل منهما
 ويرد على الاول ان لا يلزم ان ضم احد المتساويين الى الآخر لا يوجب في شئ
 من المواد خروج شئ من الافراد واختصاصه ببعض لجواز ان يكون من
 المتساويين ما يوجب ضم اوجه الى الآخر ذلك لا بد من نفي ذلك من دليل
 وعلى الثاني ان قوله ويستلزم مجوز اشتراك مجموع هم وعلى تقدير التسليم
 لا يستلزم كلية المقيد وهو كما في فاما **قوله** الثالث اي التبيين الثالث
 والظاهر ان المقصود بالتبيين الفرق بين العلم والمضمير وفاد لقيم التبيين
 لاسم الاشارة لانه علمت من ههنا ان ابى الاله صرح انه علم من السابق
 تأكيداً لما استفاد من التبيين ونصراً بما به مستجى بالتبيين بهذا لانه حكم
 بداهي كذا قيل **قوله** علمت اي بالقوة القرينة من الفعل **قوله** اي مما سبق
 في المقسم او من التبيين بين المذكورين سابقاً فاما **قوله** مع وحدة المقسم
 بحسب الوضع الواحد وبهذا الذي دفع ما قيل واما الفرق البصر بان الموضوع
 له في احدهما متعدد دون الآخر كما قيل فليس له العلم المتشرك الذي

هو اجوع الاعلام الى الفرق بينه وبين المضمي لانه المضمي حاصل للعلم
بحسب وضع واحد لا يكون الا واحدا كما لا يخفى بحال المضمي **قوله**
فاد تقيم الجزئي بالعرض حيث ذكر في كثير من كتب الاصول متناهية
اللفظ معناه ان كان جزئيا فاما ان يكون مضميا فهو مضمي وان كان
ظاهرا فعلم **قوله** حاله المضمي المجرور ويجوز ان يكون حاله المضمي
فاد التقيم حال كونه متناورا اسم الاشارة حيث لم يتم له ولم يدل
هو فيه وانت جندانه كما عرف من الالباب فاد اخراج اسم الاشارة عن
تقيم الجزئي عرف ايضا فاد اخراج الحرف عنه والالكان ادخاله فيه فاسدا
فيكون تقيمه فاسدا ويمكن ان يعتد له لاحتمال بانه لو لم يتعرض ان
يكون اخراجه من تقيم اللفظ الذي معناه جزئي لاجل ان المراد باللفظ الذي
معناه جزئي فقط بحسب وضع واحد والحرف ليس معناه جزئيا فقط فلا
يكون تقيمه باخراجه لهذه النكته فاسدا وبهذا يخرج الجواب عما قيل
كما عرف من السابق فاد اخراج اسم الاشارة من تقيم الجزئي علم فاد
اخراج الموصول عنه والالكان ادخاله فاسدا فيكون تقيمه فاسدا
المضمي يجوز ان يكون اللفظ الذي معناه جزئي فالموصول خارج عنه لا
موضوع للكامل ايضا فلا يكون تقيمه باخراجه لهذه النكته فاسدا وما
ذكر ان تعريف العلم ليس بانفع لصدد فعل الحرف والموصول فاقول **قوله**
يتم ان يكون اخراج الموصول من التقيم بعد كليا لانه فلا يكون تقيمه
باخراجه لهذه النكته فاسدا وهذا الجواب بعينه جواب عما ذكره ان يخرج العلم

119
ليس بانفع لصدد فعل الموصول تأمل **قوله** طنا مفعول له بالتقيم
باعتبار تعقله بالحال المذكور اي مفعول له بالتقيم اليها فقط وبتباد
من هذه العبارة ان الفاد راجع الى هذا الظن واصل التقيم يرى من
الفاد ولا ينبغي ان يحل عليه اذ علم من الالباب ان التقيم فاسد كما ان
الظن فاسد اقول لم يعلم من الالباب فاد التقيم في نفسه مع قطع النظر
عن الظن لانه يجوز ان يكون المراد باللفظ الذي معناه جزئي في هذا
التقيم الذي معناه جزئي فقط فلذا لم يجعل اسم الاشارة قمامة و
باللفظ الذي موضوع لمخصص بوضع عام الذي وضع له في الجملة كما
هو التحقيق في لا يكون بين التقيمين تناف فيكيف يعلم من الالباب فاد
هذا التقيم اقول ايضا يجوز ان يكون اخراج اسم الاشارة بعد كلفظ
النكته فلا يكون تقيمه باخراجه لهذه النكته فاسدا فينبغي اصل التقيم
من الفاد تدبر قيل وانما عبرة اعتقادهم بالظن تبينها على الدعوى
ظن كما هو الظن بالظن وللادارة الى ضعفه وذلك الظن اما انهم ظنوا
ان اسم الاشارة وضع للقدرة التي ترك والضمير للجنائات المحوطة بالقدرة
التي ترك فجعلوا النوعين المعبرين في الاول حين الاستعمال مستغادا من
القرينة وفي الثاني مفتحة الوضع كما قيل واما انهم ظنوا ان كليهما هو
للجنائات بالقدرة التي ترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتعيين
من غير ضمنية معتبرة في وضعه والضمير مفيد له وكان من هذا من الظنين
انهم حين اطلاق الضمير فمما انه لفظ من غير ضمنية من المستعمل الى اللفظ

فطنوا ان الضمير يفيد التعيين بنفسه ولم يطنوا الى ههنا قرينة ضمنية
لازمة له حين الاطلاق واما الخطاب او السكلم او سبق مرجع ولم
يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة ما لم يفهم اليه امر هو الاشارة كنية
الواضحة ضمها الى استعمال اللفظ مستعمل وانت حينئذ هذا المتأني
ايضاً يكون الحرف والموصول خارجاً عن الخزي فان اعترف هذا الطال بعدم
جزئتها يكون نقيضه فاسداً وهذا الوجه لا يفي وان لم يعرف يكون دليله منقوضاً
ثم لا يخفى على الفطن انهم لو اعترفوا بكون اسم الاشارة موضوعاً للخزي
المحظوظ بالقدح المتروك لو فهم القول بكونه جزئياً لا معنى للخزي في الغرض
الا ما كان قد لونه الموضوع جزئياً فالاعتراف بكونه موضوعاً للخزي ينافي
القول بعدم جزئيته بالغرض تأمل في وجوه ان يكون متأني اخرج اسم
من الخزي انما جعل موضوعاً لكل اصدق عليه اشارة عقليته او
حسية لما زاد كل اسم اشارة مستعملة في المعقولات الصرفة بخلاف الضمير
فانه لم يستعمل في الكل الا قسم منه وهو الضمير الغائب في الجملة فجعلوه محالاً
في الكل لذاته حقيقة في جزئيات بخلاف اسم الاشارة حيث كان استعماله
في الكل فلم يجعلوه محالاً ولا يخفى ان هذا الوجه ايضاً وجه لا يخرج الموصول
والحرف من الخزي فان الحرف موضوع لكل بنية شخصية كانت او كنية لا
حرف مستعمل في الكليات الصرفة فلا يجوز جعله محالاً في الكل حيث كثر
استعماله فيه وكذا الموصول موضوع لكل ذات معلومة الانصاف
بمفهوم كنية او جزئية لانه كل مستعمل في المعقولات الصرفة فلا يجوز
الموصول مع

جعله محالاً فيها حيث كثر استعماله فيها لا يقال ماد كونه لا يدل على
ان اسم الاشارة ليس جزئياً اصلاً بل يدل على انه ليس جزئياً فقط
فكيف يجوز اخراجه عن الخزي بهذا الوجه لا نأفول يجوز ان يكون المراد
بالخزي المحقق ما هو جزئياً فقط لا جزئياً في الجملة ولا خفاء في خروج اسم
الاشارة عنه **قول** بقرينة الاشارة اي بقرينة الاشارة **قول** مدلول
الضمير مقيد بالوضع اي بالوضع الذي لا جلال لاستعمال في المعين و
عاقبته الاستعمال فيه بخلاف اسم الاشارة فانه لم يوضع لاجل
الاستعمال في معين وليس هذا الاستعمال عامه لوضعه وعاقبته بل
انما سبق بعينه بقرينة الاشارة في بعض المواضع وبهذا البند دفع ما قيل
ينفاد من جعل تقييد الضمير بالوضع ان غير المحر تفضل للوضع العام
للموضوع له الخاص وليس ذلك مما يفرضه كما استشهد على انه وجه دفع
آخر وهو ما استشهد في الالفة ان المتقطن بهذا القسم من الوضع
المحر وهذا لا ينافي كون غيره موافقاً له في القول بتحقيقه في بعض مواضع
بعد لفظه وقد يقال اللازم من جعل تقييد الضمير بالوضع احداً لا
اما كونه موضوعاً للاشياء باوضاع متعدي فبنا في ما استشهد به
القول بالاستتراك في امثاله بط لا اتفاق او كونه موضوعاً لها بوضع عام
فيما استشهد به ان القول ان المحر قد يفرد بتحقيق هذا القسم من الوضع
وتفضل به فتأمل **قال** قد يسر في الحاشية لانه اما ان يتعلق في غيره
بدل اعلم ان قوله في غيره محتمل ان يكون ظرفاً مستقراً صفة لمفعول وحالاً

ويكون الضمير اجعاً الى ما دل عليه المعنى ويجعل ان يكون ظرفاً مستقراً
 عن الضمير في مادته ويكون الضمير اجعاً الى المعنى او الى ما ويجوز ان يكون
 ظرفاً لغواً واما ان يتعلو بدل واما ان يتعلو بمعنى **قال** قد مر
 في الحاشية اي دل بغير رد اسن حاجب هذا في الابدحاج بالان في ان
 بمعنى الباء وانه يقتضي ان يكون حرفاً مادل على معنى بلفظ آخر منه وهو
 غير مستقيم واجيب عن الاول بانه حرف فاعلم بتمام بعضها مقام بعض
 ورد بانه محار فلا يتركب في التعريف بدونه قرينة ظاهرة ومع الثاني يمنع
 عدم الاستقامة فان حرف انما يدل على معنى بغيره ويجوز ان يكون المعنى
 دل على معنى لا بالنظر الى نفسها بل باعتبار كلمة اخرى معها تأمل **قول**
 لا يتعل بمعنوية المعنى منه اعلم ان معنى التعريف لو كان هذا لزم ان يكون
 ما في الصدقة على المفردات واسماء الاشارات وهو صواب بل جميع
 الالفاظ الموضوعية وضوعاً عاماً للمفردات كما لا يخفى على ذي فطنة فادركه
 في السمع هو الصواب ولا يخفى في وهما كان ضميراً في عبارة اعم راجع
 الى حرف واللام في قوله بالمعنوية عوضاً عن المضاف اليه اي المعنى والجار و
 المحذوف محذوف فانه غير صحيح اذ لم يبين محاسباً كونه معنى قول الحاجة في
 حرف ما ذكره بل يبين خلافه **قول** فلان هذا الاشتراط لا يتصور
 فائدة اصلاً فيه منع **قول** فانه الدليل على هذا الاشتراط ليس نصاً
 من المواضع قد يافى بانه عدم الدليل لا يوجب عدم الدلول اذ الدليل
 لازم والدلول ملزوم وعدم اللزوم لا يستلزم عدم الملزوم كما هو

المقرر المعلوم **قول** وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة و
 احوالها فيه بحيث قال الشيخ ابا علي بن سينا قال في كتاب الفراء اذا سئل
 سائل ماذا يفعل زيد فيقال ان في ذهن طالبها بعدد لم يثبت له الا
 على سببه فلا يصلح افرادها لان بوضع او يحل مبتدأ بها او يحل
 الا ان يقتضون بها لفظ آخر يتم نقصانها فاذا قرئ بها غير هاتين كان
 مبتدأ او خبر وقال في النجاة في لفظة مفردة انما يدل على معنى يصح
 ان يوضع او يحل بعد ان يقتضون باسم او كلمة كقولنا في على انتهى كلامه
 وظهر منه ان كون الحرف صالحاً للوضع او يحل مع ضم ضميمة اليه ليس
 مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة و احوالها هذا وانت خبير به
 برود على الشيخ ان كون الطلب باقياً بعد فيما اذا قيل في جواب ماذا يفعل
 زيد ان لا يكفي في اثبات الخط وابقاع الفرق بين الاداة والاسم
 لانه يجوز ان يكون بقاء الطلب لا محل كونه الجواب غير وافي بالمقصود
 فلو ذكر في الجواب اسم لا يعني بالمقصود كان الطلب باقياً كذا كانه فانه اذا
 قيل موضوع ان مثلاً يتحقق وكان المقصود متحققاً انه كذا كان الطلب
 باقياً بعد ولو قيل في الجواب ان زيد منطوف كان الطلب باقياً فلو تم
 هذا الكلام لزم انه لا يصلح المظروف للحكم عليه ما لم يقتض به متم ويجوز ان
 يكفي في ذهن من يحذف في جواب بعض الاسئلة فانه لو قيل في جواب ما
 الشبه اليه بين السبب البصر من يحصل المقصود **قول** يتناول الفعل بظا
 وما قيل في الجواب المراد ان حرف مادل على معنى مطابق في غيره غير مستقل

لذاته فلا يتكلم بالفعل اذ عدم استقلال معناه كخطا في ليس لذاته
بل لجهة فليس بديده لانه يتكلم بالادفعال الناقصة على رأى من جعلها
من الحروف ومن جعلها من الافعال لكن قال ان جعلها منها بالنظر في اللفظ
وان كان النظر الى المعنى يوجب كونها حروف فاعلم ان هذا التقابل
فان مدلولاتها كخطا بقيقة ليست معاني حاصلة في غيرها غير مستقلة
لذواتها لدخول الزمان المستقل بالمعنوية في جميعها فاعلم **قوله**
فانه اى الفعل فان قيل كونه الفعل في فضل الامر ما ذكر لا يبعد عدم
ورود ضارب على عدم استفادته النقيض اذ عدم المشهور لجواز ان
لا يكون عدم ما ذكر او ما ياله فالصواب ان يكون الضمير واجعا الى
الفعل لا اليه نفعنا جدي بان المراد ان الفعل مفهوم من النقيض
التعريف الضمني ما ذكر فلا يرد ضارب على عدم استفادته تأمل **قوله**
ويحتمل ان يكون ضمير فانه واجعا الى ضارب ويكون ما نافية اقول يجوز
ان يكون الضمير واجعا الى ضارب ويكون كلمة ما موصولة او موصوفة
وقوله فانه علة للورود لا لعدم كما هو اللفظ وقد يقال الاحتمال
الثاني اولى من الاحتمال الاول لانه يرد عليه انه يلزم منه ان يكون
المعتبر في مفهوم الفعل خبثا كحدث الى موضوع ما مع ان المعينة
كما حقق سابقا فثبت الى موضوع معين **قوله** هذا ان حمل الكلام على
عدم وروده على عدم الفعل استفادته النقيض قبل الانبائه بحمل الكلام
على عدم وروده على عدم الفعل مطلقا لا على عدم مشهور ولا على عدم

استفاد

الاستفاد من النقيض ويكون الضمير واجعا الى ضارب وكلمة ما نافية
في يكون نفي الدلالة على كحدث المعينة في مفهومه او لا فثبت الى موضوع
ما علة لعدم وروده على عدم استفادته النقيض ونفي الدلالة على
الزمان علة لعدم وروده على عدم مشهور تأمل **قوله** معلومة للضارب
الظان ان اراد بالمخاطب المانع ويؤيده على ما في ان التعريف بقصده
نقيض عند السامع من حيث هو معين **قوله** كما ان الاعلام الشخصية
تدل بجواهرها على كونه الشخصا معلومة كون الشخصا الشخصية باسمها
دالة بجواهرها على كون مدلولاتها معلومة للمخاطب محال تحت تأمل **قوله**
وذلك انما يكون بعد تصوره ونمذنه عما وراءه فيه منع لا يخفى على المحصل
قوله ثم ان التعيين اما ان يعينه جوهر اللفظ وهو العلم قبل
المعرف بالام العهد كاحد في موضوع لكل واحد من الجزئيات وضعا
كما هو المحققين والتعيين فيه يستفاد من جوهر اللفظ لانه اللام
ذاو زيد فلا يكون تعريف العلم جامعاً وكذا تعريف المعرفة باللام
اقول الحق ان المعرفة باللام لم يوضع لكل واحد من الجزئيات بل انما
وضع بدخول اللام بسوط كونه مفارقاته لكل واحد منها والعرف
يستفاد من اللام والتعيين مستفاد من حرف التعريف لا من جوهر اللفظ
ويمكن ان يجاب بغير ما مر المراد بكونه التعيين استفادته من جوهر اللفظ
انه استفادته من مجموع جوهر اللفظ ولا يستفاد من امر آخر والتعيين
في المعرفة باللام كما يستفاد من مجموع اللفظ يستفاد من حرف المعرفة

ايعز وبانه المراد ان المتعين فيه بحسب اللفظ بحسب الوضع الاول
 الذي صار به فسماه المعرف اما ان يستفاد من جوهر اللفظ وهو
 العلم وح لا يورد الاستحسان بالمعرف بلام التعريف كما لا يخفى على العارفين
 بالصناعة **قوله** فهو المعرف باللام او الذكاء في كل صفة لا يخفى
 على العارفين باقام التعريف وادائه **قوله** الا ان الوجه في محال على ما
 ذكرنا قد يقال يجوز ان يكون الفرق المذكور على مذهبين معا بما جعل
 قوله وضع لمعين اشارة الى الفرق على المذهب الاول وقوله جوهر
 ثم جاء المتعين كما استعار بالفرق على المذهب الثاني فاعلم **قوله**
 لا تشقاضه بهيمة الاستفهام فان عدلوا امر قائم بالشك في حال
 فيه لا امر حال في المتعلق الذي هو احد طرفي الكلام وبما ذكره
 اندفع ما قيل من قولهم ما دل على معنى في غيره ما دل على معنى حال
 الغير من حيث هو كذلك بخلاف الاسم والفعل فانها وضعا اما المعنى
 قائم بنفسه او لمعنى حاصل في الغير معرقي ثم هذه الحقيقة في موضوع
 لكل ابتدء خاص من حيث هو حاصل في تنوع محالها بذكر ذلك يستقل
 تلك الحقيقة واقول ما قيل يشك بالافعال الناقصة على رأي جعلها
 من الحروف ومن جعلها من الافعال الكس قال ولكن ادعاه جانب اللفظ
 لان النظر الى المعنى يوجب كونها حروف فاكما اعترف به هذا القابل فانها
 ليست موضوعا لمعان قائم بالغير من حيث احدها قائم انما قائم
 بالغير جزؤها كما لا يخفى هذا وقد بينا قسما ذكره قدس سره بان

هذا النقض مما يرد لو كانت هيئة الاستفهام موضوعا للاستفهام
 المصدر واليمين للفاعل وهو لم لا يجوز ان يكون الاستفهام مقصدا
 اليمين للمفعول لا بدلت في ذلك من دليل **قوله** فامتنع الجزع عنها بحتم
 ان يكون الجار ونحوه متعلقا بامتنع لا بالجزع ويكون المراد به هو عدم
 من الجزع والجزع منه **قوله** فامتنع الجزع عنها متفرعا على ما سبق من
 انها لا تدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير فاعلم اقول يمكن حل عبارة
 ايمان على وجه آخر وهو ان يقال الفعل والحرف في لفظه كان في انهما
 يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير قد سبق ان معنى الحرف النسب
 المخصوصة من حيث كونها حالة بين طرفيها وان جزع معنى الفعل اعني
 اكدت معتبره من حيث انه مستند الى الغير وثابت له اعني الفاعل المعين
 ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير لانه الشيء المعبر عنه حيث انه ثابت للغير
 يصير مثبته بهذا الاعتبار وكونه ثابتا للغير هو المعبر عنه بحسب الوضع
 ولا يمكن ان يصير مثبته من حيث انه معنى الفعل والحرف **قال** قد بين
 في هاشية فلا يرد انه اذا كان ضربا ومن في قولك ضرب فاعلم ان
 ومن حرف جر الاظهر في الجواب ان يقال ان ضربا من حيث انه موضوع
 لمعنى مغايرة اعني الحرف والرفان والنسبة الى فاعل معين واسم من
 حيث انه موضوع لنفسه ولا تناقض عند اختلاف كيهاتين وكما
 وكذا كلمة اسم من حيث انه موضوع لنفسه وحرف من حيث انه
 موضوع للنسبة المخصوصة فالحكم عليه بالحرفية اسم وحرف

باعتبارين فلا تناقض **قوله** تفصيلا عن التزام الاشتراك في جميع الكلمات
 قبل لزوم الاشتراك في جميع الكلمات على القول بالوضع القصدى فيه
 ثم لجواز ان يكون الالفاظ الموضوعات لانفسها اعلاما منقولة عن اول
 هو المعنى الى مراد هو اللفظ كما ان الابدنم لا يمتد الى حيث قال اذا
 قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استغنام وضرب
 فعل ماضى فى علم وذلك لان مثل هذا وضع لشيء بعينه غير متناول غيره
 وهو منقول لانه من مرادول هو المعنى من مرادول هو اللفظ وقيل يكون بعض
 الاعلام انفاقيا اى يصير علم بلا وضع واضح معين بل لاجل الغلبة
 وكثرة الاستعمال تأمل وايضا الاشتراك في جميع الكلمات انما يلزم لو لم يمتد
 يكن المعنى في **الاشتراك** كونه موضوعا لمعنيين متغايرين يكون كل واحد منها
 مغايرا للنفس اللفظ الموضوع كما هو المتبادر من تعريفاته وهو لم لا يجوز
 ان يكون المعنى ذلك فافهم وقد يقال الاشتراك انما يلزم في جميع الكلمات
 قيل بالوضع القصدى في جميعها والتفصيلى عند لا يقتضى القول بكونه وضع
 جميعها غير قصدى **قوله** ولم يوجد مثله في مهملات قال الاستناد لمحقوق
 قدس سره البلاغ لا يستعملون المهملة في عباراتهم فلا وجه لجعلها اعلاما
 غالبية عندهم وان شاع استعمالها في كلام غيرهم فيكون اعلاما غالبية
 في استعمالهم ولا ينافي ذلك كونها مهملات غير موضوعات باراء معان مغايرة
 لانفسها على انه لا يلزم المغايرة الاعتبارية بين الذات والمرادول فيها بخلاف
 الافعال والحروف فان الفاظها دالة عليها حيث يواد بها معانيها الفعلية

والحرفية **قوله** فهذا في التفرع بحيث غير حقيقى على ذلك قال قدس سره هذا
 يمنع على ان فرد الموضوع اقول لظان هذا بناء على ان لفظ الاسم موضع
 لكل لفظ دل على مجرد عن الزمان وضعاعاما كما ذهب اليه طائفة وكيف
 والاختلاف في الاسم والحس كحقيقى ليس الا فاعلم **قوله** لكان كل اسم عين سماء
 اقول في الملازمة بحيث لانه يجوز ان يكون المعنى في الاسم والحس اصطلاحا
 الوضع القصدى والالفاظ وان كانت موضوعات لانفسها لكن ليس
 وضعها قصدى **قوله** ويمكن ان يقال انهم لم يعتدوا وايضا يجوز ان يكون
 الالفاظ موضوعات لانفسها لكن لم يطلع المحدث على ذلك بل كان مقتضى
 خلاف ذلك ويحتمل ايضا ان يكون تخصيص لفظ الاسم بالذكر لظهوره
 او لكونه وضعه لنفسه متفقا عليه وصحاحا عند الخصم **قوله** فلا يرد ان هو
 معنى الفعل لا يخبر عنه حكم عليه ففيه تناقض اقول يمكن حل هذه الشبهة
 بما قيل ان الحكموم عليه في الضمايا مطلقا الطبيعة الكلية لكن في الضمايا
 المحصورة يتقيد الحكم الى الفرد بالعرض لانه الحكم ليس الاعلى الامر الى اصل
 في العقل والحاصل في العقل ليس الا الطبيعة فالحكم ليس الا عليها كما حققه
 الشيخ في قضايا بيفه فالحكموم عليه في قولنا معنى الفعل لا يخبر عنه هو الطبيعة
 الكلية الصادقة على مفهومات الافعال وهو معنى استيعاب الفعل فالحكموم عليه
 في القضية ليس معنى الفعل بل معنى الاسم فلا تناقض **قوله** على قياس ما ذكر
 في حل مسألة الجرحول المطلق اعلم انه اعترض على قولهم كل مجهول مطلق
 يمنع الحكم عليه بان فيه تناقضا حيث حكم على مجهول مطلق بامتناع الحكم

واجب بان القضية حقيقية فالمعنى ان كل الوجود وكل مجهول مطلقا
فوجب ان لا يوجد منسج الحكم عليه ومعناه بئوت لا منسج على تقدير كونه
مجهولا لا بئوت الامتناع في الواقع فلا تناقض وبان القضية وضعية
والمعنى كل مجهول مطلق بمنسج الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا بشرط كونه
مجهولا مطلقا والحكم عليه بالامتناع ليس في زمان كونه مجهولا مطلقا بل
في زمان كونه معلوما فلا تناقض والمراد بما قيل هو الجواب الثاني لا الجواب الثاني
كما لا يشبه على ذي فطنة قومية وفطرة سليمة اقول يمكن تقدير الشبهة بكون
لا يندفع بهذا الجواب وهو ان يقال لو كان الاستقلال بالمفهومية شرطا
لصحة الحكم على الشيء صح ان يقال لو لم يستقل معنى الفعل على تقدير كونه ممكن الحكم
عليه لا منسج الحكم والثاني بطل اما الملازمة فلا مستلزام انتفاء الشرط انتفاء
المشروط واما بطلان الثاني فلعدم صدق الملازمة على تقدير نقيض الثاني
كما بين في موضعه ويمكن حله بان انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء
المشروط على جميع الاوضاع معه لا على تقدير نقيض الثاني ولو سلم ذلك
منعنا بطلان الثاني ويمكن ان يقرر الشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان
الاستقلال بالمفهومية شرطا لا يمكن الحكم لصدق قولنا كلما يمكن انتفاء
معنى الفعل على تقدير امكان الحكم عليه امتنع الحكم عليه والثاني بطل اما الملازمة
فلتحقق الشرط على تقدير امكان واستلزام انتفاء الشرط انتفاء الشرط
واما بطلان الثاني فموجبه ان احدهما ان نقيض الثاني ثابت على تقدير تحقق
المقدم فكيف يتحقق هو لا امتناع النقيضين فينتفي الملازمة واما قلنا

ان نقيض الثاني متحقق على تقدير تحقق المقدم لان الشيء لا يكون ممتنعا
على تقدير امكان قطعا وجوابه ان المقدم هنا متلزم للنقيضين اذ قد عني
وبشيان كل واحد منهما مستلزم للآخر واستلزام هو فان امكان جازم مستلزم
امكان واستلزام المقدم المفروض لا اجتماع النقيضين امر محال وكما
جاز ان مستلزم له وتامهما ان نقيض الملازمة وهي الثاني صادق ويكون هو
كاذبا واما قلنا ان نقيضه لان امكان الشيء مستلزم عدم امتناع فليس اذا
لم يكن استقلال معنى الفعل مع امكان الحكم امتنع الحكم عليه وجوابه ان مستلزم
امكان الشيء عدم امتناعه لا ينافي صدق الملازمة اذ قد عني في مقدم الشرطية
عدم امكان شرط الشيء وامكان ذلك الشيء والاول مستلزم امتناعه والثاني
عدم امتناعه فعلى تقدير تحقق المقدم لزوم الامكان قطعا فان قلت يمكن تقدير
الشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان استقلال معنى الفعل بالمفهومية شرطا
لحكمه عليه لصدق كلما لم يكن استقلال معنى الفعل بالمفهومية على تقدير عدم
لزم امتناع الحكم عليه والثاني بطل اما الملازمة فلا انتفاء الشرط مستلزم
انتفاء المشروط واما بطلان الثاني فلتحقق نقيض المزوم قلت يمكن حله بان
انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء المشروط على جميع الاوضاع الكلية لا اجتماع
لا على تقدير عدم الثاني وعدم لزوم الثاني ولو سلم استلزامه منعنا بطلان
الثاني او فرض مقدم شيان احدهما الذاتية يستلزم الآخر بيا فيه فيجوز كونه
لازم له لهذا الجواب غير لازم لذلك الجزء فان قلت قد فرضنا الاستقلال على
التقدير فينتفي الشرط بانتفائه على التقدير قلت ان سلم ذلك منعنا بطلان

واجب بان القضية حقيقية فالمعنى ان كل الوجود وكل مجهول مطلقا
فوجب ان لا وجودا يمنع الحكم عليه ومعناه بثبوت الامتناع على تقدير كونه
مجهولا لا بثبوت الامتناع في الواقع فلا تناقض وبان القضية وضعية
والمعنى كل مجهول مطلق بمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا بشرط كونه
مجهولا مطلقا والحكم عليه بالامتناع ليس في زمان كونه مجهولا مطلقا بل
في زمان كونه معلوما فلا تناقض والمراد بما قيل هو نحو الثاني لا الجواب الثاني
كما لا يشبه على ذي فطنة قومية وفطرة سليمة اقول يمكن تقدير الشبهة بوجوب
لا يذفع هذا الجواب وهو ان يقال لو كان الاستقلال بالمفوضية مشروطا
لحكم الحكم على الشيء صح ان يقال لو لم يستقل معنى الفعل على تقدير كونه ممكن الحكم
عليه لا يمنع الحكم والثاني بطلان الملازمة فلا مستلزام انتفاء الشرط انتفاء
المشروط واما بطلان الثاني لعدم صدق الملازمة على تقدير نقيض الثاني
كما بين في موضعه ويمكن حله بان انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء
المشروط على جميع الاوضاع معه لا على تقدير نقيض الثاني ولو سلم ذلك
منعنا بطلان الثاني ويمكن ان يقر بالشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان
الاستقلال بالمفوضية مشروطا لا يمكن الحكم لصدقه فلو كان الحكم يمكن
معنى الفعل على تقدير امكان الحكم عليه امتنع الحكم عليه والثاني بطلان الملازمة
فلتحقق الاشتراط على تقدير امكان واستلزام انتفاء الشرط انتفاء الشرط
واما بطلان الثاني فموجبين احدهما ان نقيض الثاني ثابت على تقدير تحقق
المقدم فكيف يتحقق هو لا امتناع النقيضين فينتفي الملازمة واما قلنا

ان نقيض الثاني متحقق على تقدير تحقق المقدم لان الشيء لا يكون ممتنعا
على تقدير امكان قطعا وجوابه ان المقدم هنا متلزم للنقيضين اذ قد عني
وبشأن كل واحد منهما مستلزم والثاني بطلان الملازمة فلا مستلزام هو فان امكان جازم
امكان واستلزام المقدم المفروض لا اجتماع النقيضين امر محال وكما
جاز ان مستلزم والثاني بطلان الملازمة وهو الثاني صادق والثاني بطلان الملازمة
كاذبا واما قلنا ان نقيضه لان امكان الشيء مستلزم عدم امتناعه فليس اذا
لم يكن استقلال معنى الفعل مع امكان الحكم امتنع الحكم عليه وجوابه ان مستلزم
امكان الشيء عدم امتناعه لا ينافي صدق الملازمة اذ قد عني في مقدم الشرط
عدم امكان شرط الشيء وامكان ذلك الشيء والدور مستلزم امتناعه والثاني
عدم امتناعه فعلى تقدير تحقق المقدم لزوم الامكان قطعا فان قلت يمكن تقدير
الشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان استقلال معنى الفعل بالمفوضية مشروطا
لحكم الحكم لصدقه كلما لم يكن مستقلا معنى الفعل بالمفوضية على تقدير عدم
لزوم امتناع الحكم عليه والثاني بطلان الملازمة فلا مستلزام انتفاء الشرط مستلزم
انتفاء المشروط واما بطلان الثاني فلتحقق نقيض المزوم قلت يمكن حله بان
انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء المشروط على جميع الاوضاع الكلية لا اجتماع
لا على تقدير عدم الثاني وعدم لزوم الثاني ولو سلم استلزام منعنا بطلان
الثاني او فرض مقدمه الثاني بطلان الملازمة يستلزم الاخرين فيه فيجوز كونه
لا زمانه لهذا الجواب والثاني بطلان الملازمة لان ذلك الجواب قد عني في مقدم الشرط على
التقدير فينتفي في مشروط بانه انتفاءه على التقدير قلت ان سلم ذلك منعنا بطلان

الثاني وانما اطمنا الكلام حتى كاد يفضي الى الابرار لانه مطروح
 الاوهام ومعارك الارضام **قوله** اي بعض معناه انت جبرانه يجوز ان
 المفهوم على المعنى المطابق اعني تمام ما وضع له فان المعنى المطابق للفعل اعني
 مجموع الحركات الكلية والزمان والنسبة الى فاعل معين كلي كالحركة الذي معنى
 تضمنه كحاسب في البحث الثاني من الاحكام المحررة على التقييد فلا حاشا الى
 العبارة عن ظاهرها فان قلت الباعث قد سره على هذا قوله فجاء نسبة الى
 خاص منها فيجوز ان المتبادر منه انه يجوز نسبة هذا المعنى الكلي الى حال كونه
 موهوما للفعل ومن حيث موهوم الى خاص وانه يجوز الاخبار به حال كونه
 موهوما منه ومن حيث انه موهوم ومجموع معنى الفعل المركب من الحركة والنسبة والزمان
 ليس بحيث جاز نسبة حال كونه موهوما الى خاص او جاز الاخبار عن خاص
 لهما كما لا يخفى بخلاف بعض معناه اعني الحركة فانه صالح لهما قلت يجوز ان
 يكون المراد بالمفهوم المعنى المطابق وبالصحيح الرجوع اليه في قوله نسبة وقوله
 فيجوز به المعنى المضمين على سبيل الاستحرام تأمل وجعل الباعث على حال المفهوم
 على بعض معناه قوله وهو يتحقق في ذوات متعددة فان امتداد من الذات
 في هذا المقام هو الذي نسب اليه كحركة فافهم **قوله** حال كونه موهوما منه لا المتبادر
 عند الاطلاق **قوله** فجاء نسبة الى خاص منها فيجوز ان الظاهر الفاء فيها للتفريع
 ولا يخفى انه يريد عليه ان اراد انه جاز نسبة الى خاص والاخبار به حال كونه
 كليا موهوما للفعل ومن حيث انه موهوم فالتفريع ثم كيف ولو صرح هذا الزعم
 ان يكون المعنى المطابق له حال كونه موهوما منه النسبة الى خاص من افراد مبالغ

للاخبار به مع انه ليس كذلك بدنية واتفاقا وان اراد انه جاز نسبة الى خاص
 منها وجاز الاخبار به في الجملة وان لم حال كونه موهوما للفعل فلا يجري
 نفعا في هذا المقام فجاز ان يلاحظ تارة الذات فيجعل محكوما عليه فيه وان
 كان الاول اولى او يلاحظ الذات والحركة معا فيجعل محكوما عليه
 وتارة جانب كذا فيجعل محكوما به فيه ان يلاحظ جانب الحركة و
 يجعل محكوما عليه ويلاحظ الذات والحركة معا فيجعل محكوما به فان قلت
 معتبر في اسم الفاعل على ان يكون موهوما الى اللفظ فلو جعل موهوما اليه اليوم خلا
 وضعه قلت كذا معتبر فيه على ان يكون موهوما الى الذات نسبة تقييده وهذا
 لا سيما في ان يكون موهوما اليه لشيء آخر نسبة تامة وهذا ان دفع ما يقال ان
 معتبر في اسم الفاعل على ان يكون موهوما اليه فلو جعل موهوما اليوم خلا وضعه
 فبأمر وتلك النسبة هي المقصودة من العبارة يتفاد منه انه النسبة اليوم
 مقصودة اصلية تجري في الفعل ما جرى في اسم الفاعل وذكر محل تأمل وايضا
 ذكر كونه النسبة تامة مستلزمة في البيان اذ لو كانت النسبة التقييدية مقصودة
 اصلية لم يجر في الفعل ما جرى في اسم الفاعل فبأمر اقول الاول ان يقال انما
 لم يصح كونه الفعل محكوما عليه باعتبار معناه الموضوع كذا او جزوا لا باعتبار
 معنى الاتوفاقي والمفهوم المطابق للفعل لا يصح الحكم عليه كما عرفت وكذا
 المعنى المضمين الذي هو النسبة لعدم استقلاله بالموهومية وكذا المعنى المضمين
 الذي هو الحركة لانه معتبر فيه على ان يكون محكوما به فلم يصح الفعل الحكم عليه
 خلا فاسم الفاعل فان الذات الصالح لكونه محكوما عليه داخل في موهومه

فانصالح له باعتبار معناه الضمني فاما **قوله** العاشر في ضمير العاين في
 تعريف ضمير الغائب بانه لفظ موضوع لشخص مفرد ذلك غائب قرينه في الكلام
قوله وفي كنيته نظر لانه يجوز ان يكون استعماله في الكل على سبيل مجاز
 ويجوز ان يكون على سبيل حقيقة فلا يحصل الخزم بكنيته وهذا التعليل
 ادنى مما ذكر في الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب او المراد انه في كنيته مطلقا
 نظر بل كونه على ان كان راجعا الى الكل وجزئي ان كان راجعا الى الجزئي
قوله وفي بعض النسخ في كنيته وجزئته نظر لانه يجوز ان يكون استعماله في
 الكل على سبيل حقيقة فيكون كليا ويجوز ان يكون استعماله في سبيل مجاز
 فيكون جزئيا والتمسك بينهما محققا كان في كنيته وجزئته **قوله** وهو
 عند الضمير مطلقا فيقبل الموضوع للشخصا نظرا الى ان قوله هو عند الضمير
 على الاطلاق فيقبل الموضوع للشخصا نظرا الى ان المراد بالموضوع مفهوم
 في التقييم الموضوع له في الجملة وان كان موضوعا للشخصا في الموضوع المتخصص
 ايضا ما وضعه كذلك وان كان موضوعا لمفهوم كل البصر او نظر الى ان المراد الوضع
 لمفهوم كل ما وضع له فقط يجب وضع واحد وبالموضوع المتخصص الموضوع
 في الجملة اقول البصر يمكن ان يقال عند البصر الضمير مطلقا فيقبل الموضوع للشخصا
 نظرا الى ان الضمير العاين في مفهوم كل راجع اليه من حيث انه صورة شخصية
 حاصلة في ذهن شخص وهو بهذا الاعتبار جزئي وان كان كليا باعتبار آخر
 وقبل لم يعد الضمير على الاطلاق فيقبل الموضوع للشخصا لانه الضمير قد
 القسم ان القسم والضم للفظ الموضوع لشخص المفرد وفيه القسم يجوز

ان يكون اعم من المقسم وقد يقال يجوز ان يكون المراد بالمفرد المفرد المتكلم
 والمخاطب وفيه بعد لا يخفى **قوله** واما اذا كان كليا عاما ففي كنيته و
 جزئيته بحث اقول الظاهر ان هذا مبني على تجوز ان يقال الكل الضمير الغائب الراجع
 الى مفهوم كل راجع اليه من حيث انه صورة شخصية حاصلة في ذهن شخص
 وهو بهذا الاعتبار جزئي وان كان كليا باعتبار آخر وعلى تجوز كون الضمير
 الغائب الراجع الى الكل مجازا لا حقيقة فانه كما هو الظاهر تامر قبل وهذا مبني
 على تجوز عدل التي جزئيا او كليا باعتبار الاستعمال فانه فاقهم **قوله** تعرض
 الاضافة اقول تعرض الاضافة مقدمة للدليل الدال على ان مفهومها
 كماله اول دفع **قوله** ولهم من يتصور كونه كليا لاجل استعمالها في الجزئيين
 في لا يرد الاعتراض بان تعرض الاضافة لا تقتضي الجزئيه حقيقة ولا
 حاجة الى عمل الجزئيين على خلاف ما يتبادر اذ في الجزئيين الاضافتين ههنا
 وانت جيتان تعرض الاضافة كما لا يقتضي الجزئيه حقيقة لا تقتضي الجزئيه
 الاضافيه بالتقدير نفسه هو فيهما من الجمود **قوله** واقول لهما انما يستعملان
 في مفهومهما الكلي اقول اللام في قوله تعرض الاضافة الوقت متعلق
 بكما اذا استعملان او جزئيان وكلمة ان الوصلية لا يقتضي حقن **قوله**
 وبثبوت فلا يرد الاعتراض عليه بانها لا يستعملان الا في مفهومهما الكلي
 ولو جعل اللام في قوله تعرض الاضافة للتعليل ولو حظ التعليل في
 ان الوصلية ايضا لا تدفع الاعتراض الاول ايضا **قوله** قال السيد
 قدس سره فيه بحث لانه الاضافة لا تقتضي الشخصا بما يفيد اذا كانت الشخصا

كما قال ابن الحاجب ولعبد تقربا مع المعرفة وتخصيصا مع المكرة والكثرة
 اضافة الى شئ لا يصح ان يزعمه لا يستعمله الا في الجرس
 لغرض الاضافة ليس على ما ينبغي وذكر في الفوائد التي صنعها في بحث
 تعريف المضائق ان الاضافة الى غير المعين لا تعيد علينا فنحن المضائق
 الى احد لحنه فاما ما لم يتم كلامه ولا يخفى ما في هذا الكلام على ادنى الفهم
 ولحقم الكلام على هذا المقدار **نسلا** يجر الى الاكثار والاستعداد
 راجع في منه ان يكشف عن الله علينا حقايب الاسرار **ويعرفنا**
 وقابق الآيات **نراد** بحسب بنية المعهود **صاحب مقام محمود** **صلوات**
عليه وعلى آله ما تقارب الليل والنهار **فرغ من**
 تأليفه ابو البقاء ابن عبد الباقي الحسيني بعد
 الظفر يوم الخميس التاسع من شهر رجب
 المرجب سنة خمس وعشرين وتسعين
 تم الكتابة سنة ١٠٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال المصنف رحمه الله تعالى: هذه اى الرسالة التي هي عبارة عن العبارة
 المختصة او مواينها الحاضرة في الذهن بالصورة الالهية حال الاشارة
 وسبب كنه كون اللفظ الموضوع للاشارة مجازا في امثال هذه المقامات
 فالحمل منها وبين فائدة على الاول تأويل وعلى الثاني تحقيق فائدة عبرة عن
 الامور المتعددة التي كل منها فائدة بالواحد اشارة الى كونها منضبطة بجهة
 واحدة بها صارت واحدة كما انه عبر عن القوانين المنطقية مع كونها متكررة
 بالقانون حيث قيل ان المنطق قانون احتيج اليه في استحصال المبرولات
 التصورية والتصديقية من معلوماتها بواسطة انضباطها بجهة واحدة والقول
 بان الرسالة اذا كانت عبارة عن العبارات لم يكن مستحضر كونها في الاعمال
 السببية الغير المجتمعة في الوجود فلا يكون منصف بالوحدة مما لا يلتفت اليه
 وجعلها فائدة مع انها عبارة عن الاثر المترتب من حيث انه ينتجته وثمرته بان
 انها انما يكون منتظمة بعد التفتيش بالبليغ عن احوال الالفاظ الموضوعات
 للمعاني وامعان النظر فيها تشمل احتمال الكل على ارجاء هي مشتملة وكل
 واحد من الامور الثلاثة ما هي مشتملة عليها والقول بانها باعتبار الصورة
 مشتملة وباعتبار الصورة التفصيلية ما هي مشتملة عليها فيكون الفرق بينها
 بالاجمال والتفصيل يكلف مستغنى عنه بما ذكرنا على مقدمة هي ههنا عبارة
 عما يتوقف عليه المباحث الآتية وتنبه وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره

في بعض حواشي هذه الرسالة هكذا وقع في بعض النسخ وليس يصح لا
 لفظا ولا معنى اما اللفظ فلا بد لو كان قسما اخر من الرسالة ينبغي ان يقال
 فيما بعد بلفظ المعرفة كما قال في باقي الاقسام واما معنى فلا ان المذكور فيه امر
 يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق فتكون داخلها لاقسام اخر من الرسالة
 هي تكون اقسام الرسالة اربعة الى هنا كلامه قد يقال ما ذكره في بيان عدم
 الصحة لفظا لا يعينه بل يعينه كونه غير مستحق لفظا لا معنى يحسب اللفظ
 على ان ذلك يعين ان ما ذكره فيما بعد غير مستحق لفظا لا معنى فما ذكره او لا
 وفيه شيء والحكم بكونه داخل في المقدمة باعتبار غاية تعلقه بها بواسطة
 ما ذكر في التنبه امر يتوقف عليه المباحث الآتية فوجب ان يذكر ذلك على وجه
 الجزئية في المقدمة بناء على ان ما ساقى في التقييم له ارتباط به كما ان له ارتباطا
 به بما ذكر في المقدمة لا بواسطة انجزه بالفعل ههنا على ما توهم واعلم ان التقييم
 الرسالة الى الامور المذكورة من قبيل التقييم اكل الذي هو تحليله الى اجزائه
 لانه تحليل لتقييم اكل الى جزئياته الذي هو ضم فتبوء متباينة او مخالفة اليه
 وهو العمد في عقول الرسالة وتقييم وخاتمة مشتملة على تنبيهات على احكام
 متعلقة بما هو مذكور في التقييم وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في
 بعض حواشي هذه الرسالة وجه الحصر المذكور فيها اما ان يكون مقصودا او
 الاول التقييم والثاني اما ان يتعلق له تعلق السابق باللاحق وهو ^{المقدمة}
 او تعلق اللاحق بالابن وهو الخاتمة انتهى كلامه وقد بينى وجه الحصر على النسخ
 التي لم توجد فيها لفظ وتنبه اذ الصحيح ان ما وجد فيه ذلك ليس بصحيح لفظا

ومعنى على ما بين في الحاشية السابقة واما كون التقييم مقصودا في الرسالة
والمقدمة والخاتمة غير مقصودين فباعتبار ان الرسالة مقصودة لبيان
وضع الضمائر والحروف واسماء الاستادات والموصولات وذلك لا يحصل
على الوجه الاكمل الا بالتقييم الا في المقدمة ومعنى على ذلك البيان
والخاتمة منبهة للاحكام المتعلقة بالامور المذكورة في التقييم الموضوع لما
هو الغرض الاصيل والمقصد الحقيقي من وضع الرسالة **المقدمة** اما مبتدأ خبر
محذوف او خبر مبتدأ محذوف وجعلها مبتدأ واللفظ قد يوضع خبرا لها
خطا وكذا الحال في التقييم بخلاف قوله الخاتمة فان لفظ تنتمل خبرا لها
ولم يقع هذه العبارة على نحو واحد مع ان الاولى ان يان على نحو واحد
واما ابراد هذه العبارات معرفة باللام فوجه بين غير محتاج الى البيان اللفظ
قد يوضع في هذه العبارة اشعار بان الوضع المتعلق باللفظ ليس بمختص
بوضعين المذكورين وان له قسما آخر وانما التقييم وضع اللفظ الى ما يخص
فيه في الواقع وعند العقل بناء على ان ما هو المقصد بالذات من وضع الرسالة
انما يكون وانرا على هذين القسمين ولا يتعلق ذلك بغيرهما ما هو قسم في
الامر وعند العقل على ما يستتبع ولفظ الوضع يطلق على معنيين بالاشتراك
احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما تعيين اللفظ بنفسه لمعنى وبين المعنيين
عموم مطلق والاول اعم من الثاني والوضع بالمعنى الاول يحقق في الجاد
الثاني اذ لا بد في المجاز من اعتبار القرينة المتأني لتحقيقه بنفسه والمعتبر عند
الجمهور هو المعنى الثاني ومداد المطابقة والنص من والاشتمام انما هو عليه

والمحكون عنه في هذه الرسالة انما هو الوضع بالمعنى الثاني ويستطلع على
اقامه الشخص اي لما يمنع فرض اشتراكه وصدقه من كثيرين بعينه **بمحتمل**
وجهين احدهما ان يكون ذلك بمنزلة التاكيد للشخص اي قد يوضع اللفظ ^{لشخص}
كان بعينه وكثيرا ما يقع ذلك عقيب الشخص بهذا المعنى وثانيهما ان يراد به
باعتبار ملاحظته بعينه ويظهر بذلك مقابلة الوضع لشخص بعينه للوضع
لشخص باعتبار امر عام وفي كل منهما منافاة اما في الاول فلان الضمير في
قوله له على ما هو الظاهر يعود على ذلك المقدر الى شخص بعينه فيكون معنى
الكلام اللفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع لشخص بعينه بامر عام
وسماحة لا تخفى على احد ومع ذلك لا يظهر المقابلة بين المتقابلين في العبارة
في اول الامر وان ارتفع ذلك بعد قوله وذلك بان يعقل امر مشترك **وقد**
يقال لا يقتضي ذلك الوجه عود الضمير المذكور الى ما جعل عابدا اليه حتى يلزم ما ذكر
من الامر وقد يقال معنى قوله قد يوضع لشخص بعينه انه قد يوضع لشخص
بعينه لا باعتبار امر عام وح لا سماحة هناك مع ظهور المقابلة ولا شك
في ان ذلك انما يفيد لوم بطلان الامر العام على الكلي المختص في الشخص بالقياس
الى ذلك الشخص فتأمل واما في الثاني فلان ذلك يقتضي ان لا يوضع لفظ
لشخص على خطه بعنوان كلي في القسم الاول من القسمين المذكورين في
المقدمة مع ان ذلك يجوز فيما اذا كان الكلي مختصا في شخص في نفس الامر وجعل
الموضوع لشخص باعتبار ملاحظته بعينه متناولا للوضع باعتبار
ملاحظته بعنوان كلي مختصا في الواقع باعتبار ان ذلك الكلي لما لم يوجد

في غير شخص فهو في حكمه وكون الوضع المتحقق باعتبار ملاحظة وضعها
باعتبار ملاحظة الشخص بعينه وتخصه بكلف ولا يخفى عليك ان تلك
المنافسة على الوجه الثاني انما ترد لو كان المراد من قوله قد وضع الشخص
بعينه بيان جميع اقسام الوضع الخاص لموضوع له الخاص على ما هو الظاهر
الوضع للشخص اعتبار ملاحظة لا باعتبار ملاحظة بمرحلي او كلي
والوضع له باعتبار ملاحظة مجزئي معاير له باعتبار مفهومه ^{بمنه} ^{هنا} ^{الاشارة}
بالنسبة الى زيد ولا شك في مغايرة هذا القسم الاول بواسطة تحقق مراد
الملاحظة في الثاني وانتفاها في الاول اذ يتجذبه المرأة مع المرنى والوضع
له باعتبار ملاحظة بعنوان كلي مختصه بحسب نفس الامر واقا اذ الم يكن المراد
منه ذلك فلا وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في الحاشية ما يوضح القسم
الاول اعني قوله كما اذا انصورت ذات زيد ووضع لفظ زيد بارادته فيقال
هذا وضع خاص لموضوع له خاص انتهى بالنقل ولا شك في ان ما ذكره في
تصوير القسم الاول يحتمل كل واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة المتعلقة
بل يشمله والوضع في القسم الثاني يقال له الوضع العام لموضوع له خاص
وتوصيف الوضع بالمخصوص في هذا القسم بالعموم في القسم الثاني انما هو باعتبار
وصف الموضوع له في الاول والموضوع له فيه خاص وباعتبار الوضع
الثاني اذ هي منه عام لكل واحد منها وصف مجازي لما جعل وصفه
وقد وضع له باعتبار امر كلي وذلك بان يجعل امر كلي صادق عليه ^{خطة} ^{الاشارة} ^{لذلك}
كما ان كل واحد من المفردات الكلية يجعل مرآة لجزئياته في اجراء الاحكام

عليها يعني انه اذا اريد ان الوضع بوضع واحد لفظ لجزئيات لا يمكن احاطة
العقل بها بخصوصياتها اكثرها لوضعت بمفهوم كلي صادق عليها ذاتي او
عرضي لها فوضع اللفظ لها ومما يليق ان ينار اليه في هذا المقام ان وضع
اللفظ لا مورد متعددة لملاحظة بوضعها بمفهوم كلي صادق عليها يمكن ان يتصور
على وجهين شتى احدها ان يكون تلك الجزئيات التي وضع اللفظ لها جزئيات
حقيقية لذلك المفهوم الكلي متناهية كانت او غير متناهية وثانيها ان تكون
تلك الجزئيات جزئيات اضافية لذلك الكلي على وجه يكون بعضها جزئيات حقيقية
وبعضها جزئيات هي كليان في النفس سواء كانت تلك الجزئيات الحقيقية
الكليات المندرجة تحت ذلك المفهوم الذي جعل له الملاحظة في الوضع
متناهية او غير متناهية او يكون احدهما متناهية والاخر غير متناهية
والثالث ان تكون تلك الجزئيات جزئيات اضافية غير حقيقية متناهية كانت
او غير متناهية والمفهوم من عبارة المصنف في هذه الرسالة ان تلك الجزئيات
ليست الجزئيات حقيقية وذلك مما لا نزاع فيه في غير ضمير الغائب والموصول
اذ الظاهر لا يحفل بالافاق المحتملة منه واما في ضمير الغائب والموصول
ففيه بحث سيفصل عليك في بيان الاحكام المتعلقة بالضمير والموصول واعلم
ان ما ذكره المصنف جعل اللفظ موضوعا للشيء خاص لملاحظة عنوان صادق
عليها وان كان مما لا يقبض عنه العقل بل يقبله ومع ذلك وجه التقصير
عما اختاره بعضهم من ان الضماير والمبهمات موضوعات للكليات ^{بمنه} ^{الاشارة} ^{لذلك}
في جزئياتها الا ان ذلك انما يصلح للاعتناء عليه لو كان هناك نقل من ارباب

الوضع واصحاب اللغة اذ لا يعتمد على امثال ذلك بحج العقل بدو النقل
من اربابه بخلاف الاحكام العقلية فانه اذا ادى بدو بنية غير مشوبة بغيرها ^{الوهم}
او برهان قطعي الى حكم هذا اعتمد عليه بكونه مطابقا للفصل الامر وما كان
قوله وقد وضع له باعتبار امر عام شامل لا ليس بخصصه اعني وضع اللفظ ^{لشخص}
فقط بملاحظة كل صديق عليه عيّن ما قصد به ذلك القول بقوله وذلك
بان يعقل امر مشترك بين شخصات قد يقال لا خفاء في ان ابتداء ردم هذه
العبارة مع اردائها بقوله ثم يقال هذا اللفظان يعقل المشترك بين شخصات
كافي في القول بكون اللفظ موضوعا لكل واحد منها بخصوصه وذلك ليس كذلك
بل لا بد مع ذلك من ملاحظة تلك الشخصات بذلك الامر المشترك بينهما وخصو
ذلك القول حتى يصح القول بان وضع اللفظ ^{لشخص} باعتبار امر عام اي وضع
لها ملاحظة بذلك الامر العام وتعقل الامر المشترك ليس عين تعقل جبرئيلة
ولا مستلزما قد يقال ويمكن ان يقال ان ملاحظة الجبرئيات الى بوضع اللفظ
لها على وجه يكون وسيلة له انما يحصل في ضمن قول الواضع بوضع اللفظ لكل ما
صدق عليه الامر المشترك مثل ان يقول وضعت هذا اللفظ لكل متاركة
مفرد فذكر ان لا يمكن ملاحظة تلك الجبرئيات الى وضع اللفظ لها الا بالادخال
كل او ما يفيد معناه في ذلك الامر المشترك بينهما اذ تمنع احاطة تلك الجبرئيات
بتلك الطريق المذكور فظهر مما ذكرناه ان القول بوضع اللفظ لتلك الجبرئيات
صحيح بعد تعقل الامر المشترك الصادق عليها الا ان القول لكل واحد من
هذه الشخصات يدل دلالة بيينة على ان تلك الجبرئيات الى وضع اللفظ لها كما

ملحوظة للواضع قبل صدوره الحكم بوضع اللفظ لها اذ من البين ان التعبير
عن تلك الجبرئيات بهذه الشخصات انما يكون باعتبار تلك الملاحظة السابقة
على الوضع والا لم يكن لتعقل الامر المشترك بينهما مدخل في وضع اللفظ لها
مع انه فيه مناقضة اخرى تأمل تعرف ولا يبعد ان يحمل عبارة المقصود على المتك
بان يكون المراد من قوله بان يعقل امر مشترك بين شخصات انه تعقل ذلك الامر
المشترك بينهما وملاحظة تلك الشخصات بذلك الامر المشترك ملاحظة عامة
ولا شك ان في تلك الملاحظة اجمالية لتلك الجبرئيات لا يمكن الا بالادخال ما
يحفظ تلك الجبرئيات للعقل تحت ذلك الامر المشترك على ذلك الامر ومنه هنا
نظهر تلك المناقضة التي استدل بها فيما سبق فتأمل ثم اشار بعد بيان ما هو
وسيلة للوضع لتلك الشخصات الى ما هو وضع في الحقيقة بقوله ثم يقال
هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات بخصوصه والمراد بالقول
في هذا المقام هو العقد العقلي وقد يعبر عنه بالقول والوضع ليس الا عقدا
عقليا ولا يناه في ذلك تعبيرا بتعيين اللفظ بنفسه والتعبير عن تلك الجبرئيات
التي لوحظت ملاحظة اجمالية بالعنوان الصادق عليها هذه الشخصات
باعتبار تنزيل المعلوم المعقول منزلة المعلوم المحسوس ادعاء ان تلك الجبرئيات
بتلك الملاحظة اجمالية صادرة مميزة كمال التميز عند العقل كالمحسوسات
ولا يبعد بعد انما ان يقال المدلول عليه بقوله ثم يقال هو القول اللفظي
المتطهر عن القول العقلي وقد استعمل في هذا مجازا واعلم ان لفظ موضوع
في قوله موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا يقع موقعه اذ الكلام في

انشاء الوضع ليس على ما ينبغي والقول ان المراد ان موضوع بهذا الوضع لا
ينبغي عليه وقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم حال اطلاق ذلك اللفظ
الموضوع لكل واحد من الشخصات به اي بذلك اللفظ الموضوع الا
واحد بخصوصه متعلق بالفعلين على سبيل التنازع وفيه للنسبة المذكورة
وانما يثبت تلك الحيزية للتصريح بما هو المقصود من كون اللفظ موضوعا
ليس الا افادة المتكلم معنى وضع له اللفظ وفهم الى مع ذلك المعنى بذلك
اللفظ المناسب لقوله لا يفاد ان يقرأ مثله داهم الغريم الا ان يفهم حفظ
من الغريم اولى منه باعتبار انه لو حفظ فيها حال المتكلم والى مع الا ان في الاول
اعادة وفي الثاني افادة والثاني اولى من الاول وقد يقال فائدة المقييد
بالحيزية المذكورة دفع توهم ان ما وضع له اللفظ هو ما يفهم كل واحد من
افراد ذلك الامر المشترك في استعماله ويفاد ويفهم منه فانه بطريقا ولا
خفاء في ان المراد بمفهوم كل واحد منها اما مجموع ما هو مركب من شخص كل واحد
فنها وما يفهم اليه ذلك الشخص وهو ليس كل واحد منها او مجرد ما يفهم
اليه الشخص فلا وجه لتوهم من كل واحد من هذه الشخصات مع انه دافع بطريق
مخصوص وحمل مفهوم كل واحد على مفهوم هذا اللفظ اعني كل واحد ابعده
منه ولا يبعد ان يقال لو شك في ان المقصود وضع اللفظ لمعان منفردة
ليس الا افادة المتكلم واحدا منها وفهم الى مع اياه ويجمل ان يتوهم وضع
اللفظ لها انه يجوز ان يفاد ويفهم به واحدة ومتعدد اخرى فصح بما هو
المقصود فغالب ذلك التوهم ولا يخفى عليك ان المراد بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم

المراد ان
المراد ان

الا واحد بخصوصه ان المفاد والمفهوم بذلك اللفظ ليس الا واحد من تلك
الشخصات بخصوصه من حيث انه مراد المتكلم ولا شك في ان ذلك لا يتحقق
الا مع الضمان فربما معينة او المقصود ان لا يفاد الشخص من حيث انه مراد
المتكلم ولا شك في ان ذلك لا يتحقق الا مع الضمان فربما معينة لما هو
المراد منها على ما يدل عليه قوله فاما سيأتي ما هو من هذا القبيل لا يفاد الشخص
الا بقرينة معينة اذ المقصود ان لا يفاد الشخص من حيث انه مراد الا بقرينة معينة
لما هو مراد المتكلم بذلك اللفظ الموضوع ومن البين ان الافادة والعلم
باللفظ الذي كلاً منافيه بالقرينة المعينة لا يخص في افادة واحد منها خصوصاً
وفهم به بل لا امتناع في ان يفاد ويفهم بذلك اللفظ بالقرينة ما ليس به
الشخصات التي وضع ذلك اللفظ لها كما في اسم الاستارة فانه يستعمل في
معنومات كلية وجزئيات غير محسوسة لعلاقة خطائية ويفاد ويفهم به
تلك الكليات والجزئيات بواسطة قرينة معينة لها ويدفع ذلك بان المراد ان
ذلك اللفظ من حيث انه موضوع لتلك الشخصات لا يفاد ولا يفهم به بواسطة
القرينة المعينة الا واحد منها بخصوصه والافادة والفهم بذلك في الكليات
والجزئيات المذكورة بالقرينة المعينة ليس من تلك الحيزية فبأمر دور العدة
المشترك بين تلك الشخصات متعلق بقوله موضوع لكل واحد ويجوز
ان يكون متعلقا بقوله لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه والا واول
اذ المقصود الا في من عقد هذه الرسالة مرة ما اختاره بعضهم من ان هذه
الالفاظ موضوعة لمعنومات كلية بشرط استعمالها في افرادها و

والنصح بعدم كونه مقصودا للقدر المشترك بعد بيان انه موضوع لا
لافرادة ردا عليهم ادخل في المقصر المذكور ولا نزاع في انه القدر المشترك
منها لا يفاد ولا يفهم بذلك اللفظ مع انه لا يتوهم مما سبق افادته فيه
به حتى يكون لقوله دور القدر المشترك فائدة يعتد بها على الوجه ولقد بالغ
المصر في تحقيق الغرض المقصود الرسالة بقوله تقريرا فتعقل ذلك القدر
المشترك آلة ووسيلة للوضع باعتبار ذلك المشترك مرة ملاحظة افراد
على الوجه الذي فضل فتمسب و الظان قوله فتعقل مصدر مبتدأ والآية
وجود ان يقرأ فتعقل على صيغة المضارع من المجرم ويكون آلة حال او
له تاويل لا انه اي ذلك المشترك الموضوع له وهو عطف على آلة ولا
شك في ان استقامة المعنى المقصر يتوقف على التفسير الاول والثالث على
تقدير اللام في انه الموضوع له اي تعقل ذلك المشترك آلة او تعقل ذلك المشترك
للآلية لانه الموضوع له واما على التقدير الثاني فاللام ان يعقد في انه
الموضوع له آلة اي تعقل ذلك المشترك حال كونه آلة لا حال انه الموضوع له
والوضع كلي والموضوع له متخص اي فوضع اللفظ المتخصص بملاحظة
بالقدر المشترك بينهما في العرف وضعا كلياً اي عاماً والموضوع له متخص
اي الموضوع له مخصوص لانه تحقيق هذا القسم من الوضع بملاحظة الكلي العام
على ما استرنا اليه فتمسب ولا خفاء في ان قوله فالوضع كلي لا يتفرع على ما
فرره المصر من قاعدة هذا القسم من الوضع الا ان يحمل الفاء على معنى آخر
غير التفرع وتعمل عن سبب التحقيق فذكر في هذا المقام ما يوضح الغرض

المسوق له الكلام اعني قوله يعني ان تعقل ذلك المشترك آلة للوضع
ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك موضوعاً له مثلاً اذا تعقل الواضع
معنى قولك كل منار اليه مفرق مذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من
تلك الافراد المدركة اجمالاً كان هذا وضعا عاماً لان المتصور المعبر فيه
عام وهو القدر المشترك بين تلك الافراد انه لو حظ تلك الافراد ملاحظة
اجمالية وكان الموضوع له خاصاً لانه الغرض من الموضوع له هو كل واحد
من خصوصيات تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما وقد يكون الوضع
كلياً عاماً والموضوع له كذلك كما اذا تصور مفهوم كلياً وعين لفظاً
بازاءه فهذا يسمى وضعا عاماً للموضوع له عام كوضع لفظ الان لمفهوم
ولم يفرض له اذ لا غرض له يتعلق به ههنا واما كون الوضع خاصاً
والموضوع له عاماً فتحيل اذ الكليان يدرج بهما في خصوصياتهما وليست
المتخصصات كذلك بالقياس الى كليياتهما كما لا يخفى الى هذا كلامه ولا خفاء
في ان الظاهر عبارة قدس سره ان قوله فتعقل مصدر لا فعل مضارع
وان كان لا استفادة وجه ههنا وهو انه يترأى من ان المتعقل المشترك
للآلية انما هو مترا اليه مفرق مذكر وامثاله مع ان ذلك ليس كذلك الا انه
المقصر غير متبني قوله اذ لا غرض يتعلق به وقد سمعنا من الغرض الذي
كانت هذه الرسالة معقودة له تحقيق وضع الالفاظ التي اختار
بعضهم لها موضوعاً للكليان بشرط استعمالها في جزئياتها ومن البين
ان وضع اللفظ المعنى كلي انفاً فالبر من ذلك البطل فلا يتعلق به وهو الغرض

من وضع هذه الرسالة وعقدتها فذيقا لا شك في ان المقصود قوله
ولم يتعرض له ههنا عدم التعرض له في المقدمة والافتقار وقع التعرض
له في التقييم الموضوع لتحقيق وضع تلك الالفاظ على سبيل التبع لبيان
ذلك الغرض فلا يجهل ان القول بان لم يتعرض له ليس على ما ينبغي وايضا ان
ذلك الغرض اذا لم يتعلق بذلك القسم من الوضع فعدم التعرض له في
المقدمة والتعرض له في التقييم لا يتلوهما ^{بشيء} والتحقيق انه المراد من قوله
ولم يتعرض له ههنا انه لم يقع له التعرض لذلك القسم من الوضع في هذه الكلمة
اصلا ولا في المقدمة ولا في غيرها افا في المقدمة وانما في التقييم
فلان المذكور من اقام الوضع في التقييم ليس الا ما يتعلق بالقسم الثاني
من قسم اللفظ المصدر به التقييم اعني المدلول عليه بقوله والثاني فالوضع
اما كلي او متخص وليس التعرض في التقييم للموضع الا لذين القسمين
منه وفيه وان وقع التعرض للفظ الذي مدلوله كلي لكنه لم يتعرض لوضعه
بانه من اتي به من الاقسام المذكورة للموضع فالمدكور في التقييم من اقسام الوضع
ليس الا ما ذكره المصنف في المقدمة من قسمه فعلى هذا اندفع من عبارة المصنف
السؤال ان المذكور ان فاعلم ولقائل ان يقول كما انه لا يتعلق بالقسم المذكور
غرض كذلك لا يتعلق غرض بالوضع الخاص والموضوع له الخاص فالواجب
على المصنف ان لا يذكر ذلك ايضا في المقدمة قضاء بالعلمة والقول بان
لذلك الوضع مشاركة وتعلق بما هو المقصود الاصيل من هذه الرسالة
بخلاف الوضع العام والموضوع له العام لا يجرى الا اذا كان المراد

بالعدل وما ذكره من الدليل الى دليل آخر قوله مستحيل وعلى تقدير
كونه غير مستحيل ومتحققا في الواقع لا يتعلق به غرض كما في القسم المذكور
وقد يقال كون الوضع خاصا والوضع عاما شامل لكون اللفظ
موضوعا لمفهوم كلي لملاحظة مفهوم اخص منه وما ذكره قدس سره
من دليل الاستحالة لا يفيد كونه مستحيلا والقول بان التخصيصات في
دليل الاستحالة يشمل المفهوم الكلي الذي يكون اخص من مفهوم كلي
فيكون دليل الاستحالة متناولا ومفيدا للاستحالة وضع اللفظ
لمفهوم كلي لملاحظة مفهوم كلي اخص منه مما لا يلفت اليه نعم لا درج
هذا القسم المفروض من الوضع في الوضع العام والموضوع له العام
وجه لوجوب كون المفهوم الكلي انه لملاحظة ما هو اعم منه كما يعلم
من كلامه من يجوز تعريف الاعم بالاخص ولما كان قدس سره مجوزا لجواز
الاخص مرة لملاحظة الاعم بناء على انه ارتضى مذهب فضاء المنطقين
المجوزين لتعريف الاعم بالاخص لم يبعد في توجده كلامه قدس سره
ان يدبر ذلك القسم في الوضع العام والموضوع له العام بناء على ان
وضع اللفظ لمفهوم كلي شامل له وقد بقي ههنا شيء وهو انه قدس سره
جوز جعل المفهوم الكلي الاخص انه لملاحظة ما هو اعم منه ولم يجوز
جعل التخصيصات انه لملاحظة كلها معا مع عدم الفرق بينهما في الالفاظ
تحت الكلي وقد يعذر عنه ذلك بان كلامه قدس سره ليس دائما على
مجرد اندراج المتخصص تحت الكلي حتى يرد ذلك بل الظاهر مدار حكمه

كون الشخصيات مرة ملاحظة الكلي على ما بني عليه كلامه في هذا المقام على
كون الجزئي الحقيقي مستقلا متناصلا الوجود ليس من شأنه ان يرتبط ^{بالفرد}
على ما ذكره في بيان امتناع عمله على غيره الى افاقوله وليس الشخصيات فاما تجوز
تعريف المفهوم بالمثل الذي منه تعريف المفهوم الكلي بجزئية الحقيقي فراجع
الى التعريف بالثابت الذي يكون بالحقيقة تعريفا بالكلي وما كان المدعى
كونه هذا القسم مستحيلا وجب ان يحمل قوله وليست الشخصيات كذلك بالقياس
الى كليتها كما لا يخفى على انه يستحيل ان يدرك الكليات بمفاهيمها لا يفيد ذلك
المدعى لا يقال ان الكلي قد يدرك بالجزئي الحقيقي كما اذا حلل العقل مثل
زيد الى اجزائه فانه لا شك في انه العقل يلاحظ الكليات المعينة فيه عند
تحليلها ^{لاننا} نقول ليس هناك ادراك الكلي بالجزئي الحقيقي بان يجعل مرآة
ملاحظة بل يدرك الكلي في ضم ادراك الجزئي ومما يناسب ان يشار اليه في
هذا المقام ان وضع مطلق اللفظ انما للفظ والمركب لا يحضر فذكره قد
سرت من الاقسام الاربعة التي حكم فيها باستحالة القسم الرابع منها بل المحض
فيها ليس لا وضع اللفظ المفرد اذ وضع المركب لا يلزم ان يكون منها كما اذا
كان وضع مفرد به من قبيل وضعين مختلفين في القسم مثل وضع المفرد في
قولنا زيدان وانتان وهذا انسان وانما قلنا لا يلزم ان يكون
فيها اذ قد يكون وضع المركب داخلا في تلك الاقسام كما اذا كان وضع
مفردى المركب متفقين في القسم مثل وضع المفرد في قولنا الان من جنس
فان وضع المركب فيه داخل فمادخل منه وضع كل واحد من مفرديه اعلى وضع

العام والموضوع له العام واعلم ان وضع المسمى ^{اللفظ} كان وضع
لهما قبل الوضع العام والموضوع له الخاص كانت وهذا والتنبيه كانت
وهذان وفي الجمع كانت وهؤلاء على وجه واحد بل يكون في وضع المفرد ^{مفردا}
وفي وضع التنبيه مثنيات وفي وضع الجمع مجموع فيكون الموضوع له
في الاول كل واحد واحد من المفردات وفي الثاني كل مثنى مثنى من المثنيات
وفي الثالث كل جمع جمع من المجموع وذلك اي اللفظ الموضوع لكل واحد
من الشخصيات بحيث لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه مثل اسم
الاشارة فان هذا مثلا موضوعه وفرد في اكثر النسخ موضوعه بناء
النايت ولا يلزم في هذا على هذا اعتبار النايت بناويل اللفظ او الكلمة
والذي ذكر في اطلاق واحد ليرتبط بهذا موضوعه بالبناء ^{بضمير}
الراجع اليه مع هاء يتعلو به وفي ذلك بعد وقد يوجد مع الضمير ^{الراجع}
هذا وبدون تاء النايت والضمير في قليل منها المشار اليه الشخص اي كل
واحد من افراد المشار اليه الشخص بقرينة قوله بحيث لا يقبل الشركة وايضا
سباق الكلام ليعلم ان المراد ليس مفهوما المشار اليه الشخص ولا يلزم على
المصير ما يرب عنه اعني كون هذا الموضوع المفهوم كلي قد نقل عن سيد المحققين
قوله فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلي مثلا لا يصح لغة ان يقال جاءني
مشار اليه مفرد فذكر بل يقصد بهذا الواحد شخص وكذا الحال في انا
انت واستثنى ما نقل يريد ان فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلي بل الوضع
بقرينة قوله لغة اي وضعها واما قوله لا يصح لغة ان يقال جاءني مشار

مفرد مذكور فإرادته مفهوم متار إليه مفرد مذكور وهو ظاهر الأول استحالته
في محكي ما صدر عليه هذا المفهوم وفي هذا المثال لتوضيح ما قصد على
تقديره ان يكون المراد بالمتار إليه المفرد المذكور مفهوم مناقضة غير خفية على
ذلك قوله بل لا يقصد بهذا ما قصد به بل لا يقصد لغة بهذا **تنبيه**
ما هو من هذا القبيل أي من قبيل اللفظ الموضوع لكل واحد من **المشخصات**
المكوّنة بعنوان كلي صادر عليه لا يقيد بالتحصيل لا بقرينة معينة أي لا
يقيد بشخص معين ههنا حيث انه مراد الحكم على المتار إليه فما سبق
وبدل على المراد ذلك قوله قد يسره في الحاشية المكونة على قول المصنف
لاستواء نسبة الوضع لتعيين ما اراد به واعلم ان دأب المؤلفين في
كثير من المواضع ان يعنونوا الحكم بالبدوي بالتنبيه ولا كما في الحكم المذكور
بقوله ما هو من هذا القبيل ان يبدوا بل اوليا لان تصور الحكم عليه و
على وجه يكون ذلك الحكم منوطا به مع تصور النسبة التي يشتمل ذلك عليها
كافي في حصوله من تصورهما على ذلك الوجه وسمي ذلك الحكم بالتنبيه و
المفرد من قوله لاستواء نسبة ازالة ما في ذلك الحكم من الحفاء بالنسبة الى
الاذهان الفاصرة فلا ينافي ذلك كون الحكم بدويا بل اوليا ولا بعد
ان يقال في قوله حيث لا يفاد ولا يفهم ان نوع اشارة الى ذلك الحكم بناء
على ان المراد منه ان اللفظ الموضوع لكل واحد من تلك **المشخصات** لا يفاد
ولا يفهم به من حيث انه الحكم به الا واحد بخصوصه واللفظ يعلم ان
هذا المعنى ليس مجرد وضعه بل لا بد لذلك من قرينة ينضم اليه فعنون

المصالح المذكور بالتنبيه اذ قد يورد اللفظ ايضا في مثل هذا
المقام لاستواء نسبة الوضع الى التسميات أي لاستواء نسبة
ذلك اللفظ الذي كلاً من اذ الى كل واحد مما وضع له ذلك اذ
المفرد من موضوع لكل واحد من الامور المتعددة ولا شك في
ان مراد الحكم واحد منها بخصوصه فالقرينة ضرورية لتعيين
ما هو مراد الحكم بذلك اللفظ اذ لو لم يتحقق القرينة المعينة لذلك
لكان فيه من ذلك اللفظ دون غيره مما وضع له من التسميات ارجح مما
مباح وقد نقل عن سيد المحققين في توضيح قول المصنف يريد ان الموضوع
بالوضع العام بخصوصيات **المشخصات** وان لم يكن مشتركاً استراكاً
لفظياً لانه وضع واحد ولا بد في المشترك من تعدد وضعه لكنه في
حكم المشترك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين ما اراد به انتهى كلامه
وقد ينافي ما ذهب في عبارة الكتاب دلالة ولا اشارة الى ما
ذكره قد يسره حتى يقول يريد المصروف في كل ذلك قوله ولا بد في
المشترك من تعدد وضعه وفيه حيث اذ وضع الالفاظ المشتقة لا بد
الا وضعاً نوعياً ولا شك في ان الالفاظ المشتقة قد يكون مشتركاً
استراكاً لفظياً فلا يصح الحكم بانه لا بد في المشترك مطلقاً من تعدد
الوضع اذ الوضع النوعي المتعلق بطلاقة اللفظ لا يكون
الا واحداً وقد يعتذر عن ذلك بانه المراد انه لا بد في المشترك الذي
وقع اشتراكه بالذات لا بد من تعدد لفظه والاشترك في الالفاظ

المشتقة لا يكون بالذات بل بالواسطة مأخذها ومصدرها اذ
لزم ان يكون المأخذ والمصدر مشتركين في المشتق مشتركاً ووضع
المأخذ والمصدر شخصي لا نوعي ولا خفاء في انه هذا التفسير في
عبارة قدس سره مع كونه خلاف المظ لا يفيد ما سبق الكلام له
وقد وقع بدل قوله من تعود وضعه في بعض النسخ من تعود الوضع
ولاشك ان البحث المذكور الصواب الاول والمقيم ما تقدم
الكلي وهو ضم قنود متباينة او متباينة غير متخالفة الى طبيعة كلية
فحصل من انضمام كل منها قسم مركب منها واما تقيم الكل وهو
وتحليله الى اجزائه فيكون كل جزء منها قسماً منه والمراد بالقيم
تقيم الكلي اعني اللفظ المفرد لا مطلق اللفظ ولا مطلق اللفظ
الموضوع فاللفظ الموضوع مدلوله باعتبار الوضع اما كلي يمكن
فرض صدق وحمله على امور متعددة في حيث انه متصور او متصور
جزئي حقيقي لا يمكن فرض صدق وحمله عليها في حيث انه متصور
والاول وهو ان كان عبارة عن اللفظ الذي مدلوله كلي على ما هو
انما سبب لما هو المقصود من الرسالة اعني تحقيق وضع بعض اللفظ
الذي افطاء كثير في بيان وضعها وجب التأويل في قوله اما ذات
فقط او حدث او نسبة بينهما اذ ليس شيء منها لفظاً وان كان عبارة
عن المدلول فلا بد من التأويل في قوله وهو اسم الجنس وهو المصدر
وهو المشتق وهو الفعل اذ كل منها لفظ وان وجب التأويل في

في القالب

الاخيرين ايضاً على التقدير الاول باعتبار آخر اما ذات وهو اسم
الجنس لوجه الذات على ما هو كونه موزعاً معناه اعني ما قام بنفسه
لم يتصور الاول فيما ذكره من الاقام اذ اللفظ الذي يكون مدلوله
قد يكون غير ذات بل ذلك المعنى وحدث ونسبة بينهما وامثلة اكثر
من ان يحصى فالاولى ان يجعل الذات على معنى الحرف بواسطة الاد
في تلك الاقام ونقل عن سيد محققين قدس سره في بعض النسخ
ما يجعل به عبارة الكتاب على خلاف اللفظ لعمدة الاختصار الاول في تلك
الاقام اعني قوله في تفسير الذات اي ليس بحدث اعم من ان يكون شيئاً
قاماً بنفسه كالرجل والثوب او يكون عرضاً من الاعراض كالسواد
والبياض انتهى ما نقل ولا خفاء في ان الاول ان يقال ليس بحدث
ونسبة بينهما والا لزم نقص تعريفه بالنسبة المذكورة الا ان يلاحظ
ان كان اللفظ ما خرج عن الذات بالمشهور اكتفى بذلك مسامحة او حذراً
وهو معنى منسوب الى الفاعل بالقيام وهو مصدر او نسبة بينهما اي
الذات والحدث واعلم ان القسم الاول من الاول لا يتبعين على ما
اليه الا بالقسم الثالث منه مع ان ذلك لا يتبعين ايضاً الا بالقسم الاول
منه وفي هذا المقام ابحاث الاول ان الحدث من اقسام اسم الجنس
فيلزم مما ذكره جعل قسم التسمية قسماً له والثاني انه قد حقق ان النسب
المعتبة في الافعال امور متخصصة غير مستقلة بالمفهومية لا كنية
مستقلة على ما دل عبارة المحرر الثالثان تحقيقهم في معنى الافعال

يقضي ان يكون وضعها في قبيل الوضع العام وهو وضعه في امر
 والمفهوم من كلامه ان لا يكون ذلك والاربع ان تقيم المحر اللفظ
 الموضوع المفرد انما هو باعتبار معناه المطابق على ما هو الظاهر اطلاق
 المدلول مع ان انضباط الاقام المذكورة انما يتحقق بذلك النسبة
 بين الذات والحدث ليس معنى مطابقا للمشتق والفعل على ما
 عليه عبارة الكتاب وانما من ان ما لا يكون حركيا ولا نسبة بين
 الذات لا يلزم ان يكون اسم جنس اذا الاعلام الجنسية واسماء الافعال
 ونظائره ذات بالمعنى المذكور مع انها لا يكون اسم جنس والسادس
 ان كل معنى منسوب الى الغير لا يقيم اليه ليس بمقصود على ما دل عليه
 عبارة اذ اسماء المصادر حدثت بذلك المعنى مع انها ليست مصادر
 على ان ذلك التعريف على مثل الكون والصيرورة غير صادق مع انه مصدر
 ومن هذا يعلم ان تعريف المشتق والفعل الخارجين من التسمية لا يصدق
 على كل مشتق وفعل عندهم والجواب عن الرابع حاصل بتكليف في
 عبارة وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في دفع البحث الاول
 قوله وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليعتني عليه بيان معنى المشتق
 ومعنى الفعل فكأنه قال المدلول على اما حدث وحدث او غيره وحده
 او مركب منهما وذلك بان يؤخذ غير الحدث من حيث انه تقديرية على وجه
 من الوجوه المعبرة في معاني الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ من حيث
 انه منسوب الى غير نسبة تامة خبرية وانما تامة كما في الافعال والمقصود

بذلك نوع ضبط للالفاظ لا المحر العقل الى هذا كلامه ولا يخفى
 في ان ما ذكره قدس سره في توجيده اخرج المصدر عن اسم الجنس وجعله
 عدلا له مع انه قسمه انما يتم لو لم يحصل الابتداء بطريق آخر غير
 ذلك الاختلاف مع انه حصل ذلك بان يقال والاول اما اسم الجنس
 الثالث للذات والحدث واما نسبة بينهما ولا شك في انه لا يلزم على هذا
 الوجه جعل القسم فيما بينهما فيعرف بالتأمل قوله او غيره وحده ولا
 شك في ان وحده انما هو قيد للمضاف لا للمضاف اليه وقد جعل قدس
 سره الاول في عبارة المصدر عبارة عن المدلول لا عن اللفظ على ما هو الظاهر
 من ملاحظة غرض الرسالة الا ان المراد بان حاصل المعنى المقصود لا بيان
 ان اعتبار هذه الاقام لللفظ بالذات يستلزم اعتبارها تبعاً للمعنى
 وبالعكس قوله واما مركبها لا يخفى في ان ما ذكره يستلزم كون الفاعل
 جزء من الفعل مع انه خلاف ما حققه في جعل المشتق من كيان الذات
 وغيره وان كان موافقا لما حققه في كسبية على الكساف في تفسير
 الله لكنه مخالف لما ذكره في موضع آخر من نصائفة وقد يعتذر عن
 جعل الفاعل جزء من الفعل بان توقف القسم الثالث على القسمين مثل
 توقفه على كسبية الى اخره اذ لا بد في تحقق النسبة من تحقق طرفيها الذي
 هما الذات والحدث ولم يرد بما ذكره معنى يلزم منه جعل الفاعل جزء من
 الفعل وفي قوله وكأنه قال النوع اشارة الى ذلك وانما جنسها انما هو
 بما ذكره في توجيه كلامه ان كل واحد من البحث الثاني والثالث

على عبارة الكتاب قوله والمفهوم بذلك نوع ضبط للالفاظ لا المحرر العقل
لو كان صم ولا حقا وفي ان هذا انما يحسن كلام المحرر صالحا لجميع الاقسام الصالحة
بالاستقرار للفظ المقسم ولم يكن ضابطا لجميع الاقسام العقلية له
مع ان ذلك ليس كذلك على ما استدل اليه وقد يقال في دفع البحث الثاني
ان عدم التقرض بان وضع الفعل في قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص والتقرض بان وضع غيره منه لا يفيد ان لا يكون وضع الفعل في
قبيل ذلك وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في التنبه التاسع ما
يتعلق بالبحث الرابع وذلك اما ان يعتبر تلك النسبة من طرف الذات
وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل وقد علم مما نقل عنه قدس سره
ان معنى اعتبار النسبة من طرف الذات ان يؤخذ الذات من حيث انه مفيد
بالحدث بان يكون الذات متقدما في الاخذ على كونه مفيدا بالحدث وان
معنى اعتبار النسبة من طرف الحدث ان يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب
الى غيره بان يكون الحدث متقدما في الاخذ على كونه منسوبا الى غيره ولا
في ان ذلك لا يناسب باعتبار النسبة في الاول من طرف الذات وان كان
له وجه في الثاني من طرف الحدث اللهم الا ان يقال ان ذلك معنى ضلوا
لتلك العبارة ولا يخفى عليك ان المشتق شامل للفعل وسواء عبارة
على خلاف ذلك والامر في ذلك سهل والبعض المشتق والفعل لا يكونان
فبتبين مع ان كل واحد قسم من النسبة وهذا بمنه البحث الرابع الذي
استدل اليه انه يندفع بالشك في عبارة الكتاب والثاني ان كان

عبارة عن اللفظ كما هو الظاهر على ما استدل اليه ويؤكد قوله والثاني علم
والاول مدلوله الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول كان المراد
بقوله والوضع اما كلي او شخصي فوضعه لمعناه اما عام او خاص وقد
عرفت معنى عموم الوضع لموضوع له خاص وضوضعه لموضوع له خاص
وان كان عبارة عن المعنى على خلاف هو اللفظ وتلك المؤيدات كان المراد به
فوضع اللفظ اما كذا او كذا وجب التأويل لنا وقد مر غير مرة ان
هذه الرسالة مقصودة لتحقيق وضع اللفاظ التي تبين لهنا ان وضعها
لمعانيها عام وذكر وضع العلم بمعناه الشخصي في هذا المقام لتحقيق نوع
متا ذلك وتعلق بينهما لا يكون بينه وبين باقي وضع اللفظ ولذا ذكر
في المقدمة وانت خبير انه ليس لادخال المعاني في قوله والوضع اما كلي
وجهه ويمكن ان يتكلف لذلك والثاني علم اي شخصي بقية البيان
مع ان امتدادهم اطلاق العلم ليس كذلك وانما وضع الكلام في بيان
حال القسمين بخلاف التقسيم اذ تقديم ما يتعلق به الفرض الاصل في قسم
للاعتناء بانها وتأخره في البيان هو ما عدا الانتداب من القسمين المستلزم
لتباعدهما في الفهم قد يقال في اخصار الثاني في العلم مناقشة اذ هذا
الان ان اذ كان انما رايه شخصا مندرجا في الثاني مع انه ليس بعلم
ودفع ذلك بان الكلام في وضع اللفظ الموضوع المفرد على ما استدلنا
اليه وهذا الان ليس بمفرد ولا يخفى عليك ان في قوله والثاني علم و
الاول مدلوله ما هو ظاهرة والمعنى اللفظ الذي كان وضعه كليا

عاما اما معنى في غير اى غير ذلك اللفظ ولما كان المتبادر من قولهم الحرف
بدل على معنى في غير ظاهر الفساد اذ كون المعنى الموضوع له اللفظ في غير
ذلك المعنى او في غير ذلك اللفظ مما لا معنى له اشار بقوله وتتبع اى
ذلك المعنى في العقل بانضمام ذلك الغير اليه اى الى ذلك اللفظ اى ما هو
المراد منه على ما بين عليه المص في التبيين الرابع بقوله يتبين ذلك من هذا
ولما كان ان في تعيين المعنى الموضوع للفظ اذ كان بانضمام غير ذلك
اللفظ اليه صحيح ان يقال ذلك اللفظ دل على معنى في غير اى غير ذلك المعنى
او غير ذلك اللفظ وانما تعلم بان ذلك لو كان مصححا في الحرف لا يخلو
ذلك القول ولا شك في وجود ذلك في غير الحرف لزم صحة ذلك ^{طريق} الا
فيه فلم يتميز الحرف عنه وتفصيل ذلك ان الفعل بواسطة استمالة على
النسبة المتعبرة في مفهومه المتعينة لتفاعله الخارج منه لا يتبعين ودلولة
الا بانضمام ذلك الغير الذي هو الفاعل اليه فصيح ان يقال في تعريف ^{الفعل}
ما دل على معنى في غير فلا يتميز الحرف عن الفعل وتخصيص دلالة اللفظ
على معنى في غير بمعنى تعين ذلك المعنى بانضمام غير ذلك اللفظ اليه لما كان
متزكيا بين الحرف والفعل لم يصلح ان يكون ما دل اسم معرفا للحرف والقول
بان ما ذكره المص في تعيين ما هو المراد من قولهم الحرف ما دل على معنى في غير
مصحح لا موجب لا مجردى بطايل قائل وهو الحرف وهما جحد وهو
ان المراد يكون دلالة اللفظ مستحصبا ان يكون جزئيا حقيقيا على ما استمر اليه
فما سبق بقرينة مقابلة كون دلالة اللفظ كلياً ولا شبهة في ان المراد

به امكن فرض اشتراكه وصرفه على امور متعددة وهو البين ان المراد
من قوله يتبعين بانضمام ذلك الغير اليه ان معنى الحرف غير مستقل بالمعنى
على ما سيذكره المص في التبيين الرابع مع انهم صرحوا بان المنعطف بالحقبة
ليس الا ما هو مستقل بالمعنى على ما سيذكره المحققين قدس سره صرح في
حاشية الرسالة التسمية بان الحرف لا يتصف بالحقبة وقد نقل عنه ذلك
في توضيح ما ذكره المص قوله فان من ليس معناه مطلقا لا يتصل به بل معناه
ابتداء خاص متعلق بمعين فلا يفهم معناه الا اذا انفصل ذلك الشيء
المعين لكنه ليس للابتداء ان خصوصية الا وضوعا عاما ولا يلزم كونه
مع كونه معاينة متعددة وذلك لكونه وضعه لتلك المعاني وضعها
واحد انتهى كلامه قوله فلا يفهم معناه ولا خفاء في ان مجرد كونه معنى
من خاصا متعلقا بمعين لا يستلزم ان لا يفهم معناه الا اذا انفصل
ذلك الشيء المعين فان كثيرا من الاشياء الخاصة المتعلقة بالاشياء ^{المعينة}
بحيث يفهم بدونها وامثلة اكثر من ان يحصى والهم من ان يحصى فلا بد ان
يقيد ذلك المتعلق به بما استلزم به عدم فهمه بدونه تعقله والذي يفهم
من كلامهم في كون ذلك المتعلق بحيث يستلزم عدم فهمه الابتداء الخاص
المتعلق بالشيء المعين بدونه تعقله ان ذلك الابتداء الخاص المتعلق
بالشيء المعين الذي وضع له اللفظ والمرأة ملاحظة حال اللفظ ^{تقرنا}
والمرأة حال كونها امرأة بل بشرط كونها امرأة لا تعقل بدونه تعقل اللفظ والمرأة
له واللفظ يكون المرأة بشرط كونها امرأة فيكون تعقل المرأة لازما لتعقل

المركب بتلك المرأة فيصح القول بان فهم الابتداء الخاص المتعلق بالشيء
المعين لا يتحقق الا اذا كان ذلك الشيء المعين متعلقا بواسطة ^{تعلق}
تعلق المرأة بشرط كونه امرأة لذلك الشيء الا ان ما ذكرناه يقتضي انه محال
قوله قد مره فلا يفهم على انه فلا يفهم ذلك الابتداء المتعلق بالشيء
المعين بالتبع الا اذا تعلق ذلك الشيء المعين بالذات والتمتاد من اطلاق
الفهم فنيا واثباتا هو الفهم بالذات لا الفهم بالتبع ولا الفهم المطلوب وذلك
بين الا ان الاخرية هي التي فانضم ما اليه اليك ان المراد بالتبعين بالضم
العجزية المتفاد من عبارة المص هو التبعين العقلي باعتبار كونه مع الحرف
مرأة كون لفظة من اداة واما كون معنى الابتداءات الخاصة فارد
مثل ابتداء سبريد في وقت معين من البصر الى الكوفة مثلا لا مطلوب
السبريد اليها ولا مطلوب سبريد منها اليها وان توقفت في ذلك فيدفع
بانه من لشيء وفي هذا المقام بحث اما اوله فلاز المعاني الشخصية التي
وضع لها لفظة لا يكون المراد منها عينا ولا جزءا ولا لازما والاشياء
امتناع الحكم عليها مع ان ذلك ليس كذلك وكيف وتلك المعاني اما لو حلت
ملاحظة الجمالية بالتقدير المتوكل الصادق عليها على ما دار عليها اصل المقصود
في هذا المقام والحكم بان تلك المعاني اذا كانت مجردة عنها بلفظة من
مجردة عن غيرها لم يتبع الحكم واذ لم يعبر عنها بمجرد لفظة من لا يمنع الحكم
ما ينقبض عنه وقد فصلنا هذا البحث مع ما يتعلق فيما كتبنا على حاشية
شرح المطالع واما اثباتا فلا بد ان تكون تلك المعاني ما وضع لها الا

وقد عرفت عنها بما كان لا بد ان تلك الشخصية فيلزم ما ذكره المحقق مراد في الحرف
الاسم وفيه ما فيه وقوله وذلك لكون وضعه دليل للزوم قوله فلاز
كونه مشتركاً مع قوله لكنه ليس لا بد ان تلك الشخصية الا وضعا عاما
وذلك لا ينلزم جعل دليل للزوم عين دليل للزوم والحيث في وجود
تعدد الوضع في المشترك القيناه اليك فيما تقدم اولاً اي لا يكون مشتركاً
في غير القرينة المعينة لما ارد به ذلك اللفظ من معانية متعددة اذ
المفروض ان وضع اللفظ المدلول عليه بقوله والاول مدلوله على عام
وقد سبق في التنبهات ما هو هذا القليل لا يفيده الشخص لا القرينة
معينة اي لما ارد باللفظ وعلى هذا التقدير يرتبط قوله بالقرينة لما
قبله غاية الارتباط فلا يتم ما يقال ان قوله بالقرينة لا ينظم مع ما سبق
من كلام الاول ان يقال بعد قوله ولا ولا شك انه لا بد هناك من قرينة
ثم يقال بالقرينة ليحصل الانسجام اذ وجوب تحقق القرينة المعينة فيما
هو المقصود في بيان انضمام ما تقدم فجعل مدرا متباد الاقام الباقية
لفظ الموضوع وضعا عاما للموضوع له الخاص المشترك في عدم تبعين
مدلولها بانضمام العجزية المدلول عليه بقوله ولا على تباين القرائن فيما
في تقييد ما ارد بها لا يقال كما انه وجب في تقييد ما ارد بها لا قام
الثبات الباقية للفظ المذكور من قرينة كذلك لا بد في تقييد بالضم الاول
منه عن الحرف من قرينة فلم لم يجعل مدرا متباداً عن تلك الاقام على القرينة
لا نأقول بان كان ذلك الغرض منه حجب المعنى الموضوع له مما تداراه تلك الاقام

باعتبار تعينه بانضمام الغير اليه فيه وعدم اعتبار التعيين بانضمام
 اليه فيها لم يفتح في امتيازه عنها الى اعتبار القرينة المعينة لما هو المراد حال
 الاطلاق بل له امتياز عن الجب اعتبار في نفس مفهومه وان كان فيه قرينة
 المراد ايضا بخلاف تلك الافام فانه لما ساق الحكم الكلام على وجه يفيد
 امتيازا في المعنى لم يردول عليه بقوله او لا يبنى امتياز بعضها على بعض على
 تفاوت القرينة ولا يفيد في ذلك التمايز بينها باعتبار آخر مغاير للقرينة فالقرينة
 المعينة لما هو المراد باللفظ الموضوع لا يورث تعدد شخصية اذا كانت
 في الخطاب اي مخاطبة التي هي توجية الكلام الى حاضر والضمير اي فذلك اللفظ
 هو الضمير فان الخطاب بذلك المعنى قرينة معينة لما هو مقصود اللفظ انما كانت
 متلا فالاولى ان يقال فالقرينة ان كانت الخطاب وقرينة وفرد نقل عن
 المحققين قدس سره في بعض المواضع في توضيح المعنى المسوق في العبارة قوله
 اي القرينة الدالة على تعيين المراد اذا كانت في الخطاب فاللفظ هو الضمير وان كان
 مفردا فاما ان يكون حسيما وعقلية فهو على الاول اسم الاشارة وعلى الثاني
 الموصول انتهى كلاما ولا شك في ان طعنة قدس سره لا يفيد كونه لفظه في
 في الخطاب بمعنى من وذلك ليس بعيدا ويحتمل ان يكون المراد ما ذكره بيان
 حاصل المعنى ولا يبعد ان يكون لفظه في عبارة الكتاب معناها لا بمعنى
 من على تقدير ان يكون الخطاب بالمعنى المذكور نفس القرينة اذ الكلام على تقدير
 امتياز الافام الثلاثة الباقية للفظ الموضوع بالوضع العام مع كون
 الموضوع كتحصا خاصا بالقرينة المعينة لما هو المراد بذلك اللفظ المراد

بذلك القرينة الواقعة في العبارة مطلق القرينة المعينة لما هو المراد وكل
 واحد من القرين الثلاثة اي الخطاب والقرينة الحسية والعقلية فرد منها
 ولا شك في تحقق المطلقة في كل فرد من افرادها فالمراد من القرينة المعينة
 المطلقة التي تحققت في الخطاب اي فردا الذي هو خطاب ويؤيد
 كونه القرينة نفس الخطاب قوله فيما ساق في خلاف قرينة الخطاب اذ الظاهر
 ان الاضافة بيانية والمناقضة فيه محال ولا يخفى ان المفهوم من كلامهم
 في هذا الموضوع مع حيث انه قال في التبيين العائنه وفي كلبته تامل
 ونظر ان الضمير الغائب عندهم ليس كما يكون الوضع المتعلق به ضعفا
 عاما لموضوع له مشخص خاص وان كان باطلاق الضمير في قوله فالضمير
 لا يلزم ذلك وايضا يكون وضع الضمير الغائب من قبل الوضع العام
 لموضوع له خاص يستلزم الحكم بكونه موضوعا لمخرجات حقيقة المراد
 بالمتخصص الذي كان ذلك الوضع دايما عليه هو الحق في الحقيقة بلا شبهة
 والزام ذلك مع كونه راجعا الى الحكم كذا يستلزم الحكم بكونه مستوعبا
 الحكم على سبيل المجاز وذلك مما لا يقول به عاقل وقد يقال مقتضى
 في هذا المقام ادراج الضمير الغائب فيما سبق الكلام لاجل على طريقة
 من قبله من شمول الوضع العام لموضوع له خاص لما يشمل وضع الضمير
 لما وضع له ومما ساق في كلامه في التبيين العائنه كلام منه على ما نقل في
 سبقه من شمول ذلك الوضع على وجه يندرج فيه وضع الضمير الغائب
 ويؤيد كونه المفهوم منه ذلك ما نقل عن سيد المحققين قدس سره انما قوله

بالخطاب المعنى المصدرى اعني مخاطبة فيتناول ضميري المتكلم والمخاطب
 ولما تاد كاسم لاتادة والموصول والضمير الحرف في كونها موضوع
 باوضاع عامة لمعاني مقصودة اشارة الى الفرق بان تلك الاسماء ^{سما} معا
 مفهومات مستقلة بالمفهومية لكن لا يتعين ثبوتها منها اذ اهلها
 الا بقرينة معينة على قبيل الاسماء المتوكة لفظا واما الحرف فهو
 لا يتقل مفهومية بل هو آلة ملاحظة غير فلا يتقل بنفسه ثم اشارة الى
 ان الموصول وان كان موضوعا وضعا عاما للمخاطبة فمفهومه
 الخطاب ربما لم يفهم الموصول شخصا معينا حيث يقينه المانع من
 الشك فبذلك يفهم بالايضاح الشك فيه وان عرضا لخصاره في شخص واحد
 مع كونه لم يسمع انه جاء واحد من بعد الذي جاء من بعد اذ حل
 عالم فبهذا الاعتبار عدة كليا مع جعله اقسام لخصر واما المفعول
 واسم الاشارة اذا كانا باقيا على وضعهما فانه يفهم الخطاب منهما
 ما يمنع نفس تصوره من الشك انتهى كلامه ولا شك في ان تعرضه قد يكون
 بعد ضمير الخطاب بالمخاطبة ليتناول ضميري المتكلم والمخاطب وعدم
 تعرضه للضمير الغائب مع ان ذلك اولى على تقدير قصد التناول طرأ انه لم
 يندرج ما يتعلق بالضمير الغائب فيما ذكره كيف والمعين لما هو المراد من
 الضمير الغائب تقدم ما يرجع اليه ذلك الضمير على احد الوجوه المشهورة لا
 الخطاب وان تحقق به هناك خطاب بمعنى مخاطبة والقول بان المراد
 الخطاب القرينة في زمان الخطاب ليشمل ما هو قرينة الغائب مستلزم دخول

جميع القرين في قرينة الخطاب والمراد بتناول مخاطبة ضميري المتكلم
 والمخاطب باعتبار كونها قرينة فقد افصح مما القى اليك ان وضع الضمير
 الغائب ليس بمتدرج في الوضع العام لموضوع له خاص وساق قد
 سمع الكلام على وفي كلامه لم يصر ولم يتعرض لوضع الضمير الغائب
 على وجه يفهم منه صريحانه من اى قسم من اقسام الوضع انه ان كلامه
 في حاشية شرح المطالع صريح في ان وضع الضمير الغائب من قبيل
 الوضع العام لموضوع له خاص ولا يجب في ذلك كونه لموضوع له
 خاصا مستصفا جرحا حيث قال ان كلمة هو موضوعه للجزئيات المذكورة
 تحت قولنا كل غائب مفرد وكسواء كانت جزئيات حقيقة وافتية
 ولا يخفى عليك ان الحكم بان وضع الضمير الغائب ما وضع له موضع واحد
 متناول لوضعه لا موضوعا لوضعه ومفهوماته كلية ملحوظا كل واحد منها
 بقدر متوكة متناول لما على ما دار عليه باق عدة هذا القسم من الوضع
 يستلزم كون الشئ شاملا لنفسه كشمول مفهوم الكل لنفسه وكون الشئ
 جزئيا اضافيا له اذ لا شك في ان القدر المتوكة الذي جعله الوضع
 الغائب قد يؤدي بالضمير الغائب فهو باعتبار موضوع له للضمير الغائب
 وباعتبار آله لوضعه بنفسه وكون الشئ جزئيا له اضافيا يستلزم
 كون الشئ اخص من نفسه لوضعه الجزئي الاضافي بالاضطرار شئ
 على ما هو المشهور من معناه ويمكن التفصيل من ذلك بكلف القول
 بانه استعمال الضمير الغائب في القدر المتوكة الذي هو آلة لوضعه

لا وضع له انما هو على سبيل المجاز لا الحقيقة فلا يلزم ان يردجه تحلفه
علا لا يلتفت اليه قوله في كونها موضوعا فيه مؤاخذاً لفظية اذ لم يكن
ان كونها موضوعا لا يكون مشتركاً فيه لتلك الامور الا انه مقصور غير مشترك
على احد وكذا القول في قوله الشئ مشترك في ان مدلولها ليس معان في
غيرها قوله ثم اتى الظان تلك الاشارة انما وقعت بقوله الاشارة
العقلية لا يقيد الشخص قوله عدة كلياً الظان ذلك العذر بما يفهم من قوله
فان تقييد الكل بالكل في دلائل على انه قبل تقييد بالكل
لا على انه انما هو كل بعد هذا التقييد على ما دل عليه عبارة قدس سره
قوله مع جعله في ايراد ما ذكره وجه التقضي عن الحكم بكونه كلياً مع جعله
ذلك في اقام الشخص على ما دل عليه كلامه يعني لا منافاة بين كون الشئ
جزئياً حقيقياً باعتبار المعنى الموضوع له وبين كونه كلياً باعتبار تعقله باسم
كلي وسيل في ذلك ما يتعلق بهذا الكلام من قوله واما الضمير لاختفاء
في ان الخلاق الضمير هنا مع اطلاق الضمير فيمليح من قوله والضمير في
يوهم ان الكلام في الضمير ان اهل الضمير الغائب كما يوهم اطلاق الضمير في
عبارة المقصود ذلك على ما استبرأ اليه فيمليح مع ان الحال على ما عرفت قوله اذا
كانا باقين فائدة هذا التقييد نظر الى اسم الاشارة ظاهرة اذ قد يستعمل
على خلاف الوضع واما فائدة في ضمير المتكلم والمخاطب فليست بظاهرة
لعدم استعمالها في غير ما وضع له الا ان يقال ان كلمة اذا لا يقتضي استعمالها
فيه وقد يقال بتحقيق استعمالها في مثل ان يقال المفرد ويراد به كجمع

واعلم ان الخاصية المنقولة عنه قدس سره كانت في بعض النسخ مكتوبة
على قول المصنف في الخطاب وفي بعضها مكتوبة على قوله قرينة الخطاب وكل
وجهة هو مويلها وان كانت القرينة المعنية لما اريد باللفظ في غير
اي في غير الخطاب فاما حية اي فاما ان تكون تلك القرينة المعنية حية
بان يات بلفظ هذا مثلاً بضموم الاعضاء المحسوسة الى ما هو مراد منه
والظان الشخص المحسوس الذي وضع له اسم الاشارة انما هو محسوس بالقوة
الباصرة واما المحسوس بحد كالحواس الاربعة الباقية فليس مما وضع له
اسم الاشارة بل استعمال اسم الاشارة فيها كما يكون على خلاف الوضع كما استعمل
في الامور الغائبة عن الحواس كلية كانت او جزئية وقد يقال لا تفاوت بين
المحسوسات بكل واحد من الحواس الظاهرة في ذلك بل كل واحد منها وضع
اسم الاشارة واستعمال اسم الاشارة في كل منها انما هو على سبيل حقيقة دون
المجاز وهو اي اللفظ المراد به ما وضع له لمعنى بقرينة حية اسم الاشارة
او عقلية وهو اي ذلك اللفظ الموضوع للشخص بكونه قرينة عقلية
الموصول فان معبودية انصافه بمضمون الصلة بين المتكلم والمخاطب
المخاطب قرينة عقلية لما هو المراد من معانيه الشخصية التي
وضع لكل منها الموصول وكون طريق العلم بذلك لا يتضاف وحسب
لا ينافي كون القرينة عقلية كما اشار اليه قدس سره في الخاصية بقوله
كقوله لم يسمع انه جاء واحد من بغداد وفي هذا المقام محتمل وهو
انك قد سمعت ان وضع الضمير الغائب لما وضع له على ما دل عليه العبارة

المنقولة من حاشية شرح المطالع من قبيل الوضع العام لموضوع
 له خاص جزئيا حقيقيا كان ذلك الخاص او كليا ولا شك في انه الموصول
 قد يتعمل في كلى كما يتعمل في جزئى حقيقى والقول بانه موضوع
 لجزئى حقيقى هو بالقدرة ترك الصادق عليها استعماله في
 على سبيل المجاز مع انه يمكن القول بوضعه لما وضع له مثال ما سمعت
 في الصمير الغائب بان بلا حظ تلك جزئيات حقيقية وجزئيات اضافية
 غير حقيقية بالقدرة الصادق عليها ويوضع الموصول لها وضع
 الصمير الغائب لما وضع له من القبليات مستبعدا وحكم بان
 ما وضع له في الصمير الغائب اعم من ان يكون جزئيا حقيقيا او جزئيا
 اضافيا غير حقيقى وفي الموصول مختص بالاول لا يجمع حكم وهذا
 بخلاف وضع اسم الاشارة فان الظنية كونه حقيقية في الجزئيات
 المحسوسة البصرة ومجازا في غير ذلك كما في غيرها وكذا الحال في ضمير
 المتكلم والمخاطب ولا شك في ان ما ذكره من ان يرد على من اعتبر وضع
 الصمير الغائب لجزئى حقيقى وكلى وضعاعا ما ولم يعتبر منه في
 الموصول واما من لم يعتبر ذلك في الصمير الغائب كالمص فلا يرد عليه
 ذلك البحث فاما من اعلم ان الحكم بكون الحروف والصمير واسماء
 الاشارات والموصولات موضوعات لمفردات كليات على ما ذهب
 اليه بعضهم لا يستلزم الحكم بكونها غير مستعملة الا في جزئيات على
 سبيل المجاز لكونها مستعملة في تلك الكليات المقيدة دائما فاما

لفظة

لفظة من مع كونها موضوعا للابتداء المطلق لا يتعمل في
 سرف من البصرة الى الكوفة الا في الابتداء الذى وضع له لفظة من
 غاية ما في الباب انه مفيد بعينه ولا ينافى ذلك استعمالها
 الموضوع لا عن مطلق الابتداء كما ان كون لفظ الا موضوعا
 كلى لا يخرج التقييد في مثل جاء في ان عالم كاتب يلج الى عز ذلك عن
 كونه مستعملا في معناها الموضوع له ولا ينافى استعماله فيه على تقدير
 مجوز ان يوصل تلك التقييدات الى ان يكون الا استعمالا لمفيدة تلك التقييد
 شخصيا بحيث يمنع فرض تراكبه من كنيون وكذا الحال في الصمير و
 اسماء الاشارات والموصول لا يقال قول من قال انها موضوعات لغير
 كلية انها موضوعات لها بشرط استعمالها في جزئيات فكلما اباها تستعمل
 تلك اللفاظ الا في جزئيات فلا وجه لكونها مستعملة في الكليات المقيدة
 بالقيود المفيدة لتلك ~~اللفظ~~ المقول المقصود اذ لو كان قولهم بوضع
 تلك اللفاظ لغرضها كليا ~~لا يستلزم~~ لا يكون مستعملا الا في جزئيات
 لا انه ذلك المقابل لم يقل بكونها مستعملة في الجزئيات على انه مجوز ان يكون
 المراد بقولهم بشرط كونها مستعملة في جزئيات بشرط كونها مستعملة
 في الكليات المقيدة بقيود على وجه المسامحة ~~المراد~~ يقال انهم اعتبروا امالا
 مجوزا مع هذا البيان وايضا قولهم بشرط استعمالها في جزئيات غير مستقيم
 في الصمير الغائب اسم لادارة الموصول اذ يتعمل كل منها في الكليات
 بل في مفرداتها الى وضوح بلا تقييد فلا يطرأ له وجه صحة في الاسماء

الثلاثة المذكورة سواء كانا محمولين على ظاهرهما أو كانا مؤلّاين بآثارهما **الحكمة**
 فتأمل استعمال الكل على إجزائه على الوجه الذي سبق في شرح قوله
 هذه فائدة تشمل وقد لقي اليك في بعض هذه العبارات ليست
 على نسق العباد بنين الأوليين على تنبيهات الأول بحيث لا يكون
 مبتدأ جزم محذوف أو خبر مبتدأ محذوف على قياس ما سبق في الكلام
 والتقديم وجعله مبتدأ جزم ما بعده مما ذكره الله لا يلتفت إليه كما
 حال في البواري منها وقد يقال كمقصود هذه التبيينات تفصيل ما أجمل
 الأحكام في التفسير الذي هو العمدة في وضع الرسالة وانت تعلم بعد
 التأمل في خصوصياتها أن ذلك ليس كذلك بل المقصود منها بيان ما يتعلق
 بتلك العمدة نوع تعلق أما التعلق المذكور أو غيره مما يتضح بآثاره
 من الأحكام زيادة انضمام الثالثة في الضمير واسم الآلة الموصولة
 متحركة بكسر الهمزة بعضها مع بعض في أنه لا بد منها ليست معاني
 يدل على ذلك قوله ولا وقد استدل به ما سبق إلى أن في هذه العبارة
 مؤاخذه لفظية الآلة على سبيل الكلام لا جملته لئلا يترك على أحد
 هذا كما يقال زيد وعمر ويتزكان في أن كل واحد منهما شجاع إذ
 من البين أن ما استدل به ليس شجاعة كل واحد منهما بل مطلوع الكسبي
 المشابهة لها الآلة المحاطة مع سبيل الكلام على ذلك الوجه فهم منه
 ما هو المقصود منه وظلاله في عبادتهم أكثر من أن يحصى كما لا يخفى على متنبها
 ومن هذا القبيل قولهم في التبيينات من الفعل وحرف يتزكان في

أنها بدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير وليس ما استترك فيه الفعل
 والحرف دلالة كل منهما على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير بل الدلالة
 على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير إذا لم يترك فيه ظاهر المصدر على كل
 واحد من المتركين وما بعده تلك العبارة ليست كذلك بل الدلالة على
 معنى باعتبار المدح والحرمان من لول كل من الضمير واسم الآلة الموصولة
 ليس معنى في غيره أنه لا يتعين بالانضمام ذلك الغير إليه كما أنه المراد من
 أن الحرف يدل على معنى في غيره أن ذلك المعنى يتعين بالانضمام ذلك الغير إليه
 على ما استفاد من قوله ويتعين بالانضمام ذلك الغير إليه فيلزم أن يكون قد
 كل منهما مستقلا كما أنه يلزم من كونه معنى حرف متعينا بالانضمام ذلك الغير
 كونه معنى الحرف غير مستقلا بالانضمام على ما يفهمه قوله في التبيين الرابع
 بئس لك من هذا إن كان كذلك المعاني أي معاني الضمير واسم
 الإشارة والموصول إلى لا يكون معاني في غيرها ولا يتعين بالانضمام
 ذلك الغير إليها يحصل أي حيث أنها مرادة للتكلم بالغير أي الغير الذي
 هو القرينة المحصلة المعينة في ذهن السامع كما أن معنى الاسم المتزك
 لفظا إنما يحصل ويتعين في ذهن السامع بالغير الذي هو القرينة المعينة
 لما هو المراد مع عدم كونه معنى في غيره فكما أن لفظه عين متلا مع كونه
 متصفية بتلك الجينية اسم كذلك الضمير واسم الآلة والموصولة ولذلك
 قال من عاين ما قبله في سائر وهو متباين وهو من لول الفعل على
 اعتقادهم ليس معنى في غيره ويتعين بالانضمام ذلك الغير إليه كونه

مدلول اللفظ معنى في غيره عند ليس الاصفة للحرف ولا تترك في انه
العقل وقد يكون متروكا لفظا فلا يحصل معناه الا بالضمير الذي هو
القرينة المعينة لما هو المراد في الفعل المتروك فيكون كونه اسما لا يصح
في تقييد قوله في اسم الى ما قبله شئ آخر لا يوجد في الفعل اصلا والمحقق
ان المقصود ما ذكره ليس انه مجرد ذلك كاف في كونه الالفاظ الثلاثة اسما
حتى يرد عليه ما ذكره بل المراد اذانه لا ذكره لا بد في كونه معاني هذه الالفاظ
متصلة في الغير الذي هو القرينة استشهاده لم يبعد ان يجتمع في ذلك
ان هذا المعنى بعينه هو الذي يرد وعليه كونه اللفظ حرفا اعني كونه اللفظ
في غيره فلا فرق بين ما يرد وعليه كونه اللفظ حرفا كونه معنى اللفظ في غيره
وكونه المعنى متصلا بالغير فافهم كونه الالفاظ حروفا في قوله
بالغزوة القرينة ما يرد وما ذكرناه فوضع ذلك بقوله الثلاثة تترك في ان
مدلولها ليس معاني في غيرها وان كانت تحصل بالغير بمعنى ان تحصلها بالغير
الذي هو القرينة المعينة ليس عين ما يرد وعليه كونه اللفظ حرفا واستمرنا
بل كونه معنى الحرف متصلا بالغير الذي هو القرينة فيجتمع مع تقييد ما يرد وعليه
كون اللفظ حرفا اعني كونه معنى اللفظ بحيث لا يكون معنى في غيره ولا يرفع
ما يجتمع عنده كونه الالفاظ حروفا وادوم البين انما لا يكون افعالا
بل التوهم انما هو في كونها حروفا لا اسما وبواسطة استنباه ما يرد وعليه
الحرفية بغيره اعني تحصل المعنى بالقرينة فخرج على ما سبق بقوله في اسماء
في اسماء لا حروف فامل الثاني الاشارة العقلية لا تقييد المتخصص أي

ديك

لا يكون الاشارة العقلية سببا لحصول معنى بحيث يمنع فرض استزاده
عند العقل بين كثيرين وان كانت سببا للاختصار في نفس الامر مع
النظر في فرض العقل وتجويزه فان تقييد الكل بالكل وقد عرفت
فما سبق من كلام سبب المحققين قد سبق ان الكل المقيد فيما نحن فيه
هو معنى الموصول باعتبار ولا حظ له بمضمون المصلة الذي هو كل مع كونه
متخصصا بحيث يمنع فرض استزاده بين كثيرين اذا الكلام على تقدير يكون
الموصول موضوعا لشيء كذلك واعتبار كلياته بهذا الوجه لا يخرج
عن كونه جزئيا حقيقيا في الواقع على ما دل عليه عبارة قد سبق فها سبق
في هذا الاعتبار على كلياته وقد استمرنا فيما سبق الى بعض ما يتعلق
بهذا الكلام على ان عبارة المصطلح في هذه المقام في ان المراد يكون
معنى الموصول كلياته كلى في نفس الامر لانه كلى باعتبار ولا حظ له
والفرق بين بينهما قد يقال ان كونه معنى الموصول كلياته كونه
جزئيا حقيقيا على ما هو المفروض انما هو باعتبار ان الحاجة العالم بوصفه
له انما بلا حظ له عند اطلاقه بالمعنى كلى الذي كان مرة ملاحظة عند
وضع اللفظ وقد عرفت ان عبارة المصطلح في كونه معنى الموصول
كلياته في حد نفسه لا باعتبار صحة ملاحظته بالكل لا تقييد الحقيقة الحقيقية
بجملته قرينة الخطاب اي الحاجة كما في ضمير المتكلم والحاطب وكس
كما في اسم الاشارة فان هاتين القرينتين تقييدان القرينة الحقيقية ولا
كان عدم افادة القرينة العقلية لتخصر النظر باضافة قرينة خطاب

والحق له بدلية استدلال على الاول دوم الثاني ولا شك ان استناد
الافادة الى القرينة يفيد ان مجرد اللفظ في الضمير المذكور واسم الاستدلال
لا يفيد الجزئية الحقيقية والظن ذلك كذا كذا انما هو باعتبار ان ملاحظة
السامع ما هو معنى اللفظ ليس الا ما هو اللفظ ملاحظة وضعه وهو كذا
ولو لم يتحقق هناك قرينة يفيد الجزئية الحقيقية لم يتصور هناك افادة
معنى شخصي على بانه عليه المعنى في التنبيه بقوله ما هووم هذا القبيل ^{وقال}
ان الاستدلال العقلية اذ لم يكن مفيدة الجزئية الحقيقية لم يحصل المقصود
من قولنا الذي جاء من بعد ذلك رجل عالم اذ لا شك ان المقصود اجراء الحكم
المذكور على ما هو جزئي حقيقي ودفع ذلك بانه افادة العلة الخصار كذا
المطلوب عليه بالموصول في نفس الامر كفاية في العرف في المقصود ولا يخرج
فيه فرض الاشتراك بين كتيوب وفي هذا المقام بحث وهو ان المقصود
قول المقصود فماسبون بحيث لا يعاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه على ما
استدلنا به ان كل لفظ وضع لمعناه وضعا عاما لموضوع له خاص لا يفيد
واحدا بخصوصه مع تعينه الا بواسطة قرينة معينة لما هو المراد منه فكل
المقصود قوله ما هووم هذا القبيل ان كل لفظ كان وضعه مقبيل
الوضع العام لموضوع له خاص يفيد واحدا بخصوصه مع تعينه بقرينة
معينة وان كان في دلالة تلك العبارة على ذلك المقصود نوع قصور
البيان اذ عدم افادة القرينة المعينة الجزئية الحقيقية في الموصول منها
اذ لا المقصود ان يلزم منه ان لا يفيد الموصول بواسطة القرينة العقلية

بخصوصه

بخصوصه مع تعينه وقد يفيد ذلك بتعظيم الواحد بخصوصه مما
هو جزئي حقيقي بحيث يكون شاملا لكل ما هو جزئي في نفس الامر في جزئي و
بانه لا يلزم من عدم افادة القرينة العقلية في مادة الموصول الجزئية الحقيقية
ان لا يكون فيها قرينة اخرى يفيدها الجواز ان ينضم معها امر اخر افاده
الموصول به منضم الى القرينة العقلية واحدا بخصوصه بحيث لا يقبل
الشك عقلا واعلم انهم قالوا انضمام كل الى كل اخر لا يفيد الجزئية
الحقيقية لانه المضموم والمضموم اليه كليان نعم يجوز ان يفيد الانضمام
احدا لا يصدق الا على شخص واحد كونه افراد ذهنية لان كل كل يمكن
للعقل ان يفرض صدق على اشياء اخر متناهية والتقدير المذكور لا
يقضي ان يكون المقيد بحيث لا يمكن للعقل ان يفرضه افراد غير متناهية
واعترض عليه بانه اذا جاز في العام ان يرتفع مجموعها يكون احدا مقيدا
بالآخر بحيث يكون المجموع المركب من متماثلين مع تحقق كل واحد
منهما في غيرهما في الخاصية المركبة مثل طاهر الولود الخفاش فلم لا يجوز
ان يكون التقيد الكلي بالكل في بعض الصور والمراتب مفيدا لا متناهي
الشك بحسب العقل وجوبه والربيل المذكور لا بد من دفع هذا الجواز على
ان الحكم بكيفية الانضمام مما لا وجه له وما يتعلق بهذا المقام من الاستدلال
العقلية في عبارة الكتاب لا بد ان يشاد بها الى ما يفيد قوله لا يفيد
الكل بالكل لا يفيد الجزئية اذ لو كان المراد بها كل اشادة عقلية لزم عدم
الربط والربط على الدعوى فلذلك كذا اي فلا جل عدم افادة القرينة

العقلية الشخص واذا قرنتي لخطاب والمحل كان الضمير واسم الإشارة
 بل مدلولهما جزئيين وهذا اي لموصول بل مفهوم كلياً واعلم ان في
 ولذلك على الوجه الذي فصلناه نوع إشارة الى ان كناية الموصول ليس جل
 ملاحظة بضمون الصلة على ما يفيد عبادته قدس سره فيما سبق بوجه
 ان المراد بما كانت قرينة الخطاب والحس مؤثرة في الوصول بان لم يخرج
 تلك القرينة عن كونه كلياً بل بقي على ما كان عن كونه كلياً اشبهه نوع إشارة
 الى ان كناية الموصول لا يكون مما فهم من عبادته قدس سره فافهم الثالث
 علمت من هذا اي م. التقييم وما يمل هو عليه من ان العلم موضوع شخص
 خاص بوضع خاص لموضوع له خاص وان الضمير موضوع بوضع عام
 لموضوع له خاص الفرق بين العلم والمضمير ولا شك في ان الفرق
 بين العلم واسم الإشارة معاً وم. ايضاً ما ذكره المصنف في التقييم فلا وجه
 لتخصيص معلومية الفرق عما ذكره بالامرين المذكورين الا ان يقال ذلك
 بواسطة ان بعضهم لم يعرف بينهما بخلاف العلم واسم الإشارة فانه يفرق
 بينهما ولا كان التقييم متملاً على ما يفيدان مدلول اسم الإشارة جزئي حقيقي
 كمدلولي العلم والمضمير اشار الى ذلك بقوله وفاد لتقييم الجزئي الحقيقي منهما
 اي بين العلم والمضمير واسم الإشارة وهو قيد للتقييم اي علمت عدم
 الفرق في التقييم الجزئي الحقيقي الى مدلوليهما ومدلوله اذ الموضوع له في كل
 واحد من الامور الثلاثة شخص بحيث لا يقبل التركة عقلاً فصح انقسام
 الجزئي الحقيقي الى كل واحد من مدلولاته التخصيصية بلا تفاوت وفرن

مؤثرة في الضمير واسم الإشارة
 بانه اخر منهما كونهما كليتين ولم
 يكن القرينة العقلية صحيح

ظناً مفعولاً للتقييم المذكور المفيد بقوله دون اسم الإشارة او
 للتقييم الذي يتضمنه دون اذ المقصود منه دون لتقييم الجزئي اليه اذ
 اي اسم الإشارة بل مدلوله انما يتعين بقرينة الإشارة المتضمنة و
 مدلول الضمير الموضوع ومدلول الجزئيه والكناية انما هو على المعنى الموضوع له
 والموضوع له في الثاني يتصف بالجزئي الحقيقي بخلاف الموضوع له في
 ذاته كلي في نفسه وعرض الجزئيه الحقيقيه له من خارج الموضوع له و
 الظاهر كلام هذا القابل الطان الظن المذكور انه قابل بان وضع الضمير
 لما وضع له انما هو بالوضع العام لموضوع له خاص جزئي حقيقي بلا حكمة
 بالقدح المتروك الصادق عليه والام يتصور التقييم الشخصي في مدلول
 الضمير بالوضع على ما هو المرام من عبارة بمثل ذلك الوضع في اسم الإشارة
 بل حكمه بان وضعه ليس الامموم كلياً ومخلص كلام المصنف راجع الى ان
 قالوا بان الضمير موضوع لما وضع له وضعاً عاماً مع كون الموضوع له
 خاصاً ولم يقولوا بعبارة في اسم الإشارة بل قالوا بانه موضوع لمفهوم
 كلي وفرعاً عليه لتقييم الجزئي الحقيقي الى العلم والمضمير والقول بعدم
 انقسامه الى اسم الإشارة وغيره ولا يتبين ان كل واحد من الضمير واسم الإشارة
 موضوع لجزئيات حقيقية ظهرت من انقسام الجزئي الحقيقي الى الضمير واسم
 الإشارة فظهر من ذلك فاد ما قالوا به من الاصل والفرع وقد نقل
 عن سيد المحققين قدس سره ما يتعلق بهذا المقام اعني قوله فيه رد علمه
 جعل الضمير الجزئي الحقيقي دون اسم الإشارة اي الصواب ان يدور

معناه الخ في الحقيقة انتهى كلامه قوله اي الصواب ^{ان يقول} يريد ان اذا حقق
 ان كل واحد من الضمير واسم الإشارة كان موضوعا لحرفين حقيقيين
 تفاوت بينهما كان الحكم باب الضمير حقيقي حقيقي دون اسم الإشارة خطأ
 والصواب عدم الفرق بينهما في كون كل واحد منهما جزئيا حقيقيا وهو
الرابع تبين لك من هذا اي مما قرره في التقييم والظان ذلك انما هو بوا
انضمام قوله يتعين بالانضمام الغير اليه فهو عدم استقلاله بكونه مفردا
وقد عرفت فيما سبق ما يتعلق بهذا الكلام ان معنى قولهم الحرف يبدل
على معنى في غيره انه لا يستقل اي معناه بالمفردية لكونه تابعا في الفعل
لتعقل الغير على ما قرره ان معناه امرأة ملا حظ الغير والمرآن من حيث هي
مرأة لا بكونه الاكذلك ومعنى تعين المعنى بالانضمام الغير اليه لا براه الاية
انه ملا حظ الغير ونقطة فعدم استقلال معنى الحرف بغيره من عدم
الانضمام الغير اليه والمقصود ان ما قصدوا ابتداء العبارة امر متعلق
بجانب المعنى لا بجانب اللفظ بمعنى ان الحرف في دلالة على معناه مشروط
بذكو متعلقه على ما اخبره بعضهم ومحصل ما ذكره المحرر ان تلك العبارة
منهم اشارة الى نقصان معنى الحرف لا الى نقصان لفظه على ما توهموا ولا ينبغي
عليك ان اشارة بتلك العبارة الى ما ذكرنا لا ينافي ان يكون للحرف نقصان
من جهة اللفظ الدلالة على ذلك المعنى الغير المستقل بواسطة ما فضل لك
غيره من الاكبة والحرثية بخلاف الاسم والفعل فان معنى كل منهما مستقل
بالمفردية وقد استرنا فيما سبق الى ان الفعل ما يتعين معناه بالانضمام الغير

اليه بواسطة استتماله على النسبة الى الفاعل الخارج منه واستلزام
 ذلك كونه معنى الفعل غير مستقل بالمفردية والظان المراد بتبين ما ذكر
 في التقييم ان معنى قولهم الحرف انه لا يستقل بالمفردية وان الاسم ^{الفعل}
 ليس كذلك بل يستقل بمعنى كل واحد منهما بالمفردية فيكون قوله بخلاف
 الاسم والفعل في جهة التبيين ولا شك انه لم يبين ما ذكر في التقييم
 بالمفردية الا ان يقال ان كونه اللفظ بحيث يكون معناه في غيره ليس
 الا معنى الحرف فاملر في ذلك يقال ليس قوله بخلاف الاسم والفعل في
 جهة التبيين وصحة ما سبق الكلام لاجله لا يتوقف على ذلك كما لا يخفى
 واعلم ان ما ذكره المحرر في التبيين لما من من ان الفعل والحرف يشتركان
 في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه تابعا للغير بقيدانه معنى الفعل غير
 مستقل بالمفردية على ما سيوضح لك فيما في ما نعلم من كلام المحرر
من كونه معنى الفعل مستقلا بالمفردية الخامس قد عرفت من الفرق
بين الفعل والمستحق ان ضاربا بالايدي على حد الفعل نقصا بكونه
غير ما يقع له خوله فيه مع انه ليس من افراده فانه اي حد الفعل على ما هو
ولا بعد بعدا تاما ان يرجع الضمير الى الفعل ما دل اي اللفظ
دل او لفظ دل على حدث ونسبة الى الموضوع الثانية لا بد من دلالة
تلك النسبة اليه وان كانت تلك النسبة في نفس الامر في زمان وفرد فعدم
معنى الحرف ولو كان المراد بالموضوع ههنا ما قام لحدث به لزوم تكرار
الحدث في حد الفعل فلا بد ان يحمل على ما قام به الشيء وان كان ذلك لا يخفى

وزمانها اي زمان تلك النسبة بخلاف
 المستحق فانه وان دل على حدث ونسبة
 الى موضوع مع

عن شئ ولا يخفى عليك ان المراد معرفة الفرق المذكور في التقييم
ضاربا ومن البين ان مقتضى الفرق الذي ذكره بينهما ليس يستفاد
من كلامهما بل يستفاد مما ذكره فيما تقدم بقوله وذلك اما ان يعتبر
من طرف الذات في اعني فانه ما دل على جهة معتبرة من طرف كحوت بل يقول
ما ذكره المصنف انما يتقيم لو كان للفعل فيما يسمي حركته بحسب الظاهر فاما
مثل ضارب وكان الفرق المذكور في التقييم موضحا لذلك الحد على وجه
به ما يورد عليه بحسب الظاهر ولا شك في ان الحد المشهور من الجمود للفعل
ما دل على معنى معتبر ما جاز لا منه التلوه وعلى تقدير ان سلم صدق ذلك
بحسب الظاهر على مثل ضارب لا يشبه على احد ان ما قرر في التقييم لا يكون موضحا
له على وجه يذفع به ذلك وحمل الكلام على ان المراد وقد عرفت من الفرق
الثابت في نفس الامر لا من الفرق المعلوم من التقييم ان ضاربا لا يورد
مما لا يتكلم به عاقل وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في بعض مواضع
على قوله فانه اي الفعل اللفظ الذي يدل على كحوت ووجه الذات وذلك
النسبة بخلاف المشتق فانه ذات له النسبة ويجوز ان يكون الضمير للمشتق
وما نافية اي المشتق غير ان على كحوت المذكور بخلاف الفعل الى هذا كلامه
ولا خفاء في ان رجوع الضمير في فانه على الوجه الاول الى احد الفعل او الى
من رجوع الى الفعل على ما استرنا اليه وفي عبارة قدس سره اشعار يكون
الوجه الاول اوجه واولى منه الوجه الثاني وذلك بواسطة مقتضى السياق
بيان ما يورد عليه النقص وتفصيله الى اس ومنه اي وما قرر في التقييم

يعلم

يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كما ساءه وضع لمعين
بجوهره يعني ان نفس اللفظ وذاته من غير مقارنة لادله تعريفية موضوع
للحقيقة اما اخذها مع قيد التعيين والمعلومية لا على وجه يكون ذلك القيد
جزءا من وضع اللفظ على انهم بل على وجه يكون ذلك الحقيقة بذلك الا
كما ان العلم التخييل موضوع لما وضع له كذلك لا على وجه يكون التعيين ^{المعلق}
جزءا منه فان المراد بقوله وضع لمعين بجوهره ان ذات اللفظ موضوع ^{لمعين}
ما اخذها مع وصف التعيين على الوجه المذكور واسد موضوع لغير معين
اي لغير معين ما اخذها مع وصف التعيين فالنفي المتفاد من الغير لا يقع
الى كونه ما اخذها ابتداء الخبيثة والافلاسيك في كونه اسم الجنس موضوع للحقيقة
معينة في نفس الامر فخراد الفرق حقيقة على اعتبار التعيين وقد عرفت في ^{الوضع}
يدل على ذلك قوله ثم جاء التعيين باعتبار المعلومية وهو معنى فانه اي
في ذلك الغير المعين الذي هو الموضوع له بمعنى ان ذلك متصف به في
نفس الامر ادلاستك في ان كل شئ يتصف بالتعيين في حد نفسه ومع قطع
عن ايجازه وان كان اعم الاشياء كالتعريف فانه في نفسه يمتاز عن سائر الموجودات
وان كان غير متعين بحسب كونه من الجنات من اللام وما يعيد قابلية فعله
العلم بجوهره يدل على ما يدل عليه اسم الجنس الداخل عليه مثل اللام والفرق
على الوجه الذي ذكرنا ان يكون على تقدير ان يكون الموضوع له جها لنفس
المتحدة بالاعتبار من على ما اختاره بعضهم واما على رأي من قال اسم الجنس
موضوع لفرق منتشرة الحقيقة لا لها حيث هي فالفرق بينهما هو

وهو ما قدناه ولا يخفى عليك ان ما قد في التفسير لا يفيد فرقاً بينهما
اصلاً فلا يصح قوله ومنه يعلم الفرق وهو طاعة الظهور والقول
بان قولهم في تعيين اسم الجنس يفيدان معناه الحقيقة المجردة من غير
اعتبار التعيين مع ما اذا لم يضم الى معناه اعتبار التعيين ومن المعلوم ان
ان معنى علم الجنس يعتبر فيه ذلك مع الاستغاض عنه كونه في نهاية النحل انما يستقيم
لو كان ما يفاد منه الاقلام محمولاً على ما يفيد عبارة مع ان ذلك ليس كذلك
الا يرى الى قوله ولست بينهما فان المراد منه ليس يفيد طاعة العبارة والآ
لزم ان يكون الفعل والمشتق نفساً واحدة وليس كذلك فلا يعلم ما ذكره
تعيين اسم الجنس ان معناه عين الحقيقة المجردة من غير اعتبار التعيين وقد
نقل عن سيد المحققين قوله وحقيق ذلك يعلم ما ذكره في الغوايد
الغياثية من محقق معنى التعريف انتهى كلامه يعني ان محقق الفرق في نفسه
يعلم ما ذكره في كتابه المسج بالفوايد الغياثية الذي وسمه باسم صاحب
الاعظم غياث الدين محمد بن الرشد في محقق معنى التعريف الذي يشمل
عليه ذلك الكتاب ان كل واحد منهما الحقيقة المتصفة بالوحدة في العقل كما
يفاد في كل منهما الآخر باعتبار بناء على ان علم الجنس ليس كجوهه يدل على
كونه تلك الحقيقة معلومة للسامع مع موهودة بين المتكلم وبينه كما يكون
الحال في الاعلام الشخصية كذلك محلاً واسم الجنس فان دلالة على ما يدل عليه
علم الجنس ليس كجوهه وذاته بل بواسطة الله مما يفيد التعريف اذ قد دل
كجوهه وذاته بدون مقارنة آله مما يفيد التعريف والتعيين ليس الا

الحقيقة

الحقيقة المجردة في العقل بدون كونها مأخوذة مع التعيين وان كان في
نفس الامر انهما يتجوز عن السامع الموصول على الحرف بالعكس القوي
في الصفة التي انصف بها الحرف في نفس الامر عن الصفة التي اعتبرت في
كونها مختاراً عن الاسم والفعل ولا شك في ان العكس يطلق في اللغة
فيما يتحقق صفة الشيء ولا يتحقق تلك الصفة لشيء آخر على ما دل عليه قوله
وان الحرف يدل على معنى في الغير بتعيين معناه بالضماد ذلك الغير
اليه وحاصله ما دل عليه قوله وحاصله بالرفع مما اى بالغير الذي هو
اي ذلك المعنى معنى فيه اي في ذلك الغير فالغنيمة الاول للمعنى والثاني
لها ومصادق هذا المعنى كونه معنى الحرف ملحوظاً باعتبار كونه حالة للغير
ومرأة ملاحظة على ما يشهد بذلك الرجوع الى الوجود ان عند تعقل مثل
قولنا سرت ما البصر الى الكوفة ولا شك في ان المراد بحاصله بالهو معنى فيه
تعلقه على ما دل عليه نقل عن سيد المحققين قدس سره اي حاصله وتعلقه
بذلك الغير الذي هو معنى فيه اي ذلك المعنى معنى في ذلك الغير والموصول
بهم اي معناه بهم يتعين بمعنى فيه اي بمعنى قائم به كما ان معنى الحرف
معنى قائم بالغير وقد يقال لا خلاف في ان معنى الحرف مما يقوم بالغير في
كل مادة ليس بهيها ولا مبرهنها عليه ويدفع ذلك بان معناه لا يكون
الامرأة ملاحظة بنية وهي لا يكون الا وصفه له وقد نقل عن سيد المحققين
ما يوقع الابهام عن عبارة امصافه قوله اي بهم في نفسه ويتعين مفهوم
المصلحة الذي هو معنى فيه يعني ان معنى الموصول وان كان مستحصاً بحسب

الوضع لكن عند اطلاقه لا ينقسم منه واحد بخصوصه من معانيه ^{المتخصصة}
للدلالة على كل شخص مما وضع له اجمالا ولا خفاء في ان كل شخص يتصف
بصفة قد يكون انصافه ببعض منها معهودا بين المتكلم والمخاطب
واذا اراد المتكلم ان يندلج به مثلا امر عتيق ذلك مما وضع له ^{المتخصصة}
بتلك الصفة لا نعينا يصل الى مرتبة الشخص فان ذلك لا يحصل
بمضمون الصلة التي وقعت صلة له على وجه ينتقل ذره الى السامع
ما هو المقصود بالخصارة في الفعل الامر في شخص وان كان عند العقل قبل
الشركة وعلى الوجه الذي القى عليه مقصود الكلام اليك ان دفع ما كان
في بعض المواضع ان حكم بكونه الموصول متعينا بمفهوم الصلة بنا في
ما سبق من ان الاشارة العقلية لا تفيد الشخص لانه مقدر الكمال في
في هذا المقام بحيث وهو المقصود يحصل معنى الحرف وتعلقه بالغير الذي
هو معنى فيه انه المقصود بالتعلق ذلك الغير الذي كان معنى الحرف معنى فيه
وليس معنى الحرف مقصودا بالتعلق بل ذلك كما يكون متعلقا بتبعية على
ما هو شأن الآلة والمرأة ولا شك في ان كونه الموصول على عكس الحرف كما
نوجه لو كان المقصود بالتعلق مضمون الصلة والمقصود بالمتبع مدلول الموصول
وليس كذلك بل الامر بالعكس والظان المصروف ينظر الى خصوصية السببية
في الموقعين بل ينظر الى مطابق السببية ولما وجدنا الغير في الحرف يكون
سببا لتعلق معناه والصلة تقع سببا لتعلق معناه الموصول ولم
ينظر الى خصوصية السببيين بانها في الاول باعتبار وفي الثاني باعتبار آخر

حكم بان الموصول عكس الحرف وقد يقال معنى لتعلق معنى الحرف بالغير
الذي هو معنى فيه ان ذلك الغير لم يذكر ويعقل لم يكن معنى الحرف معقولا
وعلى هذا يظهر من العكس وفيه فيه واعلم ان كل واحد من المرأة و
المرء سبب في التعلق للآخر باعتبار على وجه لا يلزم منه دواد ودار
الدور على وحدة جهة التوقف ولا وحدة له هناك كما يظهر من ذلك في
نوجه ومما سبب ان يشار في هذا المقام ان المقصود ما ذكره المصنفان في
من الحرف والموصول بخصوصه بعد بيان فرق بينية وبين اسم الاشارة
والضمير والموصول على وجه الاشتراك المدلول عليه بقوله اولادى ولا
يكون معنى في غير يتعين بانضمام الغير اليه ولا شك في انه يعنى من ذلك
فرق من الحرف والموصول الا ان ذلك مما يتوكل فيه الموصول مع ما تبعه
من القسمين بخلاف هذا الفرق فانه مختص بالموصول الدائم الغير
والحرف يشتركان في انهما سبق ما في من هذه من كساحرة في انهما
يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اى باعتبار كونه ذلك المدلول
ثابتا وحالاه احوال ذلك ولا شك في انه معنى لفظ باعتبار كونه ذلك
المعنى حاله للغير كونه ما هو ذا اعلم انه حال للغير يستعمل بالمعنوية لا يكون
مطلوبا بالذات فلا يكون صالحا للاخبار عنه وبه والظان ذلك في الحرف
بناء على كونه المعنى المطابق له نسبة وفي الفعل بواسطة ان النسبة الى
الفاعل جزء من معناه وقد يقال ذلك المدلول في الفعل هو المحرك
من حيث الانساب الى ما يقوم به لا النسبة ودفع ذلك بانه لو كان المراد

بذلك المدلول في الفعل المحرث باعتبار الانتساب الى محله ثم امتناع
 الاخبار عنه ومن هذه الجهة لا يثبت من الاثبات لاهم البتوت اذ
 كونه المدلول بذلك الاعتبار انما يثبت في الاثبات لا البتوت والاضافة
 في نفس الامر اذ لا شك في ان المدلول المحرث والمدلول الفعلي الذي هو
 النسبة بينهما يتصفان بصفات بل خاصة ولا شك في ان قوله فامتنع
 الخبر عنها لا يصلح دليلا على انه لا يثبت من الاثبات لا البتوت اذ على تقدير انتفاء
 كل واحد منهما امتنع الاخبار عنها وقد يقال معنى لا يثبت لا الخبر حقيقة
 معنى لا خبر عنه فلا وجه لقوله فامتنع الخبر عنه فالاولى ان يكون ذلك
 من البتوت لا الاثبات وفيه شبهة والطائفة الضميمة راجع الى معنى باعتبار
 كونه تابعا للخبر ولوجه الى كل واحد من الفعل والحرف وجه والمراد انه لا يقع
 محكوما عليه ولا شك في انه لا يقع محكوما به ايضا اذ مدار كل منهما على محلة
 بالذات والمعنى بذلك الاعتبار لا يصلح كونه ملحوظا بالذات والمراد بقوله
 منه في جهة التعديل لا التقييد ولا شبهة في انه المراد بالخبر في الخبر غير الخبر
 في قوله تابعا للخبر فامتنع الخبر اي الاخبار عنها والطائفة المرادة من الفعل
 والحرف لاهم مدلولها بخلاف لا يثبت الخبر اذ مقدر المحرسان كونه قولهم
 الفعل والحرف يمتنع عنها الاخبار بخلاف الاسم وذلك انما يحصل على تقدير
 الاول لا الثاني ولا يخفى عليه انه لو كان المراد من قوله فامتنع الخبر عنها
 امتنع الاخبار عنه تمام معنى كل واحد منهما صحيح ذلك الشرح والاولى بناء
 على ان الموت المذكور في عدم اثبات الخبر بمعنى الفعل مؤثر في عدم اثباته كما

استرنا

استرنا اليه ومع ذلك لم يحكموا بامتناع الخبر بالفعل بل حكموا به نظرا الى
 جزاء معناه على ما يحكي تفصيله في تحقيق اثنان الغير مدلول الفعل
 المأخوذ على الوجه المذكور لا يمتنع امتناع الاخبار عنه مدلول الفعل مطلقا
 سواء كان ذلك المدلول مطابقا او تضمنيا فامل واعلم ان مرادهم بقولهم
 الفعل والحرف يمتنع الاخبار عنها انه يمتنع الاخبار عنه معناه معبوا
 عنه كونه لفظه وانما اذا لم يكن الاخبار عنه الخبر بل عن اللفظ او المعنى
 لكن لا يكون التعبير عنه كونه لفظه فلا يكون ممتنعا على ما يلوح في مقام
 الفصل المتاسق منه قوله كذا في ان محل هذه العبارة على ما وضعه الفعل
 بنامه كلي مما لا وجه له بناء على ان احتمال على النسبة انما يقع كونه كليا والمراد
 به بعض مفهومه اي الحرف قد يتحقق في ذات متعديرة ولا بد ان يحل ذلك
 فهنا على كل ما يصلح ان يقع من هذا اليه وكونه لفظه قد ذهبنا للتفصيل على
 ما هو الظاهر لا يلزم الغرض لسوقه الكلام اذ لا يخفى ان الفعل يقع
 من هذا اذ لا اختصاصا لبعض الافعال ومنها على ان يكون للتحقق مع كونه
 كونه شمول الحكم ككل فعل مقصور على ما هو المناسب لذلك الغرض مع الاعراض عن
 كونه خلافا للطائفة من خلافا عليه الوجود اذ قد لا يتحقق الا في ذات واحدة
 فحاز نسبة اي نسبة ذلك المفهوم او نسبة الفعل تأويلا الى خاصتها اي
 ذلك الذات وفيه شبهة اذ قد يتحقق مفهوم في تبع لا يمتنع جوار نسبة
 الى ذلك التي يجوز ان يكون ذلك التي ثبت يمتنع ان يثبت اليه واركان
 ذلك التي في نظر الامر ما يتحقق فيه ذلك الامر وينتج بناء على كونه ذلك التي

عن مستقل بالمفهومية الا يرى ان المعاني الحرفية حال كونها مجردة عن ما تجرد
 الفاظها كما يتصف بها في نفس الامر وضاغمة وخاصة مع مناع كونها
 محكوما عليها وقد يقال تحقق معنى في ذات مستعدة لا يتلزام جوارزنية
 الى واحد منها بناء على كون ذلك المعنى غير مستقل بالمفهومية والتمسك به كالمسألة
 لا بد ان يكون مستقلا بالمفهومية وفيه ضعف لا يخفى فيجوز به هذا الضمير
 عابدا الى ما عدا الله ضمير نية وقد يقال حمل الاخبار في قوله على الابد او على
 ما في الابد دور حرف اذ يحصل اوله مما هو حاصله اي يحصل معنا
 وتنفذه بالغير الذي هو اي ذلك المعنى يحصل له اي ذلك الغير يعني ان معنى
 الحرف دائما الة واما ملاحظة الغير الذي هو حرفه ولا يفعل لغيره اي فلا
 يتوحد معنى حرف بغير معنى حرف ولا يكون له اي معنى حرف لا يقال ما ذكرتم بعد
 ان لا يثبت معنى حرفا الى الغير الذي هو حرفه وفيه عدم الاخبار به وذكر
 العزم مع انه لا شك ان المقصود من الاخبار مطلقا لا غير ذلك الغير ولا غير
 غيره ولا شك في جواز الاخبار بصفة غير ما هي صفة له لعل خطابه لانا
 نقول لما لا يقع معنى حرف حال التعبير عنه بحرف لفظه الة واما لغيره
 انه غير مستقل بالمفهومية في ذلك الحالة فامتنع وقوعه من ادب مطلقا سواء
 كان ما قصد من ادب الة الغير الذي هو معنى فيه اولا وقد يقال انما هو المستعمل
 فيه هو معنى كلي يتحقق في ذات مستعدة كذلك الحرف مفهوم بكونه جزو كليا
 يكون متحققا في ذات مستعدة فكما انفرج على الاول جوارزنية تفرع على
 الثاني ذلك والقول بان ما في الاول ما يؤول في ذلك الجواز واستغنى ذلك في الاعم

كلام خارج عن سنن الاستقامة ولا تغفل واعلم ان سائر كلام الحكم
 الظاهر بان يكون قوله دور حرف في خبر الفاء وذلك مما لا وجه له فلا بد ان
 يجرد ذلك على خلاف ما يشهره ظاهر العبارة وقد نفى عن سبيل التحقيق في هذا المقام
 لا سيما ان الحرف المتعبر في اول الفاعل كالي لكن ليس هذه اوله بل اعتبارية
 وفيه ان معنى الى موضوع ما يثبت له وهذا الجوز مركب من الحرف والى
 النسبة لا يصلح ان يقع في كونه عليه ولا في كونه وانه لا يتبع الى اعتبارية
 اخرى وكفى ذلك في رتبة المعنى كونه حرفا على وجه اليك وكذا قوله ولا
 يفعل لغيره لا يكون له حرف لا يقع في كونه بما يكون يحصل اوله به وتوضيح
 هذه المسألة على ما ينبغي في مقام تلك المسألة انتهى انظر انتهى الظاهر مقصوده
 بما ذكره الاعتراض على قوله الفعل مفهومه كلي بناء على ان ما هو كلي غير حركي
 من اوله بل اوله ما هو ذلك الحرف جزء منه وهو غير صالح لانه يكون حكوما
 عليه والا لا يتبع الى نسبة اخرى فلا يصح الحكم بجوارزنية الى خاص من تلك الذوات
 وانما انه قوله والا لا يتبع دليل لعدم كونه صالحا للحكم به ولو اقر ذلك
 وهذا المجموع اي مجموع الحكم كما ذكره ليس كلي ولا يصلح الحكم اذ حله الا
 على كلامهم وقد يقال لا بعد ان خبر عبارة قد بينه على تحقيق كلامهم
 بمعنى ان ما ذكره امير يقصد به ان الفعل جزء من مفهومه كلي لا ما هو اوله لفظا
 على ما استدل به في مقام شرح كلامه ولا سيما ان المراد لو كان ذلك لم يرد عليه الجواز
 من الابد الى الابد او ردها على كلامه في مقام تعليم كماله الى ما قسم اليه فتدبروا
 ان قوله والا لا يتبع لغيره بمجموع مركب من الحرف والنسبة منسوبة من اخرى

مع ان المنسوب ليس الاجز منه اعني كثره وكذا ان تقول في بيا عدم كونه
المركب محكوما به استماله على ما يمنع ذلك عنه بقوله ان الموضوع ما لا يتجزأ
من قوله ان الموضوع ما ان النسبة المعينة في نفس مفهوم الفعل كسب الموضوع
هو مطلق الموضوع بل المعنى ان تلك النسبة بحسب الوضع انما يتوجه الى خصوصيات
الموضوعات على طريقة الوضع العام لموضوع له خاص على ما فصلناه فيما
على حاشية شرح المطالع الا انه لا يمكن ذلك النسبة المعينة في مفهوم الفعل
مخصصة بفاعل دون فاعل غير ذلك بقوله ان الموضوع ما لا يمنع ان المعينة
هناك النسبة الى مطلق الموضوع بل يمنع عدم اختصاصها بالفاعل المعين قوله
والمعنى ذلك ان قال قدس سره فيها اعلم ان الفعل كسب مركب يدل على معنى
بالمتن وهو كثره على معنى غير مستقل بالمركب وهو كثره لا يحط به اعني النسبة
الحكمة في المثال المذكور فانها ملحوظة من حيث انها حالة تسمى طرفها وانه في نفس
احوالها الا ان احدها متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان متعينا في
بوجه ملحوظ بذلك الوجه والا فاما ان كان يقع ذلك النسبة لكون اللفظ لا يدل
عليه فلا يحصل هذه النسبة التي هي جزء من لول الفعل الا بلاحظة الفاعل فلا بد
من ذكره كما هو حال متعلق بحرف والفعل باعتبار استماله على معنى مستقل صادر
منه اذا عرفت فلما اعتبر فيه ايضا نسبة ثامة علم ان ذلك المعنى يكون منسوبا
الى غيره ووقع محكوما به باعتبار المعنى المستقل واما مجموع معنا ولا يصلح ان يكون
محكوما عليه ولا محكوما به فان رفعه عن مرتبة الحرف ولم يرتفع الى مرتبة الاسم
الى هذا كذا ولا شك ان هذا المنقول من ذلك الرسالة محقق لما ذكره قدس سره

ولا كان التعرض لما يتعلق به بما نقل عنها مؤدبا الى الاملال اعرضنا عنه قوله
وكذا قوله لا يعقل لغره ولا يجزئه في هذه العبارة مؤاخذه لفظية قوله
لا يكون يحصل محتمل ان يكون صلة لما قبله وان يكون دليلا له وعلى الثاني لا
ما هو كثره على عدم كونه معنى كثره محكوما به صلا لا يلزم من عدم كونه محكوما به
لغير الذي يكون كثره ونفقه بالمعنى الذي هو غير مرة عدم وقوعه لغره محكوما به
بلاحظة خطابية قوله وتوضيح هذه المعاني ان قال قدس سره فيها الابتداء
هو حالة لغره ومتعلق به فاذا لاحظنا العقل فصدرا بالذات كما معنى مستقلا
بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لانه يحكم عليه وبه ويلزمه ان كان متعلقا بتعديا
وهو لا وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ لا ابتداء ولكن كثره ملاحظه
الوجه ان نقدره بمقتضى محض فنقول مثلا ابتداء سير البصر ولا يخرج
ذلك عن الاستقلال وصلا حكمة حكم عليه وبه واذا لاحظنا العقل من حيث هو حالة
بمن البصر والبصر وجعل له معرفة حالها كما معنى غير مستقل بنفسه فلا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ من اللفظ لما يوجد
ذلك المعاني التي هي كونه معنى كثره محكوما به ويحصل مدلوله لغره ولا شك
في ان ما نقل عنها توضيح هذين المعنيين على ما ينبغي العاشر في ضمير الغائب
في كلياته وتخصيصه نظرا تأمل يعني انه لم يظهر له ان ضمير الغائب كلي ام جزئي
بمعنى انه منزه عنهما بواسطة عدم صنف دليل يبين احدهما جزئا وكيف
ولا حجة عوده الى الجزئيات والكتب التي منها المقتضيات العامة التامة
لجميع الاشياء الخارجية والعقلية ما نفقه الحكم كونه كليا لعدم وجود

واحد يصلح ان يكون موضوعا له متزاكاً بينها ومن كونه جزئياً حقيقياً
 اذ لا يجوز العقل كلية جزئية معنى يكون له تلك الملاحظة ولا لم يتفهم حاله
 من الكلية والجزئية حكم فيما سبق ان ضمير الغائب بتلك الحقيقة غير ما يقع
 تحقق المعنى المتزاك فيه فجميع ما يصلح ان يعود اليه والقول بان المعنى هو
 فيما سبق ان ضمير الغائب موضوع لم يتفهم ان موضوع عام لموضوع له خاص وقد
 اخبر بعضهم انه موضوع مفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته اما ان
 الى ان في كونه موضوعاً لمفهوم كلي نظراً وتاملاً لا ملاحظاً اليه اذ لا خصائص
 للوضع مفهوم كلي بشرط استعماله في الجزئيات بالضمير الغائب بل قالوا
 ذلك مما يعادله من الحروف والضمير المتكلم والمخاطب واسم الآلة والوصف
 على انك سمعت فيما سبق ما يتفهم به حديثاً ذلك التحقيق وقد نقره سعيد
 المحققين بالوضع كلام المعنى قوله اي اذا كان المراجع اليه شخصياً فلا يجب في
 جزئياته اما اذا كان المراجع اليه كلياً ففي كليته وجزئياته كما انتهى كلامه والفظ
 ان كلام المعنى ليس بقدره من خصيص البحث يكون الضمير الغائب راجعاً
 الى الكل بل مراده ان في كونه مراداً للضمير الغائب مع قطع النظر عن عوده الى
 اذ ان كل كلياً جئياً واما قوله اما اذا كان المراجع اليه كلياً فانه انما المراد به
 انه لم يصلح الحكم على ذلك التقدير بكونه كلياً اذ مراد الكلية على اتحاد معنى في جميع
 ما وجد ذلك الكلي فيه وفيما نحن فيه لم يتفهم معنى بتلك الحقيقة على ان
 اليه ولم يختم الحكم بكونه جزئياً مع تحقق عوده الى المفهوم الكلي اذ الحكم بكونه
 جزئياً تابع مع تلك الحقيقة غير معقول وقد ثبت على انقراضه قد مر

عن حاشية شرح المطالع من ان الضمير الغائب موضوع للجزئيات حقيقته
 وجزئيات اضافته بملاحظة مفهوم كلي صادق عليها وضعا عاما لموضوع
 خاص وعلى هذا التقدير يكون ما وضع الضمير الغائب جزئياً حقيقياً
 وكلياً معاً ولا محذور في كونه احداً للمعنيين جزئياً حقيقياً والآخر كلياً
 بوضع واحد بملاحظة قد مر متزاكاً بينهما على ما دار عليه قاعدة الوضع العام
 لموضوع له خاص كما لا محذور في كونه احداً للمعنيين جزئياً حقيقياً والآخر
 كلياً بوضعين مختلفين كما اذا جعل لفظ الانسان علماً يخص مع كونه موضوعاً
 لمفهوم كلي بوضع آخر واعلم انه اذا لم يتفهم حال الضمير الغائب من الكلية والجزئية
 لم يصلح الحكم بالخصار للفظ الذي مفهومه كلياً وجزئياً فبما ذكره المعنى في التقييد
 لجواز ان يكون مفهومه كلياً فاختار الخصار للفظ الذي مفهومه كلياً فبما ذكره
 او جزئياً فلا يخصر ما كان مفهومه جزئياً فبما ذكره ولا كان من الحروف والوصف
 بعض الاسماء وتعارف بحيث نقص بعضهم تعريف حرفيها ولذلك
 استند عليه الامرات اذ اصر الى دفع ذلك الاستدعاء بقوله الحادي عشر من
 وفوقه موضوعهما كلياً بخلاف حرف فان معانيها جزئيات حقيقته على ما سبق
 من قاعدة الوضع العام لموضوع له خاص على طريقه ثم وكذا المثالان
 ما يرد من الاضافة لانهما بمعنى صاحب وعلو وكل منهما وان كانا لا
 يتفهم الا في الجزئيات ولا متزاك في ان مقابله في الكلي في جهة الجزئيات
 بالجزئيات الذي لا تتفهم كل منهما الا في جهة هو الجزئيات حقيقته مع ان ذلك ليس
 اذ لا خفاء في استعمال كل منهما في الكلي الذي هو جزئياً اضافياً لمفهومه الجزئيات

الاضافة بل نقول كل واحد منهما لا يستعمل الا في جنس واحد
 وفي قوله لا يستعملان تحت ما اولاد ولدته لانه صريح قولنا لهذا النوع فوق
 وكنت وقد بدفع ذلك بان ما اعتمد عليه في امثال هذه الاحكام اما
 هو استعمال اللفظ ولم يوجد في كلامهم استعمال بدونه الاضمار وما ذكره
 مصنوع لا يعرفه وان لم يكن له فاد اصلا واما ما بنا فلانه قد يناقش
 كل واحد منهما حال الاضافة يستعمل في المفهوم الكلي غاية الامر ان ذلك
 معتد بسبب الاضافة اليه لا يستلزم كونه مستعملا في جنس كقولنا راس
 عالم كما بنا على غير ذلك من القيود اذ لا شك في استعمال لفظ اليه هذا
 فيما وضعه على تقدير ان يوصل تلك التقييدات الى مرتبة الشخص بحيث
 لا يقبل الزك واما ما بنا اولاد فاذكره يستلزم تحقق مجاز بدونه حقيقة
 بمعنى انه وجد لفظ لا يستعمل اصلا الا في معنى مجازي مع انه اختلفوا
 في ان المجاز هل يستلزم حقيقة لا وفيقال معنى كلامهم انه لا يستعمل
 فيما وضعه الا على وجه التقييد فانه دفع كل من الجنسين الاخيرين لخصوص
 الاضافة المستلزمة للجنس واذ كانا كليين حسب الوضع مع عدم استعمالهما
 الا في الجنس فلا يكونا جنسين نظر الى وضعهما لمعناها ولما لم يجد
 ان كليهما في قلبه من استعمال لفظ موقع لفظ آخر كما يستعمل الموصول مقام
 العلم ويستعمل الكلي في موضع جزئي وبالعكس اتحاد المعنى هو موضوعه في
 اللفظين اللذين استعمل احدهما موقع الآخر دفع ذلك الى اصلاح بعد تنم
 قاعدة الوضع الذي وضع هذه الهمالة الحقيقية وما بنا سببه من التنبه

يقول

بقوله الثاني عشر لا يربك اي لا يوقعك في ديب وشك فقاوور اللفظ
 بعضها مكان بعض اي تداول بعضها موقع بعض في ان ذلك التقا
 انما هو دأب على الاتحاد في المعنى بينهما اذ المعنى في اتحاد معنى اللفظين
 اللذين استعمل احدهما مكان الآخر الوضع اي وضع كل واحد بمعنى
 واحد لا الاستعمال على الوجه المذكور فمعنى الاسد والغضنق واحد
 العلم والموصول الذي استعمل احدهما مكان الآخر وكذا الحال في غيرها
 من اللفظ المستعمل بعضها مكان بعض ويجوز ان يكون المراد لا يربك
 ذلك التقا وفي ان اذا استعمل احدهما اللفظين موضع الآخر كان ذلك اللفظ
 متصفا بخصيصية يتصف بها الآخر اذ مدار ذلك على ان يكون احدهما اللفظين
 موضوعا لا وضع له اللفظ الآخر لا على ذلك
 الاستعمال ثم في غرة رمضان
 المبارك سنة ولغير
 والف م



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	ALFA ZADE
	HÜSEYİN PASA
Yeni	
Kiraylı	402

